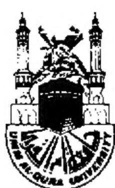
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث الدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية

التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

خلف بن سليمان بن صالح بن خضر النمري

الجزء الثاني

١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م

ⓒ جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

النمري ، خلف بن سليمان

التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية

٥٢٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (أبحاث ودراسات مركز الدراسات الاسلامية)

ردمك ٢ـ ١٧ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

ردمد ٣٧١٦ـ ١٣١٩

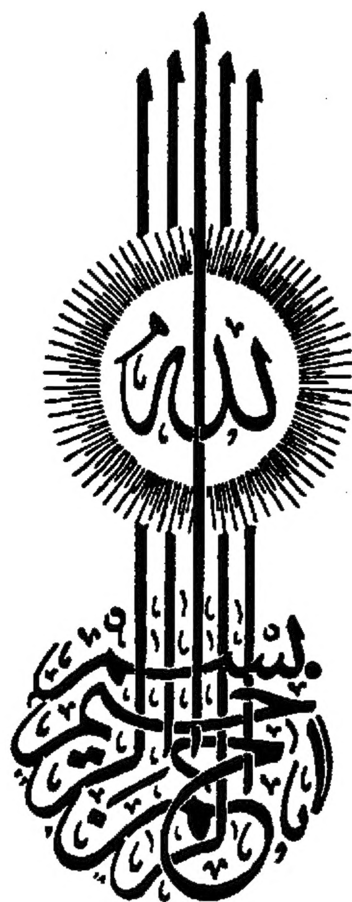
١ ـ الاقتصاد الاسلامي ٢ ـ السعودية ـ التنمية الزراعية

أ ـ العنوان ب ـ السلسلة

ديوي ١٢١ , ٣٣٠ ١٧٥١ / ١٥

رقم الإيداع : ١٧٥١ / ١٥

ردمك : ٢ ـ ١٧ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

الجزء الثاني

★ التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

★ التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

الباب الرابع

التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

وفيه :

تمهيد وأربعة فصول

الفصل الأول : الإمكانات المتاحه للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثاني : أهداف التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثالث : السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الرابع : منجزات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

التمهيد :

تلعب الزراعة دوراً هاماً في تحقيق الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية خلال خطط التنمية الزراعية إذ أعطت الدولة اهتمامها للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتوفير الأمن الغذائى ، وتنويع مصادر الدخل السعودى .

وتعتبر وزارة الزراعة والمياه الجهة الأساسية المسؤولة عن النشاط الزراعي حيث تتولى بصورة مباشرة إنشاء وتشغيل وصيانة المشروعات الزراعية التى لا يستطيع المزارعون القيام بها . كما تقوم بتوزيع الأراضى البور الصالحة للزراعة على المواطنين وشركات القطاع الخاص لانشاء مشروعات زراعية عليها . إضافة إلى تقديم الخدمات الارشادية ونتائج الابحاث العلمية ، والمشاركة في بعض المشروعات الزراعية إدارياً أو مالياً . ويساعدها في ذلك بعض الجهات الحكومية الأخرى مثل البنك الزراعي العربى السعودى الذى يقدم الاعانات والقروض بدون فوائد ، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق التى تقوم بشراء وتخزين القمح ، وتشغيل مطاحن الدقيق وانتاج الاعلاف ، وكذلك تساهم بعض الجهات الحكومية في القطاع الزراعي مثل المؤسسة العامة لتحلية المياه وصندوق التنمية الصناعية السعودي ، وبعض الجهات التعلمية مثل كليات الزراعة والطب البيطري والمعاهد الزراعية والبيطرية بالمملكة .

ويتصف القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية بأنه قطاع نامي وهو يشمل الزراعة المستقرة {المروية} والزراعة غير المستقرة {غير المروية} والتى تعتمد على الأمطار ونظراً للدعم الذى تقدمه الدولة لهذا القطاع ، والامكانات المتاحة للتنمية الزراعية والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها المملكة من تنمية القطاع الزراعي والسياسات والإجراءات التي اتخذتها لتنمية هذا القطاع ، ضمن الخطط

التنموية الزراعية التى تندرج بشكل متناسق ضمن الإطار العام لخطط التنمية الاقتصادية الشاملة . فقد أصبح القطاع الزراعي يحتل المركز الثاني للقطاعات الاقتصادية في المملكة من حيث الأهمية الانتاجية بعد البترول . حيث وصلت المملكة للاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية بل بدأت مرحلة التصدير لبعض المنتجات البيض والخضروات والقمح { فقد صدرت خلال شهري «أغسطس ، وسبتمبر» لعام ١٩٨٨ [٢٨٧ , ٤١٥] طناً من القمح إلى احد عشر بلداً منها الصين، والأردن ، والكويت ، واندونيسيا ، وايطاليا والسودان كما صدرت في نفس الموسم أكثر من [٦٢٥] طناً من الخضروات الى بلدان أوربية منها المملكة المتحدة وفرنسا، وبلجيكا وهولندا ، وألمانيا } <١> .

إضافة إلى ذلك فقد شهد قطاع الزراعة تحولاً كبيراً باستخدام الاساليب الحديثة في الزراعة بدلاً من الأساليب القديمة كما تحولت كثير من المزارع التقليدية إلى مزارع متخصصة إضافة إلى أن القطاع الزراعي شهد إنشاء مشروعات حديثة في مجال الانتاج الزراعي المتخصصة النباتية والحيوانية . وكذلك قيام عدد من مراكز الابحاث العلمية الزراعية ، والتدريب ، والإرشاد ، ولقد حظى هذا التحول الكبير في قطاع الزراعة من قطاع متخلف إلى قطاع نامي متطور بالتقدير من المنظمات العالمية والدولية خلال الاعوام السابقة ولهذا منحت بعض المنظمات العالمية المتخصصة في الزراعة شهادات تقدير للأجهزة المسئولة عن الزراعة في المملكة . <٢>

---

١ ـ مجلة الإقتصاد والنفط : بيان وزارة الزراعة بمناسبة مشاركة المملكة العربية السعودية في الإحتفال بمناسبة يوم الغذاء العالمي ، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٨م ، ص ٤٦ .

٢ ـ منها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والإتحاد العربي للصناعات الغذائية ، نادي التجارة الدولي الأوربي م . س . ص ٤٦ .

وستكون هذه الدراسة مشتملة على الوضع الزراعي والامكانيات المتاحة للتنمية الزراعية وأهداف خطط التنمية الزراعية ، والسياسات التى إتبعتها الجهات المسئولة في المملكة العربية السعودية عن التنمية الزراعية اعتباراً منذ عام ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

وقد جاءت هذه الدراسة مفصلة في الفصول التالية :

الفصل الأول : الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثاني : أهداف التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثالث : السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الرابع : منجزات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية .

الفصل الأول

الامكانات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

يختص هذا الفصل بدراسة الامكانات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، كمدخل للتنمية الزراعية بالملكة وهو يشمل دراسة الموارد البشرية الزراعية والموارد الطبيعية الزراعية ، والموارد الرأسمالية الزراعية ، وخلال هذه الدراسة لابد من الاشارة لأهم العقبات التى تواجه التنمية الزراعية من هذه المقومات الاساسية للتنمية إضافة إلى دراسة وضع الانتاج الزراعي والتسويق الزراعي لارتباطهما الوثيق بالتنمية من ناحية ومن ناحية أخرى لمعرفة ما كان عليه وضع الانتاج والتسويق الزراعي في المملكة في عام ١٣٩٥ هـ لمقارنة ذلك فيما بعد بما تم إنجاز من خلال خطط التنمية والذى يوضح مدى نجاح خطط التنمية وأهدافها واجراءاتها التى اتبعت في تنمية القطاع الزراعي .

وستكون الدراسة في هذا الفصل في أربعة مباحث كالتالى :

المبحث الأول : الموارد البشرية الزراعية .

المبحث الثاني : الموارد الطبيعية الزراعية .

المبحث الثالث : الموارد الرأسمالية الزراعية .

المبحث الرابع : الإنتاج والتسويق والتعاون الزراعي .

المبحث الأول

الموارد البشرية الزراعية

بلغ عدد السكان بالمملكة العربية السعودية حسب تعداد عام ١٣٩٤ هـ حوالي سبعة مليون نسمة <١> ، كما تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة أن عدد السكان في عام ١٩٧٥ م بالمملكة بلغ سبعة مليون ومئتان وخمسون نسمة <٢> ، في الوقت الذى تبلغ فيه المساحة الكلية للملكة (٢٫٢٥) مليون كم٢ ، وهذا يشير الى عدم وجود كثافة سكانية بالمملكة إذا ما قورنت ببلدان العالم .

ويستقطب القطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية أكثر من نصف السكان <٣> ، حيث ينقسم سكان المملكة إلى سكان مدن ، وسكان أرياف وبادية ، وتمثل فئتي سكان المدن والأرياف الغالبية العظمى للسكان بالمملكة ، وسكان الأرياف يعملون في الزراعة كحرفة أساسية لهم .

وتشكل القوى العاملة الزراعية في عام ٩٤ هـ / ٧٤ م حوالي ٤٠٪ من إجمالى القوي العاملة بالمملكة . <٤>

---

١ ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني : مصلحة الإحصاءات العامة المؤشر الإحصائي لعام ١٣٩٨م العدد الثالث ، ص ٢١ .

2- F.A.O,Production. Xearbook, Vol.40.1986.

٣ ـ وقد أشار تقرير البنك الدولي أن سكان المملكةقد يصل تعدادهم في عام ١٤١٠هـ الى أربعة عشر مليون نسمة . انظر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٨٤م ، ص ٢٩٢ ، كما أشار تقرير البنك لعام ٨٨م . ص ٢٩٢ أن عدد السكان في عام ١٩٨٦ بلغ ١٢ مليون نسمة بالمملكة .

٤ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ٥٥ .

فقد قدر عدد العمال في القطاع الزراعي في عام ١٣٩٥ هـ بـ [٦٩٥] ألف عامل <١> ومع ذلك فإن المملكة تعاني من نقص في الأيدى العاملة الزراعية وذلك لعدة أسباب من أهمها : <٢>

١ ـ الهجرة من الريف والبادية الى مراكز التحضر بالمدن .

٢ ـ المشاركة في أعمال القطاعات الأخرى ذات الربحية السريعة كالتجارة والصناعة والخدمات .

كما تعاني الأيدى العاملة من انخفاض في مستويات التعليم والفن الانتاجي ، نظراً لقلة التدريب وعدم العناية بالفنون الانتاجية في تلك الفترة وضعف عمليات الارشاد والتوجيه الزراعي ويمكن معالجة القصور في الموارد البشرية الزراعية بالالتجاء الى تعميم الاساليب الحديثة في الزراعة ، وتكثيف عمليات التدريب الزراعي على الفنون الانتاجية المختلفة إلا أن هذا مرهون نجاحه بمدى قدرة العامل الزراعي ، على استيعاب الأساليب الفنية إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية اللازمة . { وهذا يتطلب المزيد من الخبرات الفنية والارشادية وتقديم المعونات والقروض اللازمة في الوقت المناسب والكيفية الملائمة } <٣> .

والتركيز على عمليات التدريب والتعليم الفني الزراعي لاكساب العمالة الزراعية المهارات والخبرات والمعرفة ، خاصة وأن المزارع في المملكة العربية السعودية كغيره من مزارعي بعض البلدان العربية ينقصة الوعي والخبرة الفنية الزراعية. <٤>

---

١ ـ وزارة التخطيط : م . س .

٢ ـ وزارة التخطيط . م . س ص ١٣٩ .

٣ ـ مجلس الغرف التجارية والصناعية الرياض : إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية ، دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

٤ ـ محمد علي رضا جاسم : إقتصاديات المملكة العربية السعودية ، ص ٢١٢ ، د . محمد عبدالمنعم عفر : إقتصاديات الوطني العربي بين التنمية والتكامل ، ص ١٥ .

ولهذا وجب على الدولة التدخل لاكسابه المعرفة والخبرة اللازمة حتى لا يكون ذلك عائقاً أمام التنمية الزراعية .

أما استخدام العمالة الزراعية القادمة من البلدان الاسلامية والاجنبية ذات الخبرة في المجال الزراعي فانه قد يخفف من مشكلة نقص العمالة إلا أن هذا لا يغنى عن إيجاد العمالة الوطنية المدربة ، وإن كان ذلك يحقق مبدأ التعاون والتكامل الاقتصاديين بين هذه البلدان والمملكة . هذا وقد بلغ إجمالي العمالة الزراعية من غير السعوديين ٢٧٫٥ ألف عامل في عام ١٣٩٤ هـ . (١)

ويحظى العامل في القطاع الزراعي بحصة مرتفعة من الأراضي الزراعية والمراعي الدائمة فقط في المملكة العربية السعودية ، كما يتبين من الجدول رقم (١).

حيث تقدر بـ ١٢٣ هكتار للفرد العامل في الزراعة .

الا أن هذا يختلف من منطقة إلى أخرى في مناطق المملكة حيث ينخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض المناطق كالجنوبية ، والغربية ، والشرقية والتى يزداد فيها عدد المشتغلين بالزراعة عن ذلك كثيراً .

أما المناطق الشمالية والوسطى فان نصيب الفرد مرتفعا جداً من الأراضي الزراعية ، نظراً لقلة عدد العاملين في قطاع الزراعة في هاتين المنطقتين . في تلك الفترة .

ولهذا فان القطاع الزراعي يحتاج إلى استخدام الالآت الزراعية الحديثة والاساليب العلمية والفنية في الانتاج والرى ، لكي ترتفع انتاجيته من الأراضي الزراعية .

---

١ ـ مصلحة الإحصاءات العامة : إحصاءات السكان ، نقلاً عن دليل الإستثمار الزراعي ، لعام ١٣٩٩هـ ، ص ٦٦ .

جدول رقم : (١)

نصيب الفرد من القوى العاملة من الأراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية في عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م

البيـــــــــان	العدد
عدد السكان في عام ٩٥هـ/٧٥م بالألف نسمة .	٧٢٥١
القوى العاملة في المملكة بالألف نسمة .	١٧٤٦
القوى العاملة في الزراعة بالألف نسمة .	٦٩٥
المساحة الكلية للمملكـــة بالألف هكتار .	٢٫٢٥٠٠٠٠
مساحة الأراضي المزروعـــة والمراعي الدائمة (الممتازة والمتوسطة والجيدة) بالألف هكتار	١٢٫٨٥*
نصيب الفرد من القوى العاملة في الأراضي الزراعية بالهكتار.	١٢٣

المصدر:

1- F.A.O. Production.Yearbook. Vol,40.1986.

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه . مؤشرات إحصائية لعام ١٣٩٧ هـ العدد الثاني .

* لاتشمل جميع مساحة المراعي حيث إقتصرت على المراعي الدائمة فقط ، انظر جدول رقم (٣) فيما بعد. ص ٥٥٩ .

المبحث الثاني

الموارد الطبيعية الزراعية

وفيه مطلبين :

المطلب الأول : الأراضي الزراعية .

المطلب الثاني : الموارد المائية .

المطلب الأول : الأراضي الزراعية .

أولاً : مساحة الأراضي الزراعية .

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية الأرضية (١٥٠ر٢) مليون كم٢ <١> . وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية وأراضي المراعي ، والغابات حوالى (١٢٧) مليون هتكار بنسبة ٥٦,٤٪ من مساحة المملكة .

وتشير الدراسات الى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالمملكة تعادل ٢٤٪ من اجمالى المساحة القابلة للزراعة في العالم العربي فهي تحتل المركز الثاني بعد السودان . <٢>

وتتوزع الأراضي الزراعية بالمفهوم الواسع لها الى الآتي :

أ - الأراضي الزراعية تقدر بـ (٤,٦) مليون هكتار <٣> منها (٢٨٪) أراضي صالحة للزراعة بشكل طبيعي يزرع منها (٤٠ر١١٪) والباقي أراضي صالحة للزراعة تقدر بـ (١٧٪) لم تزرع في تلك الفتره ، أما الأراضى الباقية والتى لم يتم استغلالها حتى عام ١٣٩٥ هـ فتقدر بـ (٧٢٪) فهى تحتاج إلى اصلاح وان كانت مبدئياً قابلة للزراعة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٢) .

---

١ - هذه المساحة لاتشمل مساحة مياه البحار حيث أن مساحة المملكة الكلية تساوي (٢,٢٥٠) مليون كم٢ أما المذكور أعلاه فهو المساحة الأرضية فقط ، انظر : البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م ، الطبعة الأولى يونيو ١٩٨٨م ، ص ٢٥٥ .

٢ - د . نصر الدين بدوي : الزراعة في المملكة ، ص ٣٨ .

٣ - مجلس غرف التجارة والصناعة الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالمملكة ، ص ٣٣ ، عبدالباسط الخطيب : سبع سنابل ، ص ٦٢ .

جدول رقم (٢)

وضع الأراضي الزراعية بالمملكة العربية السعودية في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م

البيـــــان	المساحة بالألف هكتـــار *	٪ للاجمالى
الأراضى الزراعية المرويـــة .	١٩٠	٤
الأراضى الزراعية غير المروية .	٣٢٢	٧
الأراضى المزروعة فعلا (١)	٥١٢	١١
الأراضى الصالحة للزراعة (٢).	٨٠٥	١٧
الأراضى الصالحة والمزروعة .	١٣١٧	٢٨
الأراضى القابلة للزراعة (٣).	٣٣٤٣	٧٢
اجمالى الأراضى الزراعيـــة .	٤٦٦٠	١٠٠

المصدر :

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء مؤشرات إحصائية لعام ١٣٩٧هـ ، العدد الثاني ، ووزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ص ١٣١ .

٢ ـ الأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا المجموعة الإحصائية العدد التاسع بغداد ، ١٩٨٦م ، ص ٣٧٩ .

٣ ـ مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالمملكة ، ص ٣٤ .

* ـ الهكتار = ١٠٠٠ متر مربع .

ب ـ أراضي المراعي :

تقدر مساحة المراعي بالملكة بحوالي ١٢٠ مليون هتكار . وهي مراعي طبيعية ، وتشير الدراسات إلى أن حوالى ٢٨٪ من هذه المراعي كما يبينه الجدول رقم (٣)

ذات خصائص رديئة من المساحة الكلية للمراعي ، وذلك بسبب حالات الرعي الجائر وقطع الأشجار لجمع الحطب ، واقامة المزارع والمباني العشوائية فيها .

أما الباقي وهو يمثل حوالي ٧٢٪ بتوزع إلى مراعي متوسطة بنسبة ٣٢٪ ، ومراعي جيدة بنسبة ٣٢٪ و ٨٪ مراعي ممتازة . <١>

جـ ـ أراضي الغابات :

تتوزع الغابات في جنوب وغرب المملكة العربية السعودية في كل من منطقة الطائف ، والباحة ، وعسير ، وتقدر بحوالى (١ر٨) مليون هتكار <٢> وكما هو مبين بالجدول رقم (٣) ويمكن استغلال هذه الغابات بشكل اقتصادى في انتاج الأخشاب ، وحتى الآن لم يتم ذلك ، كما أن معظم هذه الغابات تتعرض للاستغلال غير المنظم مثل قطع الأخشاب ، مما حول معظمها الى صحارى قاحلة ، كما تعرضت تربتها للانجراف ، وحيواناتها للانقراض ، فانخفضت مواردها ونتيجة لذلك صدر قرار مجلس الوزاء في عام ١٣٩٨ هـ لتنظيم حماية الغابات والحيوانات البرية بها ويسمي نظام الغابات والمراعي . <٣>

---

١ ـ د ، و ، أو لرد : المراعي وإدارتها ، ص ٢١ ترجمة ، د . حسن حجرة ، وهاشم عبدالمطلب ، ط الدمام بالملكة ، د . حسن حجرة : إمكانيات التنمية الزراعية في المملكة ، ص ٩٤ .

٢ ـ د . عطاالله أبو حسن وأخرون : الغابات الطبيعية في المملكة وامكانية إستغلالها إقتصادياً ، ص ٣٢ ، ٣٤ .

٣ ـ وزارة المالية والإقتصادية الوطني : نظام الغابات والمراعي ، الطبعة الأولي ١٣٩٨هـ ، مطابع الحكومة بالرياض ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٢٣ .

جدول رقم (٣)

أراضي المراعي والغابات بالمملكة العربية السعودية في عام ١٣٩٥ هـ

التسلسل	النوع	المساحة بالمليون هكتار	النسبة ٪
أ	أراضي المراعي الطبيعية		
	١ ـ المراعي الممتازة	١٩ر١٠	٤٥ر٨
	٢ ـ المراعي الجيدة	٥٤ر٣٧	١١ر٣١
	٣ ـ المراعي المتوسطة	٢٥ر٣٩	٥٣ر٣٢
	٤ ـ المراعي الرديئة	٦٧ر٣٢	٩١ر٢٧
	اجمالي مساحة المراعي	٦٥ر١٢٠	١٠٠
ب	أراضي الغابات الطبيعية	٨٨ر١	
	اجمالي المراعي والغابات بالمملكة	٥٣ر١٢٢	

المصدر :

د . عطاالله أبو حسن وآخرون : الغابات الطبيعية في المملكة وإمكانية إستغلالها إقتصادياً ، ص ٣٢ ، عبدالباسط الخطيب : سبع سنابل خضر ، ص ٥٣ . مجلس الغرف التجارية والصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الزراعية ، ص ٣٤ .

ثانياً : استعمال الأراضي الزراعية .

يتطلب التطور الاقتصادى ، تطور الخبرة الفنية واستخدام الاساليب والطرق العلمية والفنية الحديثة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث يؤدي ذلك الى ارتفاع الجدارة الاغلالية لهذه الموارد وزيادة طاقتها الانتاجية وبالتالى زيادة الدخل القومي . ‹١›

وفي مجال استغلال الموارد الأرضية في المملكة فان تنمية اقتصاديات الزراعة يتطلب التخلي عن الطرق الزراعية القديمة واحلال الآلات الزراعية وغيرها من القوي الميكانيكية المحركة بدلاً من القوى البشرية والحيوانية ، والإستعانه بالمخصبات ، والاسمدة الكيماوية والتقاوي المحسنة والمنتقاه فضلاً عن اتباع أفضل طرق الري والصرف وملاءمتها . ‹٢›

ويتصف القطاع الزراعي في المملكة حتى عام ١٣٩٥ هـ بقلة استغلال موارده الأرضية المتاحة وضعف الاساليب والادوات المستخدمة في الانتاج وقلة استخدام المخصبات والاسمدة الكيماوية وعدم اتباع دورات زراعية ملائمة بالاضافة إلى عدم اتباع وسائل الرى الحديثة ، وعدم توافر وسائل الصرف في كثير من مناطق المملكة اضافة الى ما يعانيه المزارعين من جهل فيما يتعلق بالنواحي الفنية والاقتصادية الحديثة المتصلة بالانتاج الزراعي المختلفة نظراً لضعف أجهزة الارشاد والتوجيه الزراعي ولعل من دراستنا لبعض هذه النواحي يتضح ذلك حسب البيانات الاحصائية المتوفرة كالآتي :

---

١ ـ د . محمد عبدالمنعم عفر : إقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل ، ص ٢٢ ، وما بعدها .

٢ ـ م . س ، ص ٢٢ ومابعدها .

١ ـ الآلات الزراعية :

لقد بدأ استعمال الآلات الزراعية منذ وقت قريب بالملكة وكانت البداية محاولة للتجار والوكلاء في ادخال معدات رئيسية للزراعة وكذلك قيام وزارة الزراعة وبعض الجمعيات التعاونية بامتلاك عدد من تلك الآلات الزراعية في الثمانينات الهجرية . لقد كان الطلب على استخدام الآلات الزراعية ضعيف جدا في المملكة حتى عام ١٣٩٤ هـ ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها : (١)

أ ـ صغر الحيازات الزراعية .

ب ـ ارتفاع أسعار الآلات الزراعية .

جـ ـ عدم توفر قطع الغيار وعدم توفر الصيانه للموجود من تلك الآلات الزراعية القليلة .

د ـ اعتماد بعض المزارعين على استئجار الآلات من وزارة الزراعة والجمعيات التعاونية والمؤسسات التجارية التى تملك تلك الالات .

هـ ـ سيادة أنظمة الانتاج والرى القديمة التقليدية .

و ـ غياب الوعى الزراعي وقلة الارشاد والتعليم الفني .

ز ـ ضعف الابحاث الزراعية المتعلقة باستخدام الاساليب العلمية والفنية الزراعية التى تساعد على التشجيع على استخدام الميكنة في المملكة .

ورغم تلك العقبات الا أن الاقبال على ادخال الميكنة في المجال الزراعي بدأ يأخذ الاتجاه الصحيح خاصة بعد أن توسع البنك الزراعي في نشاطه ومساهمته بشكل فعال في توفير الالات الزراعية فقد منح في عام

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : تقرير عن البنك في عشرين عاماً ، ص ٤٩ .

١٣٩٥/٩٤ هـ حوالى (١١٢٥) آلة زراعية تشمل (١١٤) تراكتور ، (٣٨٧) حراثة و (٥٧) حصادة و (٢١) لبانه والباقي ملاحق لآلات الحراثه <١> وتبين احصائيات منظمة الامم المتحدة كما يتضح بالجدول رقم (٤) أن في المملكة عام ١٩٧٥م / ١٣٩٥ هـ (٨٠٠ جرار زراعي و (٢٨٠) حصاده ويدل ذلك على ضآلة استخدام الالات الزراعية في تلك الفترة بالمملكة كما يتضح من الجدول المذكور .

وقد أثر ذلك بصورة مباشرة على الانتاج الزراعي ، وعلى استخدام الأراضي الزراعية ومن الأمثلة على ذلك أدى الاسراف في استخدام المياة بالأساليب التقليدية للرى الى ظهور الملوحة المبكرة في اجزاء من أجود الأراضي الزراعية في الواحات والتى لا يمكن علاجها إلا جزئيا بمشروعات الصرف ، واستمرار الانخفاض العام لانتاجية أراضي المراعي الشاسعة في المملكة . <٢>

جدول رقم (٤)

عدد الآلات الزراعية بالنسبة للمساحة المزروعة في عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م بالمملكة العربية السعودية

اجمالى الأراضى الزراعية	الأراضى التي تستخدم فيها الجرارات والحصادات	الجرارات	عدد الجرارات لكل ألف هكتار	الحصادات	عدد الحصادات لكل ألف هكتار
٥١٢ر٩٨٩	٤٤٨ر٨٢٩	٨٠٠	٠ر٥٦١	٢٨٠	١ر٦٠٢

المصدر :

1- U.N. Statislical Yesrbook.1986.

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : التقرير السنوي الحادي عشر ٩٥/٩٤ هـ . جدول ٣٤ .

٢ ـ المملكة العربية السعودية : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٣٩ .

مما تقدم نستنتج ان المملكة كانت بحاجة الى زيادة استخدام الالات الزراعية بالشكل الذى يناسب ويتلائم مع ظروف المملكة وطبيعية انتاجها ، ويساعد على استغلال الملكيات الصغيرة في بعض المناطق مثل المناطق الجنوبية من المملكة التى تكثر فيها المدرجات الزراعية في سفوح الجبال والتى تحتاج الى استخدام الآلات الزراعية صغيرة الحجم وكذلك العمل على ايجاد الآلات الزراعية الكبيرة ذات الكفاءة العالية في الاداء والتى يمكن استخدامها في المساحات الواسعة والمنتشرة في مناطق القصيم ، والخرج ، والشرقية ، والشمالية .

٢ ـ استخدام الأسمدة :

الاسمدة احد مستلزمات الانتاج الزراعي . ورغم أهمية استخدامها في الزراعة فقد كان استعمالها في المملكة لم يتجاوز (٠٠٠ر١٠) طن من الاسمدة المركزة في عام ١٩٧٥ م . <١>

وتقتضى متطلبات الزراعة الحديثة للأراضي المروية في عام ١٣٩٥ هـ المقدرة بـ (٢٧٦ر١٥٥) هتكار يزرع بعضها مرتين في بعض الاحوال الى حوالى (٧٢٦٤٣) طن من الاسمدة المركبة من النتروجين والفوسفات والبوتاسيوم إلا أن استخدام الاسمدة العضوية والتى أهمها الروث الحيواني منتشر بشكل كبير في مناطق تربية الحيوانات بالمملكة .

---

١ ـ تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن كمية الأسمدة المستخدمة في المملكة عام ٧٥م بلغت [٩٣٠٠] طن متري منها [٥٧٠٠] طن متري أسمدة أزونية نتروجين و[٢٣٠٠] طن متري أسمدة فوسفائية والباقي أسمدة بوتاسية . انظر I.U.N. Statislicel.xean book.Neayonk1986

وتشير خطة التنمية الثانية أن كمية الأسمدة المستخدمة حسب معلومات عام ١٣٩٤هـ بلغت [١٠٨٠٠طن] من الأسمدة المركزة ، والتي كانت تستخدم في المساحة [١٢١,٠٠٠] هكتار وحسب التقديرات في عام ٩٠/٩١هـ . انظر : خطة التنمية الثانية ، ص ٧٠ .

٣ ـ استخدام المبيدات :

تشير خطة التنمية الزراعية الثانية بالمملكة العربية السعودية بأن القطاع الزراعي يستعمل ما يقرب من ٢٠٠٠ طن من مبيدات الحشرات ، والآفات الزراعية سنوياً (١) في عام ١٣٩٥ هـ ومن المنتظر أن تزدادهذه الكمية في المستقبل .

٤ ـ طريقة استغلال الأراضي الزراعية :

ان استغلال الأراضي المزروعة فعلا والتى تقدر بـ (٩ر٥١٢) ألف هتكار فان استغلالها يتم بشكل تقليدى في الغالب حيث تستغل في فصل الصيف والشتاء ببعض المحاصيل إضافه الى المحاصيل الدائمة .

حيث تبلغ مساحة المحاصيل الصيفية ١٥٠ ألف هكتار تعادل ٣٠٪ من المساحة المزروعة والمساحة الشتوية ٢٩٨ ألف هكتار وهي تعادل ٥٨٪ بينما النسبة الباقية ١٢٪ هي نسبة المحاصيل الدائمة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٥) .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٨٥ .

جدول رقم (٥)

استغلال الأراضي المزروعة في عام ٩٥هـ / ٧٥م

الأراضي المزروعة فعلا في عام ١٣٩٥هـ		النسبة للاجمالي
مساحة المحاصيل الصيفية	١٥٠ر٥٧	٢٩ر٤٠
مساحة المحاصيل الشتوية	٢٩٨ر١٩	٥٨ر٠٨
مساحة المحاصيل الدائمة	٠٦٤ر١٥	١٢ر٥٢
اجمالي مساحة المحاصيل	٥١٢ر٩١	١٠٠٪

المصدر :

مصلحة الإحصاءات العامة : المؤشر الإحصائي العدد الثاني لعام ١٣٩٧هـ ، ص ٤١ ، ٤٢ .

ثالثاً : ملكية الأراضي الزراعية .

تتعدد أشكال الملكية الزراعية في المملكة ، فهناك أراضي مملوكة للأفراد ، وأخرى للهيئات الحكومية والشركات ، والجمعيات التعاونية ، كما يوجد ملكيات مشاعة بين أفراد القبيلة مثل أراضي الغابات أو الأحمية .

ويمكن القول بأن أنواع الملكية الزراعية العقارية تتوزع إلى الآتي :

أ ـ أراضي الملك الخاصة .

ب ـ أراضي الملك العامة .

جـ ـ أراضي الوقف .

د ـ أراضي موات ليست ملكاً لأحد ، وتعتمد معرفة حدود الملكيات على الذاكرة حيث لا يوجد ادارة مركزية للتسجيل العقاري تستطيع إثبات ملكية الأراضي <١> . في تلك الفترة سوى ما تقوم به المحاكم الشرعية من اخراج لصكوك الملكيات .

وتنتمي الحيازات الزراعية في المملكة الى فئة المساحات الصغيرة وهذا يرجع الى الاسباب التالية : <٢>

١ ـ ضيق الأراضي الزراعية في بعض المناطق .

٢ ـ عدم توفر خدمات الري والمياه الصالحة للزراعة في بعض المناطق .

٣ ـ بدائية الأساليب المستخدمة في عمليات الري والانتاج والتسويق .

٤ ـ نظام الأرث .

وهذه الأسباب تعتبر من أحد المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعي بشكل اجمالى إلا أن الباحث يرى أن نظام الارث لا يعتبر سبباً رئيسياً في مشكلة تفتيت الأرض بل هو نظام شرعي وضع لحفظ حقوق الانسان بعد موت مورثه ، وفي نفس الوقت هو أحد وسائل التوزيع للثروات ، إلا أنه ليس عقبة في تنمية الأراضي الزراغية ، حيث يمكن بالتعاون بين أصحاب الملكيات الزراعية الاستفادة من كافة وسائل التنمية واستغلال الملكيات الصغيرة ، خاصة اذا توفرت الامكانيات والرغبة في ذلك .

ويبلغ عدد الحيازات الزراعية في عام ٩٥/٩٤هـ (١٨٠) ألف حيازة تبلغ مساحتها الكلية (١٫٣٩١) هكتار وتتوزع إلى أراضي مروية وغير مروية .

---

١ ـ عبدالباسط الخطيب : سبع سنابل خضر ، ص ٥٣ .

٢ ـ د نصر الدين بدوي : الزراعة في المملكة العربية السعودية ، ص ٦٨ ، ٦٢ .

ويبلغ متوسط الملكية الزراعية بصفة عامة أقل من ٨ هكتار أما الأراضي المروية فان متوسط ملكيتها أقل من الهكتار الواحد وذلك حسب تقدير ومعلومات عام ٩٠/٩١هـ (١).

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، انظر : ص ١٧٦ ، ١٨٢ .

المطلب الثاني : الموارد المائية

تمثل الموارد المائية في المملكة العربية السعودية مشكلة أساسية حيث أنها تعتبر قيداً على انطلاق برامج التنمية بشكل عام ، حيث يعانى بعض المناطق من ارتفاع تكلفة استخراجها من جوف الأرض ، وتوفرها بمعدلات ملائمة لبعض المناطق ، وندرتها في مناطق أخرى ، وتزداد المشكلة سوءاً بسبب الاستخدام غير الرشيد للمياه حيث الاساليب التقليدية المستخدمة في الرى ، ويزداد الطلب من القطاع الزراعي على المياه بشكل كبير خاصة عند زيادة مساحات الأراضي الزراعية المروية .

ورغم الجهود التى تبذلها الحكومة في التخفيف من حدة هذه المشكلة كما سيتبين من خطط التنمية فيما بعد الا أن توفرها في بعض المناطق مازال عقبة تواجه التنمية الزراعية .

وتتمثل موارد أو مصادر المياه بالمملكة في الاتى :

أولاً :المياه السطحية .

من المعلوم أن المملكة لا يوجد بها أنهار دائمة الجريان ، ولا بحيرات ، ولهذا فان المياه السطحية تعتمد على مياه الأمطار ومدى توفرها حيث تتروراح معدلات سقوطها السنوى بالمملكة ما بين (٣٠ ـ ٦٠) ملم في الشمال الغربي ، و٤٠ ـ٩٠ ملم في الشمال الشرقي ، و ٨٥ ـ ١١٠ ملم في المناطق الوسطي وتزداد كمية الأمطار على المرتفعات الجنوبية حيث يصل معدلها الى ٣٠٠ ملم . <١>

---

١ ـ عبدالباسط الخطيب : سبع سنابل ، ص ٥٠ ، د. نصر الدين بدوي : الزراعة في المملكة ، ص ٤٣.

وتشكل مياه االسيول عبر الأودية أهمية كبرى للرى الزراعي ، ففي سهل تهامة غرب وجنوب المملكة ٣٦ وادي تشكل مياه السيول بها أكثر من ٦٠٪ من مجموع مياه السيول بالمملكة المقدرة بـ ١٢٦٥ مليون متر مكعب في السنة . ولكن معظم مياه السيول بهذه المنطقة تهدر بذهابها إلى البحر الأحمر حيث لا يستفاد منها إلا بمعدل ٢٠٪ فقط .

أما مياه السيول الأخرى بالمملكة تقع في الجنوب باتجاه الشرق حيث وادى تربة ، ورنيه ، وبيشه وتثليث وفي الوسط حيث أحواض وادى برك ـ نساح ـ وفي الشمال حوض وادي الرمة ووادى حفر الباطن ووادى السرحان <١> وتختفي مياهها بعد بضع كيلو مترات في الصحراء ومن أجل الاستفادة من مياه السيول قامت الحكومة ببناء السدود للاستفادة من مياه الأمطار والسيول ، وللتخفيف من أضرارها على التربة والطرق . <٢> حيث كانت عدد السدود في المملكة في عام ١٣٩٥ أكثر من ٢٠ عشرين سداً أُنشأت خلال خطة التنمية الأولى . <٣> ويمكن الاستفادة من مياه السدود إما بشكل مباشر في الري الزراعي أو عن طريق تغذية الينابيع والعيون والآبار .

ثانياً : المياه الجوفية . وتنقسم المياه الجوفية في المملكة إلى نوعين :

١ ـ المخزون الجوفى للمياه في منطقة صخور القاعدة المركبة وتتركز في المنطقتين الغربية والجنوبية ، وهاتين المنطقتين ليست غنية بالمياه الجوفيه نظراً لتركيبها الجيولوجى ، فالمخزون المائى بها لا يكفى لاغراض الشرب بالمدن ، ماعدا سهل تهامة في الجنوب الغربي ووادي نجران وبيشة ، حيث يمكن اقامة بعض المشروعات الزراعية .

---

١ ـ وزارة الزراعة : دليل الإستثمار الزراعي بالمملكة ، ص ٣٢ لعام ١٤٠٤هـ ، مجلس الغرف التجارية الصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء . مؤشرات بيانيه لتطور القطاع الزراعي.

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٥٨ .

٢ ـ المخزون الجوفي في منطقة الصخور الرسوبية : وهي تشمل شرق وجنوب وشمال شرق المملكة ويتميز التركيب الجيولوجي لهذه المنطقة بقدرته الكبيرة على اختزان المياه الجوفية لسنوات كبيرة حيث يرجع عمر مياه بعض الطَبقات بها إلى ٣٠ ألف سنة ، ويختلف منسوب المياه من طبقة الى أخرى ومن موقع الى آخر بسبب الاستعمال غير المنتظم لاستخراج المياه ، واختلاف سمك الطبقة نفسها ‹١› الحاملة للمياه ؟ ويمكن الاستفاده من مياه هذه المنطقة اما عن طريق العيون التى تتفجر تلقائيا مثل عيون الخرج والاحساء ، او عن طريق حفر الآبار العميقة مع تنظيم استخدام هذه المياه الجوفيه حتى لا يتأثر المخزون الجوفي منها وذلك للمحافظة على مصادر المياه ، ورغبة في استمرار عملية التنمية الزراعية .

وقد نبهت الى ذلك برامج التنمية المائية بالمملكة التى بدأت منذ فترة ضمن خطط التنمية بالاهتمام بمصادر المياه بشكل عام فاذا نظرنا الى استخدام هذه المصادر في الرى الزراعي فاننا نجد أن الأراضي الزراعية والبساتين الدائمة التى تعتمد على الرى تمثل ٣٠٪ من جملة الأراضي المزروعة في عام ١٣٩٥هـ . ‹٢› .

أما الباقي من هذه الأراضي فانه يعتمد في زراعته على الأمطار كما هو موضح بالجدول رقم (٢) السابق واذا ما أرادات المملكة التوسع في زيادة الرقعة الأرضية المروية فان ذلك يتطلب البحث عن مصادر جديدة للمياة لاستخدامها في الشرب والرى لكي تخصص مصادر المياه الجوفية والسطحية للأراضي الزراعية .

---

١ ـ مصطفى نوري عثمان : الماء وسيرة التنمية ص٥١ ، د . نصرالدين بدوي : الزراعة في المملكة ص٤٤ مجلس الغرف التجارية الصناعية بالرياض : دور المشروعات الزراعية في التنمية الإقتصادية ص ٢٩ .

٢ ـ انظر : الجدول رقم ٢ ، ص ٥٥٧ .

ثالثاً : مياه البحار المحلاه . (١)

يتطلب توفير الموارد المائية البحث عن مصادر جديدة للمياه خاصة في المناطق التى تعانى من نقص كبير في مياه الشرب . وحيث تطل المملكة على أسطح مائية واسعة كالبحر الأحمر والخليج العربي ويمكن للمملكة الافادة من خلال مشروعات تحلية مياه البحار وتوفيرها لاغراض الشرب للمدن والقرى يوفر استهلاك المياه السطحية والجوفية لأغراض الزراعة مما تشجع على الاستمرار في عملية التنمية وزيادة المساحة المزروعة وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي في المملكة كما يزيد من انتاج الطاقة الكهربائية .

وتقدر الطاقة الانتاجية لمحطات تحلية المياة المالحة العاملة والتى تحت الانشاء حتى عام ١٣٩٥ هـ ب ٤٨٨٨٦ متر مكعب يومياً من المياه الصالحة للشرب ، و ٦٠ ميجاوات من الكهرباء كما يبين ذلك الجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

محطات تحلية المياه العاملة أو التى تحت الانشاء حتى عام ١٣٩٥هـ

المحطة	سنة التشغيل	طاقة الانتاج	
		المياه م٣	الكهربا (م-ت)
جدة	مرحلة أولي ١٣٩٠هـ	١٩٠٠٠	٥٠
الوجه	مرحلة أولي ١٣٩٠هـ	٢٢٨	*
ضبا	مرحلة أولي ١٣٩٠هـ	٢٢٨	*
الخفجي	مرحلة أولي ١٣٩٤هـ	٤٥٥	*
الخبر	مرحلة أولي ١٣٩٤هـ	٢٨٥٠٠	١٠
أملج	مرحلة أولي ١٣٩٥هـ	٤٥٥	*
الاجمالي		٤٨٨٦٦	٦٠

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٥٩ .

---

١ ـ مصطفى نوري عثمان : الماء ومسيرة التنمية ، ص ٢٣٣.

* غير متوفرة .

ويساعد الاتجاه نحو تحلية مياه البحار إلى حد كبير على تخفيف الضغط على مصادر المياه الجوفية والسطحية . <1>

وقد قدرت الاحتياجات من المياه للزراعة المروية حسب تقديرات عام ٩٥/٩٤ هـ بـ ٩٠٠ر١ مليون متر مكعب <2> حتى عام ١٤٠٠ هـ بينما كانت كميات المياه المتوافرة للاستعمالات الرئيسية في عام ١٣٩٤ هـ (٦٦٨١) ألف متر مكعب يوميا تستأثر الزراعة بـ (٥٣٧٠) ألف متر كعب يومياً كما هو مبين بالجدول رقم (٧) أدناه .

جدول رقم (٧)

كمية المياة المتوافره للاستعمالات الرئيسية عام ١٣٩٥هـ

استخدام المياه	كمية المياه المتوفرة في ١٣٩٤هـ
مجموع المدن الرئيسية (أ)	٢١١
المجمعات الصناعية (ب)	*
حقن آبار الزيت *	١١٠٠
الزراعة	٥٣٧٠
الاجمالي	٦٦٨١

أ ـ الرياض ، جدة ، مكة ، الطائف ، المدينة ، الظهران ، الدمام ، الخبر ، القطيف ، صفوى .

ب ـ الجبيل وينبع .

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٦٣ .

---

١ ـ فاروق الخطيب : المياه والتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية ، ط . ١٤٠٦هـ ، ص ٤٥ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٦٣ .

المبحث الثالث

الموارد المالية للتنمية الزراعية في المملكة

للموارد المالية أهمية كبرى في عملية التنمية الزراعية ، حيث يقوم عليها تكثيف بعض صور رأس المال . { ولعل أكثر صور رأس المال في القطاع الزراعي انتشاراً تتمثل في الانشاءات الرأسمالية الثابتة التى تكون البنية الاساسية بالقطاع الزراعي ، كالسدود ، والخزانات ، ومحطات ضخ المياه ، والتحكم ، وآلات رفع المياه وقنوات الرى وشق الطرق ، والآلات والمعدات الزراعية المستخدمة في عمليات الرى والحرث والبذار والحصاد وكافة آلات تجهيز الأرض للزراعة والمباني والتجهيزات الثابتة التى تستخدم كحضائر لتربية المواشي والدواجن } ‹١› . وغير ذلك من التجهيزات ومستلزمات عمليات الانتاج الزراعي ، وهذه الصور من رأس المال باختلاف أنواعها تحتاج الى تمويل نقدي ، وايجاد هذا التمويل يكون بالتعاون بين القطاعين الخاص والعام . حيث تمثل المدخرات الخاصة ومدخرات الحكومة أهم المصادر الوطنية للتمويل .

فكلا الاستثمارات الحكومية والخاصة تؤلفان رصيد التمويل الزراعي في المملكة العربية السعودية التى تحقق التنمية الفعلية للقطاع الزراعي .

وقد بادرت الحكومة السعودية خلال خطط التنمية بتوفير المال اللازم للاستثمارات العامة عن طريق رصد ميزانيات ضمن خطط التنمية للمشروعات والتجهيزات الزراعية والتى يتم تنفيذها والاشراف عليها من قبل الجهات المسئولة عن تنمية قطاع الزراعة وفي مقدمتها وزارة الزراعة والمياه بالمملكة . حيث استغلت

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية : الرياض دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالمملكة ، ص ٤٧ .

العائدات المالية من النفط ومشتقاته وعملت على تحويلها لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة ومن ذلك مشروعات قطاع الزراعة .

أما المشروعات الزراعية الخاصة فانها تعتمد على مصادرها المالية الخاصة اولا ثم على القروض التى تقدمها بعض المؤسسات الحكومية المتخصصة في منح القروض والاعانات للافراد والمشروعات الزراعية في المملكة ومن تلك المؤسسات { البنك الزراعي العربي السعودي الذى سنبين نشأته وأهدافه والقروض التى يمنحها بعد ذلك وصندوق التنمية الصناعية السعودى } <١> الذى يقدم القروض للمشروعات الزراعية الصناعية إضافة الى ما يقدمه البنك الزراعي من التمويل اللازم للقطاع الزراعي الخاص .

إضافه إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وما تقدمه من مساعدات لاعضائها خاصة وانها تستفيد من القروض التى يقدمها البنك الزراعي السعودي والذي أصدر لائحة تنظم عمليات التسليف للجمعيات التعاونية لكي تعمل هذه الجمعيات على جمع الموارد المالية المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار كما تقوم بتوعية المزارعين بعمليات الادخار والتوفير ، وتزويد المزارعين بما يلزم من أدوات ومعدات او امتلاك هذه الالات الزراعية والمساهمة بها في استصلاح الأراضي الزراعية وحفر الآبار وتوفير الاسمدة والبذور وإقامة مشروعات الرى <٢> وفي الحقيقة فان التمويل الخاص الذى يعتمد عليه الاستثمار الزراعي بشكل واسع مازال ضعيفا جدا نظرا لتوجه رؤوس الاموال الخاصة للاستثمارات سريعة الربحية في القطاعات الأخرى .

---

١ ـ أنشأ صندوق التنمية السعودي في عام ١٣٩٤ هـ . انظر : خطة التنمية الثالثة ، ص ٧٤ .

٢ ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني : نظام الجمعيات التعاونية ، ط أولى عام ١٣٩٨هـ ، الرياض ، وزارة العمل والشئون الإجتماعية ، الشئون الإجتماعية بالمنطقة الجنوبية ، بدون تاريخ ، والتعاون في المملكة مجموع أبحاث المؤتمر التعاوني الأول في سنة ١٣٨٩هـ ، ص ٢٣٨ .

ومن أهم المؤسسات التي تقوم بتمويل القطاع الزراعي البنك الزراعي العربي السعودي واليك نبذة مختصرة عنه .

البنك الزراعي العربي السعودي

أ - نشأة البنك وهدفه ورأس ماله :

أنشىء البنك الزراعي السعودي بالمرسوم الملكي رقم ٥٢ في ٣/١٢/٨٢هـ وبدأ مزوالة نشاطاته في ٨٤هـ / ٨٥ هـ . برأسمال قدره عشرة ملايين ريال ، وذلك بهدف تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية في المملكة (١) من خلال فروعه الخمسة في الرياض ، وأبها ، وجدة ، والهفوف ، وبريدة .

وفي عام ٩٤/٩٥ هـ أصبح لدى البنك عشرة فروع و٤٣ مكتباً فرعياً بالإضافة للمركز الرئيسى بالرياض وارتفع رأس المال إلى (١٠٣) ملايين ريال ، وبلغ عدد القروض التى منحها حتى عام ٩٤/٩٥ هـ (١٦٢٥١) قرضاً . (٢)

ب - أنواع القروض الزراعية التى يقدمها البنك :

لقد حدد نظام البنك الزراعي العربي السعودي في مادته الرابعة أنواع القروض التي يقدمها البنك إلى الافراد والجمعيات والشركات التى تعمل اساساً في الزراعة بالمملكة وتنقسم القروض الزراعية الى ثلاثة أنواع بحسب مدتها :

---

١ - البنك الزراعي العربي السعودي : تقرير عن البنك في عشرين عاماً ص ١٥ ، ٢٣ .

٢ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤٣ .

١ ـ قروض قصيرة الأجل : <١>

وهي التى لا تتجاوز مدتها ١٢ شهراً وتمول للمزراعين بنسبة ١٠٠٪ إذا كان القرض او ما بذمة المزارع (٥٠٠،٠٠٠) ريال فأقل وبنسبة ٨٠٪ اذا كان القرض أو ما بذمة المزارع يزيد عن (٥٠٠،٠٠٠) ريال حتى ثلاثة ملايين ريال وما زاد عن ذلك يمول بنسبة ٦٠٪ .

ويمنح القرض نقداً أو عيناً . ويشمل زراعة المحاصيل الموسمية ، وتسويقها ، وادارة المشروعات ومستلزمات الانتاج وأجور النقل والاصلاح والتركيب للآليات الزراعية والمحركات وأجور العمال .

٢ ـ قروض متوسطة الأجل : <٢>

لا تتجاوز مدتها عشر سنوات وتخصص لتأمين الآليات والمضخات وأجهزة الرى ، وحفر الآبار والشتلات ومصدات الرياح وتمديد مواسير المياه والصوامع ، والانشاءات الخرسانية والبيوت البلاستكية وشاحنات النقل وقوارب صيد الاسماك ، وخلايا النحل ، وشراء الدواجن ومعداتها ومعدات الألبان وتمول هذه المجالات بنفس النسبة السابقة ١٠٠٪ ، ٨٠٪ ، ٦٠٪ وبنفس شروطها .

٣ ـ قروض طويلة الأجل : <٣>

لا تتجاوز مدتها ٢٥ سنة ، وتخصص مجالاتها لاستصلاح وتنمية الأراضي البور ، ذات المساحات الواسعة ، وتحسين المراعي ، ومقاومة التصحر ، وزحف الرمال .

---

١ ـ البنك الزراعي السعودي : تقرير البنك في عشرين عاماً ، ص ٣٢ .

٢ ـ م . س . ص ٣٣ .

٣ ـ م . س . ص ٤٣ .

{ وتمنح جميع القروض بدون فوائد أو أرباح مع فترة سماح سنتين في حالة انتاج الألبان وسنة واحدة في باقي المشاريع اعتباراً من تاريخ توقيع العقد مع البنك } <١> .

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٦٦ والبنك الزراعي السعودي : م . س .

المبحث الرابع

الإنتاج والتسويق والتعاون الزراعي في المملكة العربية السعودية

نشير في هذا المبحث إلى أهم العقبات ، والامكانيات التى أتيحت للانتاج والتسويق والتعاون الزراعي خلال عام ١٣٩٥هـ والوضع الذى كان عليه في تلك الفترة وذلك في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الانتاج الزراعي

لقد كانت مساهمة الانتاج الزراعي في الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري حوالى ١٠٪ من الانتاج المحلي الاجمالى للملكة . <١>

ولقد انخفضت هذه النسبة إلى ٦٪ من الانتاج الاجمالى المحلي في عام ٨٨ / ٨٩ هـ واستمرت في الانخفاض حتى عام ٩٥/٩٤ هـ حيث وصلت الى ١٪ من الانتاج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية وكان ذلك بسبب الزيادة الضخمة في مساهمة قطاع البترول في الانتاج والتى حدثت بصفة خاصة منذ عام ١٣٩٣ هـ ، إضافة إلى ما كان يعانيه قطاع الزراعة حتى تلك الفترة من تخلف في أساليب الانتاج ، وعدم توفر الاستثمارات الكافية وعدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ، وموارد المياه . <٢>

فقد كانت قيمة الانتاج الزراعي بما في ذلك الغابات وصيد الاسماك تساوى (١٫٥٨٦) مليون ريال في عام ٩٦/٩٥ هـ بالأسعار الجارية في حين كان اجمالى الانتاج المحلى السعودى في نفس العام (١٦٤٫٥٢٦) مليون ريال . <٣>

---

١ ـ د . علي رضا جاسم : إقتصاديات المملكة العربية السعودية ، ص ٢٠٢ .

٢ ـ د . أحمد الصباب : التخطيط والتنمية الإقتصادية بالمملكة ، ص ٦٠ .

٣ ـ وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ، ص ١٨٣ ، من عام ١٣٩٠ ـ ١٤٠٦ هـ .

أما بالاسعار الثابتة فقد كان الناتج الزراعي في عام ٩٥/٩٦هـ (٤٦٢ر٣) مليون ريال بينما بلغ الناتج المحلى الاجمالى (٤٢١ر٢٨٨) مليون ريال . وكانت المساهمة النسبية للانتاج الزراعي تساوى (٤٪) حسب الاسعار الثابتة لعام ٩٩ ـ ١٤٠٠ هـ . <١>

وينقسم الانتاج الزراعي في المملكة إلى أربع مجموعات رئيسية هي :

أ ـ الانتاج النباتي : ويشمل الحبوب ، والفواكه والخضروات وتنقسم هذه إلى محاصيل دائمة ، ومحاصيل مؤقته صيفية وشتويه .

ب ـ الانتاج الحيواني ، ويشمل انتاج الالبان ومشتقاتها ، واللحوم ومشتقاتها ، والدواجن ، ومنتجاتها والنحل ومنتجاته .

جـ ـ الثروة السمكية وهي تتمثل في صيد الاسماك من ساحلي البحر الأحمر في غرب المملكة والخليج العربي في شرقها .

د ـ منتجات الغابات : وهذه مازالت بكراً لم تستغل بعد الاستغلال الاقتصادي .

وسيأتى بيان مقادير الانتاج ضمن دراسة وتقويم منجزات التنمية الزراعية فيما بعد إن شاء الله .

حيث كانت مقادير الانتاج في عام ٩٥/٩٦هـ قليلة لا تتوازى مع ما هو متاح من امكانيات خصوصاً الامكانيات الرأسمالية في تلك الفترة التى توفرت للقطاع الزراعي ، والتى يمكن بها ادخال المزيد من الأراضي غير المستغلة في دورة الانتاج الزراعي ، وبالامكان رفع مستوى الانتاج الزراعي النباتي والحيواني ، عن طريق تكثيف الاستغلال للامكانيات المتاحة خاصة وأن الدولة قطعت شوطاً كبيراً

---

١ ـ وزارة التخطيط : منجزات التنمية من عام ١٣٩٠هـ ـ ١٤٠٦هـ ، حقائق لأرقام ، ص ١٨٤ .

في مجال التنمية حيث إنتهت في عام ١٣٩٤هـ من تنفيذ الخطة الأولى للتنمية ، وبرزت كثير من المشروعات في حيز الوجود خاصة التجهيزات الاساسية لمشروعات التنمية الزراعية .

فقد كانت أرقام الانتج الزراعي في تلك الفترة متواضعة لا تفي بحاجات الاستهلاك المحلي خاصة وأن الطلب ازداد على المنتوجات الزراعية ، بسبب تغيرات مستوى الدخل خاصة على الأغذية مثل اللحوم ، والدواجن ، والبيض ، والألبان ، والخضروات والفواكه الطازجة ، ومنتوجات الدقيق والزيوت ، وهذا يدعو الى ضرورة تنمية الانتاج الزراعي وزيادته وتنويعه .

المطلب الثاني : التسويق والتعاون الزراعي .

أولاً : التسويق الزراعي .

لقد كان وضع التسويق في التسعينات الهجرية في القرن الرابع عشر الهجرى بالمملكة العربية السعودية غير كفء نظراً لعدم وجود جمعيات تسويق أو شركات متخصصة في تسويق المنتوجات الزراعية ، حيث يقوم المنتج الزراعي بنقل محصوله الزراعي من مزرعته الى الاسواق الزراعية القريبة منه بطريقته الخاصة (سيارته الخاصة أو بالاجرة) دون أن يكون لدى المزارع أى معلومات عن الاسعار في الاسواق ، ويبيع انتاجة في سوق الجملة والسوق المركزي للمنتوجات الزراعية في المدينة المجاورة له ويكون ذلك بواسطة الحراج من قبل الدلالين حيث يقوم الوسطاء بالمزايدة العلنية على السلع الزراعية ولهم سيطرة على السوق بما يمارسونه من تصرفات واحتكارات واتفاقات جانبية تحد من المنافسة بين البائعين والمشترين . <١>

إضافة إلى أن عرض المنتوجات الزراعية في الاسواق يتم بشكل بدائي حيث توضع في صناديق غير محددة الوزن وغير متجانسة في الحجم وتتم عملية البيع بطريقة المعاينة ، وهنا تتعرض المحاصيل الزراعية للتلف إضافة إلى الظروف المناخيةالتى تؤثر عليها أثناء عمليات النقل والتسويق كما تتعرض صناديق الخضار والفواكه الى الضياع والتكسير نتيجة للفوضى في عمليات التحميل والتنزيل من السيارات وعلاوة على ذلك فان الدلالون يتقاضون عمولة مرتفعة تترواح بين (٥٪ إلى ١٠٪) <٢> من قيمة بيع المنتوجات الزراعية المسوقة بطريقتهم وليس أمام

---

١ ـ محمد عبدالعزيز التميمي : التسويق الزراعي في المنطقة الوسطى بين التخلف والتطور ، ص ٤٠ .

٢ ـ العمولة في أسواق خضار مكة المكرمة ، والطائف ، وجدة التي يتقاضاها الدلالون كما هو الحال في الوقت الحاضر .

المزارعين المنتجين الا القبول بهذه الأساليب التسوقية واستلام قيمة منتجاتهم الزراعية <١> باسعار غير عادلة .

ونظراً لعدم توفر طريقة أو أسلوب آخر في ذلك الوقت فهم يقبلون بالأمر الواقع ، كذلك الحال في اسواق بيع المواشي الحية فالبيع يتم بطريقة عشوائية كما ان اختلاف الاسعار بين الوسطاء أنفسهم كبير جدا إضافة إلى عدم تنظيم أسواق المواشي بشكل صحى في كافة مدن المملكة ، وبشكل عام فان النشاط التسويقي للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ردىء وغير فعال حيث يتم تسويق المنتجات الزراعية بطريقة تقليدية إضافة إلى أن جزءا من الانتاج يستهلكه المزارعون بصورة غير منتظمة ولهذه الثغرات فانه يلاحظ وقوع طرفان رئيسيان ضحية طرف ثالث اما الطرفان فهما المنتج الزراعي والمستهلك النهائى اللذان يقعان ضحية الوسطاء الذين يمثلون مجموعة الدلالين وتجار الجملة والتجزئة والبقالين .

بدءا من أول حلقة تسويقية بين المنتج وتاجر الجملة من خلال مزايدات وأداء الدلالين الذى يعطل سريان مبدأ المنافسة الحرة وتجميد قانون العرض والطلب يتحول النمط السائد من منافسة الى شبة احتكار من جانب المشترين - الوسطاء - ولقد إتضح أن الاسعار تتعرض للارتفاع التصاعدى بسبب التحكم من قبل الوسطاء واحتكارهم ووجود تباين شديد للاسعار لنفس المحصول ومن نفس الجودة وفي نفس السوق والوقت <٢> ولهذا فان تنمية القطاع الزراعي يجب أن لا تقتصر على جانب الانتاج بل من الضروري أن تشمل جانب تسويق المنتجات الزراعية لكى تحقق اهدافها .

---

١ - كما هو الحال في أسواق المنتجات الزراعية في كافة أنحاء مدن المملكة .

٢ - جامعة الدول العربية : منظمة الأغذية والزراعة العربية : السياسات الزراعية العربية ، ج السايسة الزراعية في المملكة ، ص ١٦ .

ثانياً : التعاون <١> الزراعي في المملكة العربية السعودية :

تعتبر سنة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م مولد التعاون في المملكة العربية السعودية حيث بدأت التجربة الأولي في مدينة القريات بانشاء أول جمعية تعاونية ، ثم في مدينة الرياض ، والدرعية ، وصدور المرسوم الملكي رقم ٢٦ لعام ١٣٨٢هـ كأول تنظيم للتعاون في بلادنا .

وأنشئت بعد ذلك عدد من الجمعيات التعاونية تشمل كثيراً من النواحي الأقتصادية والزراعية والاجتماعية والعمرانية . <٢>

وتتولى وزارة العمل والشئون الاجتماعية تسجيل الجمعيات التعاونية وتنظيمها وتقديم المساعدات المالية والفنية لها . وخاصة في المراحل الأولي من نشاطها . <٣>

وفي عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ بلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة (٨٣) ثلاثة وثمانون جمعية تعاونية منها (٢٤) أربعة وعشرون جمعية زراعية . <٤>

---

١ ـ بدأت الحركة التعاونية في العالم سنة ١٨٤٤م في قرية روتشديل من مقاطعة مانشستر ببريطانيا ، وذلك بين ١٨ شخصاً ساهموا بإنشاء جمعية تعاونية إستهلاكية من أهم مبادئها أو الأسس التي تقوم عليها مايلـــي : أ) ـ باب العضوية المفتوح . ب) ـ الديمقراطية في الإدارة . جـ) ـ العائد على المعاملات . د) ـ الفائدة المحدودة على رأس المال . هـ) ـ البيع نقداً . و) ـ الحياد الديني والسياسي . ز) ـ التعليم المستمر . وهذه المبادىء أصبحت فيما بعد مبادىء النظام التعاوني . ثم إنتقلت الفكرة لمختلف جهات العالم ، وبدأت أول جمعية تعاونية في العالم العربي في مصر عام ١٩٥٣م . انظر : وزارة العمل والشئون الإجتماعية : إدارة التعاون ، أبحاث المؤتمر التعاوني الأول في المملكة العربية السعودية في عام ١٣٨٩هـ ، ص ٢٦ ، ود . محمود عبدالهادي الشافعي : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ١٧٧ .

٢ ـ وزارة العمل والشئون الإجتماعية : م . س . ٢٧ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ ، ص ٥٦٥ .

٤ ـ وزارة التخطيط : م . س .

وهذه الجمعيات الزراعية إذا نظرنا الى سعة مناطق المملكة وتباعدها لا تكفي لتغطية المناطق الزراعية والريفية . لذا يجب زيادة هذه الجمعيات . علماً بأن المجتمع الزراعي السعودي كان يسوده الوان شتى من مظاهر التعاون في كثير من المناسبات والأعمال . من ذلك موسم الحصاد ، والحراثة وجمع الثمار ، ومناسبات الأفراح ، والنوائب . واطعام الضيوف ، واصلاح قنوات الري والسدود ، وحفر أو إصلاح الآبار ، وكانت تلك المظاهر منتشرة بكثرة الا أن هذه المظاهر التعاونية أخذت تتلاشى تدريجياً وتختفي ، لذا فالحاجة ماسة الى تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية في كثير من مجالات الحياة خاصة في عصرنا الحاضر التي كثرت فيه النوائب ، وتظهر الحاجة لمثل هذه الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي في مجال الإنتاج ، والتسويق ، الا أنه يجب النظر في المبادىء التي يقوم عليها التعاون . خاصة وأن بعضها يخالف أحكام الشريعة الإسلامية مثل مبدأ الفائدة المحدودة على رأس المال (١) ، فيجب الغاء هذا المبدأ وسيأتي بإذن الله مناقشة ذلك في السياسات والاجراءات التعاونية فيما بعد . (٢)

خلاصة : المبحث الأول .

من استعراض أوضاع القطاع الزراعي ، والامكانيات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، فان القطاع الزراعي يجب أن يكون له دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة ، نظراً لأهميته ليس في المساهمة في الانتاج الاجمالي الوطني فحسب بل تمتد هذه الأهمية والمساهمة إلى أبعد من ذلك ، ففي المناطق الريفية التى يقطنها نصف سكان المملكة نجد أن نسبة كبيرة

---

١ ـ محمود عبدالهادي الشافعي : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ٦٨١ .

٢ ـ انظر : ص من البحث ، ج ٢ .

منهم تشتغل بالزراعة رغم الهجرة الكبيرة للعمالة الزراعية فما تزال الزراعة توفر ٢٥٪ من فرص العمل للسكان السعودين . ‹ ١›

بالاضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لزيادة الانتاج الزراعي المحلي من الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان ، كما لا ننسي الأدوار الأخرى الهامة مثل توسع القاعدة الاقتصادية وإقلال الواردات من المنتجات الزراعية ، وفي الوقت نفسه فان التنمية الزراعية تؤدى إلى رفع مستويات الدخول وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية للسكان ولهذا تأثير إيجابي على التوازن السكاني والمساعدة في الحد من الأثار الضارة لنزوح السكان الى المدن فضلاً عن الجوانب الهامة الأخرى للتنمية الزراعية في المحافظة على التوازن البيئى . ‹٢›

وهذا ما سيتضح إن شاء الله من دراستنا لأهداف وسياسات التنمية الزراعية بالملكة . ورغم ذلك فان تنمية قطاع الزراعة تواجه مشكلات متعددة من أهمها :

١ ـ تعترض التنمية الريفيه والزراعية بالملكة عقبات مناخية وطبيعية وبصفة خاصة تناثر الأراضي الزراعية في قطع صغيرة على مساحات متباعدة .

وحدوث تقلبات واسعة في كمية الأمطار ، وضآلة مياه الرى فضلاً عن رداءة نوعيتها بالاضاف إلى قسوة المناخ وجفاف الرياح وتحرك الكثبان الرملية .

٢ ـ نظم الحيازة للأراضي ، وحقوق المياه التى يقضي بها العرف والحقوق الجماعية التقليدية في استخدام المراعي التي تساهم في عرقلة استخدام التكنولجيا الحديثة في الزراعة وكذلك يعتبر إنهاء الحقوق الجماعية التقليدية في استخدام

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية والصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية . م . س ص ٢٧ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٦ ـ ١٤١٠ هـ ، ص ٢٠٨ .

المراعي دون إقتراح نظام بديل أحد العوامل التى ساهمت في ارهاق المراعي بالرعى الجائر لها في تلك الفترة .

٣ ـ ازدياد الدخل بشكل عام في المملكة له أثاره الايجابية على التنمية من حيث سهولة الحصول على الآلات والاسمدة والبذور ، وتزايد فرص الحصول على القروض الزراعية إلا أن لذلك أثار سلبية من أهمها الافراط في استخدام المراعي نظراً لتزايد استعمال السيارات ومتابعة عمليات الرعى في مساحات واسعة . وكذلك الافراط في استخدام الآلات الزراعية واستبدالها دون صيانة للسابق منها .

٤ ـ استنزاف طبقات المياه الجوفية التى لا يمكن إعادة تغذيتها قبل أن يتم تحديد بنية هذه الطبقات الجوفية وطاقتها .

٥ ـ تغير انماط الوجبات الغذائية ، والاستهلاك .

٦ ـ بطء تطور الزراعة على نطاق تجارى بسبب الاغراءات التى توفرها القطاعات الأخرى لأصحاب الاعمال .

هذه أهم العقبات التى تواجه التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية حتى عام ١٣٩٥/٩٤هـ (١) إضافة إلى بعض مشكلات التسويق الزراعي ، والتعاون الزراعي ، وضعف الخدمات الزراعية والتي يجب أن تعمل خطط التنمية على معالجتها .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٨٧ ، ٢٨٨ .

الفصل الثاني

أهداف التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

يختص هذا الفصل بدراسة أهداف التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .

وسيكون ذلك في مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : الأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية في المملكة.

المبحث الثاني : الأهداف الاجتماعية للتنمية الزراعية في المملكة .

المبحث الأول

الأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

ترتبط الأهداف الزراعية في المملكة بأهداف التنمية الشاملة ، وذلك لارتباط النشاط الزراعي ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الانتاجية الاقتصادية .

ولهذا فان أهداف التنمية الزراعية في المملكة تعتبر جزءاً من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ

إلا أنه مع استعراض هذه الأهداف فان الأمر يتطلب الاشارة للأهداف العامة للتنمية في المملكة نظراً للترابط بين هذه الأهداف الخاصة والعامة .

أولاً : الأهداف الاقتصادية العامة .

نبين هنا الاهداف الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، وذلك في إطار الاهداف العامة للتنمية في كافة القطاعات والتى يلتزم بها قطاع الزراعة أيضاً كما يلى : (١)

١ ـ تنويع مصادر الدخل الوطني ، وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى في الانتاج المحلى الاجمالى ـ بما في ذلك قطاع الزراعة .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الأولى ، ص ٢٥ . والثانية ، ص ٢٨ ، والثالثة ، ص ٣١ . والرابعة ، ص ٧٥ .

٢ ـ تنمية الموارد الاقتصادية . كالثروات المعدنية ، والموارد المائية ، والأرضية ، وتوجيه الاستثمارات نحو ذلك في جميع قطاعات الانتاج ـ الصناعية ، الزراعية، والتعدين .

٣ ـ تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية بالتوسع في التعليم وبرامج التدريب وتحسين المستوى الصحي والتنظيم وتطوير ذلك .

٤ ـ إكمال التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاهداف السابقة وتحسين برامج التشغيل والصيانة والاستخدام الكامل لطاقة هذه التجهيزات مع المحافظةعلى استمرارها .

فهذه الاهداف يسعى لتحقيقها القطاع الزراعي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أن للقطاع الزراعي أهدافه الخاصة به .

ثانياً : الاهداف الاقتصادية الخاصة .

من أهم الاهداف الاقتصادية الخاصة التى تهدف اليها التنمية الزراعية مايلي : (١)

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية المحلية بدلاً من الاستيراد ، وتشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل للاسراع بالتنمية وزيادة الانتاج الغذائي وتدعيم الصناعات الغذائية .

٢ ـ تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الأرضية المتاحة والعمل على استغلالها وتنميتها رأسياً وأفقياً وذلك بالعمل على استخدام الاساليب الفنية والتقنية

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الأول ، ص ٢٧٤ ، والثانية ، ص ١٨٨ ، والثالثة ، ص ١٤٠ . والرابعة ، ص ٢١٩ .

الحديثة في عمليات الاستغلال الزراعي . ورفع الكفاءة الانتاجية للأراضي الزراعية باستخدام الاسمدة الكميائية والطرق الحديثة في عمليات تقليب التربة وصيانتها والمحافظة عليها .

٣ ـ تنمية موارد المياه من أجل توفير الاحتياجات اللازمة من المياه لاغراض الاستخدام الآدمي والحيواني والري وذلك باستغلال المصادر الجوفية للمياه والاستفادة من مياه الأمطار والسيول ومياه البحار بعد تحليتها ، أو مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها ، واستخدام أفضل الطرق والوسائل الحديثة في الري .

٤ ـ تحسين وتطوير الموارد البشرية ورفع مستوى المهارات والقدرات المختلفة بغرض زيادة الكفاءة الانتاجية للعامل الزراعي واتاحه فرصة التدريب والتعليم الزراعي من أجل زيادة مساهمته في عمليات التنمية الزراعية مما يؤدي إلى زيادة دخله ، واتاحة الفرص له في الأعمال الفنية والمهنية ذات الصلة المباشرة بالتنمية الزراعية .

٥ ـ تشجيع استخدام الامكانات والأساليب الفنية والتقنية الأكثر ملاءمة لظروف المملكة بقصد تحقيق معدل معقول في زيادة الانتاج الزراعي بأقل التكاليف ما أمكن ذلك .

٦ ـ رفع الكفاءة الانتاجية والتسويقية للمنتجين الزراعين وجذب رؤوس الاموال الخاصة للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم القروض بشروط ميسرة .

٧ ـ توفير الفرص لزيادة دخل الفرد وتحسين مستوي دخول المزارعين بشكل خاص في الريف .

ثالثاً : مناقشة الأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية.

لمعرفة مدى موافقة أهداف التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية للأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية التي تتمثل كما سبق أن ذكرنا في : { تحقيق الاكتفاء الذاتي ، والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية ، وزيادة الدخل الزراعي ، وتوفير فرص العمل للعمالة في المجتمع الزراعي } ‹١› .

وبعرض أهداف التنمية في المملكة بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص على تلك الأهداف للتنمية الزراعية في الاسلام نجد أن الاهداف التى تسعي الى تحقيقها التنمية في المملكة العربية السعودية تدور في إطار الأهداف التى تنشدها التنمية في ضوء الشريعة الاسلامية كما يلى :

١ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في المملكة يكون وفقاً للآتي : ‹٢›

أ ـ رفع مستوى الكفاية الانتاجية وزيادة الانتاج في القطاع الزراعي .

ب ـ التقليل من اعتماد المملكة على الأغذية المستوردة .

جـ ـ تحقيق مستوى طيب من الاكتفاء الذاتي والمحافظة على ذلك .

فهذا يتفق مع تحقيق المصلحة العامة للأمة الاسلامية والمجتمع في المملكة العربية السعودية وتلبية الحاجة من المنتجات الزراعية وتلبية متطلبات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية لكي تلبي الحاجات اللازمة من المنتجات الزراعية المصنعة محلياً والتقليل من الاعتماد على الاستيراد ، وكذلك العمل على تنويع مصادر الدخل القومي .

---

١ ـ انظر ص ٤٦ ـ ٧٨ من البحث ج / ١ .

٢ ـ انظر : وزارة التخطيط : خطط التنمية : الأولى /٢٧٤ ، الثانية /١٨٨ ، والثالثة / ١٤٠ ، الرابعة/٢١٩

٢ ـ زيادة الدخل الزراعي وتوفير الموارد النقدية <١> . وذلك من أجل تحقيق توازن بين أبناء الريف والحضر في الدخول الفردية والاهتمام بالاجيال القادمة ، وتوفير الموارد النقدية للاستثمارات الزراعية الخاصة عن طريق الاقراض والتشجيع على الاستثمارات الزراعية المتنوعة ويكون ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية ، وتحسين وسائل تحقيق زيادة في الدخول الزراعية بشكل معقول ، وتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للمناطق الريفية . وهذا يتفق مع أهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية . <٢>

٣ ـ توفير فرص العمل للعمالة في المجتمع الزراعي وذلك عن طريق الآتي : <٣>

أ ـ رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للعامل الزراعي .

ب ـ رفع مستوى مهارات العمال في القطاع الزراعي وتطوير الموارد البشرية الزراعية .

جـ ـ تشجيع استخدام الاساليب العلمية الحديثة في عمليات الانتاج الزراعي والري من أجل توفير فرص عملية فنية للعمالة الزراعية من ناحية وتوفير العمالة الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي للعمل في المشروعات الزراعية الجديدة أو الاتجاه إلى القطاعات الأخرى .

ومن اللازم أن تتحقق هذه الأهداف بأنسب الطرق واكثر مناسبة لظروف المجتمع وفي إطار الأهداف الشرعية المذكورة . <٤>

---

١ ـ انظر : وزارة التخطيط . م . س .

٢ ـ انظر : ص ٧٥ و ٥٣ من البحث ، ج / ١ .

٣ ـ انظر : وزارة التخطيط ، م . س .

٤ ـ انظر : ص ٧٢ من البحث ، ج / ١ .

وقد تم تصنيف أهداف التنمية الزراعية حسب موافقتها لأهداف التنمية الزراعية في الشريعة الإسلامية ودرجة أهميتها وفقاً لمقاصد الشريعة .

ويوضح الجدول رقم (٨) تصنيف هذه الأهداف . من حيث أهميتها في المستويات الشرعية فانها تتوزع حسب تلك المستويات الثلاثة . فمنها ما هو ضروري كتنمية الموارد الطبيعية والمالية والبشرية ، واستغلال الموارد الزراعية استغلالاً أمثل { الأرضية ، والمائية ، والبشرية } .

ومنها ما هو في المستوي الحاجي مثل تنويع مصادر الدخل وتوسيع التجهيزات الاساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي إن إمكن ، وتشجيع استخدام الأساليب العلمية والفنية .

ويأتي في المستوي التحسيني ، تحسين الموارد وتطوير الموارد البشرية ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة دخل الأفراد وتحسينه .

ومن المعلوم أن كل واحد من هذه الأهداف يمكن أن يكون ضرورياً ، وحاجياً ، وتحسيناً ، كما أن كل حاجي منها قد يكمل الضروري ، وكل تحسين قد يكون متمماً للضروري والحاجي فهي حلقة مترابطة الا أنها قد تتميز من حيث الأهمية أمام مقاصد الشريعة الإسلامية .

جدول رقم (٨)

تصنيف الأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية حسب أهميتها وموافقتها لأهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية *

الهـــــــدف	مدى الاتفاق	درجة الاهمية	ملاحظات
أولا : الأهداف الاقتصادية العامة			
١- تنمية الموارد الاقتصادية الزراعية واستغلالها	موافق	ضروري	
٢- تنمية الموارد البشرية الزراعية	موافق	ضروري	
٣- تنويع مصادر الدخل الوطني .	موافق	حاجي	وقد يكون تحسينيا
٤- توسيع التجهيزات الأساسية	موافق	حاجي	
ثانيا : الأهداف الاقتصادية الخاصة			
١- تحقيق الاكتفاء الذاتي ويكون بالتالي :	موافق	حاجي	وقد يكون تحسينا أو ضروريا حسب ظروف البلد
أ- رفع مستوى الكفاية الانتاجية وزيادة الانتاج	موافق	حاجي	
ب- التقليل من الاعتماد على الاستيراد	موافق	حاجي	
جـ- تحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي والمحافظة عليه	موافق	تحسين	
وهذا يعتمد على: الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية	موافق	ضروري	
٢- زيادة الدخل الزراعي	موافق		
٣- تنمية العمالة الزراعية وتوفير فرص العمل لها عن طريق:	موافق	ضروري	
أ- رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للموارد البشرية	موافق	حاجي	
ب- تطوير الموارد البشرية الزراعية بالتعليم والتدريب	موافق	تحسين	حاجي
جـ- تشجيع استخدام الأساليب العلمية والفنية	موافق	حاجي	

* تم الإعتماد في تصنيف هذا الجدول على مدى موافقة هذه الأهداف لأهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية والتي تم بحثها في الجزء الأول من البحث ، الباب الأول الفصل الثاني ص ٤٦ ـ ٧٨ . أما درجة أهميتها فصنفت حسب المستويات في المقاصد [الضروريات والحاجيات والتحسينات] .

المبحث الثاني

الأهداف الاجتماعية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

أولاً : أهم الأهداف الاجتماعية للتنمية الزراعية .

من أهم الاهداف الاجتماعية للتنمية في المملكة العربية السعودية بشكل عام ما يلى : ‹١›

١ ـ المحافظة على القيم الدينية والاخلاقية وترسيخها وتطبيقها .

٢ ـ رفع مستوى المعيشة للمواطنين بالمملكة وزيادة الرفاه الاجتماعي . لجميع فئات المجتمع .

٣ ـ الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والدفاع عن الدين والوطن .

٤ ـ الاهتمام بالحركة الثقافية وتطويرها .

وإضافة إلى ما تقدم فان التنمية الزراعية بشكل خاص تهدف الى تحقيق الآتي : ‹٢›

١ ـ توزيع استغلال الموارد الزراعية لزيادة الرفاهية لهذا الجيل والاجيال القادمة .

٢ ـ توفير فرص العمل لتحسين مستوى المعيشة على أوسع نطاق لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأهل الريف .

٣ ـ تحقيق التوازن بين المزايا الاقتصادية والاجتماعية للريف والحضر .

٤ ـ رفع مستوى الرعاية الاجتماعية لابناء الريف .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الأول ص ٢٥ ، الثانية ص ٢٨ ، الثالثة ص ٣١ ، الرابعة ص ٧٥ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الأول ص ٢٧٤ ، الثانية ص ١٨٨ ، الثالثة ١٤٠ ، الرابعة ص ٢١٩ .

ثانياً : مناقشة الاهداف الاجتماعية بالملكة العربية السعودية .

يتميز منهج التنمية في المملكة العربية السعودية في أن أهدافها تستند الى المبادىء والقيم في موافقتها لأهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ومن أهمها مايلي :

أ - التزام الدولة وتمسكها بمبادىء الشريعة الاسلامية والحفاظ على التقاليد والقيم والثقافة الاخلاقية المرتبطة بها .

ب - الأهمية المعلقة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحاجات المواطن السعودي بانشاء سلسلة من المؤسسات الاجتماعية وتقديم الخدمات لتحقيق ذلك .

جـ - دعم الحرية الاقتصادية ضمن اطار المصلحة العامة .

وتشكل هذه المبادىء الاساس لاهداف التنمية بعيدة المدى في المملكة والتى تقوم على تطبيق مبادىء الشريعة الاسلامية ونشرها والحفاظ على القيم الدينية والاخلاق الاسلامية من خلال تطبيق أحكام ومبادىء الشريعة الاسلامية ونشرها ودعمها (١) وهو أساس أهداف التنمية البعيدة المدى في المملكة فقد احتل هذا الهدف المكانة الأولى بين أهداف التنمية ، وهذا ليس غريباً فالمملكة العربية السعودية بلد الاسلام ومنبعه ، وشعبها دينه الاسلام ، وبها أطهر البقاع المقدسة التى شع منها نور الاسلام ومازال كذلك .

أما تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وذلك من خلال التطبيقات والتنظيمات التى تقوم بها الدولة ضمن خطط التنمية ومن أهمها :

---

١ - وزارة التخطيط : خطط التنمية الأول ، ص ٢٥ ، والثانية ص ٢٨ ، والثالثة ص ٣١ ، والرابعة ص ٧٥.

أ - نظام الملكية المطبق في المملكة الذى يتفق تماماً مع نظام الملكية في الشريعة الاسلامية فهنا الملكية الخاصة ، والعامة ، وملكية الدولة . <١>

ب - نظام توزيع الأراضي البور - الموات - والصالحة للاستعمال الزراعي وغيره والذى يعتمد على نظام الاقطاع الشرعي للأراضي الموات ، حيث تمنح الأراضي الزراعية لمن ليس لديه أرض ولديه قدرة على زراعتها وعمارتها واستثمارها <٢> كما سيأتى بيان ذلك في مكانه ضمن السياسات الزراعية .

جـ - نظام القروض بدون فوائد ، والاعانات المالية . <٣>

وغير ذلك من الأنظمة التى تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع .

وتعمل أنظمة توزيع الدخل على تحقيق كثيراً من مبادىء التكافل الاجتماعي ، ضمن أهداف التنمية الزراعية . و { تحسين الوسائل التى تحقق زيادة الدخل الزراعي ، وتحقق الرفاهية لسكان الريف والبادية ، وتحقيق التوازن بين المزايا الاقتصادية والاجتماعية لأهل الريف والحضر } <٤> .

---

١ - د . حسن حمزه حجرة : إمكانيات التنمية الزراعية في المملكة ، ص ٩٢ .

٢ - وزارة المالية والإقتصاد الوطني : نظام الأراضي البور .

٣ - البنك الزراعي العربي السعودي : تقارير البنك الزراعي ؛ كما أن القروض لاتقتصر على القطاع الزراعي بل تشمل قروض لبناء المساكن ، وقروض لراغبي الزواج من ذوي الدخل المنخفض ، وقروض للمرضى ، وقروض لتحسين وترميم المنازل وغير ذلك من الإعانات والمساعدات المالية .

٤ - انظر : ص ٨٣ من البحث ، ج١ .

ومن أهم التنظيمات التى تحقق التكافل الإجتماعي في المملكة ما يلي :<١>

أ ـ فريضة الزكاة حيث تقوم مصلحة الزكاة والدخل بجبايتها تحت إشراف وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

ب ـ نظام الضمان الاجتماعي الذى تشرف علية وكالة وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

جـ ـ نظام معاشات التقاعد .

د ـ نظام التأمينات الاجتماعية .

هـ ـ نظام الرعاية الاجتماعية للاشخاص غير القادرين على العمل والقصر والأرامل وتقديم رواتب لهم . ولا يسعنا استعراض هذه التنظيمات هنا .

وهي لا شك أنها تتفق مع أهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية التى تنص على تحقيق التكافل الاجتماعي .

كما أكدت الاهداف الاجتماعية للتنمية على تحقيق الرفاهية لجميع فئات المجتمع وتحسين مستوى الرعاية لابناء الريف على أوسع نطاق . <٢>

ومن أجل ذلك اهتمت اهتماماً خاصاً بالخدمات الاجتماعية والأمنية والاستقرار الاجتماعي لتعميق دور الخدمة الاجتماعية ، ورعاية الانسان وتأمين الحياة الكريمة له في كافة المجالات ومن ذلك التعليم ، والصحة ، والاسكان ، والمواصلات والاتصالات ، والأمن .

---

١ ـ حسين علي الشرع : التطور الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ، ص ٨٦ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الأولى ص ٢٥ ، الثانية ص ٢٨ ، الثالثة ص ٣١ ، الرابعة ص ٧٥ .

أما من حيث أهمية تلك الأهداف الاجتماعية وفقاً لمقاصد الشريعة الاسلامية ، فإنها تصنف كما يتضح من الجدول رقم (٩) كالتالي :

أ ـ المستوي الضروري ويدخل في هذا المستوي المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي .

وتختص التنمية الزراعية بأهمية توزيع استغلال الموارد الزراعية على القادرين عليها .

ب ـ أما المستوي الحاجي فيندرج فيه رفع مستوى المعيشة وزيادة الاهتمام بتحقق التوازن بين المزايا الإقتصادية والاجتماعية للريف والحضر ، ورفع مستوي الرعاية الاجتماعية لأبناء الريف .

جـ ـ ومن المستوي التحسيني توفير فرص تحسين المعيشة ، وزيادة الرفاه الإجتماعي لأبناء المجتمع بشكل عام والمزارعين بشكل خاص والاهتمام بالحركة الثقافية .

ويقوم هذا التصنيف للأهداف الإجتماعية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الثلاثة كما سبق بيانه للأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية . (١)

١ ـ انظر ص ٧٩ ـ ٧٢ من البحث ج١ حيث سبق بيان الأهداف الإجتماعية بشكل مفصل .

جدول رقم (٩)

تصنيف الأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية حسب أهميتها وموافقتها لأهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية

الهدف	مدى الاتفاق	درجة الأهمية	ملاحظات
أولا : الأهداف الاجتماعية العامة			
١- المحافظة على القيم الدينية والاخلاقية	موافق	ضروري	
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي	موافق	ضروري	
٣- الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي	موافق	ضروري	
٤- الاهتمام بالحركة الثقافية وتطويرها	موافق	حاجي	
٥- تطوير الخدمات الاجتماعية العامة .	موافق	حاجي	
٦- رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاه الاجتماعي	موافق	تحسيني	
ثانيا : الأهداف الاجتماعية الخاصة			
١- توزيع استغلال الموارد الزراعية	موافق	ضروري	
٢- تحقيق التوازن بين المزايا الاجتماعية والاقتصادية للريف والحضر .	موافق	ضروري	وقد يكون حاجيا
٣- رفع مستوى الرعاية الاجتماعية لابناء الريف	موافق	حاجي	وقد يكون ضروريا
٤- تحسين المعيشة لأهل الريف ولجميع الفئات	موافق	تحسيني	وقد يكون حاجيا

تم تصنيف هذه الأهداف وفقاً لموافقتها لأهداف التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية السابق دراستها في الجزء النظري (ج١) من البحث من ص ٧٩ - ٩٢ . وكذلك وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الثلاث الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينات .

مع مراعاة ظروف المجتمع المطبقة فيه .

الفصل الثالث

السياسة الزراعية في المملكة العربيه السعودية

تمهيد :

يختص هذا الفصل بدراسة السياسات والاجراءات التى اتبعتها الحكومة السعودية في تنمية قطاع الزراعة من أجل النهوض به وتحقيق أهداف التنمية الزراعية والتى يأتي في مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من المنتوجات الزراعية لابناء هذا الوطن .

وتشمل الدراسة في هذا الفصل نوعين من السياسات الأول سياسات التنمية الزراعية والثاني سياسات الأسعار والدخول الزراعية التى تؤثر بشكل مباشر على سياسات التنمية الزراعية كما تشمل الدراسة مناقشة لهذين النوعين لمعرفة مدى اتفقهما من عدمه مع منهج التنمية الزراعية في الشريعة الاسلامية وسيكون ذلك في مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : سياسات التنمية الزراعية .

المبحث الثاني : سياسات الإسعار والدخول الزراعية .

المبحث الأول

سياسات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

إن سياسات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية رسمت من أجل تحقيق الاهداف السابقة للتنمية فقد رسمت حكومة المملكة العربية السعودية عددا من السياسات الزراعية التى تجسد دور الدولة في تحديد الاهداف ورسم هذه السياسات التى تعطى لمشروعات التنمية الزراعية أهمية خاصة وتتيح الفرصة للقطاع الخاص المساهمة والقيام بالعمليات الانتاجية في جميع المراحل ، مستفيداً من الحوافز والدعم الذى تقدمه الدولة دون أن تتدخل الدولة في الانتاج أو تزاحم القطاع الخاص في ذلك .

وتهدف هذه السياسات الى تحقيق الاهداف السابقة الذكر عن طريق رفع الكفاءة الانتاجية للموارد الزراعية الاقتصادية وتحقيق عدالة التوزيع ورفع مستوى الدخول الزراعية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمزارعين .

ومن أهم تلك السياسات الزراعية ما يلى : (١)

أولاً : استمرار استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وهذا يشمل الأراضي والمياه كالاتي : (٢)

---

١ ـ تقوم هذه السياسات على مبادىء وأسس منها حسن استعمال موارد المياه وخاصة القابلة للنضوب وتحقيق أقصى حد ممكن من الإكتفاء الذاتي من لوازم الإنتاج وإعطاء القطاع الخاص مهمة إعداد التجهيزات الإساسية ، تمتع المستثمرين في الزراعة بنفس الضمانات والميزات للمستثمرين في الصناعة ، يوفر القطاع العام المرافق والخدمات اللازمة ، والتوسع في تقديم الإئتمانات من الدولة والمصادر الخاصة لتنمية الزراعة وتقديم حوافز وبرامج اقتصادية لتثبيت الأسعار ودعم دخول المزارعين وحماية البيئة من التلوث . انظر : وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، ٩٥ ـ ١٤٠٠هـ ، ص ١٩١ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤٠ .

أ - دراسة الأراضي الزراعية وتوزيع الصالح منها في المناطق التى تتوفر فيها مياه قابلة للتجديد بكميات كبيرة .

ب - الاستمرار في عملية الاصلاح للاراضي الزراعية والبور واجراء التعديلات اللازمة عليها .

جـ - رفع مستوى ادارة المراعي وتطبيق اجراءات حمايتها من الرعي الجائر .

د - تحديد المناطق التى تعانى من نضوب المياه من الموارد الجوفية بمعدلات حرجة واتخاذ الاجراءات التى تتعلق بضخ المياه وتحسين نظم الرى والصرف لتحقيق الاستعمال الأمثل للمياه .

ثانياً : الاستمرار في رفع كفاءة قطاع الزراعة التقليدى بالآتي : (١)

أ - التشجيع على استخدام الميكنة الزراعية والاساليب الحديثة في الزراعة التى تقلل من استخدام الأيدى العاملة . وتوفر استهلاك المياه .

ب - توفير مستلزمات الانتاج الزراعي من بذور ، وشتلات ، وأسمدة .

جـ - التوسع في الخدمات الزراعية والارشادية للمزارعين .

ثالثاً : الاهتمام بالابحاث العلمية والمعلومات والبيانات الزراعية بهدف تطوير القطاع الخاص ودراسة المشكلات الزراعية لأغراض التحليل لكل من القطاعين العام والخاص ، وتطبيق التقنيات الحديثة . (٢)

رابعاً : تحسين قنوات التسويق وتوفير المستودعات لتخزين المنتجات الزراعية مثل توسعة مخازن صوامع الغلال وجمع المعلومات الخاصة بالانتاج

---

١ - وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية /٢٠٣ ، والثالثة / ١٤٠ ، والرابعة / ٢٢١ .

٢ - وزارة التخطيط : م . س .

والاسعار والتكاليف ونشرها واجراء الدراسات اللازمة لتسويق المحاصيل الرئيسية . <١>

خامساً : تكثيف التدريب لتنمية وتطوير القوى البشرية الزراعية على كافة المستويات ودعم البرامج التدريبية خاصة في مجال التشغيل والصيانة للآلات الزراعية . <٢>

سادساً : تحسين مستوى فعاليات نظام الاعانات الزراعية والقروض ، وتقديمها بأنواعها المختلفة وفقاً لاحتياجات صغار المزارعين وكبارهم وتحسين الاشراف على برامج الاقراض النقدي لضمان استخدامها للأغراض المحددة لها . <٣>

سابعاً : اجراء دراسات مشتركة مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي لزيادة التعاون بين دول المنطقة في مجالات انتاج وتخزين وتسويق المواد الغذائية الرئيسية بما في ذلك مصا ئد الأسماك . <٤>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية / ٢٠٣ ، والثالثة / ١٤٠ ، والرابعة / ٢٢١ .

٢ ـ وزارة التخطيط : م . س .

٣ ـ وزارة التخطيط : م . س .

٤ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢١٩ .

هذه أهم الاجراءات والسياسات التى اتخذت لتنمية القطاع الزراعي ويمكن أن نتناول ما يختص بشكل مباشر بالتنمية الزراعية في هذا المبحث بدراسته ومناقشته .

وذلك في المطالب التالية :

المطلب الأول : سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية .

المطلب الثاني : سياسة تنمية الموارد الزراعية الطبيعية .

المطلب الثالث : سياسة تنمية الاستثمار والتمويل الزراعي .

المطلب الرابع : سياسة الانتاج الزراعي .

المطلب الخامس : سياسة التسويق والتعاون الزراعي .

المطلب السادس : مناقشة سياسات التنمية الزراعية .

المطلب الأول : سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية .

إن خطط التنمية تسعى إلى زيادة أعداد العمالة الوطنية الفنية ورفع كفاءة المشتغلين من قوة العمل السعودية ، خاصة وأنه قد سبق ذكر <١> ما تعانيه العمالة الزراعية من قلة الخبرة في المجال الفني الزراعي ، والنقص في أعداد العمالة الزراعية الوطنية بسبب الهجرة من الريف الى المدن ، وبسبب المشاركة في القطاعات الأخرى ذات الربحية السريعة ، إضافة الى إن قلة الخبرة الفنية الزراعية ترجع الى الضعف في مستويات التعليم الزراعي الفني ، والتدريب المهنى ، والخدمات الارشادية والبحوث العلمية الزراعية وقد أدى ذلك الى سد العجز في العمالة الزراعية بمختلف فئاتها العادية والفنية عن طريق الاستقدام من خارج الوطن كحل مؤقت ، ولا يخفي ما لهذا من سلبيات تؤثر على المجتمع كما لا ننسى أن لهذا أيضاً ايجابيات اقتصادية كثيرة ، تعود على المجتمع .

وقد راعت خطط التنمية أهمية تطوير نوعية الموارد البشرية الزراعية في المملكة من أجل خفض النقص في الأيدى العاملة الماهرة ، والذى أصبح في الفترة الأخيرة أكثر بروزاً نتيجة التغيرات في نمط الانتاج من المزارع التقليدية الصغيرة إلى المشروعات التجارية الكبيرة ذات الاستثمارات الرأسمالية الكثيفة ، وأظهرت هذه التغيرات الحاجة إلى عمالة زراعية دائمة ومتخصصة .

أما بالنسبة للاجور الزراعية فهي منخفضة بشكل عام اذا ما قورنت بالعمالة في القطاعات الأخرى ، وتتفاوت الاجور الزراعية حسب مستوى المهارة والخبرة حيث تترواح للعمالة العادية بين (٦٠٠ ـ ٢٠٠٠) ريال في الشهر كما تترواح بين (٢٠٠٠ ـ ٦٠٠٠) ريال في الشهر للعمالة الفنية . أما مدراء

---

١ ـ انظر : فصل الإمكانات المتاحة ، ص ٥٥٠ ما بعدها من البحث نفس الباب .

ادارة المشروعات المؤهلين تأهيلاً علمياً فلا تقل رواتبهم عن تلك التى تدفع في قطاع المقاولات والتجارة . ‹١›

ومن أجل تخفيف حدة المشاكل والعقبات التى تواجه الموارد البشرية الزراعية عملت خطط التنمية الزراعية على تطوير الموارد البشرية بالكم والنوع وذلك باعتماد السياسات والاجراءات والبرامج التعلمية والتدريبية والارشادية في المجال الزراعي . إضافة الى الخدمات العلمية والبحوث الزراعية والخدمات الزراعية الأخرى واليك تفصيل تلك السياسات والبرامج :

أولاً : التعليم الزراعي :

١ ـ اقترحت خطة التنمية الثانية افتتاح برنامج التعليم الزراعي الثانوي في بريدة لأول مرة في عام ٩٦/٩٧هـ بقبول ١٧٥ طالبا في البداية ، حتى يصل عدد الطلاب في عام ١٤٠٠هـ (١٢٥٩) طالب بحيث يتم تخريج ٢٢٦ طالب من هذه المدرسة في نهاية الخطة .

كما اقترحت الخطة انشاء أربعة معاهد اضافية في عام ٩٨/٩٩ هـ في بعض المناطق بالملكة . ‹٢›

٢ ـ كما استهدفت خطة التنمية أن يزداد الملتحقين في التخصصات الزراعية بالتعليم العالي من ٤٧٤ طالب في عام ٩٤/١٣٩٥هـ إلى ٧٠٩ طالب في عام ٩٩/١٤٠٠هـ ‹٣› والى ١٨٠٠ طالب في نهاية الخطة الثالثة موزعين على جامعتى الملك سعود(١٠٠٠) طالب في كليتى الزراعة بالرياض والقصيم ، وكلية

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي بالملكة لعام ، ١٤٠٤هـ ، ص ٩٩ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٤٧ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية شكل رقم (٥ـ١٦) وتشير إحصائيات الأمم المتحدة أن عدد الطلاب في عام ٧٥م/٧٦م بلغ ٥٩٢ طالباً بكلية الزراعة . انظر : مجموعة إحصائيات اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا ، العدد التاسع / ٣٦٩ .

العلوم الزراعية والطب البيطري بجامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية ٨٠٠ طالب في تخصصات الزراعة والطب البيطري منهم ٢٠٠ طالبة . <١>

٣ ـ يضاف إلى ذلك أعداد الطلبة الذين يواصلون تعلميهم في الخارج والذين قدر عددهم في عام ١٤٠٠هـ حوالى ٣٣٢ طالب في التخصصات الزراعية المختلفة أغلبهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . <٢>

ثانياً : برامج التدريب الزراعي :

يشرف على التدريب المهني بوزارة الزراعة والمياه الادارة العامة للتدريب . إضافة الى بعض الاجهزة الحكومية مثل المؤسسات العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

ومن أهم برامج التدريب المقترحة في خطط التنمية ما يلى :

١ ـ اقترحت خطة التنمية الثانية ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ اعداد برامج تدريبية لمعالجة النقص في فئات معينة من المهارات على أن تحدد الاعداد التالية من الطلاب كما هو موضح بالجدول رقم (١٠)

٢ ـ كما اقترحت الخطة اجراء دراسة في عام ٩٥ /٩٦ هـ لبرنامج التدريب الزراعي المهني . <٣>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ .

٢ ـ مصلحة الإحصاءات العامة : الدليل الإحصائي السنوي العام ١٤٠٠هـ ، نقلاً عن دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٠١ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٨ .

جدول رقم (١٠)

اعداد المتدربين المقترح تدريبهم خلال الفترة من ١٣٩٥ هـ حتى ١٤٠٠ هـ

النـــــــــــــــــــوع	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	١٤٠٠/٩٩هـ	الاجمالي
تدريب فني لمدة سنتين	٥٥	٦٥	٨٠	٩٠	٩٥	٣٨٥
تدريب صيفي لطلاب الجامعات	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	١٥٠٠
دورات قصيرة في مهـــارات خاصة .	٣٣٧	٤١٢	٤٧٧	٥٣٧	٥٩٧	٢٣٦٠
أنواع أخرى من التدريب	٩١	١١٧	١٥٩	١٩٥	٢٤٠	٨٠٢
اجمالي المتدربين	٦٨٣	٨٤٤	١٠١٦	١١٧٢	١٣٣٢	٥٠٤٧

المصدر : وزارة التخطيط . خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٨ .

٣ ـ وقد اقترحت الخطة الثالثة إنشاء ثلاثة مراكز تدريبية خلال عام ١٤٠٠/١٤٠١ هـ ، بالاضافة إلى التدريب عن طريق الخدمات الارشادية لحوالى ٣٧٣١ متدرب خلال فترة الخطة الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ .<١>.

٤ ـ كما أشارة خطة التنمية الرابعة الى العمل على زيادة عدد المتدربين من المهنين ، والمساعدين الفنين ، والعمال المهرة وتطوير قدراتهم ، وتقديم المنح والبعثات الدراسية كما يؤمن التدريب والدورات الخاصة لمنسوبي الوزارة وكذلك أبناء المزارعين من خلال تدريبهم على استعمال الاساليب والتقنيات الزراعية الحديثة . <٢>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤٣ ـ ١٤٠٥ هـ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢٢١ ولم يتوفر للباحث عدد المتدربين ومدة ونوعية تلك البرامج .

ثالثاً : خدمات الابحاث العلمية الزراعية والارشادية :

يهدف برنامج الخدمات الزراعية إلى توفير خدمات زراعية خارج نطاق المزرعة لا يستطيع المزارعون توفيرها لانفسهم ، ومن أهم تلك الخدمات مايلى:

١ ـ الخدمات البيطرية : (١)

أ ـ تحليل آفات النبات والاوبئة الحيوانية ، واعداد الوسائل الكفيلة بمكافحتها .

ب ـ مكافحة الجراد الصحراوى في عموم مناطق المملكة .

جـ ـ انشاء وحدات بيطرية متنقلة خاصة في مناطق الرعي تقدر بـ (٣٠) وحدة.

د ـ انشاء مختبرات تشخيص وأمراض الحيوانات في المناطق الشرقية والوسطي والغربية .

هـ ـ دراسة اجراءات فعاليات الحجر الصحى الزراعي وتحسين محطات جده ، وحالة عمار ، والدمام ، وانشاء محطات جديدة في جيزان ، ونجران ، في ٩٥ ـ ١٤٠٠هـ .

و ـ الارشاد البيطري ، وتطعيم المواشي ضد الأمراض المعدية في عام ٩٥/٩٧هـ.

ز ـ انتاج الأمصال واللقاحات الواقية للحيوانات خلال الفترة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ وزيادة الطاقة الانتاجية منها .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، الثالثة ، ص ١٤٢ . والرابعة ، ص ٢٢٠ .

٢ ـ خدمات الابحاث والدراسات الاقتصادية :

يوجد بالملكة حوالى ثلاثة عشر مركز أبحاث زراعي تشرف عليها ادارة الابحاث الزراعية في وزارة الزراعة والمياه . وتقوم هذه المراكز باجراء البحوث الزراعية المختلفة التدريبية والتجريبية والعلمية .

ومن أهم المشاريع التى تقوم باجراء التجارب او البحوث لها تلك المشاريع الرئيسية مثل انتاج المحاصيل والماشية والصحة الحيوانية والتغذية وأبحاث تربية الاسماك وتثبيت الرمال وتصنيف التربة وأبحاث ادارة وتحسين المراعي وذلك بهدف التطوير وادخال التقنية الزراعية المناسبة . <١>

كما اقترحت الخطة الثانية اجراء سلسلة من الدراسات الاقتصادية التى لها علاقة مباشرة بالتنمية الزراعية . <٢>

٣ ـ خدمات الإرشاد والتوعية الزراعية :

أكدت جميع خطط التنمية الزراعية على ضرورة تقديم الارشادات الزراعية ، وتوعية المزارعين ومربي الحيوانات وصيادي الاسماك بأفضل الطرق التى يجب اتباعها في العمليات الزراعية وذلك عن طريق ادارة الارشاد والخدمات الزراعية في وزارة الزراعة وما يتبعها من مكاتب إرشادية وفنية . وتقوم مراكز التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية بالإرشاد الزراعي في المناطق الريفية ، حيث يبلغ عددها حوالي (١١) أحد عشر مركزاً . <٣>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٧ ، الثالثة ص ١٤٢ ، والرابعة ، ص ٢٢٠ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٩ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ٥٦٦ .

وتقترح الخطة الثانية دراسة توسعة مراكز التنمية الإجتماعية وذلك بإنشاء عشرين مركز للإرشاد والتدريب الزراعي اضافة الى انشاء المزارع النموذجية للماشية ، والدواجن خلال الفترة من ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ . (١)

---

١ ـ وزارة التخطيط : م .س ، وخطة التنمية الرابعة ، ص ٣٥٩ .

المطلب الثاني : سياسة تنمية الموارد الطبيعية الزراعية .

يختص هذا المطلب بدراسة الاجراءات التى اتخذت لتنمية الموارد الزراعية الأرضية ، والمائية في المملكة .

وتشمل سياسة تنمية الأراضي الزراعية من الناحيتين التنمية الرأسية ، والأفقية إضافة إلى عرض نظام توزيع الأراضي البور الذى يعتبر أحد الاجراءات الاساسية الذى يقوم عليه اصلاح الأراض الزراعية وتوسيع الحيازات وزيادة مساحات الانتاج الزراعي .

وتهدف هذه السياسات الى الآتي : <١>

١ ـ المحافظة على الأراض الزراعية ورفع كفاءتها الانتاجية من خلال الاستخدام الأمثل لها بما يزيد من الانتاج الزراعي .

٢ ـ تنظيم حيازة الأراضى الزراعية .

٣ ـ زيادة مساحة الرقعة الزراعية المروية ، واستخدام أحدث الاساليب في عمليات الري .

ولتحقيق هذه الاهداف أقرت السياسات والاجراءات التالية :

أولاً : سياسة تنمية الأراض الزراعية .

وهي تشمل تنمية الأراضي الزراعية رأسياً ، وأفقياً ، وتنمية أراضي المراعي ، والغابات .

ثانياً : سياسة توزيع الأراضي الزراعية ـ البور .

ثالثاً : سياسة تنمية الموارد المائية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ ، ص ٢٠٣ .

أولاً : سياسة تنمية الأراضي الزراعية والمراعي والغابات .

١ ـ تنمية الأراضي الزراعية رأسياً : <١>

من أهم البرامج التى اقترحت لتنمية الأراضي الزراعية رأسياً مايلى :

أ ـ حصر شامل لاستعمالات الأراضي الزراعية في المملكة . خلال الخطة الثانية واعداد بيان ذلك واصداره في بداية عام ١٣٩٧ هـ .

ب ـ مسح شامل للتربة وتصنيعها والتركيز على الأراضي التى تتوفر بها امكانات الزراعة المروية خلال الاعوام من ١٣٩٥هـ ـ ١٤٠٠هـ أى خلال الخطة الثانية .

جـ ـ تقويم المشروعات الزراعية القائمة خلال السنوات الأولى من الخطة الثانية ١٣٩٥هـ /١٤٠٠هـ في كل من حرض ، والاحساء ، ووادى جيزان للاستفادة من التجارب في تلك المشروعات .

د ـ حماية المساحات الزراعية من زحف الكثبان الرملية خاصة في المناطق المهددة بزحف الصحراء وذلك بالاستمرار في تثبيت الرمال في الاحساء خلال الخطة الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠<٢> والثالثة ١٤٠٠/ ١٤٠٥هـ بمقدار ٤٠٠٠ هكتار والمنطقة الشرقية بمقدار ٢٠٠٠ هتكار .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٤ .

٢ ـ بدأت التجارب في تثبيت الرمال في الإحساء في عام ١٣٩٦/١٣٩٧هـ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٥ .

٢ - تنمية الأراضي الزراعية أفقياً { مشاريع استصلاح الأراضي الجديدة } .

من أهم برامج استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة او التنمية الافقية خلال خطط التنمية الزراعية من عام ١٣٩٥ هـ الى عام ١٤١٠هـ ‹١› ما يلي :

أ - اعادة دراسة برنامج توزيع الأراضي البكر ‹٢› وتحديد النواحي التالية :

١ - المعايير الخاصة بتحديد المستحقين للأراضي .

٢ - تحديد المناطق التى ينبغي توزيعها على الفلاحين وتحديد المناطق التى ستخصص للمزارع الكبيرة .

٣ - مجموعة من القواعد لتحديد الانماط المثلى لمواقع الابار .

٤ - تحديد العلاقة بين حجم الابار والمنطقة التى يتعين ريها لتخفيف تكاليف الانشاء .

ب - مسح شامل جوى ورسم الخرائط وتحليل التربة وتصنيفها والتركيز على الأراضي القابلة للزراعة .

جـ - تنفيذ ومتابعة برنامج توزيع الأراضي البور - الميتة - واستعمالاتهما والمحافظة عليها .

د - استصلاح أراضي بور جديدة وتوزيعها في كل من وادى الدواسر ، والقصيم ، والمناطق الشمالية والشرقية وغيرها من المناطق حسب الموضح في الجدول رقم (١١) ، ويبلغ اجمالي الأراضي المستهدف تنميتها في خطة التنمية الثالثة حوالي (١٨٦,٤٠٠) هكتار تقريباً . اضافة إلى مايتم

---

١ - وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية ص ٢٠٣ ، الثالثة ص ١٤١ ، الرابعة ص ٢٢١ .

٢ - سيأتي دارسة نظام استصلاح الأراضي في نهاية المطلب إنشاءالله .

تحسينه وتطويره من أراضي ضمن مشروعات الري والصرف عند تنمية موارد المياه والذي سيأتي دراسته فيما بعد . <1>

أما الخطه الرابعة فلم يتمكن الباحث من الحصول على الأرقام المستهدفة في الخطه ومن الجدول رقم (١١) يتضح أن مشروعات تنمية الأراضي المقترحة في هذه الخطة تشمل عدة إجراءات كالتالي :

أ ـ تنمية وتطوير الزراعة بصفة عامة وتحسين الري والصرف بصفة خاصه ، وذلك في مساحة تقدر بنحو (٣٦,٤٨٠) ألف هكتار .

ب ـ توزيع أراضي زراعية والمساحة المقترح توزيعها (٨٠) ألف هكتار وسيأتي بيان سياسة توزيع الأراضي فيما بعد .

جـ ـ حصر وتشجير الغابات في مساحة قدرها (٧٠) ألف هكتار .

د ـ توفير المعلومات عن الموارد الزراعية بالمملكة من خلال بنك للمعلومات لكافة المناطق .

فضلاً عن تحسين المراعي بصفة عامة في مختلف المناطق وسيأتي لهذا الإجراء دراسة أخري في الفقرة التالية .

---

١ ـ انظر : ص ٦٢٩ من البحث جدول رقم (١٢) مشروعات موارد المياه .

جدول رقم (١١)

مشروعات تنمية الأراضي المقترحة في خطة التنمية الثالثة

م	اسم المشروع	المساحة بالهكتار
١	تنمية وتطوير وادى ضمد .	٦٠٠٠
٢	تحسين الرى والصرف بالقطيف .	٤٥٠٠
٣	تنمية وادى الدواسر .	١٠٠٠٠
٤	تحسين الرى والصرف بالجوف .	١٥٠٠
٥	تنمية وتطوير الزراعة بالقصيم والمنطقة الشمالية والشرقية .	٤٠٠٠
٦	تحسين الرى بوادي جيزان .	٢٥٠٠
٧	تحسين الرى والصرف بالافلاج .	١٢٨٠
٨	تحسين الصرف بالغوبيه .	٦٠٠٠
٩	تحسين الصرف غرب الدمام .	٠٧٠٠
	اجمالى مساحة التطوير والتحسين .	٣٦٤٨٠
١٠	توزيع أراضى .	٨٠٠٠٠
١١	تحسين المراعـي .	عموم المملكة
١٢	حصر وتشجير الغابات .	٧٠٠٠٠
١٣	بنك المعلومات الموارد الزراعية .	عموم المملكة
	الاجمالـي	١٨٦٫٤٨٠

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤١ .

٣ ـ تنمية أراضي المراعي :

تهدف تنمية أراضي المراعي إلى زيادة الانتاج الحيواني وتنظيم استخدامات المراعي ، والمحافظة على نظام الحمي التقليدى وفي ذلك محافظة على الملكيات في كافة أنحاء المملكة ، وحماية هذه المراعي من الاستهلاك غير المنظم .

ومن أهم البرامج والمشروعات التنموية للمراعي ما يلى : <١>

أ ـ تشجيع التكامل بين المراعي والزراعة المروية لانتاج الماشية ، وذلك بانشاء حظائر لتربية الماشية على نطاق تجارى في المناطق المروية .

ب ـ تحسين المراعي وتحسين ادارتها في كافة مناطق المملكة . <٢>

جـ ـ توفير المزيد من موارد المياه بقصد توسيع مناطق الرعي واعادة التوازن في استغلالها .

د ـ تحديد مناطق المراعي ومعرفة أنواع النباتات المناسبة لظروفها .

هـ ـ تحديد جدوى اعادة زرع بذور الأعشاب في مناطق مختاره من المراعي وتسميدها .

و ـ تنفيذ برنامج انتاج وتخزين الاعلاف لتخفيف الضغط على المراعي خاصة في أوقات الجفاف .

ز ـ تنسيق البحث الجارى في محطة الطائف مع أعمال التحسين التى تنفذ في مراعي عرعر لاختيار طرق تحسين المراعي في مناطق مختاره من المملكة .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٣ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤١ ، الرابعة ، ص ٢٠٢ .

٤ ـ تنمية الغابات : <١> تهدف إلى المحافظة على الغابات وصيانتها من الاستخدام الجائر غير المنظم ، وحماية الحيوانات البرية بها وتنظيم الاستفادة منها في الترفيه للأهالي وعمل الدراسات اللازمة لامكانية استغلالها اقتصادياً فيما بعد . ولهذا اقترحت الاجراءات التالية :

أ ـ اعداد مجموعة من اللوائح والأنظمة لصيانة الغابات وحماية الحيوانات البرية وتحسينها .

ب ـ اعداد برنامج للتشجير لزيادة انتاج الأخشاب وتسهيل صيانة التربة .

جـ ـ حماية الحيوانات البرية وتنظيم صيدها والبدأ في برنامج نموذجي للحيوانات البرية في عسير ثم يعمم على بقية الغابات بالمملكة .

د ـ انشاء حواجز منع انتشار النيران ومصدات للرياح وتقليم الأشجار وتشذيبها وتنظيم قطع أشجار الغابات على نطاق واسع .

هـ ـ جمع بيانات أساسية عن ٧٠ ألف هكتار من الغابات بالمملكة وتحديد طاقتها الانتاجية .

و ـ انشاء ٦ منتزهات عامة وتحسين المنتزهات الموجودة حالياً في هذه الغابات لتلبية حاجات الأهالي الترفيهية في مناطق الغابات بالمملكة (المنطقتين الغربية والجنوبية) .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٥ ، الثالثة ص ١٤١ .

ثانياً : سياسة توزيع الأراضي البور <١> القابلة للزراعة .

يعتبر توزيع الأراضي القابلة للزراعة من أهم برامج تنمية الموارد الزراعية الأرضية بالمملكة . خاصة وأنه يعمل على زيادة رقعة المساحة الزراعية المملوكة ، مما يؤدى إلى زيادة الحيازات الزراعية ، وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي ، وزيادة الدخل الزراعي للذين استفادوا من هذا النظام .

فقد صدر نظام توزيع الأراضي الزراعية (البور) بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢٦ في ١٣٨٨/٧/٦ هـ . <٢>

أ - هدف نظام توزيع الأراضي البور :

يهدف هذا النظام الى استثمار مساحات من الأراضي البور وتحويلها إلى أراضي زراعية منتجة ، وتمليكها للمواطنين ، وزيادة المساحة المملوكة للأفراد . <٣>

ب - الأراضي البور القابلة للتوزيع :

حددت المادة الأولي من نظام توزيع الأراضي <٤> تعريف الأرض البور القابلة للتوزيع كالتالي { يقصد بالأراضي البور في أحكام هذ النظام كل أرض تتوفر فيها الشروط التالية } :

١ - أن تكون منفكة عن حقوق الملكية أو الاختصاص .

٢ - أن تثبت الجدوى الاقتصادية من استغلالها للانتاج الزراعي أو الحيواني .

---

١ - الأرض البَوْر في اللغة هي : بفتح الباء الأرض التي لم تزرع ، الرازي مختار الصحاح ص٥٨باب الباء

٢ - وزارة الزراعة والمياه : النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراضي الزراعية بالمملكة العربية السعودية.

٣ - وزارة الزراعة والمياه : م . س ، ص ٥ .

٤ - وزارة الزراعة : م . س ، ص ٥ .

٣ ـ أن تكون خارجة عن حدود العمران وما يتعلق بمصالحه في المدن والقرى ويتحدد ذلك بالاتفاق بين وزارة الداخلية <١> ووزارة الزراعة . <٢>

ولعل هذا يتفق مع شروط الأرض الميتة في الشريعة الاسلامية التى يجوز احياؤها .

جـ ـ المستفيدون من توزيع الأراضي البور :

حدد نظام توزيع الأراضي البور المستفيدون منها كالآتي :

١ ـ الأفراد : نصت المادة الثالثة من النظام على الشروط الواجب توفرها في الفرد المستفيد من الأراضي البور وهي : <٣>

أ ـ أن يكون الشخص سعودياً ويجوز التجاوز عن هذا الشرط بقرار من مجلس الوزراء .

ب ـ أن يكون متمتعاً بأهلية الآداء .

جـ ـ أن لا يكون سبق له أن حصل بموجب هذا النظام على أرض ولم يثبت له حق الملكية فيها .

أما أفضلية توزيع الأراضي فقد حددتها المادة الرابعة من النظام حيث تعطى الأفضلية حسب الترتيب التالي : <٤>

---

١ ـ هذا عندما كانت وزارة الداخلية تشرف إشرافاً مباشراً على البلديات ، أما الآن فإن تحديد العمران ومرافقه يتم عن طريق وزارة البلدية والشئون القروية .

٢ ـ وزارة الزارعة : النظم واللوائح للأراضي الزراعية ، ص ٧ .

٣ ـ وزارة الزراعة والمياه : م . س ، ص ٧ .

٤ ـ وزارة الزراعة والمياه : م . س ، ص ٧ .

أ - مالك الأرض المجاورة للأراضي البور محل التوزيع .

ب - أهل المنطقة وهم مواطنو المنطقة التى تقع فيها الأرض المعده للتوزيع .

جـ - الأقدر على الاستثمار .

د - محترفي الزراعة أو من لهم خبرة طويلة في مجال الزراعة .

هـ - من لا يملك أرضاً .

٢ - المشروعات الزراعية :

ويستفيد من الأراضي المخصصة للتوزيع على المشروعات المؤسسات التى يملكها أفراد سعودين أو الشركات التى يكون رأسمالها سعودى بأكمله أو مختلطاً { سعودى وأجنبي } أو أجنبي بأكمله بعد موافقة مجلس الوزراء ويشترط في الشركات المختلطة والأجنبية توفر ما يلي : <١>

أ - أن يكوم وضعها في المملكة قانوني .

ب - أن تكون الشركة متخصصة في الانتاج الزراعي أو الحيواني .

جـ - أن لا يقل رأسمال الشركة عن ٥٠٠ر٠٠٠ ريال سعودي .

د - أن توظف الشركة ما لا يقل عن أربعة خبراء زراعيين مقيمين في المملكة .

د - { مساحة قطع الأراضي البور }

١ - الأفراد : تترواح مساحة الأرض الموزعة على الأفراد بين (٥ - ١٠) هكتار حسب ما نصت علية المادة الثانية من النظام <٢> . واذا دعت

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي بالملكة لعام ١٤٠٤ هـ ، ص ١٢٢ .

٢ - وزارة الزراعة والمياه : النظم واللوائح ، الصادرة بشأن الأراضي الزراعية . ص ٧ .

المصلحة العامة إلى تجاوز هذا المقدار فقد تصل المساحة الموزعة للفرد إلى ٢٠ هكتار في حالة توفر أراضي شاسعة للتوزيع وذلك بعد موافقة وزير الزراعة .

٢ ـ المشروعات الزراعية :

ان الحد الأقصى للمساحة القابلة للتوزيع على المشروعات الزراعية هي ٤٠٠ هكتار ‹١› إلا في حالات استثنائية للشركات فقط وبعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء بناء على توصية وزير الزراعة والمياه .

وعلى الأفراد والشركات الراغبين في الحصول على أراض زراعية لمشروعاتهم اعداد دراسات جدوى اقتصادية شاملة عن تلك المشروعات وتقديمها إلى الادارات المختصة في وزارة الزراعة والمياه قبل الموافقة النهائية على توزيع الأرض اللازمة لها . ‹٢›

هـ ـ حق الاختصاص أو الاستثمار ومدته :

إن من يقطع أرضا بموجب هذا النظام يكون له عليها حق الاختصاص فقط في فترة الاستثمار التى حددها النظام .

١ ـ ومعنى الاختصاص كما فسرته اللائحة التنفيذية « أنه ليس له في تلك الفترة حق الملكية على الأرض انما يكون أولى من غيره بها ويكون له وفق شروط هذا النظام واجراءاته حق تملكها في نهاية فترة الاستثمار إذا أثبت جدية استثماره لها . وعليه فانه لا يجوز له خلال تلك الفترة أن يتصرف فيها بنقل الملكية أو يؤول الى نقلها كالبيع والهبة والرهن كما لا يجوز له تأجيرها . كل ذلك لا يجوز إلا بأمر مكتوب من وزير الزراعة والمياه .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : النظم واللوائح ، الصادرة بشأن الأراضي الزراعية ، ص ٧ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٢٣ .

٢ ـ أما مدة الاختصاص أو الاستثمار .

حددت اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الأراضي مدة الاستثمار في البند الرابع ‹١› { بأن مدة الاستثمار تتروح بين سنتين كحد أدنى وخمس سنوات كحد أقصى } وتقوم ادارة استثمار الأراضي بوزارة الزراعة والمياه بتقرير المدة وتحديدها بالنسبة لكل قطعة أرض وفقاً لما يحيط بكل حالة من عوامل خاصة اعتماداً على الآتي :

أ ـ نوع التربة ورتبتها ، ومدى توفر المياه بها .

ب ـ درجة وعورة الأرض وامكانية استصلاحها .

جـ ـ طبيعة ونوع الزراعة التى يمكن قيامها عليها .

د ـ موقعها { قربها من مراكز التسويق ومدى توفر التسهيلات والمرافق المساعدة في المنطقة المحيطة بها } ‹٢› .

٣ ـ جدية الاستثمار : ‹٣›

تثبت جدية الاستثمار الزراعي للأرض الموزعة اذا قام الفرد باستغلال ما لا يقل عن ٢٥٪ من مساحة الأرض خلال فترة الاختصاص في الانتاج الزراعي الفعلي . سواء كان في حالة الاستثمار المنفرد نباتي أو حيواني أو مشترك أما الشركات فإنه ينبغي أن تستغل ما لا يقل عن ٣٥٪ من المساحة الموزعة عليها في الانتاج الفعلي .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراضي الزراعية بالمملكة ، ص ٢٦ البند الرابع فقره (٢) .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي ، م . س .

٣ ـ وزارة الزراعة والمياه : النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراضي الزراعية بالمملكة ، ص ٣١ .

ويتم الأشراف ومراقبة جدية الاستثمار على الأراضي الموزعة من قبل وزارة الزراعة والمياه وفروعها في كل منطقة .

٤ ـ إلغاء الاختصاص : <١>

في حالة ثبوت عدم جدية الاستثمار خلال الفترة المحددة فان اللجنة المركزية في وزارة الزراعة تعد اقتراح الغاء الاختصاص ويقوم وزير الزراعة والمياه باصدار قرار إلغاء الاختصاص ، وتقدر المصروفات التى تحملها صاحب الاختصاص الملغي عن طريق ادارة استثمار الأراضي ومن ثم تحميلها لمن يزمع منحه حق الاختصاص من جديد بعد صدور قرار الإلغاء من المستثمر السابق الملغي اختصاصه .

٥ ـ حق التمليك : <٢> أو تثبيت الاختصاص

في حالة ثبوت جدية الاستثمار في نهاية المدة المقررة للاستثمار ترفع اللجنة المركزية اقتراح تمليك الأرض لصاحب الاختصاص ويصدر وزير الزراعة والمياه قرار بذلك يسمى قرار التمليك ويصبح القرار نافذاً بعد مصادقة الملك أو نائبة .

إن هذا النظام يختلف مفهومه عن نظم الاستصلاح الأخرى في دول العالم فهو يعمل على تمليك الأراضي لا على نزع ملكيتها لذا فهو يعمل على زيادة المساحة المملوكة للأفراد . <٣>

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : م . س . ص ٣٢ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : م . س ، ص ٣٣ .

٣ ـ د . حسن حمزه : إمكانيات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، ص ٩٤ .

وهذا النظام ما هو إلا مجرد تنظيم لعمليات الاحياء الشرعي . حيث يقوم الحاكم باقطاع الأراضي بعد اجراء دراسة على مدى صلاحيتها وتوفر مقومات احيائها ، ومن ثم تمليكها للمزارعين .

ولا شك أن هذا يتفق مع مبادىء وأسباب الملكية في الشريعة الاسلامية لأنه يهدف إلى توسيع الملكيات الزراعية ، وزيادة مساحات الانتاج الزراعي ، وينشىء ملكيات جديدة لأفراد ليس لهم ملكيات زراعية اساساً وفي وذلك توزيع للموارد الأرضية الزراعية على أفراد المجتمع والقادرين على الاستثمار والاحياء لهذه الأراضي وتنميتها .

ثالثاً : تنمية الموارد المائية الزراعية .

نظراً لأهمية الدور الذى تقوم به المياه فقد أولت الحكومة بهذه الموارد المائيه ، اهتمامها من خلال أجهزتها المتخصصة <١> في الأشراف على مصادر المياه بمختلف أنواعها سواء الخاصة بالشرب أو الخاصة بالإرواء الزراعي ، والمياه التى تحتاجها القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات .

وقد اقترحت خطط التنمية عدد من الأجراءات والسياسات لتنمية الموارد المائية بالمملكة من أهمها ما يلي : <٢>

١ ـ توفير المياه اللازمة لتلبية احتياجات المدن والقري ، والزراعة ، والصناعة ، والتعدين وذلك كالآتي :

أ ـ مواصلة الاستمرار في استخراج المياه الجوفية واستغلالها استغلالاً أمثل في كافة الاستخدامات .

---

١ ـ من تلك لأجهزة : وزارة الزراعة والمياه : مصلحة المياه والمجاري ، المؤسسة العامة لتحلية مياه البحار ، مشروع الري والصرف بالأحساء .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية ، الثانية ص ١٦٤ ، الثالثة ص ١٢٢ ، الرابعة ص ١٧٤ .

ب ـ انشاء محطات التحلية لمياه البحار على الساحلين الشرقي والغربي للملكة لامداد المدن بمياه الشرب المحلاه ، والقوي الكهربائية .

جـ ـ تحسين نوعية المياه وذلك بانشاء محطات تنقية وتحسين شبكات التوزيع ، انشاء محطات تنقية لمياه الصرف الصحي في المدن الكبيرة واعادة استعمال هذه المياه في أغراض الزراعة ، والصناعة ، وتنظيف المدن .

٢ ـ توفير المعلومات اللازمة عن مصادر المياه واجراء الدراسات الميدانية لتلك المصادر والتوسع في الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية وتكوين قاعدة للمعلومات المائية .

٣ ـ تحسين أساليب استخدام المياه والمحافظة عليها من خلال وضع خطة وطنية للمياه . تشمل

أ ـ حصر المصادر المائية .

ب ـ حصر الطلب على المياه .

جـ ـ اعداد الأنظمة واللوائح وبث الوعى العام والاهتمام بترشيد الاستهلاك للمياه في كافة الأغراض ، والاهتمام بصيانة شبكات توزيع المياه والمشاريع المائية .

٤ ـ استخدام أساليب الري الحديثة في الزراعة التى تساعد على الاقتصاد في استعمال المياه والاقتصاد بتوفير الأيدي العاملة . والتوسع في ذلك بشكل مستمر ، والاقتصاد في استعمال المياه واستبدال طرق الرى التقليدية بالطرق الحديثة في ٢٢٥٠٠ ألف هكتار خلال خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠/١٤٠٥هـ .

٥ ـ تحديد معدلات الضخ في المناطق التى تعاني مصادر المياه فيها من نقص مستمر وحاد . وذلك في المناطق الزراعية لضمان استمرار امدادات المياه في

مستويات معقولة في المستقبل وتطبيق معدلات لضخ المياه في المدي القصير والمتوسط والبعيد بالنسبة لحقول المياه .

٦ ـ مواصلة تنفيذ المشاريع المائية واعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السكان والاستعمالات المنزلية وتشير خطة التنمية الثالثة الى امداد المياه للأراضي الجديدة بالطرق الحديثة البالغة ١٩ ألف هكتار منها خمسة الآف هكتار في واحة الاحساء والباقي في بقية مناطق المملكة .

ومن هذه السياسات أو الاجراءات العامة نجد الاهتمام الواضح بتوفير المياه للقطاع الزراعي وذلك بعد تلبية احتياجات السكان من المياه خاصة أنه قد ثبت حديثاً وجود امكانات ضخمة للتنمية الزراعية على نطاق تجاري واسع ، وذلك باستغلال المياه الجوفية ومياه المصادر الأخرى . وتشير الدلائل الى امكان ري مساحة من الأرض تبلغ حوالي ربع مليون هكتار من الموارد المائية المؤكدة لمدة مائة سنة دون المساس بحقوق واحتياجات القطاعات ذات الأولوية في استعمال المياه . <١>

ويبين الجدول رقم (١٢) أهم المشروعات الرئيسية التى من المقرر تنفيذها خلال خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة من عام ١٣٩٥ هـ وتشتمل على مشروعات حفر الآبار بهدف توفير مياه الشرب والري وانشاء السدود بهدف الحماية من السيول وتوفير مياه الري والشرب عن طريق تغذية طبقات المياه الجوفية والسطحية .

ومشاريع تحسين مصادر المياه ، ومشاريع نظم الري الحديثة ومشروعات تطوير هيئة الري والصرف بالاحساء وذلك بهدف زيادة الزراعة المروية لانتاج المحاصيل الغذائية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١١٦ ، ١٢٢ . مصطفى نوري عثمان : الماء ومسيرة التنمية في المملكة ، ص ٢١٦ .

اضافه الى مشروع دراسة الاحواض والوديان بهدف تطوير قاعدة البيانات والمعلومات عن مصادر المياه .

ونلاحظ من خلال الجدول تركيز الخطة الثانية على حفر الآبار وترميمها حيث من المقرر الانتهاء من ٣٨٧ بئر ، وفي خطة التنمية الثالثة حوالى ٩٠٠ بئر أنبوبية وعادية كما ركزت خطة التنمية الثالثة على مشروعات نظم الري الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص أما خطة التنمية الرابعة فقد ركزت على تنفيذ الخطة الوطنية للمياه اضافة الى المشاريع الأخري الخاصة بتنمية موارد المياه والتشغيل والصيانة .

جدول رقم (١٢)

المشروعات الرئيسية لخطط تنمية المياه الخاصة بالزراعة منذ عام ١٣٩٥ هـ

اسم المشروع	٩٥ – ١٤٠٠هـ	١٤٠١ – ١٤٠٥هـ	١٤٠٦ – ١٤١٠هـ	الهدف
حفر آبار جديدة	٢٣٧	٧٠٠	*	توفيرمياه الشرب والري .
ترميم آبار	١٥٠	٢٠٠	*	توفيرمياه الشرب والري .
انشاء سدود	١٠	٤٢	*	الحماية من السيول وتوفير المياه للري والشرب .
مشاريع تحسين مياه الشرب والري .	٣٠٠٠مشروع	٣١٥مشروع		تحسين نوعية المياه للشرب والري والحيوانات والمراعي .
نظم الري الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص .	*	٢٢٥٠٠٠هـ		زيادة الزراعة المروية لانتاج محاصيل زراعية غذائية .
دراسة أحواض الوديان في مناطق المملكة .				تطوير قاعدة البيانات والمعلومات .
اعداد خطة المياه في السنوات من ١٤٠١ – ١٤٠٥هـ .			تنفيذ الخطة الوطنية للمياه . (١)	مراقبة استخدام مصادر المياه المتاحة والمحافظة على الثروة المائية .
تطوير مشروع الري والصرف بالاحساء .		٣٠٠٠هـ ١٦٠٠٠هـ ٥٠٠٠هـ		زيادة المساحة المزروعة المروية لانتاج المحاصيل الزراعية من ٨٠٠٠ – هكتار الى ١١٠٠٠ هكتار. تغطية (١٦) ألف هكتار بالري من المزارع و٥ آلاف بنظم الري الحديثة .

المصدر : وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة ما يتعلق بتنمية المياه

هـ المساحة بالهكتار .

١ ـ ركزت خطة التنمية الرابعة على تنفيذ الخطة الوطنية للمياه والمكونة من ثلاث مراحل ، الأول حصر موارد المياه ، والثانية حصر الطلب على المياه ، والثالثة إعداد الأنظمة واللوائح .

* غير متوفر .

المطلب الثالث : سياسة التمويل والاستثمار الزراعي

تمهيد :

في هذا المطلب يتم بحث نظام الاستثمار الزراعي بالملكة وتمويل التنمية الزراعية حيث تسعي الحكومة الى تخصيص مبالغ ضخمة لانفاقها على استغلال الموارد الزراعية وتطوير الامكانيات الزراعية في المملكة وذلك بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ، وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحسين مستوى المعيشة .

ولهذا تبنت الدولة برنامجاً خاصاً للانفاق على قطاع الزراعة يعتمد على التنمية الرأسية للموارد الزراعية - { زيادة الانتاج الزراعي } - والتنمية الأفقية للموارد الزراعية - { زيادة كمية الموارد المستخدمة في الزراعة } - من زيادة في مساحة الأراضي والموارد المائية .

ويقوم القطاع العام بالاستثمارات العامة من تجهيزات وانشاءات عامة التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها . لايجاد البنية الاساسية المناسبة لتحقيق التنمية الزراعية بشكل خاص والتنمية الشاملة للاقتصاد بأسره ، كما تحدد الدولة نظاماً للاستثمار يلتزم به القطاع الخاص الوطني والاجنبي لتحقيق التنمية المطلوبة ، ويتم تمويل الاستثمارات العامة من الدولة مباشرة أما الاستثمارات الخاصة فيتم تمويلها من الأفراد ، أو المؤسسات والشركات التمويلية الزراعية أو عن طريق القروض التى يمنحها البنك الزراعي للأفراد المزارعين والمشروعات الزراعية .

وعليه سيكون بحث المطلب هذا كالتالي :

أولاً : الاستثمارات الزراعية العامة :

تتمثل استثمارات القطاع العام في الزراعة في إقامة البنية الاساسية والتجهيزات التى يستفيد منها القطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر .

مثل مشروعات الري والصرف ، والسدود ، والطرق الزراعية ، وتثبيت الرمال ، وتوفير مياه الري اضافة الى المشروعات الأخري الأساسية كالمطارات ، والمواني ، والمنشآت الصناعية والكهربائية ، ووسائل المواصلات والاتصالات والاسكان وخدمات التعليم العام ، ومنشآت الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها .

ومن أهم التجهيزات والمشروعات العامة المتعلقة بشكل مباشر في القطاع الزراعي ما يلي :

١ ـ الطرق الزراعية ، تضمنت خطط التنمية انشاء وتحسين برنامج الطرق الزراعية وشق ١٠ عشرة آلاف كم من الطرق الزراعية الجديدة خلال ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ و ١٧٫٤٤٥ كم خلال الفترة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ . و ٣٢٨٠٠ كم خلال الفترة ١٤٠٥ / ١٤١٠ هـ (١) . حيث أن الحاجة شديدة وملحة لمثل هذه المشروعات التى تربط مراكز الانتاج بمراكز التسويق والاستهلاك .

٢ ـ مشروعات المياه :

أ ـ السدود : نظراً لأن كثيرا من مناطق المملكة تعاني من نقص شديد في المياه خاصة وأنها تعتمد على مياه الأمطار إما بشكل مباشر أو عن طريق تغذية مياه الأمطار للمياه الجوفية والسطحية ، إضافة إلى المخاطر التى تحدثها مياه السيول عند هطول الأمطار ولهذا أنشأت خلال خطة التنمية الأولي من ٩٠ ـ ٩٥ هـ حوالي ٢٠ سداً صغيراً كما تضمنت خطط التنمية

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية ، الثانية ص ٦٤٧ ، الثالثة ص ٣٢٧ ، الرابعة ص ٤١١ .

خلال الفترة من ١٣٩٥ حتى ١٤١٠ إقامة اكثر من (١٤٠) سداً موزعة على خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة ‹١› ، بحيث يصبح أجمالي السدود أكثر من ١٦٠ في الخطة تبلغ سعتها التخزنية حوالى (٤١٢) ألف متر مكعب . ‹٢›

ب ـ الآبار الحكومية : وشبكات التوزيع للمياة اقترحت الخطط انشاء حوالى (٣٠٠٠) ألاف مشروع حفر وترميم واستبدال الآبار وانشاء شبكات توزيع المياه خلال الفترة من ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ وانشاء (٤٠٠ بئر أنبوبية ، و٣٠٠ بئر يدوية ، وتعميق ٢٠٠ بئر قائمة خلال الفترة من ١٤٠٠ هـ إلى ١٤٠٥هـ وتقرر استغلال موارد المياه المتاحة من الآبار خلال الخطة الرابعة من ١٤٠٥ هـ ١٤١٠ هـ والاستمرار في البحث عن أماكن جديدة وحفر آبار بها بحيث يصبح مجموع الآبار الحكومية في نهاية عام ١٤٠٦ هـ حوالي (٤٥٥٤) بئراً . ‹٣›

جـ ـ محطات تحلية مياه البحار التى تزيد حاليا عن ٢٢ محطة ‹٤› لا يستفيد منها القطاع الزراعي بشكل مباشر في الوقت الحاضر ولكنها توفر كميات كبيرة من المياه التى كانت تستعمل لأغراض الشرب والاستهلاك المنزلي من المصادر الأخري التى يعتمد عليها القطاع الزراعي .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية ص ١٦٦ ، الثالثة ص ١٢٤ ، الرابعة ص ١٦٢ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات بيانية للقطاع الزراعي و السدود .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ١٦٤ ، الثالثة ص ١٢٤ ، وزارة الزراعة ، مؤشرات بياتيه للقطاع الزراعي .

٤ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٥ .

د - محطات تنقية مياه الصرف الصحي : هذا المشروع لازال في مراحل التطوير والتنمية الأولية في المملكة حيث تتطلب معالجة المياه معالجة موسعة ومكثفة ومراقبة دقيقة طبقا لمقاييس ومستويات نوعية المياه . وقد اسهم تقدم تقنيات المعالجة وتحسين شبكات المجاري في امكانية استغلال هذا المصدر لأغراض الري والاستعمالات الصناعية وليس للاستهلاك البشري ، وتبين التقديرات توفر حوالي (١٠٠) مليون متر مكعب في السنة من مياه المجاري المعالجة للاستعمال في الري بنهاية ١٤٠٥ هـ ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية خلال خطة التنمية الرابعة خاصة في المدن الكبرى . ‹١›

٣ - مشروعات الري والصرف وتطويرها لخدمة التنمية الزراعية :

أ - مشروع الري والصرف بالاحساء : ‹٢›

بدأ تنفيذ هذا المشروع في الاحساء في عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١ م ، وتم الانتهاء منه في عام ٩١ هـ / ٧١ م ويشتمل هذا المشروع على قنوات ري بطول ١٥٠٠ ك م ووحدات ضخ لرفع المياه الى الأراضي ذات المنسوب الأعلى من قنوات الري ، وانشاء محطات لانتاج كهرباء التشغيل للمشروع . وتقدر المنطقة المزروعة بـ ٨٠٠٠ هكتار وقد تم اقتراح زيادتها الى ٢٠ر٠٠٠ هكتار خلال خطة التنمية الثانية كما سبق ذكره . ‹٣›

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٦ .

٢ - مصطفى نوري عثمان : الماء ومسيره التنمية في المملكة ، ص ٢٥٢ .

٣ - انظر : ص ٦٣٠ من البحث .

ب ـ مشروع حرض : <1>

استهدف هذا المشروع استصلاح مساحات واسعة من الأراضي البور بوادي السهباء ما بين الرياض والهفوف ، حيث تتوفر المياه الجوفية بكميات كبيرة . وقد تم الانتهاء من المشروع في عام ١٣٩١ هـ حيث يشتمل على ٥٢ بئر تنتج كل واحدة منها ٢٠٠٠ جالون في الدقيقة [١٢٥ لتراً في الثانية] .

كما يشتمل على ٤٠ هكتار لمزرعة تجارب ، و٣٠٠ كم قنوات خرسانية للري ومباني ومنشآت أخري اضافة الى زراعة ٤٠٠٠ آلاف هكتار . <2>

جـ ـ مشروع تنمية وادي الدواسر .

قامت وزارة الزراعة بدراسة لوادي الدواسر في الفترة ما بين ١٣٨٥/١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ / ١٣٨٨ هـ حيث أثبتت تلك الدراسة صلاحية التربة والماء نوعاً وكما للانتاج الزراعي ، ويغطي هذا المشروع مساحة ٣٠٠ هكتار لمرحلة أولى ، حيث تم البدأ في تنفيذ المشروع في عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م ومن أهم عناصر هذا المشروع ما يلي :

١ ـ تجربة أربع طرق من الري بالرش لاختيار انسبها [المحوري ـ الجانبي ـ الثابت ـ التنقيط] .

٢ ـ الاعتماد الكلى على الآليات الزراعية بقدر الامكان خاصة الحديثة .

---

١ ـ حوّل هذا المشروع في عام ١٣٩٩هـ إلى مشروع تجاري مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص لتربية الأبقار وإنتاج الألبان في عام ١٤٠١هـ ، بإسم الشركة الوطنية للتنمية الزراعية .

٢ ـ مصطفى نوري عثمان : الماء ومسيرة التنمية في المملكة ، ص ٢٥٢ .

٣ ـ تجربة زراعة اثنا عشر محصولا استراتجياً قابلاً للنقل والتخزين والتصنيع منها { القمح والذرة ، والبرسيم ، والنباتات الزيتية ، البطاطس ، والثوم ، والبصل } .

ولتنمية هذا المشروع فقد بدأت وزارة الزراعة والمياه بالتعاون مع مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة الدولية لوضع خطة وبرنامج لتنمية الوادي واستصلاح ٣٠ ألف هكتار على مراحل . <١>

د ـ مشروع تحسين الري والصرف بدومة الجندل بالجوف :

تبين من الدراسات التى قامت بها الشركات الاستشارية أنه يوجد ٧٠٠ نقطة لاستخراج المياه في منطقة الجوف ، ونظراً لعدم وجود وسائل للري والصرف الصحيحة فقد أثر ذلك على الأراضي الزراعية خاصة المنخفضة منها بحيث تعذر فيما بعد زراعتها ، وكذلك التى تزرع بالطرق التقليدية صارت مشبعة بالمياه والأملاح مما دعي الى قيام وزارة الزراعة والمياه بالتعاقد مع احدى الشركات الاستشارية في عام ١٩٧٩ م / ١٣٩٩ هـ لدراسة وتصميم مشروع الري والصرف بالمنطقة حيث يشمل المشروع انشاء شبكة ري مغلقة لكل مزرعة ، وشبكة صرف كاملة ، والغاء الآبار القديمة واستبدالها بآبار حديثة وتقدر المساحة المراد استصلاحها بحوالي (١٥٠٠) هكتار . <٢>

٤ ـ مشروعات استصلاح الأراضي : تقوم الدولة عن طريق وزارة الزراعة والمياه بمسح الأراضي القابلة للاستصلاح وتوزيعها على المواطنين السعودين لتنميتها

---

١ ـ مصطفى نوري عثمان : المرجع السابق ، ٢٥٦ .

٢ ـ مصطفى نوري عثمان م . س . ٢٥٧ .

زراعياً ويشمل هذا المسح استقصاء خصائص التربة ، والموارد المائية المناسبة للري ومعرفة أنماط الزراعة الملائمة لكل منطقة فقد اقترحة الخطة الثانية من ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ دراسة توزيع الأراضي وتحديد قواعد الأنماط المثلي الملائمة لكل منطقة كما تضمنت الخطة الثالثة من ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ توزيع ٨٠ ألف هكتار واستصلاح ١٤ ألف هكتار أما الخطة الرابعة فقد ركزت على حماية المساحات الزراعية من زحف الكثبان ، والاستمرار في المسح الجوي ورسم الخرائط وتحليل التربة ، والتفيذ والمتابعة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي واستعمالها . <١>

٥ ـ مشروعات مستلزمات الانتاج والتسويق والتخزين الزراعي .

من أهم المشروعات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال مايلي :

أ ـ توفير مستلزمات الانتاج من تقاوي ، وبذور ، وشتلات ، وخلايا النحل وتوزيعها على المزارعين وتوفير اللقاحات الواقية للحيوانات محلياً والتعاون مع المنظمات والهيئات العالمية والأقليمية المتخصصة مثل منظمة الأغذية ، والزراعة العالمية وغيرها وذلك باستخدام المعرفة والخبرة الفنية لزيادة الانتاج الزراعي . <٢>

ب ـ أجهزة التسويق والتخزين والتصنيع الزراعي : من أهمها صوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، ومصنع التمور بالاحساء . ومستودعات تخزين بعض المنتجات الزراعية . وانشاء مباني للأسواق الزراعية في كثير من مدن المملكة وتجهيزها بالتأسيسات اللازمة من مواقف للسيارات ، ومظلات وبرادات وغير ذلك . <٣>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الثانية ص ٢٠٣ ، الثالثة ص ١٤١ ، الرابعة ص ٣٢١ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢٢٠ .

٣ ـ إن تفصيل بيانات الانفاق على هذه الإستثمارات الحكومية يحتاج إلى موضوع مستقل بذاته لكي يتم بيانها بشكل تفصيلي وبصورة واضحة .

ثانيا : نظام الاستثمار الزراعي الخاص .

أ ـ من أهم أساليب الاستثمار الزراعي في المملكة مايلي :

١ ـ الاستثمار الذاتي أو الفردي : وهو ممارسة السكان الزراعيين أو الحائزين للحيازات الزراعية النشاط الزراعي . حيث أن غالبية الحائزين في المملكة يقومون باستثمار حيازاتهم ، بأنفسهم ، فقد بلغت { نسبة الحيازات الزراعية التى تدار بواسطة الحائز نفسة ٤ر٩٩٪ من المجموع الكلي للحيازات بالمملكة والبالغة ٢١٢ ألف حيازة } <١> .

٢ ـ الاستثمار بنظام الاجارة :

يقوم بعض الحائزين بتأجير مزارعهم وفق نظام الاجارة المعروفة بمبلغ نقدي معين .

ولقد بدأت أيضاً الجهات الحكومية التى تمتلك أراضي باتباع هذا الأسلوب { فقامت وزارة الزراعة مؤخراً في الاتجاه نحو سياسة تأجير الأراضي العامة للشركات والمؤسسات الزراعية بقصد الاستغلال الزراعي } <٢> .

كما تقوم وزارة الحج والأوقاف بالمملكة بتأجير الأراضي الزراعية التابعة ملكيتها لها أو للمساجد التابعة للوزارة . <٣>

٣ ـ الاستثمار بنظام المشاركة { المزارعة والمساقاة } :

لم أجد لنظام المزارعة والمساقاة عقداً مكتوباً رسمياً كعقد الاجارة يدل على تطبيقها ، سوى بعض المرافعات والصكوك الصادرة من بعض المحاكم

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ١٤٠٤ هـ .

٢ ـ الغرف التجارية والصناعية بالرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص٥٦ .

٣ ـ عقود تأجير أراضي الأوقاف الزراعية بمدينة الطائف ، ومقابلة شخصية مع مدير أوقاف الطائف الأستاذ : أسعد كشميري .

تشير بأن المزرعة المدعي فيها كانت مع أحد المتخاصمين مزارعة أو مساقاة ، وقد قمت بزيارة ميدانية لمقابلة عدد من المزارعين حيث كانت نتيجة المقابلات تدل أن عقد المزارعة كان معمول به بشكل كبير الى عهد قريب وكانت تطبق شروطه وأركانه كما هي في الفقة الاسلامي .

فقد كان يطبق ومازال في بعض مناطق المملكة العربية السعودية كالمنطقة الغربية ويعرف بهذا الاسم أيضاً { المزارعة } وهي الشركة في الزرع أو الثمر . كما يعرف في المنطقة الجنوبية بالمداخلة <١> : إلا أن العمل بمثل هذه العقود انحصر كثيراً نظراً لظهور الشركات القانونية واستخدام عقد الاجارة .

٤ ـ الاستثمار بنظام الشركات . <٢>

لقد أجاز النظام السعودي قيام شركات زراعية وفق نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ بتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ الموافق ١٩٦٥ م والذى نظم شؤون الشركات السعودية التى يمكن أن تأخذ أحد الاشكال القانونية التالية :

شركة التضامن ، شركة التوصية البسيطة ، شركة المحاصة ، شركة المساهمة وشركة التوصية بالاسهم ، والشركة ذات المسؤولية المحدودة . <٣>

---

١ ـ نتيجة لبعض المقابلات الشخصية في بعض المناطق الزراعية { الغربية ، الجنوبية }.

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤ هـ ، ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ .

٣ ـ وزارة المالية الإقتصاد الوطني : نظام الشركات مطابع الحكومة الأمنية ، الرياض ١٤٠٣هـ وتجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة نظام الشركات القانونية السعودية من الناحية الشرعية لمعرفة مدى أتفاق هذه النظام مع قواعد وأحكام الشركات في الفقه الإسلامي ولعل ماقام به الباحثين من دراسة للشركة المساهمة في النظام السعودي كبداية لدراسة الشركات الوضعية في المملكة كما أن نتائج تلك الدراسة جديرة بالتنفيذ والتطبيق على الشركات المساهمة والتي لايتسع المقام لذكرها .

ب ـ حوافز الاستثمار الزراعي :

من أهم الحوافز التى تقدمها الحكومة السعودية للمستثمرين في المجال الزراعي ما يلي : (١)

١ ـ الاعانات الزراعية وهي تشمل مستلزمات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني والمعدات والآليات الزراعية ، والانتاج الزراعي والحيواني ، من قبل وزارة الزراعة والبنك الزراعي .

٢ ـ القروض الزراعية : تشمل جميع أنواع القروض الزراعية والصناعية الزراعية بدون فوائد من قبل البنك الزراعي وصندوق التنمية الصناعية السعودي .

٣ ـ توزيع الأراضي الزراعية وامتلاكها بدون مقابل من قبل وزارة الزراعة .

٤ ـ الاعفاءات الضريبية للشركات والمستثمرين الأجانب غير السعوديين الذين يستثمرون وفق نظام استثمار رأس المال الأجنبي .

٥ ـ الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة التى لها مماثل منتج محلي .

وسيأتي بيان هذه الحوافز وذلك ضمن السياسات الزراعية الأخري كل في المكان المخصص له باذن الله .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢٠٩ ، وزارة الزراعة : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٨ .

ثالثاً : سياسة الاقراض الزراعي .

أ - أهداف سياسة الاقراض الزراعي . <١>

من أهم ما تهدف اليه سياسة الاقراض الزراعي ما يلي :

١ - تشجيع الإستثمارات في القطاع الزراعي ، وتوسيع القاعدة الزراعية وذلك بزيادة الموارد الإقتصادية الزراعية عن طريق التوسع الأفقي والرأسي في استصلاح الأراضي الزراعية .

٢ - تحسين نوعية الإنتاج الزراعي ، والخدمات الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية .

٣ - تحسين تسويق المنتوجات الزراعية ، والكفاءة التسويقية للسلع والمنتوجات الزراعية .

٤ - تشجيع إقامة مشروعات التصنيع الزراعي .

٥ - مساعدة المزارعين في مواجهة الأزمات الإقتصادية والطبيعية وذلك بتوفير القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة .

ب - أنواع القروض الزراعية : <٢>

يعتبر البنك الزراعي كما سبق ذكره هو مؤسسة الاقراض الزراعي الرئيسية ولقد حدد البنك في مادتة الرابعة أنواع القروض التى يقدمها وهي ثلاثة أنواع : <٣>

---

١ - البنك الزراعي العربي السعودي : تقرير عن البنك في عشرين عاماً ، ص ١٥ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ٢١١ ، الثالثة ١٤٥ .

٢ - سبق ذكرها في ص ٥٧٤ البحث .

٣ - تعطي هذه القروض بدون فوائد ربوية .

- قروض قصيرة الأجل .

- قروض متوسطة الأجل .

- قروض طويلة الأجل ، وهذه لم تستخدم حتى الآن في البنك .

جـ ـ الضمانات :

يغطى القرض بأحد الضمانات التالية : (١)

١ ـ كفالة شخصية إذا كان القرض في حدود ثلاثة ملايين ريال فاقل .

٢ ـ رهن عقاري في حالة زيادة ما بذمة المقترض عن ثلاثة مليون ريال ويتم الرهن على أساس ٧٠٪ من قيمة العقار التقديرية وتنخفض إلى ٥٠٪ في حالة ما اذا كان العقار قد سبق رهنه .

٣ ـ رهن مصرف [بنكي] ويشترط فيه أن يغطى كامل قيمة القرض وأن يكون صادراً من بنك تجاري مرخص له بالعمل وأن تكون مدة سريان مفعوله طوال مدة القرض .

د ـ مجالات القروض الزراعية التى يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي : (٢)

١ ـ الانتاج الزراعي : ويشمل الخضار والاعلاف ، والآلات الزراعية والمعدات والبيوت البلاستكية ، والزراعة النباتية المتخصصة كالقمح والمشاتل .

٢ ـ الانتاج الحيواني : ويشمل مشروعات الدواجن ، والألبان والبيض ، والثروة السمكية وتربية النحل وانتاج العسل .

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٦٧ .

٢ ـ م . س ، ص ٦٤ ، ٦٥ . وتقرير البنك الزراعي في عشرين عام ، ص ٤٣ ومابعدها .

٢ ـ خدمات الانتاج الزراعي : ويشمل مستودعات التبريد ، وشاحنات النقل والتخزين ، وتسويق المنتجات الزراعية .

هـ ـ أما قروض التصنيع الزراعي : <١>

فهي تشمل مشروعات تصنيع منتجات الألبان ، وتصنيع المنتجات الزراعية . وهذه القروض يقوم صندوق التنمية الصناعية بتمويلها ، وتعطي هذه القروض بدون فوائد أيضاً ولكن يقرض رسوم مالية قدرها ٢٪ سنوياً على الرصيد الباقي من القرض .

ويبلغ معدل الاقراض ٥٠٪ من جملة التكلفة الاستثمارية للمشروع ، ولا تمنح القروض إلا في أغراض التأسيس . وتكون هذه القروض معفاة بضمان رهن عقاري أو الاسهم والسندات المالية . كما تشكل الأصول الثابتة للمشروع ضماناً مقبولاً أيضاً .

و ـ قيمة القروض الزراعية :

هذا وقد قدرت القروض الزراعية التى سيمنحها البنك الزراعي لمشروعات التنمية الزراعية خلال الفترة من ١٣٩٥ هـ وحتى ١٤١٠ هـ كالآتي :

مبلغ (٤٢٧) مليون ريال في الخطة الثانية ٩٥ ـ ١٤٠٠هـ <٢> ومبلغ خمسة ملايين ريال في الخطة الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ <٣> . اضافة للاعانات التى يمنحها البنك اعتباراً من عام ٩٤/٩٥ هـ والتى سيأتي بحثها فيما بعد .

---

١ ـ الغرف التجارية الرياض : دور المشروعات الزراعية في التنمية الإقتصادية ، ص ٦٨ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢١٥ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤٥ .

المطلب الرابع : سياسة الانتاج الزراعي

من أهم ما تهدف اليه سياسة الانتاج الزراعي من أهداف ما يلي : [1]

١ ـ زيادة الانتاج الزراعي زيادة مباشرة .

٢ ـ زيادة دخول المزارعين وتشجيعهم على الاستثمار الزراعي .

٣ ـ استخدام الأساليب الزراعية الحديثة .

البرامج والمشاريع المقترحة لتنمية الانتاج الزراعي .

اقترحت خطط التنمية الزراعية في المملكة لتنمية الانتاج الزراعي عدة برامج ومشاريع اعتباراً من عام ١٣٩٥ هـ وتشمل الانتاج النباتي والحيواني . وسنتناول ذلك كالآتي :

أولاً : الانتاج النباتي .

١ ـ زيادة انتاج المحاصيل الزراعية :

يوضح الجدول رقم (١٣) الزيادة المقترحة لبعض المنتوجات الزراعية [2] ، حيث قدرت الزيادة المقترحة لمحصول القمح بنسبة ٢٣٧٪ حيث يزداد الانتاج من ٧٤ ألف طن في عام ١٣٩٥ هـ إلى ٢٥٠ ألف طن في عام ١٤٠٠ هـ وكذلك الذرة بنسبة ٥٣٪ بحيث يزداد الانتاج من ١٤٧ ألف طن الى ٢٢٥ ألف طن في نفس الفترة ، والدخن بنسبة ١٣٪ فيزداد الانتاج من ١٦٢ ألف طن الى ٢٠٠ ألف طن ، والشعير بنسبة مستهدفة تساوي ٦٦٪ حيث يزداد الانتاج من ٦ آلاف طن إلى عشرة آلاف طن في نفس الفترة السابقة .

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية الصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالمملكة ، ص ٥٧ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٩٧ .

أما الخضروات فقد اقترحت الخطة زيادة انتاجها عدا البطاطس نسبة ٧٠٪ فيزداد الانتاج من ١٧٦ ألف طن الى ٣٠٠ ألف طن وكذلك التمور كانت النسبة المقترحة لزيادة انتاجها تقدر بـ ٣٤٪ حيث يزداد الانتاج من ٢٢٤ ألف طن الى ٣٠٠ ألف طن كما اقترحت الخطة انتاج القطن لأول مرة بالمملكة في عام ١٤٠٠ هـ بمقدار ٧ ألف طن كما هو موضح بالجدول .

جدول رقم (١٣)

الانتاج الفعلي والمقترح للمحاصيل الهامة في ٩٥/١٤٠٠هـ

المحصول	الانتاج عام [١] ١٣٩٥هـ بالألف طن متري	الانتاج المقترح في ١٤٠٠هـ بالألف طن متري
القمح	٧٤ر٢ [٢]	٢٥٠
الذرة	١٤٧ر٤ [٣]	٢٢٥
الدخن	١٦٢ر٥	٢٠٠
الشعير	٦ر٧	١٠
الخضروات عدا البطاطس	١٧٦ر٤	٣٠٠
البطيخ	٤٧٠ر٠	٧٣٠
التمور	٢٢٤ر٣	٣٠٠
الموالح	١٢ر١	٢٠
البرسيم	١٨٠ر٠	٢٥٠
القطن	*	٧

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ١٩٨ .

١ ـ حسب معلومات عام ٩٠/٩١هـ .

٢ ـ حسب معدل ٩١/٩٣هـ .

٣ ـ بما في ذلك الذرة الشامية .

* لم يكن موجود أصلاً في عام ١٣٩٥هـ .

٢ ـ تحسين البذور والتقاوي . كما يبين الجدول رقم (١٤) أهم المحاصيل المقترح تحسين انتاجها مثل القمح من نوع سوبراكس ثم الصلد .

اضافة الى الشعير والذرة . وذلك خلال الفترة من ١٣٩٥ ـ إلى ١٤٠٠ هـ .

ويقدر إجمالي بذور القمح المحسنة في الخطة من نوع سوبراكس بـ ٦٨٠٠ طن والصلد ٤٦٠٠ والشعير بـ (١١٠) طن ، والذرة كذلك كما هو موضح وموزع على سنوات الخطة الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ .

جدول رقم (١٤)

تحسين واكثار البذور الجيدة للحبوب خلال الخطة الثانية من ٩٥ ـ ١٤٠٠ بالطن

السنوات / المحصول	٩٥/٩٦	٩٦/٩٧	٩٧/٩٨	٩٨/٩٩	٩٩/١٤٠٠هـ	اجمالى الخطة
القمح : نوع سوبراكس	١٠٠٠	١٦٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	٦٨٠٠
= الصلد	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٤٦٠٠
سلالة من القمح تحل محل سوبراكس	*	*	٢٠	٤٠٠	١٢٠٠	١٦٢٠
شعير	*	*	*	١٠	١٠٠	١١٠
حبوب الذرة	*	*	١	١٠	١٠٠	١١١

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ١٩٨ .

* غير متوفر .

٣ - زيادة انتاج الموالح وتحسينه وتركيز البحوث والارشاد الزراعي ويكون ذلك في المناطق الحاليه وفي (ألف هكتار) من الأراضي الجديدة التى سوف تستعمل في انتاج الموالح ويقدر انتاج شجيرات التطعيم خلال الفترة - ٩٥ - ١٤٠٠ هـ بـ (٧٠) ألف شجيرة ينفذ منها (٣٠) ألف في عام ٩٦/٩٥ هـ والباقي على بقية سنوات الخطة الثانية إضافة إلى حوالى ١٢ ألف من جذور التطعيم ذات البراعم ، وكذلك توزيع ١١,٩٠٠ شتلة خلال نفس الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

برنامج تحسين الموالح خلال الخطة الثانية من عام ٩٥ - ١٤٠٠ هـ .

	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٩٩/١٤٠٠هـ	اجمالى الخطة
شجيرات تطعيم	٣٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
جذور تطعيم ذات براعم	١ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠
شتلات	*	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	*	١ر٠٠٠
للتوزيع	٧٠٠	١ر٧٠٠	٤٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	١١ر٩٠٠
شتلات أشجار	*	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	*	١ر٠٠٠

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ٩٥ - ١٤٠٠ هـ ص ٢٠٠ .

٤ - زيادة الأراضي المروية وكمية المياه والاسمدة .

ولتحقيق الاجراءات المقترحة بالنسبة للمحاصيل الزراعية المذكورة سابقاً فان ذلك يتطلب التخطيط لزيادة الأراضي المروية وزيادة المياة المخصصة للري

* غير متوفر .

والاسمدة والجدول رقم (١٦) يوضح لنا الزيادة المقترحة ومقدار المياة والاسمدة المستخدمة للأراضي المروية . حيث كان مقدار مساحة الأراضي المروية في عام ١٣٩٥ هـ (١٥٥) ألف هكتار . بحيث تزداد إلى (١٧١) ألف هكتار في عام ١٤٠٠ هـ والى (٢٣٧) ألف هكتار في عام ١٤٠٥ هـ حيث تتوزع الزيادة المقترحة في عام ١٤٠٥ هـ على تحسين محاصيل الحبوب والبطاطس والفواكه والتمور ، كما هو مبين بالجدول رقم (١٧) أما كمية المياه المقترح زيادتها لمواجهة الطلب المتزايد للارواء فتقدر بـ ٢٫٥٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٤٠٠ هـ و (١٫٩٠٠) مليون م٣ في عام ١٤٠٥ هـ بينما كان المقدر في عام ١٣٩٥ هـ (١٫٩٠٠) مليون متر مكعب أى بنسبة ٣٥٪ في عام ١٤٠٠ هـ عما كان في عام ١٣٩٥ هـ أما تقدير الطلب على المياه في عام ١٤٠٥ هـ فقد أخذ من الميزان الوطنى للمياه <١> . وقد حدث له تغير كبيراً خاصة في الطلب على المياه لأغراض الزراعة كما سنري فيما بعد <٢> .

أما السماد المستخدم فقد قدر في عام ١٣٩٥ هـ بـ ٩٣٠٠ ألف طن حسب تقديرات الأمم المتحدة . <٣>

وهذه الكمية ضئيلة جداً ، اذا ما قيست بالكمية المستخدمة للهكتار الواحد في العالم وقد كان المقترح في عام ١٤٠٠ هـ زيادتها الى (٨٠٠٠٠) ألف طن ، أى حوالي ٨ ثمانية أضعاف المستخدم في عام ١٣٩٥ هـ .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٤/١٤٠٥هـ الميزان الوطني للمياه ، ص ١١٤ .

٢ - انظر : ص ٧٤٠ من البحث .

٣ - انظر : ص ٥٦٢ من البحث الهامش مرجع (١) .

هذا وقد أشارت خطة التنمية الرابعة من ١٤٠٥ ـ ١٤١٠ هـ <١> إلى التركيز خلال سنوات الخطة على توفير التقاوي المحسنة والشتلات وتحسين نوعية أشجار الفواكه والتمور ولم تتوفر للباحث بيان عن المقادير والمساحة التى ستشملها عمليات التحسين .

جدول رقم (١٦)

الزيادة المقترحة للأراضي المروية وكمية المياه والاسمدة المستخدمة

النــــــــوع	الفعلي في ١٣٩٥هـ	المقترح في عام ١٤٠٠هـ	المقترح ١٤٠٥هـ	اجمالى المقترح	الفعلي والمقترح ١٤٠٥هـ
أراضي مرويـــــة	١٥٥ر٢	١٦	٦٦	٨٢	٢٣٧ر٢
أراضى تعتمد على المطر	٣٥٧ر٧	٤٦ر٣	*	٤٦ر٣	٤٠٤
اجمالى الأراضى بالعكتار	٥١٢ر٩٨٩	٦٢ر٣	٦٦	١٢٨ر٣	٦٤١ر٢
مياه الرى بالمليون متر مكعب في السنة .	١٩٠٠	٢٥٠٠	(١) ١٩٠٠	٤٤٠٠	٦٣٠٠
الاسمدة المركزة بالطن	٩٣٠٠	٨٠٠٠٠	*	٨٠	٨٩٣٠٠

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ٢٠٠ ، خطة التنمية الثالثة ص ١٤١ أما الارقام الفعلية لعام ١٣٩٥ هـ فقد أخذت من الجدول رقم (٢) وكذلك من المبحث الخاص بالأراضي والاسمدة الهامش مرجع (١) ، أما أرقام المياه فقد أخذت من خطة التنمية الثانية صـ ١٦٣ ، صـ ٢٠٠ ، والميزان الوطني للمياه في عام ١٤٠٥ هـ .

١ ـ مأخوذ هذا الرقم من الميزان الوطني للمياه ، انظر خطة التنمية الثالثة صـ ١١٤ .

* غير متوفر .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢٢٠ .

جدول رقم (١٧)

المساحة المقترحة خلال الأعوام (١٤٠٠ـ ١٤٠٥ هـ) لتحسين بعض المحاصيل الزراعية

المشـــــــروع	المساحة بالهكتار
اكثار وتحسين الحبوب	٦٠٠٠٠
تحسين البطاطس	٢٥٠٠
تحسين اشجار الفاكهة	٣٠٠٠
تحسين انتاج التمور	١٦٠
الارشاد في بيوت محمية للخضروات	هكتار واحد
الاجمالـــــــــى	٦٥٦٦٠ ألف هكتار

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ص ١٤١ .

ثانياً : الانتاج الحيواني .

من أهم البرامج التى اقترحت لزيادة انتاج الثروة الحيوانية ما يلى : ‹١›

أ - وضع برنامج في محطة الهفوف لتدريب موظفي الارشاد الزراعي على انتاج العلف للمساعدة على تحقيق أهداف الانتاج الحيواني والمنتجات المستخرجة منه . خلال الفترة من ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ .

ب - اجراء الدراسات في المحطات والمراكز التالية لدعم الانتج الحيواني خلال الفترة من ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ .

١ - محطة القطيف ومختبر الابحاث المركزي بالرياض . وذلك بهدف دراسة سلالات الدواجن وتغذيتها وتوفير الظروف الصحية الملائمة لها .

٢ - محطة ديراب وذلك بهدف تحسين انتاج الاغنام والماعز على أن تشمل تقويم السلالات واجراءات الادارة والتغذية .

٣ - محطتي ديراب والهفوف من أجل تحسين أساليب ادارة عمليات التجارب الخاصة بمنتجات الألبان .

٤ - محطة وادي الدواسر بقصد تحسين انتاج الابل وتربيتها وادراتها وتسويقها وذلك خلال الأعوام ٩٦ / ٩٧ هـ .

ويوضح الجدول رقم (١٨) انتاج الماشية (الاغنام والماعز والابقار والابل) من الحليب واللحوم ، وكذلك انتاج الدجاج من اللحم والبيض في عام ٩٤/٩٥هـ والمقترح في عام ١٤٠٠ هـ .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ،ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وكذلك المقترح خلال الفترة ١٤٠٠ هـ الى ١٤٠٥ هـ أى خلال الخطة الثالثة للتنمية حيث قدرت الزيادة المقترحة من ألبان الاغنام والماعز الى الضعف تقريباً في عام ١٤٠٠ هـ وألبان ابقار المزارع إلى الربع في عام ١٤٠٠ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ .

أما انتاج اللحوم فقد كان المقترح زيادتها من ١٨ ألف طن الى ٢٦ ألف طن بالنسبة للاغنام والماعز ومن ٨ ألف طن الى ١٩ ألف طن بالنسبة للحوم الابقار والابل من ٦ ألف طن الى ١٠ ألف طن وذلك في نفس الفترة السابق ذكرها للألبان .

أما انتاج البيض فقد كان المقترح زيادته الى نصف ما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ بحيث يصل الى ٢١٥ مليون بيضة وقد كان حوالى ٩٠ مليون بيضة .

وقد اقترح زيادة لحم الدجاج من ٧ ألف طن في عام ١٣٩٥ هـ الى (٢٠) ألف طن في عام ١٤٠٠ هـ ثم الى حوالي ١٣٠ ألف طن في عام ١٤٠٥هـ .

أما الانتاج المقترح في عام ١٤٠٥ هـ فلم يتوفر للباحث عنه بيانات ما عدا لبن ابقار المزارع الذى قدر بـ ١٧ ألف طن ، وانتاج الدجاج من البيض ٧٥ مليون بيضة واللحوم كما سبق ذكره .

جـ ـ وتتضمن الخطة انتاج سلالة محسنة من الخيول العربية وانشاء سجل لسلالات التهجين لدعم هذا البرنامج خلال الاعوام ٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ . (١)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٢٠٢ .

د ـ كما تضمنت خطة التنمية من ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ توزيع حوالى (٤٤٠٠) خلية نحل على المزارعين من منتجي الفواكه بصفة خاصة لتربية النحل ، وتوفير متطلبات مربي النحل من الخلايا . (١)

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ١٤١ ، والرابعة ص ٢٢٠ .

جدول رقم (١٨)

انتاج اللحوم والألبان والبيض المقترح من ١٣٩٥ هـ حتى ١٤٠٥ هـ اللحوم والألبان بالالف طن والبيض بالمليون حبة

النـــــوع	١٣٩٥هـ	١٤٠٠هـ	١٤٠٥هـ	الاجمالى
ألبان :أغنام وماعز	٦٠	٥٠	*	١١٠
أبقـار مزارع	٨٥	٣٥	١٧	١٣٧
أبقار أخرى (١)	*	*	*	
ابـــل	٤٠	١٠	*	٥٠
اجمالى الألبان	١٨٥	٩٥	١٧	٢٩٧
لحوم: أغنام وماعز	١٨	٨	*	٢٦
أبقـــار	٨	١١	*	١٩
ابـــل	٦	٤	*	١٠
اجمالى اللحوم الحمراء	٣٢	٢٣		٥٥
لحوم الدواجن	٧	١٣	١٣٠	١٥٠
البيض (٢)	٩٠	٥٠	٧٥	٢١٥

المصدر : وزارة التخطيط : خطتي التنمية الثانية والثالثة ، ص ٢٠١ ، ١٤١ .

١ ـ لاتشمل الإنتاج السمكي .

٢ ـ البيض بالمليون حبة .

* ـ غير متوفر .

هـ - انتاج الاسماك : (١)

١ - يهدف هذا البرنامج الى توسيع الدراسات والابحاث لزيادة انتاج الاسماك في جدة كالتالى :

أ - دراسة جدوى زراعة الاسماك في ٩٥ - ٩٧ هـ .

ب - دراسة جدوى زراعة الربيان وانتاجه في ظروف منظمة عام ١٣٩٨هـ و١٣٩٩ هـ .

جـ - امكانية استخدام مخلفات الاسماك ومنتجاتها الثانوية كعلف للماشية وفي الاغراض الصناعية في عام ٩٥ / ١٣٩٦ هـ .

د - استغلال منتجات الشعب المرجانية صناعياً .

٢ - تسجيل وتقويم تحركات الاسماك باستمرار لوضع خطة تحقق أكبر قدر ممكن من انتاج الموارد البحرية الغذائية على المدى الطويل خلال اعوام ٩٥ - ١٤٠٠ هـ .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ص ٢٠٢ ، والرابعة ص ٢٢٠ .

المطلب الخامس : سياسة التسويق والتعاون الزراعي

نظراً لضعف خدمات الانتاج الزراعي في كافة أنحاء المملكة ، وضعف الخدمات التعاونية الزراعية وخدمات التسويق للانتاج الزراعي ، وارتفاع هوامش التسويق للمنتجات الزراعية خاصة الخضروات ، والفواكه ، إضافة الى ضعف الخدمات البيطرية بين المنتجين الزراعين . فقد اقترحت خطط التنمية بعض الاجراءات التى يمكن اعتبارها قواعد أساسية تبني عليها السياسة التسويقية والتعاونية والخدمات الزراعية الأخري في المملكة والتى يمكن بيان أهمها كما سياتى .

أولاً : سياسة التسويق الزراعي .

من أهم الاجراءات التى أشارت اليها خطط التنمية الزراعية في مجال التسويق الزراعي <١> مايلي :

١ ـ زيادة عمليات الابحاث والتركيز على مشاكل الانتاج والتسويق .

٢ ـ اجراء دراسات مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة التعاون بين دول المنطقة في مجالات انتاج وتخزين وتسويق المواد الغذائية الرئيسية بما في ذلك الأسماك .

٣ ـ زيادة الطاقة التخزينية لصوامع الغلال لكي تتسع لمخزون احتياطي من القمح. من (٩٥٥ر٠٠٠) طن الى (١ر٨٠٠) مليون طن بما في ذلك توفير مخزون استراتيجي يكفي حاجة الاستهلاك لمدة ستة أشهر .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ص ١٤٠ ، الرابعة ص ٢١٩ ، ٢٢١ .

٤ ـ توفير عدد من الخدمات لصغار المنتجين مثل إقامة أسواق الجملة للخضروات والفواكه ، في معظم مدن المملكة الرئيسية ، وإنشاء مستودعات تبريد لزراعة البطاطس . <١>

٥ ـ إضافة إلى الابحاث والدراسات التسويقية في مراكز أبحاث الهفوف ، والقصيم ، وجيزان ، وغيرها من الدراسات الاقتصادية للتسويق الزراعي .

ثانياً : سياسة التعاون الزراعي .

من أهم الاجراءات التى أشارت اليها خطة التنمية في مجال التعاون الزراعي <١> والخدمات الزراعية <٢> ما يلى :

١ ـ اجراء دراسات دورية لبرامج تطوير الجمعيات التعاونية وجمعيات التسويق التعاونية بالاشتراك مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال الفترة ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠ هـ .

٢ ـ المساعدة في إنشاء أربعين جمعية تعاونية زراعية منها ٣٠ جمعية في الفترة من ١٣٩٥ هـ الى ١٤٠٠ هـ وعشر جمعيات خلال الفترة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ من أجل تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين .

٣ ـ دعم الجمعيات التعاونية الزراعية في عموم مناطق المملكة ، وتقديم الحوافز المالية ودفع الاعانات لتشجيع الاستخدام التكنولوجي لزيادة الانتاج والعائد من القطاع الزراعي .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ، ص ٩٧ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٥٨٢ ، والثالثة ص ١٤٢ ، والرابعة ص ٢٢٠ .

هذا وقد حصلت الجمعيات من البنك الزراعي على قروض بلغت قيمتها (٨٣٢ر٣) مليون ريال في عام ٩٥/٩٦ هـ موزعة على ٢١ جمعية تعاونية منها ١٣ جمعية تعاونية زراعية والباقي جمعيات متعددة الأغراض . <١>

ورغم ان التعاون نظام اقتصادي اجتماعي ينظم جهود المتعاونين ويوفر مطالبهم فإن نجاح التمويل الزراعي التعاوني مرهون بمدي نجاح الحركة التعاونية الزراعية نفسها . <٢>

ولذا فالامل يحدونا في أن تحظى الحركة التعاونية بالازدهار ، خصوصاً وأن الجمعيات التعاونية تلعب دوراً أساسياً يمكن الاعتماد عليها في تطبيق أساليب الانتاج والتسويق الحديثة . وهي خير وسيلة لحماية المنتجين ـ الزارعين ـ من تلاعب الوسطاء الذين يتعاملون معهم ويحصلون على معظم العائد من ذلك التعامل .

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : التقرير السنوي الثاني عشر ٩٥/٩٦هـ ، ص ٣٠ .

٢ ـ البنك الزراعي العربي السعودي . م . س . ص ٣٠ .

المطلب السادس : مناقشة سياسات التنمية الزراعية

تمهيد :

لقد سبق في الجزء النظري من هذه الدراسة ذكر أن أهداف التنمية الزراعية في الاقتصاد الاسلامي تعتمد على اعتبارات أو قواعد شرعية ثلاث هي : تحقيق العباده لله وحده ، وحفظ المقاصد الشرعية { الضروريات ، الحاجيات ، الكماليات } ومراعاة المصلحة الشرعية .

وعلى هذه القواعد قامت أهداف التنمية الزراعية العامة والخاصة في ضوء الشريعة الاسلامية ويرتبط منهج التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية بهذه القواعد بل إن لمنهج التنمية الزراعية في الاقتصاد الاسلامي ضوابط تستند الى هذه القواعد ولا يجوز الخروج عن تلك الضوابط والقواعد <١> إذا ما أريد للبلدان الاسلامية أن تسير وفقاً لمنهج الشريعة الاسلامية في تنمية مواردها الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص .

وعليه فان سياسة التنمية الزراعية وأهدافها في المملكة تخضع لتلك الضوابط والقواعد الاساسية لها المستمدة من الشريعة الاسلامية وتقيدها بهذه المبادىء الاسلامية يحتم علينا القول بأنها متفقة مع سياسة التنمية وأهدافها في الشريعة الإسلامية .

وعليه فان ما تتخذه الدولة من سياسات واجراءات في مجال التنمية الزراعية ، فانه يلزم أن تنظر فيه الدولة إلى أحكام وقواعد الشريعة الاسلامية فما كان فيه نص شرعي من الكتاب والسنة أو اجماع ، فيعمل به ولا يحاد عنه ، وما

---

١ ـ سبق ذكر هذه القواعد ص ٢٦/٢٤ من البحث وكذلك الضوابط ص ٣٢٢ من البحث ومابعدها .

لم يكن فيه نص من الشرع أو دليل يخصه ، فانه يلزم أن يراعي ما يتفق والمصلحة العامة ، ويحقق مقاصد الشرع ، ومبادىء الشريعة الاسلامية .

ومن هذه المسائل التنظيمات والاجراءات والسياسات الاقتصادية ، لزيادة الانتاج ، وتشجيع المنتجين والمستثمرين ، ونظام الاعانات ، وطرق التسويق ، والتصدير ، وتحديد الاستيراد ، وغير ذلك من سياسات التنمية الاقتصادية التى تتخذها الدولة للاسراع بالنمو الاقتصادي . <١>

ومنها السياسات الزراعية والتى تعمل على تنمية الموارد الطبيعية ، مثل إصلاح الأراضي الزراعية ، وبناء الجسور والسدود والانهار وحفر الآبار والكشف عن مصادر جديدة للمياه ، واصلاح الطرق وغير ذلك . <٢>

ومنها ما يخص تنمية الموارد البشرية اجتماعيا وثقافياً وعلمياً وصحياً ، واقتصادياً . <٣>

ومنها ما يخص الموارد المالية <٤> ، والذي يهمنا هنا هو مناقشة السياسات الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ودرجة أهميتها وفقاً لمقاصد الشريعة في مستوياتها الضروريات والحاجيات والكماليات ، كما يتضح من الجدول رقم (١٩) .

وهذا التصنيف مبنى أساساً حسب موافقة الإجراءات والسياسات لسياسات التنمية الزراعية في الشريعة الإسلامية من عدمه .

---

١ ـ انظر : ص ٦٠٠ وما بعدها من البحث ، ج ٢ .

٢ ـ انظر : ص ٢٩٢ من البحث ج ١ .

٣ ـ انظر : ص ١١٩ من البحث ج ١ .

٤ ـ انظر : ص ٢٩٤ من البحث ج ١ .

جدول رقم (١٩)

تصنيف سياسات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية وبيان موافقتها ودرجة أهميتها لمقاصد الشريعة الإسلامية

السياســــــــــــــــــــــــــة	مدى الموافقة	درجة الأهمية	ملاحظات
أولا : سياسة الموارد البشرية			
١- تنمية الموارد البشرية الزراعية			
أ- التعليم الزراعى الثانوى	موافق	ضروري	وقديكون حاجيا
ب- التعليم الزراعى العالى	موافق	حاجى	
جـ- التدريب الزراعى	موافق	حاجى	
د- الارشاد الزراعى	موافق	حاجى	
هـ- الابحاث والدراسات العلمية الزراعية	موافق	حاجى	
٢- تحسين وتطوير أداء وكفاءة الموارد البشرية	موافق	تحسينى	
وذلك عن طريق تحسين الخدمات العلمية الزراعية	موافق		
ثانيا: سياسة الموارد الطبيعية الزراعية			
أ- تنمية الموارد الأرضية			
١ - حصر شامل لاستعمالات الأراضي الزراعية	موافق	ضرورى	
٢ - مسح شامل للتربة وتصنيفها خاصة الأراضى الزراعية المروية .	موافق	ضرورى	
٣ - حماية المناطق الزراعية من زحف الكثبان الرملية في المناطق المهدده بزحف الصحراء .	موافق	حاجى	ويكون ضروريا في بعض المناطق
٤ - اصلاح الأراضى القابلة للزراعة .	موافق	ضروري	ومن الممكن أن يكون حاجيا
٥ - توزيع الأراضى الصالحة للزراعة	موافق	حاجى	
٦ - تطوير المراعي والمحافظة على نظام الحمى	موافق	تحسينى	وقديكون حاجيا
٧ - تشجيع التكامل بين الزراعة والمراعى	موافق	تحسينى	
٨ - تحسين ادارة المراعي	موافق	تحسينى	
٩ - تنمية الغابات وحمايتها	موافق	حاجي	وقد يكـون تحسينيـا
١٠- تشجير الغابات لزيادة انتاجيتها والمحافظة على تربتها .	موافق	تحسينى	وقديكون حاجيا
١١- إنشاء حواجز لمنع انتشار النيران ومصدات للرياح	موافق	حاجي	وقديكون ضروريا
١٢- إستغلال الغابات بشكل اقتصادى	موافق	حاجى	

تابع جدول رقم (١٩)

تصنيف سياسات التنمية الزراعية

١٣- استغلال الغابات كمنتزهات للترفيه	موافق	تحسيني	
ب - تنمية الموارد المائية ومشروعات الري			
١ - استغلال المياه الجوفية استغلال أمثل	موافق	ضروري	
٢ - استغلال المياه السطحية ومياه الأمطار عن طريق حفر الآبار وبناء السدود .	موافق	ضروري	
٣ - استخدام أحدث الأساليب الفنية في الري	موافق	حاجي	وقد يكون ضروريا في المملكة
٤ - مراقبة استخدام المياه ،وتحديد معدلات الضخ في المناطق التي بها عجز في مصادر المياه	موافق	حاجي	وقد يكون ضروريا
٥ - توفير المعلومات اللازمة عن مصادر المياه	موافق	حاجي	وقد يكون ضروريا
٦ - انشاء محطات لتحلية المياه المالحة	موافق	ضروري	بالنسبة للمملكة
٧ - انشاء محطات لتنقية المياه المستعملة	موافق	حاجي	وقد يكون تحسينا في بعض المناطق من المملكة
٨ - تحسين أنظمة استخدام المياه	موافق	تحسيني	وقديكون حاجيا
ثالثا: التمويل والاستثمار الزراعي			
أ- التمويل : ١- الاعانات	موافق	تحسيني	وقد تكون ضرورية أو حاجية
٢- قروض البنك الزراعي بدون فوائد	موافق	ضروري	ويكون حاجيا
٣- قروض من الأفراد والمؤسسات والدلالين اذا كانت بدون فوائد	موافق		يشمل جميع المستويات
٤- قروض من البنوك التجارية بفوائد ربوية	غير موافق		ويحرم التعامل بالربا
ب- الاستثمار :			
١- الاستثمار يقوم به القطاع العام دراسة واشراف ،وتنفيذ ،وصيانة .	موافق	ضروري	مثل بناء التجهيزات الاساسية كالسدود وحفر الآبار ، ومشروعات الري والطرق الزراعية واعداد الاسواق والمخازن والصوامع

تابع جدول رقم (١٩)

تصنيف سياسات التنمية الزراعية

٢- الاستثمار الخاص يقوم به القطاع الخاص وفقا للاساليب التالية :	موافق	ضروري	
الاستثمار الذاتي	موافق		
الاستثمار بالمشاركة (مزارعة ،مساقاة ،مغارسة)	موافق		
الاستثمار بالاجارة	موافق		
الاستثمار بالشركات الوضعية (مساهمة ،محدودة وغيرها)	موافق		بشرط أن لاتتعامل بالربا ولاتتضمن ما يخالف نظام الشركات في الشريعة الاسلامية
رابعا: الانتاج الزراعي :			
١ - زيادة انتاج المحاصيل الزراعية	موافق	ضروري	
٢ - زيادة الانتاج الحيواني	موافق	ضروري	
٣ - زيادة انتاج الموالح	موافق	حاجي	
٤ - زيادة انتاج الأسماك	موافق	حاجي	
٥ - اجراء الدراسات العلمية والابحاث الزراعية	موافق	حاجي	
٦ - توفير مستلزمات الانتاج	موافق		يشمل جميع المستويات
٧ - استخدام الميكنة والأساليب العلمية الحديثة في الانتاج النباتي والحيواني	موافق		يشمل جميع المستويات
٨ - تحسين البذور والتقاوي	موافق	تحسيني	ويكون حاجيا
٩ - التوسع في الخدمات الزراعية والارشادية	موافق	تحسيني	ويكون حاجيا
خامسا: التسويق الزراعي			
١ - اعداد ومراقبة الاسواق لجميع المنتجات الزراعية	موافق	ضروري	
٢ - اجراء الابحاث والدراسات التسويقية	موافق	حاجي	
٣ - زيادة الطاقة التخزينية لصوامع الغلال	موافق	حاجي	
٤ - تحسين خدمات وقنوات التسويق الزراعي	موافق	تحسيني	وقديكون حاجيا
سادسا: التعاون الزراعي :			
١ - انشاء الجمعيات التعاونية وفق أحكام الشريعة	موافق	ضروري	وقديكون حاجيا
٢ - تطوير الجمعيات التعاونية وتحسينها	موافق	تحسيني	وقديكون حاجيا
٣ - دعم الجمعيات التعاونية	موافق	حاجي	وقديكون حاجيا

تم تصنيف هذه السياسات حسب موافقتها وأهميتها لسياسات التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية السابق دراستها ، انظر ج ١ من البحث ص ٢٧٦ ـ ٣١٤ .

أما الترتيب حسب الأهمية في هذه المستويات لا يعني أن من كان في المستوي التحسيني أن أهميته قليلة أو ضعيفة وأن من هو في المستوي الضرورى يستغني أو لا يحتاج للمستوي الأدني منه .

والحقيقة أن جميع المستويات في المقاصد الشرعية بعضها يكمل بعض ويحتاج لبعض بل ان بعضها أصل لبعض حيث قال الامام الشاطبي : { المقاصد الضرورية في الشريعة أصل الحاجية ، والتحسينية } <١> .

وقال ايضاً : { وأن مجموع الحاجيات والتحسينات ينتهض أن يكون كل واحد منها كفرد من أفراد الضروريات } <٢> .

فبعض ما جعلناه من السياسات حاجي او تحسيني قد يكون فرداً من المستوي الضروري وهو في نفس الوقت مكمل او متمم له { فكل حاجي أو تحسيني إنما هو خادم للأصل الضروري ، وإما مقدمة له أو مقارناً أو تابعاً ، وعلى كل تقدير فهو يدور بالخدمة حواليه } <٣> .

فهذه السياسات في جميع المستويات بعضها بحسب أهميتها يخدم بعض الا أنه يجب أن تكون العناية بالضروري منها بكل الحاجي والتحسيني . فلا يعني بالتحسيني قبل العناية بالضروري أو الحاجي ، ولا يهمل الجانب التحسيني بالشكل الذي يضر بالجانب الضروري أو الحاجي وتختلف درجة أهميتها تبعاً لضروف كل مجتمع .

ومن الجدول السابق رقم (١٩) يتضح لنا مايلي :

---

١ ـ الإمام الشاطبي : الموافقات ، ج٢ ، ص ٩ .

٢ ـ الإمام الشاطبي : م . س ، ج ٢ ، ص ١٥ .

٣ ـ الإمام الشاطبي : م . س ج ٢ ، ص ١٥ .

أولاً : الموارد البشرية الزراعية .

يتضح من خلال تصنيف السياسات الزراعية في خطط التنمية وفقاً لمدي اتفاقها مع أحكام الشريعة الاسلامية ومدي أهميتها . أن التركيز في هذه الاجراءات على نوعية الموارد البشرية في المملكة وتطويرها ، ومحاولة ايجاد الأيدي العاملة الماهرة نظراً لما تعانيه المملكة من نقص في العمالة البشرية بصفة عامة وعمالة زراعية بصفة خاصة . (١)

ولهذا سلكت سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية طريق التعليم الزراعي في المرحلة الثانوية ثم التعليم الزراعي في المرحلة الجامعية ، ثم الابتعاث لبعض بلدان العالم في هذا المجال .

كما سلكت طريق عملي وهو التدريب وإجراء البحوث التطبيقية والعلمية في مراكز التدريب ومحطات التجارب ، والمشاتل الزراعية .

وكذلك عملت مراكز التنمية الاجتماعية ومكاتب الإرشاد الزراعي على توعية وإرشاد المزارعين ولا شك ان اتخاذ مثل هذه الطرق يتفق أساساً بصفة عامة مع مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية ، خاصة وأن التعليم والتدريب بصفة عامة يعتمد على مبادىء وقيم الدين الإسلامي في المملكة ويدل على ذلك العناية بالفرد السعودي بشكل عام والمزارعين بشكل خاص في النواحي التعليمية ، والصحية ، والإجتماعية ، حيث نجد جميع هذه الخدمات ممتدة في جميع مدن وقرى المملكة العربية السعودية المترامية الأطراف . من أجل العناية بالانسان الذي هو محور التنمية وهدفها وغايتها ، وهذا ما تسعي اليه التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية . (٢)

---

١ ـ انظر : ص ٥٥٠ ، ٦٠٥ من البحث ، ج٢ .

٢ ـ انظر : ص ١٢٤ من البحث ، ج ١ .

أما من حيث أهمية هذه السياسات فان الجدول رقم (١٩) يبين أن تنمية الموارد البشرية بالتعليم الثانوي من المستوي الضروري ، وقد يكون حاجياً . أما التعليم الزراعي في المرحلة الجامعية فهو أمر حاجي . وهاتان المرحلتان الثانوية والجامعية من أفضل المراحل لتلقي التعليم الزراعي الفني والعلمي . كما أن التدريب يتدرج في المستوي الحاجي ، وكذلك الأبحاث والدراسات العلمية الزراعية والإرشاد

ويأتي في المستوي التحسيني تحسين وتطوير أداء الكفاءات البشرية الزراعية ، وتحسين الخدمات الزراعية التعليمية والتدريبية .

ثانياً : تنمية الموارد الزراعية الطبيعية { الأرضية والمائية } .

ان سياسة تنمية الموارد الزراعية الطبيعية تسعي لتحقيق التوسع في الأراضي الزراعية واصلاحها وخاصة المروية ، والعمل على استخدام الطرق الحديثة في الري وتكثيف رأس المال المستخدم في تنمية هذه الموارد <١> . ولا شك أن تنفيذ هذه السياسة يؤدي الى زيادة الإنتاج الزراعي ، وتوسيع الحيازات الزراعية ، وخاصة إذا روعيت فيه أساسيات الجدوي الإقتصادية والإجتماعية لتقويم المشروعات بما يرفع من الكفاءة الإنتاجية لهذه الأراضي الزراعية ومصادر المياه . حيث كانت صغر مساحة الحيازات الزراعية ، وندرة المياه ، وضعف الإنتاجية ، وقلة الإنتاج الزراعي المحلى ، من العقبات التي يعاني منها قطاع الزراعة .

وان الآجراءات التي تم اتخاذها مثل توزيع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة واصلاح الأراضي القابلة للزراعة ، واكتشاف طبقات المياه الجوفية في بعض المناطق ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسهيل اقتناء واستخدام رأس المال الزراعي من آلات ومعدات وغيرها لا شك أنه يتفق مع مبادىء وأحكام

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ١٤١ .

الشريعة الإسلامية . فمثلاً نجد أن توزيع الأراضي ووضع مدة لإحيائها وزراعتها أو زراعة نسبة معينة منها خلال مدة معينة ثم امتلاكها بعد ذلك أو في حالة عدم إحيائها وزراعتها يتم سحبها من الممنوحة له واعطاءها شخص آخر يقوم بزراعتها <١> . يتفق تماماً مع نظام الإحياء والإقطاع وخاصة إقطاع التمليك في الشريعة الإسلامية . <٢>

فإحياء الأرض مثلاً يتفق مع قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ { من أحياء أرضاً ميتاً فهي له } <٣> ، كما يتفق مع أقطاع التمليك . لأن الدولة هي التي تقوم بإقطاع الأراضي وتأمر بزراعتها والعمل على استغلالها وتنميتها من أجل زيادة الإنتاج وعدم تعطيلها .

أما ما يتعلق بتطوير المراعي ، والمحافظة على نظام الحمي والغابات وعدم استغلالها بشكل اقتصادي ، فان ذلك يتفق مع مبادىء الإسلام نظراً لما تحققه هذه السياسة من تحسين للمراعي وزيادة في طاقتها الإنتاجية ولما يحققه نظام الحمي من محافظة على الملكيات الخاصة والعامة ، وما يمكن الإستفادة منه من منتجات غابية ، كالأخشاب ، كل هذا يكون في نطاق المصلحة العامة للمجتمع .

ويود الباحث الإشارة الى نظام الحمي . حيث للحاكم أن يقوم بحماية أرض معينة ويخصصها كمراعي أو غابات او منتزهات ، ويجب أن يكون ذلك على مثل ما حمي عليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والخلفاء من بعده . <٤>

---

١ ـ انظر : ص ٦١٩ من { هذا الباب } نظام توزيع الأراضي البور بالملكة العربية السعودية .

٢ ـ انظر : ص ٥١١ ، ٥٢٠ من البحث ، ج١ فقد سبق بيان الإقطاع ، وإحياء الأراضي الموات .

٣ ـ أبو داود : السنن ، ج ٤/ ٢١٦ .

٤ ـ انظر : ص ٤٩٤ من { الجزء الأول } فصل الملكية .

وفي المملكة أحمية مخصصة لجماعة أو قبيلة معينة وهذه قد تكون مملوكة ملكية خاصة لهذه الجماعة أو القبيلة . <١> وفقاً لنظام الملكية وأحكامها في الإسلام . <٢>

ويجب العمل على الإستفادة منها واستغلال أشجارها وأعشابها بشكل اقتصادي وأن عدم استغلالها فيه إهدار لثروة هذه المراعي ، والغابات ، وقد نهت الشريعة الإسلامية عن ذلك .

ويرى الباحث للدولة ان تقوم بتنظيم استغلال الحمى والاستفادة من منتجاته سواء كانت أعشاب أو أخشاب بالرعي أو بالقطع أو غيره وسواء كان الحمى عام أم خاص بحيث تحدد أماكن وأوقات معينة للاستفادة من ذلك ، كما هو معمول به في نظام الصيد وحماية البيئة ، ويكون ذلك باشراف إدارة المراعي والغابات والمنتزهات الوطنية التابعة لوزارة الزراعة والمياه .

لأن كثيراً من المزارعين وأصحاب المواشي يحتاجون إلى تلك الأخشاب ، والأعشاب لمواشيهم وأشجارهم فمثلاً تستخدم أغصان أشجار العرر كعريش لأشجار العنب ، والأعشاب كعلف للمواشي والأخشاب التالفة كحطب للوقود . والأخشاب الصالحة تدخل في كثير من الآلات الزراعية البسيطة التي يحتاجها المزارعون وكذلك في الصناعات الخشبية ، والمنزلية .

لذا فإن تنظيم استغلال الحمى والمراعي والغابات بما يتفق مع أحكام الإسلام وخاصة المصلحة العامة ونظام الملكية في الإسلام ، واستغلال الموارد الطبيعية في الشريعة الإسلامية هو مبدأ أصيل تقوم عليه بقية السياسات

---

١ ـ تنتشر هذه الأحمية في كثير من مناطق المملكة وخاصة المنطقة الغربية والجنوبية بالمملكة .

٢ ـ انظر : ص ٤٧٦ من [الجزء الأول] فصل الملكية .

والإجراءات فإنها تخضع لمبادىء وأحكام الشريعة ، فاستخدام الآلات والأجهزة بأقل تكلفة وأكثر انتاجية ، وبناء التجهيزات الضرورية كالطرق والسدود والكشف عن مصادر المياه وغير ذلك يكون بأساليب تتفق مع الشريعة الإسلامية .

أما من حيث أهمية هذه السياسات فإنها تصنف على المستويات الثلاثة كما يوضحه الجدول رقم (١٩) وذلك كالتالي :

المستوي الضروري يندرج تحته استعمالات الأراضي الزراعية ، والمسح الشامل للتربة واصلاح الأراضي القابلة للزراعة ، واستغلال الموارد الأرضية والغابية ، والمراعي ، ومصادر المياه والبحث عن مصادر جديدة للمياه ، وتوفير المعلومات اللازمة عن المياه ومصادرها والإستفادة من مياه الأمطار بشكل اقتصادي .

أما الإجراءات التي تدخل ضمن المستوي الحاجي فمنها حماية المناطق الزراعية من زحف الكثبان الرملية وقد يكون بعض المناطق من المستوي الضروري ، وتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة ، وتشجير الغابات لزيادة انتاجها من الأخشاب وتسهيل صيانة تربتها . واستخدام الأساليب الحديثة في الري ومراقبة استخدام المياه وغيرها مما يتدرج في هذا المستوي ويعمل على تكميل المستوي الضروري في أستغلال وتنمية الموارد الطبيعية الزراعية ، الأرضية والمائية .

أما الإجراءات التي اتخذت لتنمية الموارد الطبيعية الزراعية في المستوي التحسيني ، مثل تطوير المراعي ، وتشجيع التكامل بين المراعي والزراعة ، وتحسين ادارة المراعي ، والغابات وتحسين أنظمة استغلالا المياه وانشاء محطات التنقية للمياه المستعملة ، واستغلال الغابات كمنتزهات للترفيه عن المواطنين .

وبعد فإن تنفيذ سياسة تنمية الموارد الطبيعية يجب أن يتم وفقاً للمقاصد الشرعية التي صنفت عليها تلك الإجراءات . بحيث يتم الإستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة أولاً في المستوي الضروري ، وأن يستخدم أقل الأجزة والآلات كلفة وأكثرها انتاجاً ، وأن يتم بناء التجهيزات الأساسية الضرورية كالطرق ، والكشف عن مصادر المياه ، واستغلالها ، وبناء السدود وغير ذلك مما يحقق المستوي الضروري للمنتجين من ممارسة عملية الإنتاج التي يتحقق بها الضروريات من المنتجات الزراعية .

ثم تعمل على زيادتها والتوسيع فيها حسب الحاجة وهنا يمكن القول بإنه لا يصح أن تقوم الدولة بمشروعات اصلاح للأراضي غير الصالحة للزراعة ما لم يتم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة أولاً .

وذلك مراعاة للمصلحة في ترشيد الانفاق على هذه المشروعات وتحقيقاً لمقاصد الشرع .

ويري الباحث أن ما تم من إصلاح للأراضي الزراعية في المملكة يتفق مع ذلك حيث تم القضاء في بعض المناطق على الحيازات الصغيرة <١> ، وان كان بعض المناطق مازالت تعاني من هذه المشكلة <٢> ، وكذلك في مجال تنمية المياه ومصادرها ومشاريع الري والصرف فقد تحسنت حيث تم تطويرها واستغلال الكثير منها <٣> ، كما سنبين ذلك في المنجزات فيما بعد .

---

١ ـ مثل المنطقة الوسطى ، والقصيم ، والشمالية .

٢ ـ مثل المنطقة الغربية والجنوبية حيث مازالت كثير من الحيازات صغيرة جداً لاتزيد عن هكتار إلى ٥ هكتار ، انظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية : سياسة التنمية الزراعية ، ج ٧ . ص ٦٤ ، ٦٥ .

٣ ـ من المشروعات التي تم تطويرها واستغلالها مشروع المياه والصرف بالإحساء ، مشروع حرض ، مشروع وادي الدواسر ، مشروع دومة الجندل بالجوف

ثالثاً : التمويل والإستثمار الزراعي .

أ - التمويل الزراعي :

يعتمد التمويل الزراعي في المملكة العربية السعودية على مصادر متعددة ولمعرفة موافقة التمويل الزراعي في المملكة لأحكام الشريعة الإسلامية فإنه يمكن تفصيلها كالتالي :

١ - الأفراد : { أى الأشخاص أنفسهم يقومون بتمويل مشروعاتهم الزراعية الخاصة بهم أو يحصلون على التمويل بطريق الإقتراض أو المشاركة من الأقارب ، أو التجار ، أو الدلالين } .

والقروض تتم في العادة بدون فوائد وفقاً للشريعة الإسلامية والحصول على مثل هذه القروض يعتمد على الثقه والمعرفة الخاصة .

٢ - المؤسسات المالية والتجارية حيث تقدم بعض المؤسسات المالية والتجارية تمويل لبعض المزارعين والمشروعات الزراعية الخاصة وذلك إما عن طريق المساهمة في هذه المشروعات او عن طريق الإقراض وفي الغالب يتم القرض بفوائد وخاصة القروض التي تمنحها البنوك التجارية . ولا شك أن مثل هذه القروض لا يجوز أخذها ولا يجوز إعطاء الفائدة عليها لأنها ربا صريح والربا محرم بنص القرآن والسنه .

قال تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " <١> . وعن جابر قال : (لعن **رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء**) <٢> .

---

١ - سورة : البقرة آية ٢٧٥ . وقد سبق ذكر الآيات من سورة : البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٩ . انظر ص ٣٢٩ من {الجزء الأول } في البحث .

٢ - الإمام مسلم : الصحيح مع شرح النووي ، ج ٢٦/١١ .

٣ ـ المؤسسات الحكومية : تقدم المؤسسات المالية الحكومية وخاصة البنك العربي السعودي الزراعي للمزارعين والمشروعات الزراعية قروض واعانات مالية وعينية ، وتتم هذه القروض بدون فوائد (١) . حيث يرد المقترض المبلغ المقترض أو قيمة الآلات الزراعية بدون زيادة على مبلغ القرض وهذا يتفق مع أحكام القرض الحسن في الشريعة الإسلامية .

ويري الباحث أنه يجب على المؤسسات المالية والتجارية أن لا تتعامل بالربا مطلقاً ويجب عليهم التعامل بنظام التمويل الإسلامي وطرقه المشروعة مثل المرابحة والمشاركة ، والمضاربة ، وغيرها .

ويبين الجدول رقم (١٩ـ) تصنيف طرق التمويل حسب المقاصد الشرعية .

فالتمويل الزراعي من حيث الأهمية يعتبر من الأمور الضرورية للمشروعات الزراعية إلا أن توفير التمويل وفقاً لنظام التمويل بالاقراض فليس أمر ضرورياً بل هو أمر حاجي في غالب الاحيان . لأن هناك وسائل وطرق متعددة أخري يمكن التعامل بها في المستوي الضروري ، وهي التمويل الذاتي أولاً للمشروع وثانياً التمويل بالمشاركة والتمويل بالمرابحة ، وغيرها . ثم يأتي التمويل بالاقراض بشرط أن يكون قرضاً حسناً أما التمويل بالقروض الربوية ـ ذات الفوائد فلا يجوز بل يجب الإمتناع عن مثل هذا الطريق المحرم .

كما أن تمويل المؤسسات الحكومية للمشروعات بطريقة القروض بدون فوائد أمر ضروري .

أما اعطاء الإعانات الزراعية سواء كانت عينية أو نقدية ، فهذا أمر تحسيني وقد يكون في بعض الأحيان ضرورياً وخاصة في بداية انشاء المشروعات الزراعية.

---

١ ـ انظر : تقارير البنك الزراعي العربي السعودي .

ومن الأمور التحسينية تحسين وسائل ونظم التمويل وادارتها وتيسير سبل الحصول على التمويل اللازم .

كما أن تمويل المشروعات الزراعية العامة يجب أن يخضع لنظام التمويل الإسلامي . لأن الأسلام دين واحد فما يطبق على الفرد يطبق على الجماعة أو الدولة ، لأن الله هو الذي ارتضا الإسلام لنا ديناً فقال : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا " (١) .

فهذا نظام شامل لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته فيجب العمل بأحكام الدين الإسلامي الذي إرتضاه الله لنا .

ب ـ سياسة الإستثمار الزراعي :

ينقسم الإستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية الى نوعين خاص وعام كما يقوم بتمويل الإستثمار العام والإشراف عليه الدولة ممثلة في أجهزتها المتخصصة في ذلك . أما الإستثمار الزراعي الخاص فقد أعطت الدولة للقطاع الخاص الحرية في القيام بعمليات الإستثمار الزراعي في الإنتاج والتسويق ، والخدمات الزراعية ، والتعاون وغير ذلك وعملت الدولة على تشجيع الإستثمار الخاص في الزراعة بما تقدمه من حوافز وإعانات واسعار (٢) وقروض ميسره بدون فوائد . وكذلك ما وفرته من تجهيزات وبنية أساسية لهذا القطاع ، وهذا يتفق مع المنهج الإسلامي للتنمية .

---

١ ـ سورة : المائدة آية ٣ .

٢ ـ سوف يتم بحث الأسعار والإعانات ضمن سياسة الأسعار والدخول الزراعية فيما بعد انظر ص ٦٨٤ من البحث ، ج ٢ .

ولعل ما ذكرنا في الجزء الأول <١> من قيام الدولة في الإسلام بتوفير البنية الأساسية للإستثمار من سدود ، وقنوات للري ، وطرقات ، وكري الأنهار ، وتوفير مستلزمات الإنتاج وتقديم المساعدة ، والعون والقروض في حالة الإحتياج خير شاهد على واجبات الدولة في قيامها بالإستثمارات العامة ، وتسهيل مهمة القطاع الخاص من أجل أن يقوم بالإستثمارات الخاصة .

وللإستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية طرق متعددة من أهمها نظام الإستمثار الذاتي أو الفردي ونظام الإستثمار بالإجارة ، ونظام الإستثمار بالمشاركة بعقدي المزارعة والمساقاه ، ونظام الإستثمار بنظام الشركات الوضعية كالمساهمة والمحدودة وغيرها من الشركات .

ولمعرفة مدى موافقة هذه الطرق لمنهج الإستثمار الزراعي في الإسلام فقد سبق دراسة أساليب الإستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي في الجزء الأول من البحث حيث تناولنا عقد المزارعة <٢> ، والمساقاه <٣> والإجارة <٤> ، والإستثمار بهذه العقود في المملكة العربية السعودية يتفق مع تلك العقود في الشريعة الإسلامية .

كما أن الإستثمار الذاتي او الفردي يشمل هذه العقود وقد يعمل الإنسان في مزرعته والعمل الزراعي مشروع بلا شك سواء عمل بنفسه أو استأجر من يعمل له بأجر أو لقاء جزء معين وهو نظام المشاركة بالمزارعة أو المساقاة . <٥>

---

١ ـ انظر : ص ٣٠٩ من البحث ، ج ١ .

٢ ـ انظر : ص ٣٩٤ من البحث [الجزء الأول] .

٣ ـ انظر : ص ٣٤٨ من البحث [الجزء الأول] .

٤ ـ انظر : ص ٤٣٣ من البحث [الجزء الأول] .

٥ ـ قام الباحث بعدة مقابلات وزيارات ميدانية في بعض مناطق المملكة حيث كانت نتيجة هذه الزيارات(=)

أما الإستثمار بنظام الشركات الوضعية ، اذا كانت هذه الشركات لا تتعامل بالربا ، ولا تتضمن عقودها أحكاماً وشروطاً تخالف أحكام الإسلام فان الإستثمار بها جائز شرعاً لأنها لا تخرج عن معني وقواعد الشركة في الفقه الإسلامي <١> . وخاصة شركة المساهمة . <٢>

أما إذا كانت هذه الشركات الوضعية تتعامل بالربا مهما كان نوعه ومقداره أو تتضمن عقودها أحكاماً وشروطاً تخالف أحكام الإسلام فإن الإستثمار بها لا يجوز شرعاً .

ولمعرفة ذلك يجب دراسة نظام الشركات الوضعية المطبق في المملكة العربية السعودية دراسة وافية تشمل جميع الشركات الوضعية المعمول بها . <٣>

وأود الإشارة إلى أن نظام العمل بالشركات في المملكة أشار الى عدم المساس بشركات الفقه الإسلامي <٤> ، إلا أنه لم يصدر أي تنظيم للشركات في الفقه الإسلامي من قبل الجهات المسئولة يضمن العمل بها بشكل رسمي ، وهنا لا يفوت الباحث أن يدعو الى اعادة النظر في نظام الشركات الإستثمارية بحيث يتم صياغة نظامها وفقاً لقواعد النظام الإقتصادي الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية ، ويكون ذلك بتكوين لجنة خبيرة بأحكام الشريعة الإسلامية

(=) تدل على أن نظام المزارعة والمساقاة يتعامل به المزارعون إلا أنه لاتوجد عقود رسمية كعقود الإجارة ، والباحث يرى ضرورة أن يتم كتابة عقد للمزارعة والمساقاة بين المتعاقدين لحفظ الحقوق للطرفين .

١ ـ انظر : عبد العزيز الخياط : الشركات في الشريعة والقانون ، فقد فصل القول في ذلك .

٢ ـ انظر : د . صالح المرزوقي : شركة المساهمة في النظام السعودي ، ص ٢٩٩ .

٣ ـ من الدراسات التي بحثت في نظام الشركات دراسة تقدم بها الدكتور صالح المرزوقي بحث شركة المساهمة في النظام السعودي لجامعة أم القرى ، طبعة هذه الدراسة في عام ١٤٠٦هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة .

٤ ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني : نظام الشركات في المملكة العربية السعودية ، ص ١٠ .

والإقتصاد ودراسة الموضوع دراسة وافية ، وإصدار تنظيم خاص للشركات وفقاً لأحكام الإسلام يعتمد العمل به في هذه البلاد وفي غيرها من بلاد المسلمين .

كما يمكن تصنيف طرق الإستثمار الزراعي حسب أهميتها ووفقاً لمقاصد الشريعة في المستويات الثلاثة الضروريات ، والحاجيات والتحسينات .

فالعمل الذاتي ، أو بالمشاركة سواء كانت مزارعة او مساقاه ، أو بالإجارة يشمل جميع المستويات . فقد يكون ضرورياً وقد يكون حاجياً وقد يكون تحسينياً . فالقادر علي العمل وليس له عمل إلا الزراعة فمن الضروري أن يعمل فيها حتي يوفر لنفسه وعياله ما يسد عوزهم . ومن ليس له قدرة على العمل أو لديه أعمال اخرى او ليس لديه إمكانات للزراعة ويملك أرضاً زراعية ، فقد أباح له الشرع أن يستثمرها بنظام المزارعة أو المساقاه ، أو الإجارة ، كل حسب ظروفه وإمكاناته .

أما الإستثمار بنظام الشركات الوضعية التي لا تتعامل بالربا ، ولا تتضمن أعمالاً مخالفة للإسلام ، فقد يكون في عصرنا الحاضر في المستوي الحاجي خاصة في المملكة . لأنه بامكان المزارعين استقدام عمال زراعيين لزراعة أراضيهم بأنفسهم وتحت اشرافهم وان كان هناك ميزة للشركات الزراعية من حيث الإمكانات والقدرة على استثمار الأراضي الواسعة واستغلال الموارد المتاحة في المجال الزراعي . إلا أن ذلك لا يرقي الى المستوي الضروري .

رابعاً : الإنتاج الزراعي .

من أهم الإجراءات التي اتبعت كسياسة لزيادة الإنتاج الزراعي تحسين البذور والتقاوي ، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية ، واستخدام الميكنة او الآلات الحديثة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج ، واجراء الدراسات العلمية والأبحاث في مراكز ومحطات التجارب الزراعية ، والتوسع في الخدمات الزراعية والإرشادية . (١)

وهذه الإجراءات تدور في اطار أحكام الشرعية الإسلامية ، لأنها تحقق أهداف التنمية الزراعية وفقاً للمنهج الإسلامي ، فهي تحقق الإستغلال الأمثل للموارد الزراعية ، وتعمل على زيادة الإنتاج من أجل توفير الغذاء والمتطلبات الأخري للإنسان في جميع المستويات الضرورية والحاجية والتحسينية ، وتحقيق الأمن والإكتفاء الغذائي ، ولا شك أن هذه الإجراءات تعتبر نوعاً من الحوافز التي تقدمها الدولة للمواطنين ، وذلك وفقاً لضوابط الإنتاج في الشريعة الإسلامية . (٢)

أما تصنيف هذه الإجراءات من حيث أهميتها كما يوضحة الجدول رقم (١٩) منها ما هو ضروري مثل زيادة الإنتاج النباتي والحيواني ومنها ما هو حاجي مثل زيادة انتاج الموالح وتحسينها ، واجراء الدراسات والبحوث العلمية واستخدام الآلات والميكنه الزراعية ، وتقديم الخدمات الزراعية والإرشادية ومنها ما هو تحسيني مثل تحسين نوعية البذور والتقاوي ، والسلالات والتوسع في الخدمات الزراعية والإرشادية .

---

١ ـ انظر : ص ٦٤٣ وما بعدها من البحث ، ج ٢ .

٢ ـ انظر : ص ٣٢٣ من البحث ، ج ١ .

وهذه الإجراءات منها ما قد يكون ضرورياً وحاجياً وتحسينياً حسب نوع الإنتاج وحسب الإمكانات المتوافرة للمشروع ، مثل استخدام الآلات الزراعية . لأن الإجراءات في المستويات الثلاثة بعضها يكمل بعض ويرتبط ببعض في الغالب .

إلا أنه يلاحظ التركيز على بعض المنتجات الزراعية وخاصة القمح والألبان ، والدواجن ، وكان ذلك على حساب بعض المنتجات الأخرى والتي مازال استيرادها مستمراً وبكميات كبيرة ، مثل الذرة والشعير ، والفواكه ، واللحوم المجمدة ، والألبان الجافة ، كما سيتضح من المنجزات فيما بعد . <١> وهذا نتيجة للقصور في تنفيذ الإجراءات والسياسات المتبعة .

كما يجب احداث توازن فعلي في هذه الأجراءات بين جميع المنتجات من أجل تحقيق الأكتفاء الذاتي من تلك المنتجات الزراعية .

كما يتعين دراسة الجدوي الإقتصادية من هذه المشروعات المختلفة مسبقاً قبل تنفيذها .

أما معرفة ما يمكن أن تحققه هذه الإجراءات من اكتفاء ذاتي أو أمن غذائي فسيكون بحثه في المنجزات إن شاء الله .

خامسا : التسويق الزراعي . <٢>

تركز إجراءات التسويق الزراعي على الابحاث والدراسات التسويقية ، والطاقة التخزينية لبعض المحاصيل الزراعية كالحبوب ، والبطاطس .

---

١ ـ انظر : ص ٧٥٧ فيما بعد من البحث

٢ ـ انظر : ص ٧٨٥ من البحث ج ٢ .

كما تعمل على مراقبة الأسواق وخاصة اسواق التجزئة في المدن ولا شك أن بعض هذه الإجراءات لا يستطيع ان يقوم به الأفراد كالدراسات ، والخدمات التسويقية ، والأبحاث ، والمعلومات ، ومراقبة الأسواق .

فتقوم بذلك الدولة كأحد الوظائف المناطة بها ، وهذا يتفق مع أحكام الإسلام .

فقد اتخذت الدولة الإسلامية بعض الإجراءات مثل مراقبة الأسواق ومنع الغش والإحتكار ، واتخاذ أماكن معينة للتسويق ومنعت عدم تلقي المنتجين أو الجالبين حتي يصلوا إلى الأسواق ، والدعاية الكاذبة وأمرت بإتباع الصدق أو العدل ، والأمانة في تسويق المنتجات الزراعية وغيرها .

والأدلة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة سبق ذكرها في مواضعها . (١)

ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب أهميتها كما أتضح من الجدول رقم (١٩) إلا أن بعضها يقع ضمن المستوي الضروري من مقاصد الشريعة كمراقبة الأسواق وإعدادها ، وبعضها في المستوي الحاجي مثل اجراء البحوث والدراسات التسويقية . وزيادة الطاقة التخزينية لصوامع الغلال ، لأن في ذلك حفظاً لها من التلف وتحقيقاً للأمن الغذائي أما تحسين قنوات وخدمات التسويق فلا شك أنه من ضمن المستوي التحسيني إلا أن بعض هذه الإجراءات قد شمل جميع المستويات فيكون ضروريا ، أو حاجياً أو تحسينياً حسب الظروف والإمكانات وذلك مثل زيادة الطاقة التخزينية .

أما ما يتعلق بالأسعار في الأسواق ، فهذا سيتم بحثه ضمن سياسة الأسعار . (٢)

---

١ ـ انظر : ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ من البحث ج ١ .

٢ـ انظر : ص٦٩١ من البحث ، ج ٢ .

ومن الملاحظ على ضوء ما شاهد الباحث أن عمليات تسويق المنتجات الوطنية مازالت تحتاج الى مزيد من الإجراءات والسياسات التي تعمل على تحسين طرق تسويقها ، وتوفير خدمات التخزين والتبريد اللازمة لها حيث أن كثيراً من المنتجات الزراعية الوطنية وخاصة الخضروات في الأسواق تتعرض للتلف نتيجة لرداءة الخدمات خاصة عمليات النقل والتخزين والتعبئة .

وكان يجب أن يتخذ اجراءات وسياسات تسويقية أفضل مثل أن يُلزم القطاع الخاص ببناء مستودعات مبردة لإستقبال هذه المنتجات وحفظها وينظم تنزيلها للأسواق لكي يضمن توفرها أطول فترة ممكنة للمستهلك ، وكذلك وسائل النقل أن تستبدل بوسائل نقل مبردة ، وأن يصرف لذلك إعانات أو مساعدات لتوفير مثل تلك الناقلات ولعل في إيجاد مراكز لتجميع المنتوجات الزراعية الوطنية من المزارع في كل منطقة من قبل شركات متخصصة في مجال التسويق أو من قبل الجمعيات التعاونية يكون أفضل لما في ذلك من تحقيق للصالح العام .

سادساً : التعاون الزراعي .

إن الإجراءات المتخذة لتطوير حركة التعاون الزراعي في المملكة العربية السعودية تركز على تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية ودعم هذه الجمعيات .

ولا شك أن هذا مبدأ سليم لأن التعاون نظام فيه خير كبير وقد حثت عليه الشريعة الإسلامية .

قال تعالي : " وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب " ‹١› .

---

١ ـ سورة : المائدة آية ٢ .

وماتقوم به الجمعيات الزراعية من تجميع للمنتجات الزراعية وتسويقها . وما توفره من مستلزمات وخدمات للمزارعين يعد من أعمال البر والتقوي التي يجب التعاون على تقديمها .

إلا أن نظام التعاون المعاصر يقوم على مبادىء وأسس منها ما يتفق مع أحكام الإسلام ومنها ما يختلف مع أحكام الإسلام .

ويمكن للباحث أن يستعرض بشكل مبسط تلك المبادىء للنظام التعاوني والتي من أهمها :

١ - حرية الدخول في الجمعيات الزراعية التعاونية ، فهذا المبدأ يعمل على تطوير الجمعيات التعاونية ، حيث يعطي الحرية للدخول أو الإنظمام للجمعيات فيتنوع الاعضاء ، وهذا يدفع العمل التعاوني الى التجديد والتنشيط بدخول اعضاء جدد في الغالب .

٢ - مبدأ الديمقراطية في ادارة الجمعيات التعاونية . وهو يعني التساوي في الحقوق والذي لم يتحقق في العالم حتي الآن بشكل صحيح . وهذا المبدأ هو أمل لكثير من شعوب الأرض المطبقة للرأسمالية . وتحقيقه من خلال الجمعيات التعاونية هو الأمل الوحيد بالنسبة لتلك البلدان التي لا تطبق الإسلام بشكله الصحيح .

٣ - مبدأ توزيع العائد على أساس المعاملات في الجمعيات التعاونية .فهذا حق وجب لكل عضو مشارك في الجمعية وذلك حسب المعاملات التي يقدمها للجمعية .

وهذه المبادىء الثلاثة السابقة قد تتفق مع مبادىء الإسلام اذا تم تطبيقها بشكل صحيح .

٤ ـ تحديد فائدة على رأس المال تتراوح بين ٥ ـ ٦ ٪ . فهذا المبدأ الذي يقوم عليه النظام التعاوني نتيجة لنشأة النظام التعاوني في نظام اقتصادي وضعي يعتمد أساساً على الربا . وهذا المبدأ يخالف أحكام الإسلام مهما كانت الفائدة المحددة ضئيلة أو بسيطة .

من هذا الإستعراض السريع لمبادىء التعاون الرئيسية يتضح أن النظام التعاوني يحتوي على مبادىء قد تتفق مع أحكام الإسلام مثل الحرية والتساوي وتوزيع العائد ومبادىء تخالف أحكام الإسلام كإعطاء أو أخذ الفائدة على رأس المال أو على القرض .

لهذا يري الباحث أن انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية يجب أن يكون متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أما تصنيف هذه الإجراءات حسب مقاصد الشريعة الإسلامية فإنه يمكن القول بأن إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، يعتبر أمراً ضروريا ودعم الجمعيات التعاونية يكون ضمن المستوي الحاجي ، كما أن تطوير الجمعيات التعاونية ادارياً وفنياً يعتبر ضمن المستوي التحسيني .

المبحث الثاني

سياسة الإسعار والدخول الزراعية في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

تهدف هذه السياسة الى استقرار الأسعار والمحافظة على أسعار السلع الاستهلاكية الزراعية وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية ، وزيادة الدخول الزراعية . ‹١›

ومن المعلوم أن الاقتصاد السعودي يتمتع بالحرية الاقتصادية التى تشجع القطاع الخاص للقيام بدوره الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، دون أن تتدخل الحكومة من حيث المبدأ في تحديد الأسعار ، وانما تتركها لقوي العرض والطلب ، ولا تتدخل الا في حالات معينة تقتضيها مصلحة المجتمع من مستهلكين ومنتجين ، ومصلحة الاقتصاد عموماً .

{ وتؤكد الدولة على ضمان توفير جميع السلع في الأسواق بأسعار معقولة دون أن يكون هناك إختناقات في كميات السلع المعروضة أو افتعال أى أزمات أو ارتفاعات حادة في الاسعار ، وينطبق هذا على السلع والمنتجات الزراعية } ‹٢›

ويشتمل هذا المبحث على دراسة أنواع سياسة الاسعار والدخول الزراعية ، ومدى موافقتها لسياسة الأسعار والدخول في التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الاسلامية وذلك في مطلبين .

---

١ ـ مجلس الغرف التجارية والصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ص٥٧ .

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ، ج ٧ السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية ، ص ٧٧ .

المطلب الأول : أنواع سياسة الاسعار والدخول الزراعية .

ويشمل : الاعانات الزراعية والاسعار التشجعية والرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية .

المطلب الثاني : مناقشة سياسة الاسعار والدخول الزراعية في المملكة .

المطلب الأول : أنواع سياسة الأسعار والدخول الزاعية

أولاً : الاعانات الزراعية .

أ - أهداف الاعانات الزراعية :

إضافة إلى القروض التي تقدمها الحكومة عن طريق البنك الزراعي ، تدفع اعانات لدعم الانتاج الزراعي بشكل مباشر ، واعانات لدعم عوامل الانتاج النباتي والحيواني وذلك لتحقيق الاهداف التالية : ‹١›

١ - تشجيع استخدام الوسائل الزراعية الحديثة لزيادة الانتاج الزراعي .

٢ - دعم وزيادة دخل المزارعين .

٣ - المحافظة على انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية للمستهلك .

ب - أنواع الاعانات الزراعية :

١ - اعانات الانتاج :

يبين الجدول (٢٠) أنواع اعانات الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهذه الاعانات تعمل على زيادة استخدام الموارد الانتاجية ، من أجل تحقيق زيادة في الانتاج خاصة للمنتوجات ذات الأهمية الكبري في تحقيق الأمن الغذائي وقد كانت الحبوب في مقدمتها كالقمح ، والأرز ، والذرة ، والدخن ، والشعير .

ويبين الجدول نسب الاعانات والتى تتروح إعانتها بين ١٥قرش و٣٠قرش للكيلو جرام .أما التمور فتبلغ إعانتها ٥٠ريال للفسيلة الواحدة إلا أنها استبدلت في حالة بعض المنتجات بسياسات الأسعار مثل القمح والشعير والتمر .

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي بالملكة لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٠ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٨٥ .

اعانه الانتاج الحيواني التى تشمل الأغنام ، والماعز ، ونقل أبقار الانتاج والتى يشترط في منح اعانتها والتى تبلغ ١٠٠٪ من تكاليف الشحن جواً من بلد المنشأ الى ميناء الوصول الشروط التالية : <١>

أ ـ أن لا يقل عدد الأبقار في الشحنة الواحدة عن (٥٠) بقرة .

جدول رقم (٢٠)

إعانات للانتاج الزراعي

المنتج	الاعانة	المصدر
القمح	٢٥ر٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياة
الأرز	٣٠ر٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياة
الذرة الصفراء	٢٥ر٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياة
الدخن ، الشعير	١٥ر٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياة
التمور	٢٥ر٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياة
فسائل النخيل	٥٠ر٠ ريال للفسيلة	وزارة الزراعة والمياة
الغنم والماعز	٣٠ر٠٠ ريال/للرأس	وزارة الزراعة والمياة
الجمال	٨٠ر٠٠ ريال/للرأس	وزارة الزراعة والمياة
أبقار انتاج الألبان واللحوم	١٠٠٪من تكاليف النقل جواً.	البنك الزراعى السعودي

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : دليل الاستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤ هـ صـ ١٣١ ، وزارة التخطيط خطة التنمية الرابعة صـ ٢٠٩ ، الغرفة التجارية الصناعية الرياض . مكننة القطاع الزراعي صـ ٦١ .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٦ .

ب - أن تكون نوعية الابقار تحتمل الظروف الجوية السائدة في المملكة .

جـ - أن لا يزيد عدد الأبقار عن الرقم المحدد في دراسة الجدوي المقدمة .

د - أن يوظف صاحب المشروع أو المزارع مهندسين زراعيين للاشراف على تربية الأبقار وانتاج الحليب في حالة زيادة عدد الأبقار عن مائة بقرة .

هـ - يوفر صاحب المشروع ما يلزم المشروع من أرض ومياه وأعلاف وحضائر ومستودعات للمشروع ولا زالت هذه الاعانات مستمر صرفها كما جاء في تقرير البنك الزراعي لعام ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ . [١]

٢ - اعانات مستلزمات الانتاج :

تشمل هذه الإعانات مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني من أسمدة وبذور وأعلاف وكافة خدمات مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني الأخري وهذه الاعانات غير المباشرة تهدف لزيادة دخول المزارعين وتدفع عند استيراد أو شراء واستخدام هذه المستلزمات كما يوضحها الجدول رقم (٢١) .

---

١ - البنك الزراعي العربي السعودي : التقرير السنوي ٢٣ لعام ١٤٠٦ هـ / ١٤٠٧ هـ ، ص ٢٤ .

جدول رقم (٢١)

أنواع ومقدار إعانات مستلزمات الانتاج الزراعي

المستلزمات	مقدار الاعانة	جهة الصرف
١- الاسمدة	٥٠٪ من تكاليف الاستيراد	وزارة الزراعة والمياة
٢- أعلاف الماشية	٥٠٪من تكاليف الاستيراد أومن سعر الصوامع .	البنك الزراعى العربى السعودى
الدخن والشعير	١٣/ريال/٥٠كجم	البنك الزراعى العربى السعودى
الذرة	١٣/ريال/٥٠كجم	البنك الزراعى العربى السعودى
النخالة	٠٦/ريال/٥٠كجم	البنك الزراعى العربى السعودى
علف الماشية	١٢/ريال/٥٠كجم	البنك الزراعى العربى السعودى
٣- البذور		
تقاوى البطاطس	٥طن الأولى مجانا ثم كل طن اضافي بـ(١٠٠٠) بحد أقصى ١٥ طن .	وزارة الزراعة والمياة
٤- خدمات حماية النباتات	تقدم مجانا بما في ذلك مستلزمات الوقاية أو الرش	وزارة الزراعة والمياة

المصدر : وزارة الزراعة : دليل الاستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ص ١٣٤ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ص ٢٠٩ .

وقد حدد القرار الوزاري رقم ٥١٥ بتاريخ ١٣٩٣/٤/٢١هـ (١) اعانات الاسمدة الكيماوية بقيمة ٥٠٪ من تكلفة الاستيراد (سيف) (CIF) ميناء الوصول شريطة أن يلتزم التاجر بالسعر المحدد من قبل إدارة الاعانات الزراعية بالوزارة .

أما الاعلاف فيشترط أن تحتوى على البروتين حسب النسبة المحددة من قبل الجهات المختصة وحددت بـ ٥٠٪ من تكاليف الاستيراد سيف [في ميناء الوصول] وفي حالة الشراء محلياً من المؤسسة العامة لصوامع الغلال

---

١ - وزارة الزراعة : دليل الإستثمار الزراعي بالمملكة لعام ١٤٠٤ هـ ، ص ١٣٤ .

ومطاحن الدقيق يدفع المشترى ٥٠٪ فقط من سعر البيع والباقي يدفعه البنك الزراعي للمؤسسة .

إضافة الى ذلك تصرف إعانة { لعلف الحيوانات أثناء الجفاف وتدهور المراعي بسعر ١٠٠ ريال للطن بشرط ألا تزيد عن ٤٥ كجم لرأس الغنم ، و٢٢٥ كجم لرأس البقر وتدفع من قبل وزارة الزراعة والمياه } ‹١› .

٣ ـ اعانة المعدات والآلات الزراعية المقدمة للمشروعات الزراعية :

تتروا ح قيمة الاعانات الممنوحة للمعدات والآلات الزراعية والأجهزة ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من تكاليف الاستيراد سيف كما يوضحها الجدول رقم (٢٢) حيث تشمل المعدات التالية :

أ ـ الألبان الزراعية والمضخات والمحركات حددت اعانتها بـ ٥٠٪ من قيمتها { سيف } عند ميناء الوصول وتشمل آلات الضخ والري ، والحراثة وملحقاتها . ‹٢›

ب ـ معدات الدواجن : وهي تشمل المشارب ، والمعالف الاتوماتيكية ، والحاضنات والمعدات الكهربائية ومعدات المسالخ الآلية ، ومعدات مخازن التبريد ، والاقفاص وكل ما يتعلق بالتنظيف والجمع والنقل والحضائر من أدوات ، وتصرف هذه الاعانة بنسبة ٣٠٪ من قيمتها سيف في ميناء الوصول أما اذا كانت ممولة عن طريق البنك فتحسب الاعانة بنسبة ٢٠٪ من قيمتها سيف ‹٣› كما تتضح من الجدول رقم (٢٢) .

---

١ ـ الغرفة التجارية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٥٨ .

٢ ـ وزارة الزراعة : دليل الإستثمار لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٢ .

٣ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤ ، ص ١٣٤ الغرفة التجارية الرياض : مكننة القطاع الزراعي ، ص ٦٠ . ودور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٥٩ .

جـ ـ إعانة معدات الألبان :

تشمل هذه المعدات الحلب الآلي للأبقار ، ومعدات التخزين والتبريد للحليب وأجهزة تصنيع الحليب الآلية والألبان ومشتقاتها ، وحاويات نقل الحليب والألبان والمعدات الأتوماتيكية للتعليب وأجهزة المختبرات اللازمة لمراقبة الانتاج .

وتبلغ الإعانة ٣٠٪ من قيمة الوحدات عند ميناء الوصول ، أو ٢٠٪ اذا كانت المعدات ممولة بقرض من البنك الزراعي <١> كما هو مبين بالجدول رقم (٢٢) .

د ـ إعانة صيادوا الأسماك : تمنح لصائدي الاسماك إعانة لشراء القوارب اللازمة لصيد الاسماك . <٢>

هـ ـ إعانة مربي النحل تمنح اعانه لمربي النحل من أجل تطوير انتاج العسل بشكل تجاري . <٣>

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٤ ، الغرفة التجارية الرياض : مكننة القطاع الزراعي ، ص ٦٠ . ودور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٥٩ .

٢ ـ م . س .

٣ ـ م . س .

جدول رقم (٢٢)

إعانات المعدات وأدوات الانتاج للمشاريع الزراعية

معدات وأدوات الانتـــاج	نسبة الاعانـــــــــة	جهة الصــــــرف
١- معدات وآليات الزراعة والمفخات .	٥٠٪ من تكلفة الاستيراد سيف	البنك الزراعى العربى السعودى
٢- معدات الدواجن	٣٠٪ من تكلفة الاستيراد سيف	البنك الزراعى العربى السعودى
	أو٢٠٪ اذا كان التمويل بقرض من من البنك الزراعى .	البنك الزراعى العربى السعودى
٣- معدات الألبـان	٣٠٪ من تكلفة الاستيراد سيفأو	البنك الزراعى العربى السعودى
	٢٠٪ في حالةالشراءبقرض مــــن البنك الزراعى .	البنك الزراعى العربى السعودى
٤- معدات الصيد	غير متوفرة	البنك الزراعى العربى السعودى
٥- المناحـــل	غير متوفرة	البنك الزراعى العربى السعودى

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ص ٢٠٩ ، ووزارة الزراعة والمياه : دليل الاستثمار الزراعي ١٤٠٤ هـ .

ثانياً : سياسة الأسعار التشجيعية .

أ ـ أهداف سياسة الأسعار التشجيعية :

إذا نظرنا إلى ظروف الانتاج الزراعي في المملكة العربية السعودية ، والعقبات التى تواجهه خاصة في استخدام المياه ، والآلات الحديثة ، والعمالة ، والظروف المناخية وارتفاع الدخول للعاملين في القطاعات الأخرى ، وانخفاض دخل المزارعين وغير ذلك من المشاكل الزراعية إضافة الى إمكانيات المملكة المالية التى تسمح باستيراد المنتجات الزراعية ربما بتكلفة أقل من تكلفه الانتاج محلياً بشىء كثير ، والاحتمالات التى تصاحب عملية الاستيراد والتغيرات في العلاقات الدولية بين البلدان المصدرة للغذاء والبلدان المستوردة ، والتقلبات الاقتصادية العالمية وآثارها المتضاربة ، من ارتفاع في الاسعار العالمية وغيره

فقد اختارت المملكة العربية السعودية قرار العمل على زيادة الانتاج الزراعي خاصة من السلع الغذائية الرئيسية <١> وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات خاصة القمح ، والمحافظة على اسعار بعض المنتوجات الزراعية ، والتشجيع عل استمرار القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الزراعة <٢> إضافة الى ما سبق ذكره من أهداف في السياسة السابقة ولهذا تقدم الحكومة السعودية أسعار تشجيعية لبعض المنتجات الزراعية .

ب ـ أنواع المنتجات الزراعية التى تحظى بدعم الاسعار التشجعية حالياً :

من أهم المنتجات الزراعية التى تقوم الدولة بشرائها بالاسعار التشجعية مايلي:

١ ـ القمح : تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بشراء القمح المنتج محلياً من المزارعين عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق . فقد كانت تدفع المؤسسة مبلغ (٣ر٢٥) ريال للكيلو جرام الواحد إضافة للاعانة (٠ر٢٥) ريال للكيلو جرام الواحد . <٣>

أى أن السعر المدفوع مع الاعانه (٣ر٥٠) ثلاثة ريال ونصف للكيلو جرام الواحد . وقد تم تخفيض هذا السعر الى (٢) ريالين للكيلو جرام الواحد اعتباراً من عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ . <٤>

وتشير بعض الدراسات الى إرتفاع تكلفة إنتاج القمح في المملكة وتقول إن تكلفة إنتاج الطن الواحد من القمح المحلي في المملكة تعادل ـ ٢٠٠٠ ـ

---

١ ـ فاروق حسنين مخلوف : الابعاد الاستراتيجية للأمن الغذائي السعودي ، مجلة السنبلة ، عدد [٥] جمادى الأولى ١٤٠٩هـ ، ص ٣٥ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الاستثمار الزراعي ١٤٠٤هـ ، ص ١٣١ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ص ١٣٤ ، وزارة الزراعة : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ ص ٨٠ .

٤ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢٠٩ ، ٢١١ .

ريال أي ما يعادل ٦٠٠ ـ دولار وهذه تكلفة أعلى بثلاث مرات من تكلفة الاستيراد والتى تقدر بـ (٧٥٠) ريال أو ما يعادل ٢٢٨ دورلار للطن الواحد <١> وفي حقيقة الأمر فإن (انتاج القمح يكلف المزارع السعودي حوالي ريال واحد للكيلو جرام وان التكلفة ربما تتدني الى ٦٠ أو ٧٠ هللة (١٩ ـ ١٨ سنتاً أمريكي) . <٢>

ويبرز في الواقع اتجاهان متغايران حول السياسة السعرية الحكومية في مجال القمح . <٣>

الاتجاه الأول : يؤيد تشجيع زراعة القمح في المملكة ويرى أن السعر التشجيعي يعتمد على أمرين هما :

١ ـ إن الأسعار التشجعية وغيرها من الاعانات انما تأتي من أجل دعم دخل المزارعين ، وتقليل التفاوت بين مستويات الدخول بين قطاع الريف وقطاع الحضر كأحد الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، إضافة الى تشجيع المزارعين على عدم ترك القطاع الزراعي والهجرة الى مراكز التحضر .

٢ ـ رغم تكلفة برامج الاعانات والاسعار التشجعية التى تدفعها الحكومة ، فان الحكومة تمتلك من الفوائض المالية من ايرادات النفط ما يمكنها من تحقيق مثل هذه الاعانات حتى وإن كان مردودها منخفضاً . فإن عملية التنمية الزراعية تحقق إطمئناناً في المستقبل للمملكة وأمناً غذائياً .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ، ج ٧ . السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية ، ص ٨٠ .

٢ ـ وزير الزراعة والمياه : د . عبدالرحمن آل الشيخ في حديث لمجلة [ميد البريطانية] نشرته جريدة المدينة المنورة العدد ٧٥٨١ السبت ١١ جمادي الأخرة ١٤٠٨ هـ ، ص ٩ (المال والإقتصاد) بعنوان آل الشيخ يؤكد استمرار الدعم للمحاصيل الزراعية .

٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : م . س ، ج ٧ ، ص ٨٠ .

وفي مجال مخصصات دعم القمح المحلي فان عقد مقارنة بين الاسلوب الحالي في دفع أسعار تشجعية والتى بلغت في عام ١٩٧٩ م حوالي ٥٥ مليون ريال مقابل شراء (١٥٧١٨) طن من القمح ، وبين أسلوب الدولة قبل عام ١٩٧٩ م والذي كان يشمل دفع إعانات نقدية سنوية للقمح بلغت في المتوسط حوالي ١٥٠ مليون ريال دون الشراء أو الاستلام لهذا القمح . فانه يبدو أن الاسلوب الأخير والذي اتبعته مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق قد حقق وفرا لخزينة الدولة سنوياً بمقدار ٩٥ مليون ريال <١> وعليه فإن استمرار المملكة في دعم القطاع الزراعي ، وتشجيع زراعة القمح إنما هو لتحقيق الأمن الغذائي الوطني .

الاتجاه الثاني : لا يؤيد تشجيع زراعة القمح على أساسين :

١ ـ أن هذا النوع من الزراعة الحقلية مكلف جدا بلغة الموارد الطبيعية ، اذ أن زراعة القمح في الجزء الأكبر منها بطريقة الرى بالغمر اعتماداً على استخدام الموارد المائية في الآبار الجوفية والتى يتم حفرها بتكلفة عالية .

٢ ـ وتؤدى زراعة القمح الى استهلاك كميات كبيرة من المياه التى لها استخدامات بديلة ومنافسة بدرجة عالية للقمح في داخل القطاع الزراعي ويعتقد أن الميزة النسبية لزراعة الخضر والفاكهة أكبر بكثير من زراعة القمح في تلك الأراضي . <٢>

ويمكن الإجابة عن تلك الاقوال التي صدرت بخصوص إرتفاع تكلفة إنتاج القمح بالمملكة بمعيار إقتصادي معين فإن هذه النظرة يمكن الاجابة عنها بأن القمح سلعة استراتيجية ، تعتبر سلاحاً قوياً في يد منتجها لا يخضع هذا السلاح لحسابات التكلفة

---

١ ـ المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، التقرير السنوي ١٩٧٩م ، ص ١٠ .

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسة الزراعية العربية ، ج ٧ ، ص ٨١ .

الاقتصادية خاصة إذا تعارضت مع ايجاد هذا السلاح الذي يعتبر قوام الحياة ومصدر الغذاء الأساسي في هذا البلد ، إضافة إلى أن هذه الأسعار التشجيعية التى تدفعها الدولة للمزارعين أدخلت مساحات كبيرة من الأراضي في دائرة الانتاج ، وكذلك مجموعة كبيرة من العمالة الجديدة في قطاع الزراعة . وأدخلت عدداً كبيراً متنوعاً من الآلات والمعدات الحديثة خاصة في مجال الري مما أدي الى زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الانتاج وجعل المملكة تصل في فترة قصيرة جدا لمرحلة الاكتفاء الذاتي والتصدير ، بل الأهم من ذلك أن انتاج القمح محلياً خفف العبء عن ميزان المدفوعات حيث استبدل القمح المستورد بالانتاج المحلي .

فضلاً عن قيام الصناعات الغذائية وبالتالي تحقق هدف تسعي إليه التنمية في المملكة العربية السعودية وهو تنويـــع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل الوطني <١> وهذا يعمل على المحافظة على الاستغلال والاستقرار الاقتصادي للملكة بعيداً عن تقلبات الاسعار العالمية والظروف الطبيعية حيث تعمل على تكوين مخزون من هذه السلعة الاستراتيجية يكفي لمواطنيها لمدة ستة أشهر ، وربما يزيد عن ذلك إذا ما توفرت الإمكانيات للتخزين والتصنيع يضاف الى ذلك ان استثمار الفوائض المالية في تشجيع ودعم الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني هو قطعاً أفضل بكثير من توجيه الفوائض المالية الى الخارج في شكل استثمارات بنكية وعقارية في العالم الغربي حتى وان كان مردود الاستثمار في الخارج أعلى .

وكذلك فإن سياسة الاسعار التشجعية معمول بها في كثير من بلدان العالم مثل اليابان ، وسويسرا حيث تدفع حكومات تلك البلدان إعانات ودعم لكثير من المنتجات الزراعية قد تفوق الاسعار العالمية ، ولعل الخلاف القائم بين الولايات

---

١ - فاروق حسنين ومخلوف : الابعاد الاستيراتيجية للأمن الغذائي السعودي ، مجلة النسيلة ، ص ٣٦ ، م . س .

المتحدة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة إنما يدور حول هذه الاسعار التي تدعم بها السوق الأوربية منتجاتها الغذائية . ‹١›

٢ ـ التمور : حيث تقوم الدولة بشراء بعض أنواع التمور بسعر ٥ر٣ ريال للكيلو جرام ليتم توزيعها كمعونات غذائية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي . ‹٢›

٣ ـ الشعير : كما حظى الشعير مؤخراً باعانه تشجعية نظراً لنقص انتاجيته في الاعوام السابقة وزيادة الكمية المستوردة منه خلال الاعوام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ . ولهذا { فقد قررت الحكومة مؤخراً منح اعانة تشجعية قدرها ريال للكيلو جرام الواحد من انتاج الشعير } ‹٣› حفزاً للمزارعين لتحقيق زيادة في انتاجه ويرى الباحث أنه لابد من ترشيد استخدام الاسعار التشجعية وتحقيق التوازن بين المنتجات الزراعية واعادة تقيم هذه الاسعار والاعانات كلما دعت الى ذلك الحاجة وقد مضى وقت كافي يجب تقيمها فيه .

ثالثاً : الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية .

أ ـ الاعفاءات الضريبية : ‹٤›

تطبق على المواطنين والشركات السعودية فريضة الزكاة على دخلهم واملاكهم حسب الشريعة الاسلامية ، ويبلغ رسم الزكاة ٥ر٢٪ مبلغ مقطوع على الأموال النقدية للعاملين السعودين في جميع القطاعات الاقتصادية ، والشركات

---

١ ـ مجلة ميد البريطانية م . س .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢١١ .

٣ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٦ هـ ، ص ١٠٥

٤ ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني : أنظمة وتعليمات الزكاة وضريبة الدخل ، ودليل الإستثمار الصناعي في المملكة ط /٦/١٤٠١هـ ، الدار السعودية للخدمات الإستشارية .

السعودية وكذلك جميع السعودين الذين يشتركون في ملكية شركات ذات رأسمال مختلط وتدفع نصف فريضة الزكاة فقط الى مصلحة الزكاة والدخل التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني أما النصف الأخر (١ر٢٥) فيترك أمر توزيعه الى دافع الزكاة يوزعه على المحتاجين والمؤسسات الخيرية حسب ما يراه مناسباً .

وعلى جميع الفئات الذين يخضعون لفريضة الزكاة ان يعلنوا خلال الشهر الأول من السنة الهجرية عن قيمة جميع ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم وعائداتهم وعن قيمة الزكاة المستحقة ، ويطلب منهم الاحتفاظ بدفاتر وقيود محاسبية موقعه في حينه من قبل المحكمة الشرعية .

أما الشركات الأجنبية العاملة في المملكة فيفرض عليها ضريبة دخل تدفع على أرباحها أو على حصص الشركاء غير السعودين في الشركات السعودية ، وهذه الضريبة تصاعدية تبدأ من ٢٥٪ وتصل إلى حد أقصى يبلغ ٤٥٪ . <١>

أما الشركات المختلطة ـ السعودية الأجنبية ـ التى تعمل بموجب نظام {استثمار رأس المال الأجنبي} والتي تزيد المساهمة السعودية في رأسمالها عن ٢٥٪ فهي معفاة من الضرائب لمدة تترواح ما بين عشر سنوات للمشروعات الصناعية والزراعية الصناعية ، وخمس سنوات للمشروعات الأخري ، بما في ذلك المشروعات الزراعية .

ومن أهم المشروعات التى تعمل فيها هذه الشركات فـــي المجال الزراعي مايلى :<٢>

---

١ ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني : م .س . ص ١٨ . المادة الحادية عشر .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤ هـ ص ١٦٦ وما بعدها .

١ ـ مشروعات انتاج زراعية تشمل الفاكهة وعلف الحيوان ، والخضروات ، والحبوب ، والبيوت المحمية ، والمشاتل والبساتين .

٢ ـ مشروعات انتاج حيوانية : جميع مشروعات تربية وتسمين الماشية ، والماعز والأغنام ، ومشروعات الدواجن وتربية النحل وانتاج الألبان وصناعة اللحوم.

٣ ـ مشروعات انتاج الاسماك وتشمل مزارع الاسماك سواء على الساحل أو في الداخل .

ب ـ الرسوم الجمركية :

يفرض رسوم جمركية منخفضة على مستلزمات الانتاج الزراعية المصنعة والخام تقدر بـ ٣٪ فقط كالمعدات والآلايات الزراعية والمضخات ، والبذور والاسمدة .

أما الرسوم الجمركية المفروضة لحماية السلع المنتجة محلياً (فهي تترواح ما بين ١٠٪ الى ٢٠٪ وهي تشمل البيض ، ولحوم الدواجن ، والألبان ، وبعض الفواكه والخضار أثناء زيادة انتاجها في بعض المواسم شريطة أن يكون الانتاج المحلي ذو نوعية جيدة ، وأن يشكل نسبة كبيرة من اجمالى الاستهلاك وأن تكون تكلفة الانتاج للمنتوج مرتفعة بالنسبة الى الواردات المنافسة ، وأن يشكل ذلك فائدة واضحة للدخل الوطني في المملكة بحيث يساهم في القيمة المضافة وفرص التوظيف للمواطنين السعودين . (١)

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : المجلة الزراعية المجلد ١٨ ، ص ٦ ، م . س . ص ١٣٨ ، ١٣٩ . والغرفة التجارية بالرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية ، ص ٦٠ .

المطلب الثاني : مناقشة سياسة الاسعار والدخول في المملكة العربية السعودية

إن ما تهدف اليه سياسة الاسعار والدخول الزراعية في المملكة من استقرار في الاسعار وعدالة في الدخول الزراعية ، وحماية للمنتجين والمستهلكين من تذبذب الاسعار والتقلبات الاقتصادية تتفق مع سياسة الاسعار والدخول في الشريعة الاسلامية ما دامة تراعي القواعد الشرعية وتتقيد بضوابط منهج التنمية في الفكر الاقتصادي الاسلامي ومن أهم تلك البرامج والاساليب التى اتبعت في تحقيق سياسة الاسعار والدخول الزراعية الاعانات ، والأسعار التشجيعية ، والاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية . واليك مناقشة مدى موافقتها وأهميتها .

أولاً:الاعانات الزراعية والأسعار التشجيعية :

إن الاعانات الزراعية التى تقدمها الدولة لزيادة الانتاج وحفز المزارعين على استخدام الأساليب الحديثة <1> وهذا البرنامج على جانب كبير من الاهمية ، خاصة في المراحل الأولي من تنمية الانتاج الزراعي ، إذ أن الهدف منه هو تشجيع الأفراد عموما للدخول في قطاع الزراعة والاستثمار ، فمع دخول مزيد من المنتجين يزدهر قطاع الزراعة ، وتزداد المنافسة مما يرفع من درجة الكفاءة في الانتاج ، وتبدأ ميكانيكة الاسعار تساهم في تنظيم الانتاج <2> . ويبدو هذا الاتجاه أكثر وضوحا في مشروعات الألبان ، ومزارع الدواجن ، وانتاج الحبوب - القمح - إن مبدأ الدعم الزراعي من التوصيات التى يتفق عليها معظم الباحثين الزراعين والاقتصادين وخاصة في الدول النامية ، بل إن تقديم ما يساعد على

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي عام ١٤٠٤هـ ، ص ١٣٠ .

٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ، ج ٧ ، ص ٦٤ .

الانتاج وخاصة الضروري أحد مهمات الدولة الاسلامية حيث تترك للقطاع الخاص العمل والاستثمار واقامة المشروعات وتعمل على تسهيل وتذليل الصعاب التى تواجه هذا القطاع وتعينهم على الآستمرار في ذلك فتقدم لهم الاعانات والمساعدات المادية والمعنوية التى تعمل على تحقيق التنمية لأن ذلك من مسؤولياتها بل يعتبر أحد وظائفها المالية . <١>

وبرنامج الاعانات في المملكة العربية السعودية يعمل على تشجيع ودعم المزارعين والمستثمرين في قطاع الزراعة كما يعمل على زيادة استخدام الآلات الزراعية ، وما يستلزمه الانتاج الزراعي من مستلزمات تعين المزارعين على زيادة انتاجهم وبالتالي يكثر المعروض منه مما يعمل على تحقيق أسعار معقولة للمنتجين والمستهلكين ولكن يجب ترشيد استخدام هذه الاعانات لتحقيق الغرض الذي وضعت من أجله . والمتمثل في توفير الانتاج المطلوب ، وتحقيق أهداف التنمية الزراعية .

ولهذا فمن الضروري أن يكون منح الاعانات بعد النظر في الدراسات الإقتصادية والجدوي الفنية والاقتصادية للمشروعات الزراعية . <٢>

ويجب التأكد على ضرورة حسن استخدام هذه الاعانات من قبل المستثمرين لأن الدخول في استثمار وشراء الأجهزة والمعدات والآلات الزراعية سواء في المشروعات الزراعية أو تربية الدواجن أو انتاج الالبان وغيرها يتطلب اجراء دراسات دقيقة حول حجم الانتاج المتوقع وامكانيات تسويقة حتى تتوفر

---

١ ـ عبدالله الثمالي : الحرية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، ص ٤٩ . م . س .

٢ ـ من المعلوم أن لكل مشروع دراسة جدوى إقتصادية يقدمها صاحب المشروع . وتختلف هذه الدراسات من مشروع إلى آخر وتعرض هذه الدراسات على لجنة إستشارية عليا بوزارة الزراعة لاقرارها وعلى ضوء ذلك تصرف لها ما تستحق من إعانات بعد دراسة وتقويم تلك الدراسة .

الجدوى الاقتصادية والفعلية من وراء الاستثمار في مثل هذه المشروعات ، وهذه نقطة هامة ، يجب لفت الاهتمام إليها نظراً للتجربة الواقعية التى تمر بها بعض المشروعات اذ ثبت أن عدداً من مشروعات الالبان التى تتمتع بالدعم وحصلت على معدات الاليان باسعار منخفضة تعاني الآن من عدم تشغيل تلك المعدات أكثر من ثلاث ساعات يومياً في أحسن الاحوال ، نظراً لصغر حجم الانتاج <١> . وهذا يعني تجميد رأس مال كبير بدون استخدام اقتصادي وكذلك الحال في مزارع الدواجن التى يلاحظ أنها تمتلك مجازر آلية لذبح وتنظيف الدواجن الخاصة بها ولا تستفيد من هذه المجازر الا لفترة قصيرة جداً يومياً <٢> .

ولهذا فإن منح الاعانات لأي مشروع يرتبط بدراسات الجدوي الاقتصادية بمختلف أبعادها بل يجب مراجعة الإعانات التي تدفع لهذه الآليات والمعدات .

وقد أشارت خطة التنمية الرابعة إلى ذلك حيث قالت إن { الحاجة زادت لمراجعة نظام الاعانات التى تدفع على المكائن والمعدات الزراعية ، حيث الاعانات بشكلها الحالي تشجع على الاستخدام المفرط للمكائن الجديدة ، وهذا يؤدي الى عدم وجود دوافع لصيانة المعدات الموجودة مما ينتج عنه المزيد من استيراد المكائن على حساب أنشطة الاصلاح والصيانة المحلية } <٣> .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ، ج ٧ ، ص ٧٩ . م . س .

٢ ـ معلومات غير منشورة ولكن صدرت بشكل شكاوى من المستثمرين في هذه القطاعات للبنك الزراعي حول عدم قدرتهم الإستفادة من هذه الآلات بالشكل الأمثل . نقلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسة الزراعية العربية ، ج ٧ ، ص ٧٩ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٢١٨ .

كما يجب أن يشعر المستثمر في المجال الزراعي بحقيقة هامة وهي أن هذه الإعانات ما هي الا مؤقتة ومساعدة قد لا تستمر فيجب أن يعمل على الاستفادة من الامكانات والموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة ليحصل على أفضل انتاج ممكن ، بحيث إذا رفعت هذه الاعانة لا يتأثر المستثمر ولا تتأثر امكانياته وقدراته الإنتاجية على الاستمرار في الانتاج ، وبنفس المستوى الذي كان قبل رفع الإعانة عنه وقد تم فيما بعد إجراء تخفيضات وترشيد للإعانات المقدمة لبعض المشروعات الزراعية خاصة الدواجن ، والألبان ، وكذلك الأسعار التشجيعية التي كانت تصرف للقمح .

ثانياً:الزكاة المطبقة على الأفراد والمشروعات أو الشركات الزراعية :

تطبق في المملكة العربية السعودية فريضة الزكاة على الشركات السعودية والمواطنين السعوديين <١> ومواطني بعض دول الخليج العربي . <٢>

حيث تقوم الدولة من خلال مصلحة الزكاة والدخل بجمع نصف المقرر من الزكاة وصرفها في مصارفها عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي . <٣>

ولا شك فالزكاة ركن من أركان الاسلام الخمسة فرضها الله على المسلمين كافة ، فهي الركن الثالث بعد الشهادتين والصلاة وعلى الدولة أن تقوم بالتأكيد على تطبيق هذا الركن والعمل على بقائه واستمراره ومقدار الواجب في الزكاة وجمعها وصرفها في مصارفها كما أمر الله بذلك وكما هي سنة الرسول

---

١ ـ وزارة المالية والإقتصاد الوطني : مصلحة الزكاة والدخل . مجموعة أنظمة ضريبة الدخل والطرق ، وفريضة الزكاة عام ١٣٩٦هـ ، طبعة ١٤٠٦هـ ، الثانية . المادة الأولى ص ٥٦٠ .

٢ ـ ينطبق على مواطني دول البحرين ، والكويت وقطر . انظر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني م . س الأوامر الملكية رقم ١٠٠٧٩ في ٧٦/٩/٧هـ ، ورقم ٨٠٠ في ٧٦/١١/٩هـ ، ورقم ٤٨٩٩ في ٧٧/٥/٢٧ هـ . ص ٥٦١ ، ٥٦٢ .

٣ ـ المرسوم الملكي رقم ٦١/٥/١ التاريخ ٨٣/١/٥هـ . وزارة المالية والاقتصاد الوطني : م . س ، ص ٥٦٣ .

- صلى الله عليه وسلم - ومن بعده الخلفاء الراشدين ومن بعدهم . وتطبيق فريضة الزكاة في المملكة هو تطبيق لاحكام الشريعة الاسلامية فيها .

أما جمع نصف المقرر من الزكاة وترك النصف الآخر للناس يصرفونه في مصارفه بأنفسهم فهذا جائز ، وذلك لأن الأصل أن الامام يقوم بجباية الزكاة ويصرفها في مصارفها وهذا أمر واضح وللفقهاء تفصيلات وأراء حيث فرقوا بين الاموال الظاهرة والباطنة ، ولا يتسع المقام لذكر تلك التفصيلات ولكن نشير الى أن جمهورالفقهاء قالوا بثبوت الحق للامام في أخذ زكاة الأموال الظاهرة ودفعها اليه عند الطلب . ‹١›

واختلفوا في صرف المالك زكاة أمواله الظاهرة بنفسه دون أن يدفعها للامام ، فمنع ذلك المالكية والحنيفية والشافعي في القديم وأجازه الحنابلة والشافعي في الجديد . ‹٢›

كما اختلفوا في مطالبة الامام بزكاة الأموال الباطنة . فذهب الشافعية والحنابلة الى أن أمر اخراج زكاة الأموال الباطنة للمالك وليس للوالي الحق في الاجبار على الاداء اليه . ‹٣›

أما الحنفية والمالكية فقد ذكروا أن من حق الامام المطالبة بزكاة الأموال الباطنة ويجب دفعها اليه إن كان عادلاً ‹٤› . ولكل أدلة على ذلك إلا أن المقام لا يسمح بذكرها . ‹٥›

---

١ ـ انظر : ابن حجر : تحفة المحتاج:٣/٣٢٤ ، الدردير : الشرح مع حاشية الدسوقي : ١/٥٠٢ .

٢ ـ انظر : ابن: قدامة : المغني : ٢/٥٠٧. ابن حجر : تحفة المحتاج : ٣/٣٢٤ . الباجي : المنتقي ٢/٩٣

٣ ـ انظر : ابن حجر : تحفة المحتاج : ٣/٣٤٤ ، ابن قدامة : المغني : ٢/٥٠٨ .

٤ ـ انظر الكمال : ابن الهمام : فتح القدير : ١/٤٨٧ ، الباجي : م . س .

٥ ـ من أراد التوسع ومعرفة تلك الأدلة فلينظر بحث /عبد الله الثمالي : الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الاسلام . من ص ١٩٦ الى ٢٢٤ .

وخلاصة الأمر : { أنه يصح للامام العادل بل يجب أن ينشأ مؤسسة خاصة بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها وان يصدر من الأنظمة والتشريعات ما يحصر الحقَ في جمع الزكاة وصرفها للدولة وأن يلزم الأفراد بدفع زكاة أموالهم الظاهرة والباطنة اليها ، وأن تلتزم الشركات والمؤسسات والأفراد ونحوها بتقديم حساباتهم وأوراقهم لمؤسسة الزكاة ، وتقوم بتحديد مقدار الزكاة الشرعية ودفعها اليها وتسهيل مهمة العاملين في الزكاة } <١> .

وعلى هذا فللحاكم الحق الكامل في جباية الزكاة بكاملها وله الحق في ترك ما شاء باختياره الموافق للمصلحة ، فان لم يكن في ذلك مصلحة للمجتمع ، أو ظهر ضرر بسبب ترك ذلك الجزء من الزكاة أو لم يصرفوه في مصارفه المشروعة أو امتنعوا عن إخراج ذلك الجزء المتروك لهم ليصرفوه على الفقراء والمساكين أو كان هناك نوع من التلاعب أو التهرب من أصحاب الأموال عن دفعه ، أجبرهم الحاكم وأخذه منهم بالقوة بل عليه معاقبة المخالفين لذلك . لأنه امتناع عن أداء جزء من الفريضة فهو كالامتناع عن أداء الكل فيصح أن يعاقب كل ممتنع أو متهرب من أداء ذلك الجزء ، كما لو امتنع ، من أداء الجزء الأول للامام .

وإن الباحث يرى أن استيفاء نصف الزكاة المقررة <٢> قد صدر في وقت لم تكن الحاجة للأموال فيه كثيرة لدي الناس في المملكة <٣> ، أما اليوم فقد كثرت الشركات والاموال لدى الناس من ناحية ومن ناحية ثانية أصاب كثير من الناس الضعف في النفوس والتهاون والتكاسل عن أداء الجزء الأخر ومن ناحية ثالثة كثر عدد المستفدين من مصارف الزكاة لدى مكاتب الضمان الاجتماعي ولم تعد

---

١ ـ عبد الله الثمالي : الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الاسلام ص ٢٠٦م.س

٢ ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني : مصلحة الزكاة والدخل : مجموعة أنظمة ضريبة الدخل والطرق وفريضة الزكاة . ص ٣٨٥ .

٣ ـ كان ذلك في عام ١٣٩٥هـ وما قبلها .

المخصصات المالية للمستفدين من الضمان الاجتماعي من الفقراء والمساكين تكفيهم وقد لا تسد حاجتهم ، ولا ترقي بمستواهم من حالة الفقر والضعف فإنه ينبغي للدولة استيفاء مقدار الزكاة بالكامل (٥ر٢٪) من أصحاب الأموال هذا ما أري والله أعلم .

ثالثاً :الاعفاءات الضريبية .

ان النظام المطبق في المملكة العربية السعودية هو الزكاة المشروعة . على كافة المواطنين في المملكة ، والشركات والمؤسسات السعودية .

ويطبق على الشركات الأجنبية نظام الضرائب . أما الشركات السعودية الأجنبية [المختلطة] التى تعمل بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي والتى تزيد المساهمة السعودية فيها عن ٢٥٪ فهي معفاة من الضرائب . ويرى الباحث أن ما يتعلق بالاعفاءات الضريبية ، والرسوم الجمركية التى تطبقها حكومة المملكة العربية السعودية على السلع والمنتوجات الزراعية والمشاريع الزراعية التى تقوم بها الشركات الأجنبية أو الشركات المختلطة يحتاج هذا الموضوع الى بحث مستقل ، لبيانه وتفصيله ليس هذا مكانه ، ولا يمكننا هنا بحثه ، ولابد من الاشارة الى الأمور التالية :

١ ـ أن المملكة العربية السعودية تطبق مبدأ الزكاة الشرعية على الأفراد المواطنين وبعض مواطني دول الخليج العربي ، وعلى الشركات السعودية . أما غير السعودين ، والشركات غير السعودية فإنها تطبق في حقهم ضريبة الدخل أو ضريبة الأعمال .

وحيث أن الزكاة ركن من أركان الاسلام مفروضة على جميع المسلمين ، فيجب تطبيقها على جميع المسلمين ولا تقتصر على بعضهم ، لأن غير السعودين قد يكونون مسلمين وقد يكونون غير مسلمين فالمسلمين تطبق في حقهم فريضة الزكاة وغير المسلمين يعاملون بمعاملة المثل بالمثل أى كما يعامل المسلمين في بلاد غير المسلمين . فتعاملهم الدولة بما يكون فيه مصلحة للأمة الإسلامية . وفيما فعله عمر بن الخطاب دليلاً على ذلك،حينما أعفي التغلبيين بالشام من الجزية وفرض عليهم بديلاً عنها ضعف صدقة المسلم <١> . وكذلك عندما خفض الضريبة من العشر إلى نصف العشر على تجارة الحربيين . <٢>

٢ ـ أما الرسوم الجمركية التى تفرضها الدولة على الواردت من المنتجات الزراعية والسلع الزراعية . سواء كانت تلك الرسوم مرتفعة فينظر ان كانت هذه الرسوم مقابل خدمات معينة يستفيد منها أصحاب التجارات كخدمات الموانىء ، وخدمات المستودعات ، والأرصفة ، والأمن والطرق وغير ذلك . فهذه تعتبر نفقات تجمعها الدولة من المستفيدين منها وهم التجار مقابل تلك الخدمات <٣> . حيث تفرض على كل من يستفيد من هذه الخدمات مهما كانت جنسيته وديانته . فتأخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر .<٤>

---

١ ـ عباس العقاد : عبقرية عمر ، ص ١٢٠ . وهو هنا يمثل الدولة الاسلامية فهو الخليفة الحاكم .

٢ ـ انظر : أبو عبيد : الأموال ، ص ٦٤١ .

٣ ـ انظر : عبدالله الثمالي : الحرية الإقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، ص ٢٤٨ ، إن موضوع الخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين وغير المواطنين القاطنيين بها يحتاج إلى بحث مستقل ولهذا الموضوع فى الفكر الإقتصادي الإسلامي مايؤيد قيام الدولة بمثل هذه الخدمات وتحصيل ماتنفقه عليها من المستفدين منها وهي متنوعة وكثيرة .

٤ ـ أبو يوسف : الخراج ص ١٤٢ .

٣ ـ إذا كانت هذه الرسوم ضرائب تجبيها الدولة من أجل أسباب معينة اقتصادية كحماية المنتجات الوطنية أو تحصيل الأموال . فيجب أن يفرق في ذلك بين تجارة البلدان الاسلامية والمسلمين وبين تجارة البلدآن غير الاسلامية والتجار غير المسلمين .

أ ـ فاذا كانت تجارة بين البلدان الاسلامية أو تجارة للمسلمين يديرونها فيما بينهم فالأصح أن لا يفرض عليها رسوم جمركية . لأن بلدان المسلمين ما هي الا بلد واحد يجوز للمسلم فيه التنقل بين مناطقه بنفسه وأمواله ، وتجاراته ، لا تمنعه حدود ولا قيود . وهذا هو الأصل في الفكر الاسلامي ، وهو الذي يعترف به الفقهاء ، وهو الذي دعاهم الى القول باطلاق حرية تجارة المسلم داخل أقاليم الدولة الاسلامية . إلا أن الواقع يختلف عن هذا الأصل كثيراً ، حيث قسمت الأراضي الاسلامية الى دول كثيرة ، وبدأت كل دولة تعمل على تحقيق مصلحتها الخاصة أولا . لكن هذا لا يمنع أن يقال ان الواقع يجب أن يحتكم الى الأصل في الفكر الاسلامي . (١)

ب ـ أما إذا كانت التجارة من بلاد غير اسلامية أو تجارة لغير المسلمين ، أو تجارة للمسلم ولكنها مستوردة من غير البلاد الاسلامية . فإنه ينظر الى مصلحة البلد الاسلامي المحتاج الى هذه السلع أو المنتوجات فإن اقتضت المصلحة عدم فرض ضريبة عليها أو تخفيض الضريبة والاعفاء منها نظراً لأن ذلك يوفر السلع أو المنتوجات الضرورية

---

١ ـ عبدالله الثمالي : م . س . ص ٢٤٥ .

للمسلمين والمقيمين داخل البلدان الاسلامية ويحقق لهم منفعة عامة فلا يفرض عليها ذلك وان اقتضت المصلحة فرض ضريبة معينة فانه يمكن أن يقال إن المصلحة حينئذ ان تفرض الضرائب <١> وذلك لاعتبارات منها مثلا :

حماية انتاج وطني معين ، أو حماية اقتصادية للبلد أو نحو ذلك . وعليه فان ما تفرضه الحكومة السعودية من رسوم جمركية على السلع أو المنتجات الزراعية التي لها مثيل وطني متوفر وكافي للاستهلاك المحلي يكون جائزاً اذا دعت اليه الحاجة والمصلحة الشرعية وأن يؤيد ذلك بالدراسات والتحليل الاقتصادي الصحيح فاذا ثبت ذلك جاز فرض الضريبة حينئذ .

٤ ـ أما الاعفاء من الرسوم والضريبة فإنه يمكن القول .

أ ـ وكما جاز فرض الرسوم الجمركية باعتبارات اقتصادية ، وشرعية يجوز للدولة تخفيض الرسوم الجمركية والاعفاء منها إما كلياً أو جزئياً . مراعاة للمصلحة العامة ، وتحقيقاً للأمن الغذائي ، وقد كان هذا هو نهج الدولة الاسلامية في عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ حيث أصدر أمره بتخفيض الضريبة المفروضة على الحربيين من العشر الى نصف العشر { فقد كان يأخذ من النبط من الزيت والحنطة نصف العشر ، لكي يكثر الحمل الى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر } <٢>

---

١ ـ عبدالله الثمالي : الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، ص ٢٤٦ ، ومابعدها .

٢ ـ أبي عبيد بن سلام : الأموال ، ص ٦٤١ .

ويرجع الى حاجة المدينة المنورة الى المواد الغذائية ، فقد أعطت الحكومة بعض المواد الغذائية من الرسوم الجمركية وهذا التخفيض من ١٠٪ الى ٥٪ لم يشمل كل السلع بل بعض السلع التى احتاجها المجتمع الاسلامي من أجل تشجيع التجار على توفير السلع الغذائية للمجتمع . <١>

ولا شيء يمنع الدولة من تقرير تخفيض الرسوم على سلعة معينة ما دامت هناك حاجة إليها ، لأن القصد هو المصلحة العامة للمجتمع ، كذلك في حالة رفع الرسوم على سلعة معينة بقصد حماية المنتجين في الداخل ما دام فيه مصلحة للمجتمع فلا بأس به ، لهذه الاعتبارات السابقة .

ب ـ أما اعفاء الشركات المختلطة { السعودية والأجنبية } العاملة في المجال الزراعي من الضرائب لفترة محددة إنما كان بقصد تشجيع العمل في مجال الزراعة واستغلال الموارد الطبيعية . وهذا مبدأ سارت عليه الدولة الاسلامية من قبل { فقد أعفى الخليفة المنصور في العهد العباسي التجار من الضرائب تخفيفاً عليهم وتشجيعاً لهم على مواصلة عملهم } <٢> .

ويتضح من الجدول رقم (٢٣) مدى موافقة هذه السياسات للسياسات السعرية للتنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية .

---

١ ـ د . ضيف الله الزهراني : موارد بيت المال في الدولة العباسية ، ص ١٢٢ . م . س .

٢ ـ د . ضيف الله الزهراني : م . س ص ١٢٩ ، استعان المؤلف بعصام أمين عبدالرؤف : الحواضر الإسلامية الكبرى ، ص ١٣٨ .

جدول رقم (٢٣)

تصنيف سياسات الأسعار والدخول الزراعية في المملكة العربية السعودية حسب موافقتها ودرجة أهميتها لمقاصد الشريعة الإسلامية

السياســـــة	مــدى الاتفاق	درجـــة الأهميـــة	ملاحظـــــات
١- الاعانات الزراعية	موافق	حاجي	وقد يكون ضروري أو تحسيني
٢- الاسعار التشجيعية	موافق	حاجي	
٣- تطبيق فريضة الزكاة على السعوديين والشركات السعودية	موافق	ضروري	
٤- تطبيق الضرائب على المستثمرين غير السعوديين او الشركات غير السعودية (غير المسلمين)	موافق	حاجي	وقد يكون تحسيني بشرط أن تطبق هذه الضرائب على غير المسلمين
٥- فرض رسوم جمركية لحماية المنتجات الزراعية المحلية	موافق	حاجي	
٦- تخفيض الرسوم الجمركية على المستورد من الآلات ومستلزمات الانتاج الزراعي والمعدات الزراعية	موافق	حاجي	
٧- الاعفاءات الضريبية مثل :			
اعفاء المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها غير السعوديين أو غير الشركات السعودية أو الشركات المختلفة من الضرائب لمدة معينة أو فترة معينة	موافق	ضرورية.	ولفترات محددة فقط وقد يكون حاجيا

أما تصنيف السياسات السعرية حسب درجة أهميتها لمقاصد الشريعة الإسلامية فكما يتضح من الجدول رقم (٢٣) نجد أن تطبيق فريضة الزكاة ، واعفاء المشروعات من الضريبة من ضمن المستوي الضروري .

أما الإعانات الزراعية ، وشراء المنتجات الزراعية بأسعار تشجيعية ، وفرض رسوم جمركية من أجل حماية المنتجات المحلية ، وتخفيض الرسوم

الجمركية على المستورد من الآلات الزراعية والمعدات ولوازم الإنتاج فإنها ضمن المستوي الحاجي .

ويقع في المستوي التحسيني بعض تلك السياسات مثل الإعانات الزراعية وتطبيق الضرائب على المستثمرين الأجانب ، وذلك حسب الضروف المحيطه بالإستثمار ذاته ، والحاجة لمثل تلك المشروعات .

وبعض هذه السياسات قد يكون ضرورياً كما يكون حاجياً أو تحسينياً ، وهذا خاضع لظروف متعددة منها الحاجة للمشروعات الزراعية واستمرارية ذلك .

سواء كان ذلك لمنتجات زراعية موجودة أو انتاج منتجات جديدة .

الفصل الرابع

منجزات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : الموارد الزراعية .

المبحث الثاني : الاستثمار والتمويل .

المبحث الثالث : الانتاج الزراعي .

المبحث الرابع : التسويق والتعاون الزراعي .

المبحث الأول

الموارد الزراعية { البشرية والطبيعية }

يشتمل هذا المبحث على المطالب التالية :

المطلب الأول : الموارد البشرية الزراعية .

المطلب الثاني : الموارد الأرضية الزراعية .

المطلب الثالث : الموارد المائية ومشاريع الري .

المطلب الأول : الموارد البشرية الزراعية .

إن الاستثمار في الموارد البشرية هو الاستثمار الحقيقي للتنمية . لأن الانسان هو المحرك الأساسي لكافة الموارد الأخري . بل هو الذي يقوم بالتنمية في مختلف القطاعات وعليه فقد كان الاهتمام به في خطط التنمية بالغ الأهمية ولا يظهر ذلك في الأعداد التى تدفع بها مراكز التدريب والمعاهد العلمية الفنية والكليات العلمية الى ميدان العمل في التنمية ، ولكن يبرز ذلك بما حققه الانسان من أهداف كان يسعي بل كان يحلم بتحقيقها ، وكذلك يظهر فيما وصل إليه إنسان هذا العصر من تقدم ورقي في المجال العلمي والوعي والفهم لما يدور حوله من مستجدات فأصبح يدير الآلات والأجهزة الزراعية ، ويقوم بعمل الأبحاث والتجارب العلمية ، ويشرف على أكبر المشاريع الزراعية في هذه البلاد بحمدالله .

أولاً:التدريب الزراعي :

بلغ عدد المتدربين خلال خطة التنمية الثانية في الدورات القصيرة حوالي (٢٥١١) متدرب من موظفي وزارة الزراعة .

كما بلغ عدد المتدربين في خطة التنمية الثالثة ٣٥٣٩ متدرب .

وفي خطة التنمية الرابعة قدر عدد المتدربين بـ ٣٤٣١ متدرب . <١>

ويوجد حتى عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥هـ بالمملكة ثلاثة مراكز للتدريب الزراعي لوزارة الزراعة . <٢>

---

١ ـ يتوزع هؤلاء المتدربون كالتالي : من منسوب وزارة الزراعة ٧٠١٢ متدرب ، ومن أبناء المزارعين ١٠٣١ متدرب ومن طلاب الكليات ٩٤٨١ متدرب ، وزارة الزراعة والمياه : مركز التدريب الزراعي ، الرياض .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ٣١٨ .

ثانياً:التعليم الزراعي . ‹١›

كان المقترح في خطة التنمية الثانية ٩٥ ـ ١٤٠٠ انشاء خمس مدارس زراعية في كل من الاحساء ، بريدة ، جيزان ، الباحة وادي الدواسر ، وكذلك إنشاء معهد عالى زراعي خلال الخطة الثالثة ١٤٠١ ـ ١٤٠٥ ببريدة .

والذى تحقق منها هو انشاء مدرسة واحدة هي : { المعهد الزراعي النموذجي } ببريدة الذي افتتح عام ١٣٩٧ هـ /١٣٩٨ هـ ومدة الدراسة به ثلاث سنوات . وبلغ إجمالي الطلاب الملتحقين به حتى عام ١٤٠٦ هـ ١٧٧٤ طالباً تخرج منهم (٤٤٦) طالباً ‹٢› كما هو مبين بالجدول رقم (٢٤) إضافة الى ذلك يوجد معهد الهفوف للإنتاج الحيواني تابع لوزارة الزراعة . ‹٣›

أما المعاهد الزراعية المقترحة الأخري لم تنشأ بعد حتى نهاية عام ١٤٠٨ هـ وعلى المستوي الجامعي يوجد ثلاث كليات تهتم بالعلوم الزراعية والبيطرية منها كليتان زراعيتان بجامعة الملك سعود في الرياض والقصيم وكلية بجامعة الملك فيصل بالاحساء ، تقوم بتخريج أعداد كبيرة من الطلاب في المجال الزراعي في مختلف التخصصات الزراعية ، وقد بلغ إجمالى المتخرجون من التعليم الجامعي الزراعي حوالي [١٥٧٧] طالب حتى عام ١٤٠٦هـ/ ١٤٠٧هـ .

---

١ ـ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني : التعليم الفني والتدريب المهني ، ص ٦٤ .

٢ ـ وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ٩٠ ـ ١٤٠٦ هـ ، ص ٢٨٤ .

٣ ـ أنشأ معهد الهفوف للإنتاج الحيواني عام

جدول رقم (٢٤)

الملتحقون والمتخرجون بالتعليم الزراعي الثانوي والجامعي بالمملكة من عام ١٣٩٥ ـ ١٤٠٦ هـ

العام الدراسي	التعليم الزراعي الثانوي (أ)		التعليم الزراعي الجامعي (ب)	
	الملتحقون	المتخرجون	الملتحقون	المتخرجون
٩٦/٩٥هـ	*	*	٦٠٣	٨٧
٩٧/٩٦هـ	*	*	٦٧٣	٩٢
٩٨/٩٧هـ	١٣٦	*	٨٧١	٩٨
٩٩/٩٨هـ	٢٦٥	*	١٠٧٦	١١٩
١٤٠٠/٩٩هـ	٣٢٢	١١٨	٢٠٦ (جـ)	١٤٥
١٤٠١/٤٠٠هـ	٢٤٦	٩٥	١٧٧ (د)	٢٠٤
١٤٠٢/٤٠١هـ	١٩٠	٦٧	١٣٢٣	١٢٤ (هـ)
١٤٠٣/٤٠٢هـ	١٤٨	٤٧	١٥٣٧	١٩٨
١٤٠٤/٤٠٣هـ	١٤٥	٣٩	١٧٥٧	٢٠٨
١٤٠٥/٤٠٤هـ	١٥٣	٣٤	٢٣٦١	*
١٤٠٦/٤٠٥هـ	١٦٩	٤٦	٢٥٥٧	٣٠٢
الاجمالي	١٧٧٤	٤٤٦	١٣٢٤١	١٥٧٧

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ص ٢٦٢ ، ومنجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ص ٢٨٤

وزارة المالية والإقتصاد الوطني : مصلحة الإحصاءات العامة : الكتاب الإحصائي السنوي العدد ٢١ ، ٢٢ ، ص ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١ .

وزارة التعليم العالي : إحصاءات التعليم العالي الأعداد الرابع ، والخامس ، والسادس .

أ ـ أرقام التعليم الزراعي الثانوي من عام ١٣٩٨هـ خاصة بالمعهد الزراعي النموذجي ببريدة فقط .

ب ـ التعليم الزراعي الجامعي يشمل تخصص كليات الزراعة والطب البيطري في جامعتي الملك سعود بالرياض والقصيم وجامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية .

جـ ، د ، هـ ـ هذه الأرقام خاصة بكلية الزراعة بجامعة الملك سعود بالرياض والقصيم فقط ، انظر : الكتاب الإحصائي لجامعة الملك سعود للعام ١٤٠٣ / ١٤٠٤هـ ، ص ٤ .

* غير متوفر .

إن هذا التطور في نوعية العمالة الزراعية التي تخرجها مراكز التدريب الزراعي ، والمدارس الزراعية الثانوية ، وكليات الزراعة والطب البيطري إضافة إلي ما تقدمه مراكز الأبحاث الزراعية من بحوث وتجارب من خلال ثلاثة عشر مركزاً للإبحاث والتجارب الزراعية بالمملكة صاحبه تطور أيضاً في الكم خاصة تلك الأعداد التى تخرجت من مراكز التدريب والكليات المتخصصة في المجال الزراعي . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخري فقد تطورت القوي العاملة الاجمالية بالمملكة وتزايدت بمعدل ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ ، كما يتضح من الجدول رقم (٢٥) ورغم ذلك فان نسبة العمالة الزراعية تناقصت بالنسبة لأجمالي القوي العاملة بالمملكة حيث انخفضت نسبتها من ٤٠٪ في عام ٩٥ هـ إلى ١٨٪ في عام ١٤٠٠ هـ ثم إلى ١٤٪ في عام ١٤٠٥ هـ .

وبهذا نستطيع القول بأن السياسات والاجراءات التى استهدفت زيادة العمالة الزراعية كماً ونوعاً مازالت قاصرة ، وقد يعود قصورها الى الطريقة التنفيذية لها ولسوء الادارة ، وعدم تنفيذ بعض المشروعات التعليمية المقترحة ضمن خطط التنمية مثل انشاء المدارس الزراعية المهنية والفنية ، لذا يتطلب الأمر التركيز على تنفيذ الاجراءات والسياسات المقترحة ومتابعة ذلك من قبل الجهات المختصة عن خطط التنمية الزراعية ، والاسراع في تنفيذ المشروعات المقترحة والتركيز على المجالات الفنية والمهنية الزراعية ومراعاة توزيعها بين المناطق الزراعية بالمملكة . ووضع حوافز تشجيعية لزيادة عدد الملتحقين ،حتى يمكن لأبناء المزارعين والراغبين من غيرهم الالتحاق بهذه التخصصات الزراعية المختلفة لتلبية متطلبات قطاع الزراعة الذي يحتاج إلى عمالة زراعية متخصصة حيث يعتمد حالياً في سد هذا الإحتياج على العمالة غير الوطنية .

ولا شك أن لإستخدام العمالة الأجنبية إيجابيات وسلبيات على الاقتصاد الوطني.

ومن أهم الإيجابيات ما يلى : <١>

١ ـ تنوع تخصص العمالة الأجنبية .

٢ ـ إرتفاع كفاءة الأداء .

٣ ـ تتقاضي أجور أقل من العمالة السعودية .

٤ ـ تمثل سوقاً تجارية لتصريف جانب كبير من الإنتاج .

أما أهم العوامل السلبية التي تنتج عن استخدام العمالة الأجنبية ما يلي : <٢>

١ ـ إختلاف اللغة والعادات والتقاليد لبعض العمالة المستخدمة .

٢ ـ عدم الاستقرار للعمل بشكل منتظم .

٣ ـ عدم التفاهم في وجهات النظر بين الادارة السعودية والعمالة الاجنبية في بعض الاحيان .

٤ ـ تحميل الاقتصاد السعودي أعباء اضافية كالعلاج ، والتعليم ، والسفر وغيرها .

٥ ـ تفتقر العمالة الأجنبية إلى الروح الإنتمائية الوطنية .

جدول (٢٥)

تغير القوي العاملة ونسبة العمالة الزراعية ومعدل نموها السنوي

العام	اجمالى القوي العاملة	العمالة الزراعية	نسبة العمالة الزراعية للاجمالى
١٣٩٥هـ	١٧٤٦٥	٦٩٥	٣٩ر٨
١٤٠٠هـ	٣٠٢٦٠	٥٤٥ر٦	١٨
١٤٠٥هـ	٤٤٤٦٠	٦١٧ر٤	١٣ر٩

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ص ٥٥ ، وخطة التنمية الرابعة ص ٦٦ .

---

١ ـ د. أمين منتصر : بحث دراسة السياسة الإقتصادية الزراعية للقوى العاملة بالمملكة العربية السعودية ، مجلة الفلاح ـ عدد ٨٩ وزارة الزراعة المصرية .

٢ ـ د . أمين منتصر . م . س .

المطلب الثاني : منجزات التنمية في مجال الموارد الأرضية .

أولاً : تطور مساحة الأراضي الزراعية :

لقد كانت الأراضي الزراعية في المملكة العربية السعودية في عام ٩٥ هـ الموافق ٧٥ م حوالي (٥١٢) ألف هكتار ثم أصبحت في عام ١٤٠٧هـ / ٨٧ م (٩٨٤,٩) (١) ألف هكتار أى أن المساحة ازدادت خلال الفترة المذكورة بنسبة ٩٢٪ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ .

وقد كان القمح أكثر المحاصيل تطوراً من حيث المساحة والانتاج أيضاً كما سيأتي بيانه فيما بعد . فقد بلغت المساحة في عام ١٤٠٧ هـ / ٦٠١ ألف هكتار بنسبة ٦١٪ من إجمال مساحة المحاصيل الزراعية كما يبين ذلك الجدول رقم (٢٦) وكما يتضح من الرسم البياني رقم ٤ ، ٥ بينما كانت المساحة المزروعة في عام ١٣٩٥ هـ ٦٢ ألف هكتار .

ومع هذا فقد كان هناك انخفاض في إجمالي المساحة المحصولية المزروعة للعام ١٤٠١ مقارناً بعام ١٣٩٥ هـ كما كان هناك تناقص محدود في مساحة القمح في سنة ٩٧ هـ بالمقارنة مع سنة ٩٦ هـ . وكذلك في سنة ٩٨ بالمقارنة مع سنة ٩٥ هـ أما السنوات من عام ١٤٠٣ ـ١٤٠٧هـ فقد شهدت ارتفاعاً سريعاً في المساحة الاجمالية وخاصة مساحة محصول القمح . ويرجع ذلك التوسع في زراعة القمح الى عدة عوامل من أهمها عاملين رئيسين هما : الاعانات والاسعار التشجيعية التى تشترى بها الدولة انتاج القمح ، وزيادة مساحات الأراضي الموزعة والصالحة للزراعة .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات سياسة تطور القطاع الزراعي بالمملكة ، مصلحة الإحصاءات العامة الكتاب الإحصائي السنوي ٢١/٢٢ لعام ١٤٠٦ هـ ، ص ٦٦٧ وما بعدها .

فقد تم خلال خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ توزيع حوالي (٤٣٥) ألف هكتار منها ٣٥٪ وزعت على عشر من الشركات الزراعية المساهمة اي حوالي (١٥٤) ألف هكتار وحوالي (١٧٥) ألف هكتار للمشاريع الزراعية المتخصصة ، والمتبقي (١٠٦) ألف هكتار تم توزيعها على حوالي (١٨٦٢١) مزارع . <١>

بينما كان المستهدف في الخطة تنميته من الأراضي الزراعية واصلاحه وتوزيعه حوالي (١٨٦) ألف هكتار منها (٨٠) ألف هكتار للتوزيع فقط وبذلك زاد حجم الأراضي التى تم توزيعها عن الهدف المحدد في الخطة الثالثة بحوالي خمسة أضعاف . وبهذا ازداد حجم الحيازة بصورة كبيرة خلال هذه الفترة ، وقد ساهم هذا التوسع في الأراضي الى زيادة استخدام الاسمدة والآلات كما سيأتي توضيحه وكذلك البذور والتقاوي أما إجمالى ما تم توزيعه واصلاحه من الأراضي الزراعية في الفترة من ١٣٩٥ هـ وحتى ١٤٠٧ هـ فقد بلغ حوالي (١٠٥٤) ألف هكتار كما يتضح من الجدول رقم (٢٦) والشكل البياني ٤ ، ٥ ، بينما كان اجمالي الأراضي الموزعة في عام ١٣٩٥ هـ (٤١) ألف هكتار ، وبهذا ازداد حجم الأراضي الموزعة بصورة كبيرة خلال الفترة المذكورة بحوالي (٢٤٧٠٪) في عام ١٤٠٧ هـ عما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ .

أما الزيادة في مساحة القمح فقد كانت على حساب بعض المحاصيل الأخري منها على سبيل المثال محصول الشعير الذي انخفضت مساحته بشكل كبير جداً حيث وصلت في عام ٨٣ م /١٤٠٣ هـ الى (٩) هكتار <٢> بينما كانت مساحة الشعير في عام ١٣٩٥ / ٧٥ م حوالي (٧٠) هكتار <٣> .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦/٨٧م العدد الخامس ، ص ١٤ .

٢ ـ م . س .

٣ ـ وزارة المالية والاقتصاد الوطني : مصلحة الإحصاءات العامة : المؤتمر الإحصائي ، العدد الثالث لعام ٩٨هـ / ٧٨م ، ص ٤٥ .

جدول رقم (٢٦)

إجمالي مساحة المحاصيل الزراعية والأراضي الموزعة ومساحة محصول القمح بالألف هكتار في المملكة العربية السعودية من عام ٩٥ هـ / ٧٥ م الى عام ١٤٠٦هـ / ٨٦ م .

العام هـ	العام م	اجمالى مساحة المحاصيل الزراعية	اجمالى الأراضى المزروعة	مساحة القمح	نسبة مساحة القمح لاجمالى المحاصيل في العام
٩٥	٧٥	٥١٢ر٩	٤١	٦٢	١٢ر٠
٩٦	٧١	٥٨٥ر٨	٤٣	٧٤	١٢ر٦
٩٧	٧٧	٥٥٧ر٧	٥٠	٧٢	١٢ر٩
٩٨	٧٨	٥٦١ر٠	٨٩	٦٠	١٠ر٦
٩٩	٧٩	٥٧٨ر٢	٩٨	٦٧	١١ر٥
٤٠٠	٨٠	٦٠٨ر٧	١٢٩	٦٧	١١ر٠
٤٠١	٨١	٤٣٤ر٨	١٤٤	٨٧	٢٠ر٠
٤٠٢	٨٢	٥٩٦ر٩	١٩٤	١٥١	٢٥ر٢
٤٠٣	٨٣	٧٣١ر٣	٤٤٦	٢٤٥	٣٣ر٥
٤٠٤	٨٤	٧٨٢ر٧	٦٠٦	٤٠٤	٥١ر٦
٤٠٥	٨٥	٩٤٦ر٣	٧٤٨	٥٨٧	٦٢ر٠
٤٠٦	٨٦	٩٤٧ر٣	٩٠٥	٥٦٦	٥٩ر٧
٤٠٧*	٨٧	٩٨٤	١٠٥٤	٦٠١	٦١ر٠
اجمالى مساحة القمح من عام ٩٥هـ حتى عام ١٤٠٧هـ :				٣٠٤٣	ألف هكتار

المصدر :أ – وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات بيانية لتطور القطاع الزراعي بالمملكة الجدول رقم ١ + ٢ + ٣ ، والكتاب الاحصائي الزراعي السنوي عدد [٥] لعام ٨٦ ، ٨٧ م .

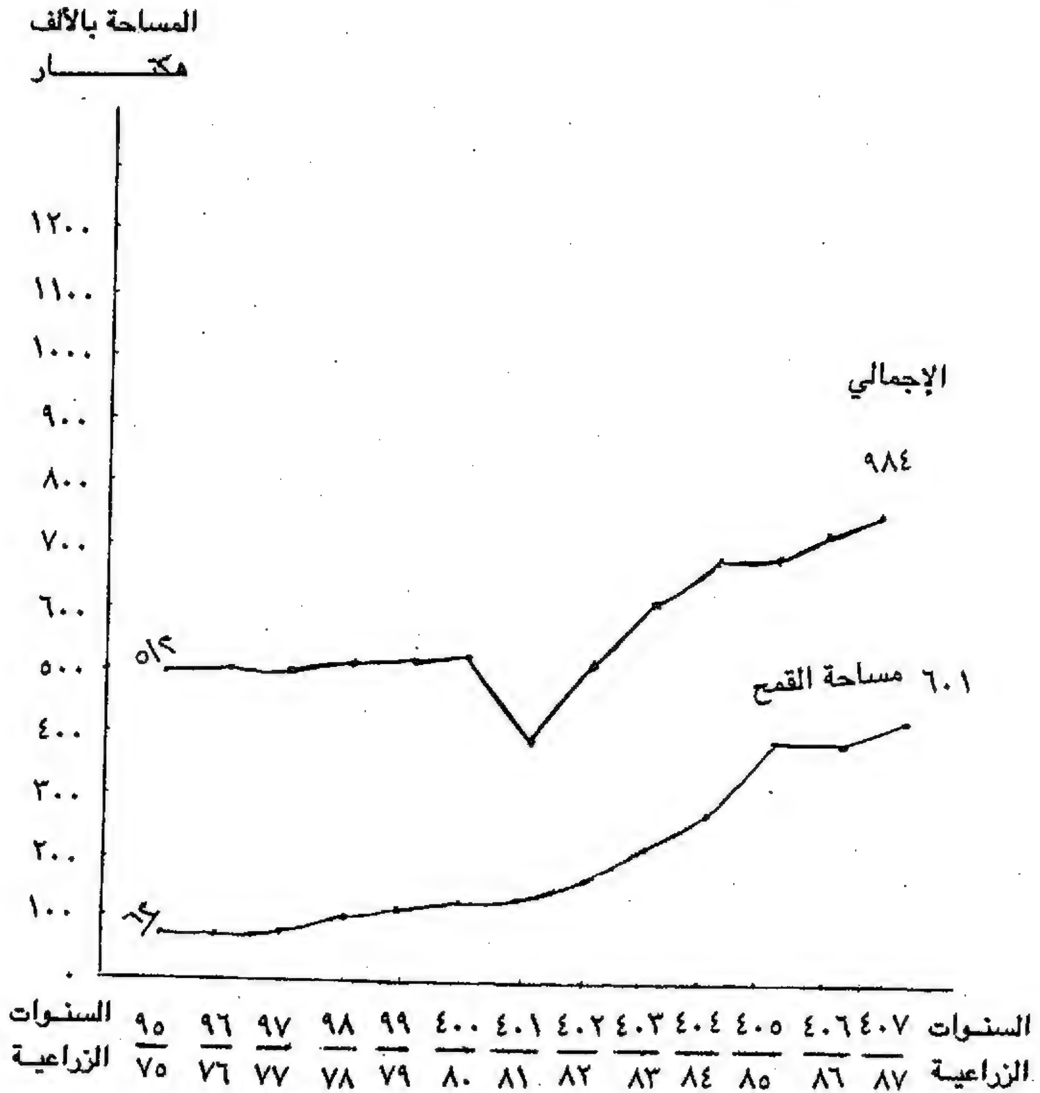
ب – وزارة المالية والاقتصاد الوطني : مصلحة الاحصاءات العامة : الكتاب الاحصائي السنوي الاعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ المؤشر الاحصائي لعام ٩٧ هـ العدد الثاني وعام ٩٨ العدد (٢) .

---

* تقديرات أولية .

شكل رقم (٦)

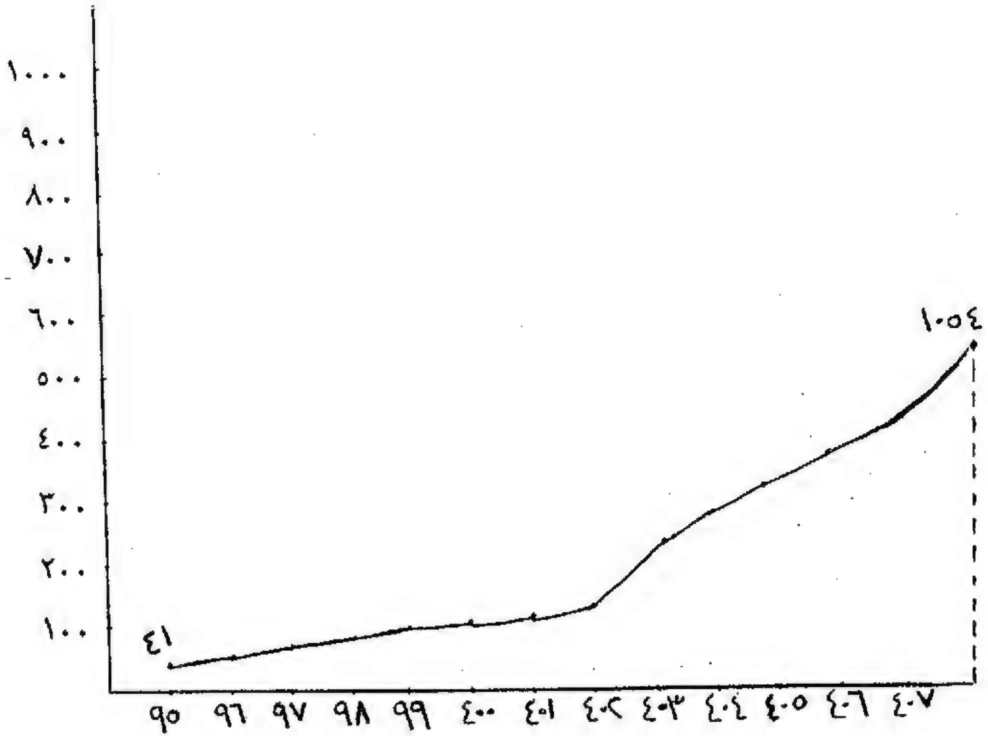
تطور المساحة الزراعية بالمملكة العربية السعودية من ١٣٩٥ حتى نهاية ١٤٠٧ هـ



المصدر : وزارة الزراعة والمياه ، مؤشرات بيانيه لتطور القطاع الزراعي .

شكل رقم (٧)

الأراضي الموزعة بالمملكة العربية السعودية من ١٣٩٥ هـ حتى نهاية ١٤٠٦ هـ بموجب نظام الأراضي



المصدر : وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات بيانه لتطور القطاع الزراعي .

ونظراً لزيادة الطلب على محصول الشعير لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية من العلف فقد اهتمت الدولة بتشجيع زراعة الشعير اعتباراً من عام ٨٥ / ٨٦ م / ٤٠٥ / ٤٠٦ هـ وذلك بتطبيق سياسة الأسعار التشجعية للشعير وحث المزارعين والشركات الزراعية على زراعة الشعير ، وفعلاً بدأت الشركات الزراعية بانتاج الشعير اعتباراً من ذلك العام ٨٥/٨٦ م ـ ٤٠٥ ـ ٤٠٦ هـ . واستقبلت المؤسسة العامة لصوامع الغلال الكميات المنتجة . وبهذا ازدادت مساحة انتاج الشعير في عام ٨٦ ، ٨٧ م ـ ٤٠٦ ، ١٤٠٧ هـ الى ٤٢٥ هكتار (١) . بزيادة ٣٥٠ هكتار عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ م ١٩٧٥ م ومن المنتظر زيادة مساحة انتاج الشعير مستقبلاً .

ويرى الباحث التأكيد على أهمية احداث نوع من التوازن بين المنتاجات الزراعية بحيث يتم الوصول الى الاكتفاء الذاتي في معظمها إن لم يكن جميعها خاصة التى تتناسب زراعتها مع طبيعة المملكة والتى عليها طلب مستمر كالشعير والذرة وعليه لابد من استمرار تشجيع المزارعين على زراعة الشعير وغيره من الحبوب وتحديد مساحات معينة لزراعة القمح بحيث يمكن التوصل الى الاكتفاء الذاتي في جميع محاصيل الحبوب حتى لا تحتاج الدولة الى الاستيراد فيما بعد للبعض الآخر .

ويمكن أيضاً توضيح تطور مساحة الأراضي الزراعية عند مقارنة المنجز بالمستهدف وما كانت عليه سنة الاساس ، كما يوضحه الجدول رقم [٢٧] .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي : العدد (٥) ص ١٤ لعام ٨٦ / ٧٨م

فقد زادت الأراضي الموزعة في عام ١٤٠٧هـ بنسبة ٢٥٧٠٪ أفضل عما كانت عليه سنة الاساس ١٣٩٥هـ وبنسبة ٣١,٧٪ عما كان مستهدفا . حيث فاقت نسبة الموزع من الأراضي الزراعية عما كانت مخطط له كثيراً .

وهذا أدي إلى زيادة الأراضي المزروعة فعلا بالمحاصيل المؤقتة { الصيفية والشتوية } والدائمة والتي بلغت في عام ١٤٠٧هـ [١] ٩٨٤ ألف هكتار بنسبة ١٩٢٪ بينما كانت في عام ١٣٩٥هـ ٥١٢ ألف هكتار .

وبهذا فقد زادت مساحة المحاصيل الصيفية إلى (١٥٩) ألف هكتار بنسبة ١٠٦ ٪ في عام ١٤٠٧هـ عما كانت عليه في سنة الاساس حيث كانت (١٥٠) ألف هكتار .

أما المحاصيل الشتوية فقد زادت إلى (٧٤٩) ألف هكتار بنسبة ٢٥١٪ عما كانت عليه في عام الاساس فقد كانت (٢٩٨) ألف هكتار .

ويلاحظ ان تطور مساحة المحاصيل الصيفية ضعيف جداً ، نظراً لإرتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف بالمملكة وقلة هطول الأمطار ، هذا بالنسبة للمحاصيل المؤقتة أما المحاصيل الدائمة فقد زادت من ٦٤ ألف هكتار في عام ١٣٩٥هـ إلى ٧٦ ألف هكتار في عام ١٤٠٧هـ أي بنسبة ١٨٪ .

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي ، العدد ٥ لعام ٨٧/٨٦ م ، ص ٢ ، ٥٠ ، ٨٤ ، ١٤٨ ، وهذه المساحات لاتشمل مزارع الإنتاج الحيواني بل خاصة بمزارع الإنتاج النباتي في القطاعين التقليدي والمتخصص . انظر : المؤشرات الإحصائية عن الزراعة والمياه لعام ١٤٠٧هـ ، الجداول رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ .

جدول رقم (٢٧)

المستهدف والمنجز من الموارد الأرضية الزراعية في المملكة العربية السعودية بالهكتار

مساحة الأراضي الزراعية	سنة الأساس ١٣٩٥هـ	المنجز بالأرقام ١٤٠٧هـ	٪ نسبة المنجز لسنة الأساس
اجمالي الأراضي الزراعية (١)	٤٦٦٠		
الاراضي الموزعة على المزارعين (٢)	٤١	١٠٥٤	٢٥٧٠
الأراضي المزروعة فعلا	(٣) ٥١٢	(٦) ٩٨٤	١٩٢
الأراضي المزروعة صيفا	١٥٠	١٥٩	١٠٦
الأراضي المزروعة شتاء	٢٩٨	٧٤٩	٢٥١
الأراضي المزروعة دائما	٦٤	٧٦	١٨
أراضي المراعي	(٤) ١٢٠٠٠٠	٨٥٠٠٠	
أراضي الغابات	(٥) ١٨٠٠	١٨٠٠	

المصدر :

١ ـ انظر الجدول رقم (٢) من البحث ج ٢ ، ص ٥٦٦ ويشمل الأراضي الصالحة والقابلة للزراعة والمزروعة .

٢ ـ انظر الجدول رقم (٢٦) من البحث ، ج٢ ، ص ٧٢٠والتوزيع يشمل المزارعين أفراد أو شركات زراعية.

٣ ـ انظر الجدول رقم (٢٩) من البحث ، ج ٢ ، ص ٧٣٣ .

٤ ـ انظر الجدول رقم (٣) من البحث ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ المراعي الدائمة لاتزيد عن ٨٥٠٠٠ ألف هكتار تقريباً منذ عام ١٣٩٥ هـ والباقي يعتبر مراعي ضعيفة جداً . كما أشارت إلى ذلك إحصائيات الأمم المتحدة . مجموعة إحصائية منطقة غربي أسيا العدد التاسع ، بغداد ١٩٨٦م ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في Pradaction.year Book. Vol.40.1986.

٥ ـ انظر جدول رقم (٣) من البحث ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

٦ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد الخامس ٨٦/٨٧م ، ص١٤٨،٨٤،٥٠

---

* غير متوفر .

أما المراعي فلم يحدث لها أي تغيير سوى أن المراعي الدائمة لاتتجاوز (٨٥٠٠٠) ألف هكتار <١> والباقي مراعي ضعيفة جداً ، ولعل نقص كمية الأمطار له أثره المباشر على نقص مساحة المراعي بالمملكة أما الغابات فقد استهدفت خطط التنمية تحسين (٧٠) ألف هكتار فقط منها وتحويلها إلى منتزهات وطنية <٢> بعد التحسين . وبالطبع لم يزد ذلك في مساحتها ، كما أن مساحة الغابات الطبيعية لم يتم استغلالها بالكامل استغلالاً اقتصادياً بعد .

ثانياً : تطور نظام استغلال الأراضي الزراعية .

سبق أن قلنا أن النظام السائد في المملكة في الثمانينات وبداية التسعينات الهجرية من القرن الرابع عشر الهجرى هو الاستغلال التقليدي الذي يعتمد اعتمادا كليا على جهود الانسان وما يستخدمه من آلات بدائية تقليدية وحيوانات الحراثة والسقي والنقل وذلك بسبب العقبات الكثيرة التى واجهت الزراع في هذا البلد خاصة من ضعف الامكانيات ، وقلة الخبرات الفنية وندرة مصادر المياه اضافة الى قسوة الظروف المناخية والجغرافية .

ومنذ عام ١٣٩٠هـ شرعت الدولة في تقديم حوافز للاستثمار الزراعي فظهرت بعد ذلك المشاريع الكبيرة وشركات الاستثمار الزراعي مما أدي الى تغير نمط استغلال الأراضي الزراعية ، حيث ظهر اعتباراً من عام ٨٠ م / ١٤٠٠هـ تميز واضح بين الاستغلال الزراعي التقليدي والمتخصص حيث بدأت المزارع المتخصصة ذات الصبغة التجارية التى تتميز بإنتاج زراعي كبير سواء كان نباتي أو حيواني التي تستخدم أساليب التقنية الزراعيةالمتطورة لتحقيق

---

١ ـ الأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا العدد ٩ بغداد ٨٦ م .

٢ ـ مثل غابات السودة بالمنطقة الجنوبية فقد حول بعضها إلى متنزهات وطنية بالقرب من مدينة أبها .

الاســتخدام الامثل للموارد الانتاجية الزراعية هذا الى جانب طرق التسويق الحديثة . <١>

ومعظمها يجرى تمويله من البنك الزراعي أو من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية ويوضح الجدول رقم (٢٨) تطور المشروعات الزراعية في المساحة والطاقة الانتاجية لها في عام ١٤٠٧ هـ / ٨٦ م مقارنا مع عام ١٤٠١ هـ / ٨١ م وهو العام الذي ظهرت تنمية المشروعات الزراعية بشكل اقتصادي (تجاري) ومن ذلك مشروعات الدواجن ، ومشروعات الثروة الحيوانية ومنتجاتها ، ومشروعات الخضروات والحبوب وخاصة القمح .

أ - تطور مشاريع الانتاج الزراعي المتخصصة :

يلاحظ من الجدول رقم (٢٨) زيادة عدد مشاريع القمح <٢> بشكل كبير حيث وصلت الى ٦٨٧ في عام ١٩٨٧م بزيادة (٦٣٩) مشروعا عما كانت عليه في عام ٨١ / ١٩٨٢ م بنسبة (١٣٣١٪) وتبع ذلك زيادة طاقتها الانتاجية التي بلغت في عام ٨٦ / ١٩٨٧ م (١٥٤٤) ألف طن ويأتي في المرتبة الثانية مشاريع الخضروات <٣> التي بلغت عام ٨٦ / ١٩٨٧ م (٣١٦) مشروعاً بنسبة (٦٧٠٪) بلغت طاقتها الانتاجية (١٠٢) ألف طن بينما كانت في عام ٨١ / ١٩٨٢ م ٤١ مشروعا وطاقتها الانتاجية (٧٫٨) ألف طن وهذا التطور في انتاج الخضروات نتيجة استخدام البيوت المحمية بشكل واسع في هذه المشاريع خاصة وأنها تلائم

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : النشرة السنوية للحصر الشامل للمزارع المتخصصة للإنتاج النباتي و الحيواني لعام ٨٥/٨٦ م .

٢ - وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦/٨٧م العدد الخامس ، ص ٥٣٢ ، ص ٥٠٠ .

٣ - وزار الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي ٨٦/٨٧م العدد الخامس . س ، ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

طبيعة المناخ والبيئة الصحراوية وهي بلا شك أمثل وأسرع لمواجهة تزايد الطلب على الخضروات والثمار الطازجة إلا أن ارتفاع تكاليفها وصيانتها قد لا يساعد كثيرا على انتشارها في المزارع التقليدية التي يجب تنميتها والاهتمام بها .

أما مشاريع انتاج الاغنام تربية وتسمين فقد ارتفع عدد المشاريع من ١٦ مشروعاً عام ٨١ / ١٩٨٢ م الى (٩٠) تسعين مشروعاً عام ٨٦/ ١٩٨٧م بزيادة ٧٤ مشروع ونسبة ٤٦٣٪ أما مشاريع تسمين العجول فقد أصبحت في عام٨٧ م ستة مشاريع بلغت طاقتها الانتاجية ١٦ ألف رأس فقد انخفض انتاجها عما كان عليه في عام ٨١ / ٨٢ م حيث كان ٥٢ ألف لأربعة مشاريع فقط وكان هذا الانخفاض نتيجة لتعرض قطعان الأبقار لبعض الأوبئة والأمراض اضافة الى أن عدد المشاريع كان في عام ٨٣ م حسب احصائيات وزارة الزراعة ٨ ثمانية مشاريع بلغ انتاجها حوالي ٨٢ ألف رأس وقد توقف مشروعين عن الانتاج . <١>

أما مشاريع انتاج الألبان المتخصصة فقد بلغ عددها في عام ٨٦ / ٨٧ م (٣٩) مشروع مقابل ٢٢ مشروع في عام ٨١ / ٨٢ م أى بزيادة ١٧ مشروع تمثل حوالي ٧٧٪ عما كانت عليه في عام ٨١ م .

كما بلغ انتاج الحليب الخام (١٩٨) ألف طن في عام ٨٦ / ٨٧ م بينما كان في عام ٨١ / ٨٢ م (٦١) ألف طن أى بزيادة قدرها (١٣٧) ألف طن . <٢>

كما ازداد عدد الأبقار في نفس الفترة بنسبة ١٠٥٪ عما كانت عليه في عام ٨١/ ٨٢ م .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦/٨٧م العدد الخامس ص ٢٢٢ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه م . س . ص ٢٢٦ .

أما مشاريع الدجاج اللاحم فقد ازدادت بنسبة ٦ر٣٩٪ كما ازداد الانتاج في عام ٨١ م . وزادت مشاريع أمهات الدجاج اللاحم من ١٣ مشروع في عام ٨١ م الى ٢٣ مشروع أى بنسبة ٧٧٪ كما ازدادت مشاريع انتاج دجاج البيض حيث زاد عدد المشاريع من مشروع واحد في عام ٨١ / ١٩٨٢ م الى ٣ مشاريع عام ٨٦ / ١٩٨٧ م بنسبة ٢٠٠٪ بلغت الطاقة الاجمالية في عام ٨٦ / ١٩٨٧ م ٤ر٤ مليون صوص . اما انتاج البيض فقد بلغ في عام ٨٦ / ١٩٨٧ م ٢٠٧١ مليون بيضة بزيادة (٨٢٧) مليون بيضة رغم أن عدد المشاريع قد انخفض الى ١٤٣ مشروع . ‹١›

اما انتاج العسل فيلاحظ انه بلغ في عام ١٩٨٦ م (٤١٧٠) كليو جرام مقابل (٢٦٣٠) كيلو جرام في عام ٨١ / ١٩٨٢ م أى بزيادة (١٥٤٠) كيلو جرام تمثل ٦١٪ مما كانت عليه في عام ٨١ / ١٩٨٢ م وقد انخفض عدد المشاريع الى ٧ مشاريع حيث توقف أحد المشاريع . ‹٢› عن العمل .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائى الزراعي السنوي لعام ٨٦/٨٨م العدد الخامس ، ص ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٦ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : النشرة السنوية للحصر الشامل لعام ٨٥/٨٦ م .

جدول رقم (٢٨)

المشاريع المتخصصة وطاقتها الانتاجية

المشروع	١٤٠١ – ١٩٨١م		١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م		الزيادة في المشروعات		ملاحظات للانتاج
	العدد	الانتاج	العدد	الانتاج	العدد	النسبة	
انتاج القمح	٤٨	٥٨	٦٨٧	١٥٤٤	٦٣٩	١٣٣١	ألف طن
الخضروات (البيوت المحمية)	٤١	٧ر٨	٣١٦	١٠٢	٢٧٥	٦٧٠	ألف طن
تربية وتسمين الأغنام	١٦	٧٩٤	٩٠	١٣٩١	٧٤	٤٦٣	ألف رأس
تسمين العجول	٤	٥٢	٦	١٦	٢	٥٠	ألف رأس
انتاج الألبان	٢٢	٦١	٣٩	١٩٨	١٧	٧٧	ألف طن
وعدد الأبقار بها		١٨		٣٧	١٩	١٠٥	ألف رأس
الدجاج اللاحم	٢١٢	٨١	٢٩٦	١٨٩	٨٤	٣٩ر٦	مليون فروج
أمهات دجاج لاحم	١٣	٧٥	٢٣	١٩١	١٠	.٧٧	مليون صوص
أمهات دجاج بياض	١	٣	٣	٤ر٤	٢	٢٠٠	مليون صوص
بيض المائدة	١٦٥	١٢٤٤	١٤٣	٢٠٧١	–٢٢	.١٣	مليون بيضة
عسل النحل	٨	٢٦٣٠	٧	(١) ٤١٧٠	–١	١٢ر٥	كيلو جرام

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء ، النشرة السنوية للحصر الشامل للمزارع المتخصصة للانتاج النباتي والحيواني لعام ٨٥ م / ٨٦ م والكتاب الاحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦ / ٨٧ م العدد الخامس .

١ – إنتاج وعدد المشاريع لعام ١٤٠٦هـ / ٨٦ م

ب ـ تطور استخدام الآلات الزراعية والاسمدة :

١ ـ استخدام الآلات الزراعية :

ان التطور في مساحة الأرض الزراعية لابد وأن يصاحبه تطور في استخدام الآلات الزراعية فقد تضاعف عدد الجرارات والحصادات بالمملكة حيث تشير إحصاءات الأمم المتحدة . <١>

أنه في عام ٨٣م/١٤٠٣هـ بلغ عدد الجرارات (١٥٠٠) جرار ـ تركتور ـ بينما كانت عام ٧٥ م (٨٠٠) جراراً . وبلغ عدد الحصادات (٥٠٠) بينما كانت في عام ٧٥ م (٢٨٠) حصاده . <٢>

وفي حقيقة الأمر أن عدد الآلات الزراعية المستخدمة في النشاط الزراعي فعلاً قد ازداد في السنوات الأخيرة بشكل كبير جداً نظراً لما تقدمه حكومة المملكة من اعانات للمزارعين وقروض لتوفير الآلات الزراعية .

فاذا أضفنا ما قام البنك الزراعي بتمويلة من جرارات وحصادات وآلات زراعية أخري من عام ١٣٩٥هـ وحتى عام ١٤٠٦هـ كما يوضحه الجدول رقم (٢٩) .

نجد أن عددالجرارات ذات الجنزير بلغت في عام ١٤٠٦هـ (٢٧٣٥) تركتور بنسبة ٣٤١٪ عما كانت عليه في عام الاساس ١٣٩٥هـ حيث كانت (٨٠٠) جرار .

1-T.u.n. Slatistical. Year Book. Newyork.86. P.570.573

٢ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : تقارير البنك للأعوام من ١٣٩٥ وحتى عام ١٤٠٦هـ وتقرير البنك في عشرين عاماً جدول رقم ١١ .

أما الحصادات ، وحصادات ذرايات زادت إلى (٥٤٦٥) حصادة بنسبة ١٩٥٠٪ عما كانت عليه في عام الاساس حيث كانت (٢٨٠) حصادة .

أما الحراثات فقد كانت نسبة زيادتها (٤٦٩٩)٪ عما كانت عليه في عام الاساس . حيث كانت (٣٢٨٩٠) حراثة في عام ١٤٠٦هـ بينما كانت في عام ١٣٩٥هـ (٧٠٠) حراثة .

واللبانات بلغت نسبة زيادتها ١٠٧٤٨٪ عما كانت عليه في عام الاساس حيث وصلت إلى (٥٣٧٤) لبانه بينما كانت في عام ٩٥هـ (٥٠) لبانه .

وقد زادت الحفارات من ٢٢ حفارة في سنة الاساس إلى (٧٣٣) حفارة أي بنسبة ٣٣٣٠٪ عما كانت عليه عام الاساس .

كما زاد عدد الشيولات المستخدمة في الأراضي الزراعية من (٤٣) شيول في عام ١٣٩٥هـ إلى (١٣٣٩) شيول في عام ١٤٠٦هـ بنسبة ٣١١٤٪ عما كانت عليه في عام الاساس .

أما أجهزة الري فقد قام البنك الزراعي بتمويلها إعتباراً من عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ <١> ولم يستطع الباحث الحصول على معلومات تفيد عن استخدام أجهزة الرى قبل هذا العام أو عددها .

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : تقارير البنك من عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ إلى ١٤٠٦هـ .

جدول رقم (٢٩)

الآلات الزراعية التي وفرها البنك الزراعي

من ١٣٩٥هـ ـ ١٤٠٦هـ بالمملكة العربية السعودية

اسم الآلـــــة	سنة الاساس ١٣٩٥هـ/٧٥م	المنجز بالأرقام ١٤٠٦هـ	٪ المنجز لسنـــة الاساســي
التركتورات (١)	٨٠٠	٢٧٢٥	٣٤١
الحراثــات	٧٠٠	٣٢٨٩٠	٤٦٩٩
الحصادات (٢)	٢٨٠	٥٤٦٥	١٩٥٠
لباتـــات (٣)	٥٠	٥٣٧٤	١٠٧٤٨
حفارات	٢٢	٧٣٣	٣٣٣٠
أجهزة ري (٤)	*	١٣٥٤٣	
شيـــولات	٤٣	١٣٣٩	٣١١٤

المصدر : البنك الزراعي العربي السعودي : تقارير البنك من عام ١٣٩٥ هـ حتى عام ١٤٠٦ هـ وتقرير عن البنك في عشرين عاما جدول رقم (١١) .

١ ـ يشمل الموجود في عام ١٣٩٥ هـ وماقام البنك بتوفيره .

٢ ـ يشمل الموجود في عام ١٣٩٥ وما قام البنك بتوفيره وتشمل أيضاً الحصادات ، وحصادات ذرايات .

٣ ـ يشمل الموجود الذي وفره البنك الزراعي في عامي ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ هـ .

٤ ـ بدأ الطلب على أجهزة الري إعتباراً من عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ ، حيث قدم في هذا العام حوالي (٢٨١) جهاز للري المحوري .

---

* معلومات غير متوفرة .

٢ ـ استخدام الاسمدة :

لقد تطور استخدام الأراضي الزراعية في المملكة وصاحب ذلك زيادة في استخدام الاسمدة الكيميائية المستهلكة حيث بلغ اجمالي الاسمدة الأزوتية المستهلكة في عام ٨٤ م / ١٤٠٤هـ كما يوضحه الجدول رقم (٣٠) حوالي (٧ر٢٠١) ألف طن متري <١> ، منها أزوتية في صورة نتروجين (١٠١) ألف طن ، وفوسفاتيه في صورة حامض الفوسفوريك (٥ر٨٧) ألف طن وبوتاسية (٢ر١٣) ألف طن وقد كانت نسبة التغير اذا ما قورنت باستخدام الاسمدة في المملكة في عام ١٤٠٤هـ تساوي (٢٠٦٠٪) عما كانت عليه سنة الاساس عام ١٣٩٥هـ حيث كانت أقل من عشرة آلاف طن . <٢>

كما انها تزيد عما كان مستهدفا بنسبة (٢٣٣٪) حيث كان المستهدف (٩٠) ألف طن تعادل نسبة (٩٠٠٪) عما كان في سنة الاساس ، ولعل التركيز على استخدام الاسمدة الكيميائية في الأراضي المروية وأكثرها من الأزوتية والفوسفاتية .

هذا وتقوم المملكة العربية السعودية بانتاج الاسمدة الكيماوية منذ عام ١٩٧٠ م فقد بلغ انتاج الاسمدة بالمملكة في عام ١٩٨٦ م أكثر من مليون طن مقابل ٤ر٢٤ ألف طن ثم انتاجة في عام ١٩٧٠ . <٣>

1-T.u.n. Statistical. Year Book. Newyork.86.

٢ ـ سبق ذكر إستخدام الأسمدة في المملكة لعام ٧٥م/١٣٩٥هـ ص ٦٣ه من البحث . ج ٢ .

٣ ـ وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية في المملكة حقائق وأرقام ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ١٤٠٠ .

جدول رقم (٣٠)

من الأسمدة المستخدمة في المملكة العربية السعودية

النـــــــوع	سنة الاساس ١٩٧٥/٩٥م	المنجزعام ١٤٠٤هـ/٨٤م
النتروجين	٥ر٧	١٠١
الفوسفات	٣ر٢	٥ر٨٧
البوتاسيوم	٣ر١	٢ر١٣
الاجمالى *	٣ر٩	٧ر٢٠١

المصدر :

T.u.n. Statistical.Year Book. Newyork.86

تشير بعض الاحصاءات أن اجمال الاسمدة المستخدمة في عام ١٣٩٥هـ أكثر من ذلك ، انظر إلى خطة التنمية الثانية ص ٧٠ .

أ - لم يتوفر للباحث أرقام مفصلة عن المستهدف .

المطلب الثالث : منجزات التنمية في مجال الموارد المائية الزراعية .

سبق أن ذكرنا أن سياسة تنمية الموارد المائية تهدف الى توفير المياه اللازمة لتلبية احتياجات المدن والقرى ، والزراعة ، والصناعة وغير ذلك .

ولتلبية هذه الاحتياجات عملت الدولة بالتركيز على الدراسات المائية والمشروعات الاساسية التى تساهم في رفع أو زيادة الموارد المائية بالمملكة أفقياً ورأسياً وتتمثل آثار تنمية الموارد المائية في استغلال المياه الجوفية وبعض المصادر الأخرى الفائضة عن حاجة الاستهلاك المنزلي في التنمية الزراعية على نطاق واسع ومن تلك المشروعات المائية التى تم انجازها خلال الفترة من ١٣٩٥ / ٧٥ م حتى ١٤٠٦ هـ / ٨٦ م ما يلى :

أ - السدود : بلغ اجمالي السدود التى تم انشاؤها والتى يجرى انشاؤها ودراسة تصميمها حوالي ١٩٩ سداً في مختلف مناطق المملكة .

منها ١٦٩ سداً تم الانتهاء منها حتى نهاية ١٤٠٦ هـ بطاقة تخزينية بلغت (٤١٣) مليون متر مكعب من المياه . (١)

كما تم الانتهاء من انشاء ١٢ سداً في عام ١٤٠٧ هـ ويجرى حاليا انشاء تسعة سدود ودراسة لتسعة أخري في مناطق مختلفة من المملكة فقد كانت نسبة المنجز من السدود كما يوضحه الجدول رقم (٣١) في عام ١٤٠٧هـ ٢٧٦٪ ، كما كان مستهدفاً . و ٩٩٥٪ بالنسبة لسنة الأساس ١٣٩٥هـ .

---

١ - وزارة الزراعة : مؤشرات بيانية لتطوير القطاع الزراعي لعام ١٤٠٦هـ ، ومؤشرات إحصائية عن الزراعة والمياه . للأعوام ١٤٠٦، ١٤٠٧هـ ، جدول رقم ٦ ، ومؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٦ هـ ، ص ١١٣ ، ولعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠٦ .

وقد كان المستهدف بناء ٧٢ سداً فقط تزيد بنسبة ٣٦٠٪ على سنة الأساس والتي كان فيها عدد السدود في عام ١٣٩٥ هـ ٢٠ عشرون سداً فقط أما أكبر هذه السدود فهو سد منطقة بيشة حيث ستبلغ طاقته التخرينية حوالي (٣٢٥) مليون متر مكعب وسيتم الانتهاء من بنائه بنهاية عام ١٤١٢ هـ يلية سد وادي نجران حيث تبلغ طاقته التخزينية ٨٦ مليون متر مكعب يروى مساحة (١٠) آلاف هكتار .

ويليه سد وادى جيزان الذي تبلغ طاقته التخزينية ٥١ مليون متر مكعب ويروى مساحة قدرها ٦ آلاف هكتار <١> . وقد تم الانتهاء من بناء هذين السدين الأخيرين قبل عام ١٤٠٧ هـ .

ب ـ الآبار : بلغ عدد الآبار الحكومية في عام ١٤٠٧ هـ التى تستخدم لأغراض مختلفة (٤٦٥٤) بئراً ، كما بلغ اجمالي عدد الآبار الأهلية بالمملكة في نفس الفترة (٤٤٠٨٤) بئر <٢> تستعمل للأغراض الزراعية من قبل القطاع الخاص . بينما كان المقترح تنميته من الآبار ما بين حفر وترميم للآبار وتعميق خلال خطط التنمية حوالي ١٢٨٧بئراً كما هو موضح بالجدول رقم (٣١) .

وبهذا فقد فاقت انجازات خطط التنمية في مجال المياه ما كان مخططاً له بنسبة ٣٧٨٦٪ نتيجة الدعم المتواصل من قبل الدولة .

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٦هـ ، ص ١١٣ ، ولعام ١٤٠٧هـ ، ص١٠٦ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات بيانية لتطور القطاع الزراعي جدول الآبار ، ومؤشرات إحصائية عن الزراعة والمياه لعام ١٤٠٧هـ جدول رقم (٦) .

جـ - الدراسات الخاصة بطبقات المياه : (١)

وقد أكملت وزارة الزراعة والمياه الدراسات الهيدروجيولوجية لتكوين أم رضمة والساق الحاملين للمياه الجوفيه .

ويبلغ الاحتياطي المؤكد لمخزون الطبقات الرئيسية الحاملة للمياه وهى{ الوسيع والبياض } الوحيد ، وأم رضمة والمنجور ، خرما والساق وتبوك والدمام {النيوجين} حوالي ٥٠٠ر٣٣٧ مليون متر مكعب موزع على تلك الطبقات ويصل عمق المياه الجوفية في هذه الطبقات الى نحو (٣٠٠) متر .

جدول رقم (٣١)

مشروعات المياه والري في المملكة العربية السعودية ٩٥/١٤٠٧هـ

البيان	سنة الأساس ٩٥هـ/٧٥م	المستهدف بالأرقام	% المستهدف لسنة الأساس	المنجز في عام ١٤٠٧هـ	% المنجز للمستهدف	% المنجز لسنة الأساس
أ - الآبار	(*)	١٢٨٧	(*)	٤٨٧٣٨	٣٧٨٦	(*)
ب - السدود	٢٠	٧٢	٣٦٠	١٨١	٢٧٦	٩٩٥
جـ - محطات تحلية المياة المالحة	٦	٢١	٣٥٠	٢٢٫	١٠٤	٣٦٦
الطاقة الانتاجية من المياه	٤٨م٣	(*)	(*)	٤٨٦م٣	(*)	(*)
د - محطات تنقية المياة المستعملة	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)	(*)
الطاقة الانتاجية		٠٠م٣				
هـ - مشاريع الري	(*)	٣٣٫١٥				

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : خطة التنمية الرابعة /١٦٦ ، ومؤشرات إحصائية عن الزراعة والمياه لعام ١٤٠٧هـ ، جدول رقم ٦ . مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٦ ، ص ١١٣ ، وعام ١٤٠٧ هـ ، ص ١٠٦ .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٢ .

* بيانات غير متوفره للباحث .

د ـ مياه البحر المحلاه : <١>

يتضح من الجدول رقم (٣١) أنه يوجد بالمملكة ٢٢ محطة تحلية تابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة منها ١٥ محطة على الساحل الغربي وقد كان المخطط له حوالي ٢١ محطة تزيد عن سنة الأساس بنسبة (٣٥٠٪) .

أما نسبة الإنجاز فقد كانت تمثل ١٠٤٪ عما كان مستهدفاً و ٣٦٦٪ عما كان في سنة الأساس حيث بلغ عدد المحطات في عام ١٤٠٧هـ ٢٢ محطة بينما كان عدد المحطات في عام ١٣٩٥ هـ حوالي ٦ محطات فقط لا يزيد انتاجها الاجمالي عن المياه عن (٤٨٫٨٠٠) متر مكعب من المياه يومياً ، و٦٠ميجاوت كهرباء . <٢>

ويقدر ما تنتجة محطات التحلية الحالية من المياه بحوالي (٤٨٦) مليون مترمكعب من المياه العذبة في عام ١٤٠٧ هـ وتوفر هذه المحطات ٥٠٪ من الطلب على المياه للاستعمال المنزلي ويقتصر استخدامها في المدن على الاستعمال الآدمي . ورغم أن هذه المياه لا تستخدم للزراعة فانها توفر للقطاع الزراعي كمية من المياه التى يمكن الاستغناء عنها مؤقتاً مثل مياه العيون والآبار التى كانت تستخدم للأغراض المنزلية في المدن من الأودية المجاورة لهذه المدن ولكن ارتفاع تكاليف انتاج مياه البحر المحلاه ونقل المياه عبر مسافات طويلة يجعل استخدام المياه المحلاه لتلبية كافة الاحتياجات المنزلية بديلاً غير مجدي للمياه الجوفية على المدى البعيد في بعض المواقع ما لم تنخفض تكلفة الانتاج والتشغيل .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٥ .

٢ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠٦٠ وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات إحصائية عن الزراعة جدول رقم (٦) .

هـ ـ مياه المجاري المعالجة : (١)

لازالت مياه المجارى المعالجة في مراحل التطوير والتنمية الأولية في المملكة وقد أسهم تقدم تقنيات المعالجة وتحسين شبكات المجاري في المدن خلال الفترة من ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ في امكانية استغلال هذا المصدر لأغراض الري والاستعمالات الصناعية ، وليس للاستهلاك البشري .

وتبين التقديرات توفر حوالي (١٠٠) مليون متر مكعب من السنة عن مياه المجاري المعالجة للاستعمال بنهاية ١٤٠٤ هـ / ١٤٠٥ هـ ، ويتوقع أن تتضاعف هذه الكمية خاصة في المدن الكبري إلا أن استعمال هذه المياه يقتصر حالياً على رى حدائق المدن فقط .

و ـ تطور الطلب على المياه لأغراض الزراعة بالمملكة :

واذا نظرنا إلى التغير الكبيرالذى طرأ للطلب على المياه لأغراض الزراعة ، نجده قد ارتفع بمعدل كبير إذ زاد استهلاك الزراعة للمياه من حوالي (٢٠٠٠) مليون متر مكعب في السنة عام ١٤٠٠ هـ الى (٤٣٠ر٧) مليون متر مكعب في السنة عام ١٤٠٥ هـ أى ما يعادل ٨٤٪ من اجمالي استهلاك المياه كما يبين الجدول رقم (٣٢) ويشكل استهلاك الزراعة من المياه أربعة أضعاف تقديرات الخطة الثالثة ـ ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ . وأن أكثر من ٧٠٪ من هذه المياه يأتي من موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديدالتى تقدر عام ١٤٠٥ هـ بحوالي (٠٠٠ر٥٠٠) مليون متر مكعب . (٢)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٦ .

٢ ـ وزارة التخطيط : م .س . ص ١٦٦ .

جدول رقم (٣٢)

تطور ميزان المياه في المملكة الذي حدث خلال خطة التنمية الثالثة

ومعدل الطلب على المياه للأغراض الزراعية خلال الفترة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ

الطلب أو الاستهلاك				الموارد			
الأغراض	الأعوام ١٤٠٠هـ	الأعوام ١٤٠٥هـ	النسبة ٪ في عام ١٤٠٥هـ	المصدر	١٤٠٠هـ	١٤٠٥هـ	النسبة ٪ في العام ١٤٠٥
الزراعة	١٨٦٠	٧٤٣٠	٨٤	مياه سطحية	٤٨٥	٩٠٠	١٠
				مياه جوفية قابلة للتجديد	٦٦٠	٩٥٠	١١
				غير قابلة للتجديد	١١٥٩	٦٤٨٠	٧٣
الصناعة والأغراض المنزلية الأخرى	٥٠٢	١٤٠٠	١٦				
				مياه البحر المحلاة	٦٣	٤٠٠	٥
				مياه المجاري	*	١٠٠	١
الاجمالي	٢٣٦٢	٨٨٣٠	١٠٠٪	الاجمالي	٢٣٦٢	٨٨٣٠	١٠٠٪

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ص ١٦٩ .

ونظراً للتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فقد زاد الطلب على المياه حيث أن ٩٠٪ من الأراضي المستصلحة في المناطق الوسطي والشمالية والشرقية وجميعها تعتمد على موارد المياه الجوفية غير القابلة للتجديد ، وقد وصلت معدلات استهلاك طبقات المياه في عدة مناطق الى مستويات حرجة جداً . (١)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ، ص ١٦٨ .

لذلك كان العمل على مراقبة معدلات الاستهلاك ، وترشيد استهلاك المياه يعتبر أمراً ضرورياً يجب القيام به ، بل ان التاكيد الكبير على استخدام الاساليب الحديثة للاقتصاد في استخدام المياه في أغراض الري وكذلك العمل على اختيار وتحسين البذور التى لا تتطلب مياه كثيرة .

ويرى الباحث أن التفكير في إيجاد مصدر جديد للمياه أمر هام جداً ولابد أن يكون معقولاً وممكناً كالتوسع في استخدام المياه المستعملة .

أما ما يلوح في الأفق من مشاريع متعددة مثل مشروع تركيا لتزويد بلدان الخليج العربي بالمياه الصالحة للأغراض الزراعية عبر أنابيب ، والمطروح للدراسة يمكن أن يساعد فيما بعد على استمرار وزيادة موارد المياه بالمملكة الا أن الباحث يري عدم جدية مثل هذا المشروع . لانه غير مضمون ، ولعل ماحدث من تصرف تركيا في مياه نهر الفرات يكفي لأخذ الحذر والابتعاد عن مثل هذه المشاريع غير المأمونة إقتصادياً وسياسياً . (١)

كما يرى الباحث أنه من الضروري اعادة تنظيم الاجراءات والوسائل المتبعة في توزيع المياه واستخداماتها بشكل عام سواء للأغراض المنزلية أو للصناعة أو للزراعة ، لأن سوء استخدام المياه في أى غرض من هذه الأغراض يؤثر بشكل مباشر على كميات المياه المتوفرة مما يحدث عجزاً في كثير من الاحيان للمياه الخاصة بالري خاصة في بعض المناطق كالمنطقة الغربية من المملكة والتى ينخفض

---

١ ـ هذا المشروع الذي يطلق عليه الأتراك { مشروع السلام } بدأ التخطيط له وإعداد دراساته لأولية سنة ١٩٨٦م والذي تقوم بدراسته شركة أمريكية تقوم بدرسات الجدوى الإقتصادية من إنشاء خط أنابيب بين تركيا والبلدان المجاورة ، والمشكلة الحقيقية التي تواجه المشروع سياسية لافنية ، تتلخص في تخوف الدول العربية من الإعتماد على دولة واحدة لتأمين المياه ، إلا أن تركيا تقول بأنها ستمد تلك الدول بكميات من المياه تصل إلى ستة ملايين متر مكعب يومياً ، وذلك يضخ مياه نهري سيحان وجيحان قرب مدينة أضنه الى أراضي الدول المجاورة . وتقدر تكاليف المشروع عند إنجازه بحوالي ٢١ مليون دولار .
انظر : الياس خرفوش مجلة { المجلة } العدد ٤٨٣ الأربعاء ١٠/٦/١٩٨٩م ـ ٥/١١/١٤٠٩هـ موضوع الغلاف حروب الماء العربية الدولية . لندن الناشران هشام علي حافظ ، محمد علي حافظ .

فيها منسوب المياه نظراً لما تستهلكه المدن الكبيرة بها من مياه للأغراض المنزلية والصناعية .

كما يساعد على ظهور العجز في المياه أيضاً ارتفاع تكاليف انتاج المياه سواء من الآبار أو من المصادر الجديدة كالتحلية لمياه البحار ، وأيضاً ارتفاع تكاليف الصيانة في بعض المرافق <١> كل ذلك يعتبر عقبة في وجه تنمية الموارد المائية .

---

١ ـ انظر : د . فاروق الخطيب : المياه والتنمية الإقليمية في المملكة ، ص ٧١ .

المبحث الثاني

منجزات التنمية في مجال الإستثمار الزراعي

إن التمويل والاستثمار الزراعي يعد أحد المعضلات التى واجهة قطاع التنمية الزراعية في السبعينات الهجرية بالمملكة ، ولكن في الثمانيات والتسعينات الهجرية ، ظهرت المؤسسات المتخصصة في مجال التمويل ، ولمعرفة التطور الذي حدث لعمليات تمويل التنمية والاستثمار الزراعي في المملكة . فاننا سنتناول أهم عنصرين قام عليها التمويل في المملكة وهما القروض والاعانات ثم يتم بيان تطور الاستثمار الزراعي بشقيه العام والخاص ، وسيكون ذلك في مطلبين هما :

المطلب الأول : تمويل الإستثمار .

المطلب الثاني : تطور الاستثمار الزراعي .

المطلب الأول : تمويل الاستثمار الزراعي

لتمويل الاستثمار الزراعي مصادر متعدده إلا أن أهمها هو القروض الزراعية التي تمنحها مؤسسات الأقراض بالملكة والإعانات الزراعية .

أولاً : تطور القروض الزراعية .

لقد تطورت القروض الزراعية التى منحها البنك الزراعي العربي السعودي خلال الفترة من عام ١٣٩٥ هـ وحتى عام ١٤٠٦ هـ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣٣) حيث كان تطورها كالاتي :

أ ـ القروض الزراعية القصيرة الاجل <١> . لقد ازداد الاقبال على القروض الزراعية قصيرة الاجل بشكل كبير خاصة في عام ١٣٩٧ هـ حيث بلغت قيمتها (٤٤) مليون ريال ثم انخفضت حتى وصلت في عام ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ الى (٤) مليون ريال ، وقد كان السبب في ارتفاع القروض هو اقبال المزارعين على طلب القروض القصيرة الاجل في بعض الفروع . بلغت قيمتها الاجمالية (٢٥٢) مليون ريال في عام ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ . بينما كانت في عام ١٣٩٥هـ (٧) مليون ريال فقط .

ب ـ القروض المتوسطة الاجل : <٢>

لقد بلغت القيمة الإجمالية للقروض المتوسطة الاجل في عام ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ (٢١٠٩١) مليون ريال وكانت اكبر نسبة لقيمة القروض في العام المالي ١٤٠٢ هـ / ١٤٠٣ هـ حيث وصلت الى (٤١٤١) مليون ريال وقد كانت في

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : التقرير السنوي الثالث والعشرون لعام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ ص ٣١ وتقرير البنك في عشرون عاماً .

٢ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : م . س .

عام٩٤/ ٩٥ هـ (١٣٨) مليون ريال ويعود السبب في زيادة قيمة القروض في عام ١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ الى ضخامة حجم القروض الممنوحة لتمويل مزارع القمح واستصلاح الاراضي الزراعية وتمويل الالات الزراعية والات الري الحديثة .

كما يوضح الجدول رقم (٣٣) أكبر نسبة لإجمالي القروض (القصيرة والمتوسطة الأجل) الممنوحة من البنك الزراعي من عام ١٣٩٥هـ إلى عام ١٤٠٧هـ (١٩,٥٪) من اجمالي القروض وذلك في عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ، حيث بلغت قيمة القروض في هذا العام المالي (٤١٦٦) مليون ريال ، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ان وصلت في عام ١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ إلى (٤,٨ ٪) . وقد كانت في عام ١٣٩٥هـ تساوي (٠,٦٪) من اجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٣٣)

القروض والإعانات الزراعية التي منحها البنك الزراعي العربي السعودي من عام ٩٤/١٣٩٥هـ إلى ١٤٠٦/١٤٠٧هـ بملايين الريالات

السنة	قيمة القروض القصيرة	قيمة القروض المتوسطة	اجمالي القروض	قيمة الاعانات
٩٥/٩٤	٧	١٣٨	١٤٥	٤٦
٩٦/٩٥	٨	٢٦١	٢٦٩	١٣٤
٩٧/٩٦	١٧	٤٧٢	٤٨٩	١٨٢
٩٨/٩٧	٤٤	٥٤٢	٥٨٦	٢٤١
٩٩/٩٨	١٥	٦٩٤	٧٠٩	٣٨٤
٤٠٠/٩٩	٢٣	١١٠٦	١١٢٩	٤٣٥
٤٠١/٤٠٠	٣٩	٢٤٩١	٢٥٣٠	٦١٥
٤٠٢/٤٠١	٢٩	٢٩٠٣	٢٩٣٢	٩٧٩
٤٠٣/٤٠٢	٢٥	٤١٤١	٤١٦٦	١٢٢١
٤٠٤/٤٠٣	١٩	٣٤٧٧	٣٤٩٦	١٠٢٢
٤٠٥/٤٠٤	١٧	٢٣٠٤	٢٣٢١	١٣٧٨
٤٠٦/٤٠٥	٤	١٥٤٧	١٥٥١	٩٩٤
٤٠٧/٤٠٦	٤	١٠١٥	١٠١٩	٤٠٥
الاجمالي	٢٥١	٢١٠٩١	٢١٣٤٢	٨١٣٦

المصدر : البنك الزراعي العربي السعودي : تقارير الأعوام المذكورة من ١٣٩٥ ـ ١٤٠٦هـ ، وتقرير عن البنك في عشرين عاماً ، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، تقارير الأعوام المذكورة .

ثانياً : الإعانات الزراعية الممنوحة من البنك الزراعي العربي السعودي :

لقد وصلت قيمة الإعانات الإجمالية التي منحها البنك الزراعي في المملكة العربية السعودية للمزارعين أفراداً أو شركات منذ عام ١٣٩٥هـ الى عام ١٤٠٧هـ ، كما يوضح الجدول رقم (٣٣) مبلغ (٨١٣٦) مليون ريال . بينما كانت قيمتها في عام ١٣٩٥هـ حوالي (٤٦) مليون ريال . تساوي نسبة (٠,٥٪) من اجمالي الإعانات .

وقد كان أكبر مبلغ من الإعانات صرف في عام ١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ حيث بلغ (١٣٧٨) مليون ريال يعادل نسبة (١٧٪) من اجمالي الإعانات الممنوحة .

وقد انخفضت الإعانات الممنوحة من البنك حيث بلغت في عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ (٤٠٥) مليون ريال . تعادل نسبة ٥ ٪ من اجمالي الإعانات الممنوحة .

وكانت الإعانات الزراعية موزعة على أغراض متعددة من أهمها : الآلات الزراعية والمكائن والمضخات ، ومعدات تربية الدواجن ، وانتاج الألبان ، وأدوات صيد الأسماك ، ونقل الأبقار المستوردة والأعلاف ، وفسائل النخيل (١) وغيرها .

إلا أنها في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الرابعة اقتصرت على بعض هذه الأغراض مثل المحركات والمضخات ، والآليات الزراعية ، ومعدات تربية الدواجن ، ونقل الأبقار المستوردة . (٢)

---

١ ـ البنك الزراعي العربي السعودي : تقرير عن البنك في عشرين عاماً ، ص ٥٥ .

٢ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠٥ ، والبنك الزراعي العربي السعودي : التقرير السنوي الثالث والعشرون ، ١٤٠٦/١٤٠٧هـ ، ص ٤٣ .

المطلب الثاني : تطور الاستثمار الزراعي .

ينقسم الاستثمار الى الاستثمار الزراعي العام ، والمشروعات الخاصة ، أو الاستثمار الخاص .

وهنا لا يسعنا المقام ايراد أرقام أو تكاليف وتنمية الاستثمارات العامة أو الخاصة ، لأن بعض هذه المشروعات قد سبق ذكره ضمناً كمشروعات السدود ، والطرق الزراعية ، والآبار ، ومشروعات الري وغيرها . وبعض هذه المشروعات ليست خاصة بالقطاع الزراعي لوحده ولكنه يستفيد منها بشكل مباشر أو غير مباشر .

مثل المواصلات والاتصالات ، والخدمات المصرفية ، ووسائل النقل وأماكن التسويق ، وخدمات التعليم والصحة وغير ذلك كما أن المشروعات الاستثمارية الخاصة يصعب حصرها اضافة الى ندرة المعلومات الدقيقة عنها . ولهذا نكتفي بالاشارة لأهم تلك المشروعات كالشركات الكبيرة التى دخلت مجال الاستثمار الزراعي ، ولا يعني عدم ايراد المنجزات في مجال الاستثمار وبيانها كغيرها من المجالات الأخري أنها ليست ذات أهمية فهذا ممتنع لدينا حيث أن مشروعات الاستمار الخاص والعام كل منهما يكمل الأخر وكلاهما أساس للتنمية .

أولا : الاستثمار العام .

تقوم الدولة بتمويل الاستثمارات العامة من أجل تنميةرأس المال الاجتماعي [كالطرق ، والمواصلات ، والموانى ، والمرافق العامة ، والاسكان وغيرها وتعد هذه الاستثمارات في هذه المجالات ذات أهمية في برامج التنمية . حيث من المصلحة وجود مثل هذه المرافق الأساسية للمجتمع كمرحلة أولية ، فقد ربطت كافة مناطق المملكة على اتساعها بشبكة من الطرق والكباري ، والمواصلات السلكية ، والجوية

والبحرية } <١> مما يخدم التنمية الشاملة والزراعية بشكل خاص ، إضافة الى ذلك فقد أقامت السدود ، ومشروعات الري والصرف بالاحساء ومشروعات أخرى مائية، وزراعية سبق ذكرها . والهدف من قيام الدولة بهذه الإستثمارات هو تحقيق المصلحة الشرعية العامة للمجتمع ، كما شجعت على الاستثمار فوضعت الحوافز المعنوية والمادية ، إضافة الى اعطائها المواطن حرية التمتع في املاكه الخاصة ، إلا ما اقتضته المصلحة العامة من فتح لطريق أو مشروع أو تخطيط عام فيه منفعة لكافة المواطنين ويأتي على قائمة المصلحة الشرعية توفير السلع الغذائية الرئيسية حيث تقوم الدولة بدعم انتاجها والعمل على تخزينها وتسويقها وتصنيعها كالقمح مثلاً .

ثانياً : الاستثمار الخاص .

من أهم المنجزات في الإستثمار الخاص للقطاع الزراعي هو قيام عدد كبير من الشركات الزراعية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الشركات ومن أهمها ما يلي : <٢>

أ ـ الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) وتساهم فيها الدولة بنسبة ٢٠٪ من رأسمالها البالغ (٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ريال ويساهم فيها (١٢٦ر٥٣٣) مواطناً . ومن أهم مشاريعها الزراعية انتاج القمح ، والاعلاف ، والحليب ، والألبان واللحوم وتربية الأغنام وتتركز مشاريعها في شرق الرياض ، ووادي الدواسر ومنطقة حائل .

ب ـ شركة حائل للتنمية الزراعية (هادكو) بمنطقة حائل والتى يبلغ رأسمالها (٣٠٠) مليون . يساهم فيها (٥٧٠٢٣) مواطناً .

---

١ ـ د . أحمد الصباب : التخطيط والتنمية الإقتصادية في المملكة العربية السعودية ، ص ١١٣ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : لمحة عن التنمية في المملكة العربية السعودية ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

جـ ـ شركة تبوك للتنمية الزراعية (تادكو) بمنطقة تبوك ويبلغ رأسمالها (٢٠٠) مليون ريال وعدد المساهمين (٢٩٢٥٥٥) مواطن .

د ـ شركة القصيم الزراعية بمنطقة القصيم رأسمالها (٥٠٠) مليون ريال وعدد المساهمين فيها (٣٥٢٢٩٢) مواطناً .

هـ ـ شركة الشرقية للتنمية الزراعية ، يبلغ رأسمالها (٣٠٠) مليون ريال .

و ـ الشركة السعودية للانماء الزراعي (أنماء) بمنطقة وادي الدواسر (شركة محدودة) .

ز ـ شركة الراجحي للأعمال الزراعية بمنطقة الدواسر ومناطق أخرى (شركة محدودة) .

ح ـ الشركة الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار) يبلغ رأسمالها (٢٦،٨٢٦) مليون ريال . <١>

وهناك شركات أخري في مجال الانتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية تحت التأسيس منها شركة الجوف الزراعية وغيرها من المؤسسات والمشروعات الفردية .

---

١ ـ الشركة الوطنية للتسويق الزراعي [ثمار] نشرة اعلامية . الرياض .

المبحث الثالث

منجزات التنمية في مجال الإنتاج الزراعي

تمهيد :

يمكن التعرف على منجزات التنمية في مجال الانتاج الزراعي بالمملكة العربية السعودية من خلال النقاط التالية :

١ ـ مساهمة الانتاج الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي .

٢ ـ تطور الانتاج الزراعي النباتي والحيواني .

٣ ـ مدي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية .

وسيكون بحث هذه النقاط في مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : تطور الانتاج الزراعي .

المطلب الثاني : مدي تحقيق الاكتفاء الذاتي .

المطلب الأول : تطور الانتاج الزراعي .

ويشمل الآتي :

أولاً : مساهمة الانتاج الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي .

ثانياً : تطور الانتاج النباتي .

ثالثاً : تطور الانتاج الحيواني .

واليك بيان ذلك :

أولاً : مساهمة الانتاج الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي .

لقد تضاعفت قيمة الانتاج الزراعي ، بما في ذلك الغابات وصيد الاسماك ، أربعة أضعاف تقريباً . في عام ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ / ١٣٩٦ هـ .

وذلك من (١٥٨٦) مليون ريال الى (٧٤٠ر٦) مليون ريال [١] مقدراً بالاسعار الجارية كما تضاعفت قيمة الانتاج المحلي الاجمالي في نفس الفترة من (١٦٤,٥) ألف مليون ريال إلى (٥٢٤ر٧) ألف مليون ريال بالأسعار الجارية ويلاحظ انخفاض الانتاج المحلي الاجمالي في عام ١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ إلى (٤١٥ر٢) ألف مليون ثم عام ١٤٠٣/ ١٤٠٤ هـ إلى (٣٧٢) ألف مليون ريال ثم الى (٢٨٦) الف مليون ريال في عام ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ نتيجة لانخفاض مستوى عائدات النقط . [٢]

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الإستثمار الزراعي بالمملكة ، ص ٤٨ .

٢ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠٣ .

ورغم ذلك فقد استمرت زيادة قيمة الانتاج الزراعي بصفة مضطردة خلال السنوات الماضية حتى بلغت (١٢,٥) الف مليون ريال وأصبحت الزراعة تسهم بنسبة ٤ر٤٪ من الانتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ <١> . كما هو موضح بالجدول رقم (٣٤) .

وقد زادت مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ٩٩ ـ ١٤٠٠ هـ بشكل متوالي (من ٤٦٢ر٣) مليون ريال في عام ٩٥/ ٩٦ هـ الى (٦٥٢ر٨) مليون ريال في عام ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الانتاج المحلي الاجمالي بنفس الأسعار من ٢٨٨ ألف مليون ريال عام ٩٥ / ٩٦ هـ الى ٢٤١ ألف مليون ريال عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ <٢> . ويعكس هذا النمو السريع قدرة القطاع الزراعي على النمو والتطور والمساهمة الايجابية ـ فقد استمر متوسط معدل النمو الحقيقي للقطاع الزراعي خلال خطط التنمية الثلاث في الارتفاع والتطور فقد كان في الخطة الأولي ٩٠ ـ ٩٥ هـ (٣ر٦٪) وبلغ في الخطة الثانية ٩٦ ـ ١٤٠٠ هـ (٦ر٩ ٪) بينما وصل في الخطة الثالثة ١٤٠١ هـ ـ ١٤٠٥ هـ الى (٩ر٥٪) أى أن متوسط معدل نمو القطاع الزراعي والغابات وصيد الاسماك في الخطط الثلاث بلغ (٦ر٧٪) .

أما في السنة الأولي من الخطة الرابعة ١٤٠٦ هـ فقد بلغ معدل النمو الحقيقي (١٣٪) وفي السنة الثانية ١٤٠٧هـ ابلغ (١٤٪) أى أن متوسط السنتين الأوليين من الخطة الرابعة يساوي (١٣ر٥٪) <٣> سنوياً .

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٧ هـ ، ص ١٠٣ .

٢ ـ وزارة التخطيط : منجزات التنمية حقائق وأرقام من عام ٩٠ ـ ١٤٠٦هـ ، ص ١٠ ، ١١ .

٣ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧ هـ ، ص ١٤ ، ٢٦ .

جدول رقم (٣٤)

الناتج الاجمالي المحلي والناتج الزراعي للأعوام من ١٣٩٥ الي ١٤٠٦هـ

بالمليـون ريال

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الجارية بالمليون ريـــــال			الناتج المحلى بالاسعار الثابتة لعام ٩٩/١٤٠٠هـ بالمليون ريـــــال			
	الاجمالى	الزراعي	العلاقة ٪ النسبة	الاجمالى	الزراعى	معدل ٪ النموالسنوى	المساهمة النسبية للناتـــج
٩٦/٩٥	١٦٤٥٢٦	١ر٥٨٦	٪١ر٠	٢٨٨ر٤٢١	٣٤٦٢	٤	٤ر١
٩٧/٩٦	٢٠٥٠٥٦	١ر٨٦٦	٪٠ر٩	٣٢٠ر٤٤٠	٣٦٣٦	٥	٣ر٧
٩٨/٩٧	٢٢٥٤٠١	٣ر٩٠٩	١ر٧	٣٤٠٣٧٦	٤٢٠٣	١٥ر٦	٣ر٨
٩٩/١٨	٢٤٩٥٤١	٤١٩٦	١ر٧	٣٥٥٦٨٩	٤٣٩٣	٤ر٥	٣ر٧
٤٠٠/٩٩	٣٨٥٨٠٦	٤٦٤٨	١ر٢	٣٨٥٨٠٦	٤٦٤٨	٥ر٨	٣ر٦
٤٠١/٤٠٠	٥٢٠٥٩١	٥٥٧٢	١ر١	٤١٠٢٢٧	٤٩١٧	٥ر٨	٣ر٤
٤٠٢/٤٠١	٥٢٤٧١٩	٦٧٤٠	١ر٣	٤٠٠٨٨٢	٥٢١٢	٦	٣ر٢
٤٠٣/٤٠٢	٤١٥٢٣٤	٨٧٢٥	٢ر١	٣١٩٠٧٥	٥٧٢٣	١٠	٣ر٤
٤٠٤/٤٠٣	٣٧٢٠٢٣	٩٦١١	٢ر٥	٣٠٥٠٨٠	٦٣١٤	١٠ر١	٣ر٧
٤٠٥/٤٠٤	٣٣٠٨٧٩	١١١٤١	٣ر٤	٢٧٣٢٠٨	٧٦٥٦	٢١ر٣	٤ر٧
٤٠٦/٤٠٥	٢٨٦٦٨٧	١٢٥٨٩	٤ر٤	٢٤١٢٨٨	٨٦٥٢	١٢	٥ر٨

المصدر :

أ ـ وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام من ١٣٩٠ ـ ١٤٠٦ هـ .

ب ـ وزارة الزراعة : دليل الاستثمار الزراعي بالمملكة ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

جـ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقارير السنوية للأعوام المذكورة في الجدول .

ثانياً : تطور الانتاج النباتي .

لقد تبين أن المساحة المنزرعة قد زادت عما كانت عليه خلال فترة خطط التنمية الزراعية ، وزاد استخدام الأراضي الزراعية ومستلزمات الانتاج من اسمدة وبذور وآلات وأجهزة في المجال الزراعي ، كما زاد استهلاك المياه لأغراض الزراعة ، ولا شك أن لذلك أثراً كبيراً وواضحا على زيادة الانتاج الزراعي .

ولعل في استعراض اجمالي الانتاج الزراعي لأهم المنتوجات الزراعية بالمملكة خلال الفترة من ١٣٩٥ هـ الى ١٤٠٧ هـ كما سيتبين من الجدول رقم (٣٦) فيما بعد ، يعطي فكرة عن تطور الانتاج الزراعي كما يلي :

أ - انتاج الحبوب : لقد تزايد اجمالي الحبوب بشكل عام في نهاية الخطة الثالثة وبداية الخطة الرابعة ، عما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ وترجع الزيادة بشكل رئيسى الى زيادة الاهتمام بمحصول القمح والذي أولته الدولة عناية كبيرة . فقد كان الانتاج من القمح في عام ١٣٩٥ هـ (١٣٢) ألف طن تزايد الى (٢١٣٥) ألف طن في عام ١٤٠٥ هـ ثم الى (٢٢٨٩) في عام ١٤٠٦ هـ ثم الى (٢٦٥٣) ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ ويرجع هذا الى زيادة المساحة المخصصة لزراعة القمح والاعانات التى تصرف والأسعار التشجعية التى تشتري الدولة بها القمح من المزارعين والتي أدت الى زيادة المساحة الزراعية أفقياً ، كما سبق ذكره من زيادة في المساحة الزراعية لجميع المنتوجات بما في ذلك القمح كما أن هذه الزيادة في انتاج القمح تعود الى التوسع الرأسي أيضاً، حيث تطور انتاج المساحةالمزروعة بالمملكة بشكل عام فقد تطور انتاج الهكتار الواحد من القمح في المملكة خلال الفترة من ١٣٩٥ هـ الى ١٤٠٧ هـ كما يتضح من الجدول رقم (٣٥) فبلغ في عام ٨٧م (٤ر٤) طن للهكتار الواحد في السنة . بينما كان الانتاج في عام ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م يساوي

١ر٢ طن للهكتار الواحد . كما تشير بعض المصادر أن انتاجية الهكتار الواحد في بعض مزارع الشركات الزراعية وصلت إلى (٧) طن للهكتار الواحد. (١)

جدول رقم (٣٥)

تطور انتاجية الهكتار الواحد في المملكة العربية السعودية من محصول القمح

{ المساحة بالألف هكتار والانتاج بالألف طن }

العام	المساحة	الانتاج	انتاج الهكتار الواحد بالطن
١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	٦٢	١٣٢	٢ر١
١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	٦٧	١٤٢	٢ر١
١٤٠٥هـ/١٩٨٥م	٥٨٧	٢١٣٥	٦ر٣
١٤٠٦هـ/١٩٨٦م	٥٦٦	٢٢٩٠	٤
١٤٠٧هـ/١٩٨٧م (١)	٦٠١	٢٦٥٣	٤ر٤ (٢)

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة الكتاب الإحصائي السنوي ، لعام ١٣٩٧هـ / ١٣٩٨هـ ، وعام ١٤٠٥/١٤٠٦م ، وزارة الزراعة والمياه : مؤشرات بيانية لتطور القطاع الزراعي ، ومؤشرات إحصائية عن الزراعة في المملكة لعام ١٤٠٧ هـ . والكتاب الاحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦ـ٨٧م العدد الخامس .

١ ـ تقديرات أولية .

٢ ـ بلغت إنتاجية الهكتار الواحد في بعض المزارع ٧ طن في عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ .

أما انتاج الشعير فقد كان منخفضا حتي عام ١٤٠٥ هـ حيث كان الانتاج منه حوالي أربعة آلاف طن ثم ازداد الى ١٢٠ ألف طن في عام ١٤٠٦ هـ و ١٦٢ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ نتيجة لاتخاذ الدولة اجراءات لزيادة الانتاج منه في السنوات الأولي من خطة التنمية الرابعة مثل اعطاء الاعانات لمزارعي الشعير

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : المجلة الزراعية ، العدد الثاني ، المجلد ٨ لعام ١٤٠٧هـ ، ص ٨ ، ١٠ ، والكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد الخامس ، ٨٦/٨٧م ، ص ٦ .

وتخصيص مساحات معينة لدي المشاريع الزراعية الخاصة بانتاج القمح لزراعة الشعير .

أما انتاج الذرة فقد انخفض من ١٣٠ ألف طن في عام ١٣٩٥ هـ الى ٤٥ ألف طن في الاعوام ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، كما يوضحه جدول رقم (٣٦) فيما بعد وهو يشمل الذرة الرفيعة والذرة الصفراء . ولزيادة الانتاج يجب أن تتبع الدولة الاجراءات التى اتبعتها مع مزارعي الشعير ، أما الحبوب الأخري كالدخن والسمسم فمازال الانتاج منها ضعيفاً جداً لا يفي بحاجة البلاد .

ب - محصول البن : البن من المحاصيل الزراعية الصناعية الجيدة . وتدل الاحصاءات المتوفرة عن الاعوام ١٣٩٥ هـ و ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ هـ أن الانتاج كان على الترتيب ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، ألف طن [١] . ولم يتوفر للباحث معلومات عن الأعوام الأخرى . ونظراً لأهمية هذا المحصول وصلاحية المنطقة الجنوبية من المملكة لزراعتة فانه يجب الاعتناء بزراعته والعمل على تشجيع المزارعين على زيادة انتاجة نظراً لكثرة الطلب عليه داخل المملكة .

جـ - الخضروات : ازداد انتاج الخضروات بشكل كبير خاصة بعد التوسع في استخدام البيوت المحمية . فقد إزداد اجمالي الانتاج من ٧٥٠ ألف طن لجميع الخضروات بما في ذلك البطيخ والشمام ، في عام ١٣٩٥ هـ الى (١٣٨٦) ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ وتمثل الزيادة بنسبة ٨٤٪ . ومن أهم الخضروات المنتجة في المملكة الطماطم حيث بلغت نسبتها حوالي ٤٠٪ من إجمالي انتاج الخضروات في عام ١٣٩٥ ، وتزايد انتاجها فيما بعد إلا أن نسبتها انخفضت

---

١ - منظمة الأمم المتحدة : المجموعة الإحصائية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ٧٥ - ٨٤م العدد ٩ ، بغداد ٨٦م .

حيث وصلت نسبتها في عام ١٤٠٧ هـ إلى حوالي ٢٥٪ من اجمالي الخضروات نتيجة الى زيادة المنتجات الأخري من الخضروات خاصة محصول الخيار، والذي بلغ ١٢٩ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ ومحصول البطاطس الذي بدأت زراعته تزدهر بشكل سريع حيث بلغ الانتاج منها في عام ١٤٠٧ حوالي (٣٤) ألف طن كما تزايد انتاج البطيخ والشمام من (٢٩٨) ألف طن في عام ١٣٩٥ هـ الى ٥١٥ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ حيث تمثل الزيادة في انتاجه حوالي ٧٢٪ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ . كما هو موضح في الجدول رقم (٣٦) .

د ـ الفواكه :

ازداد انتاج الفواكه بنسب متفاوته ، فقد حقق انتاج التمور زيادة كبيرة حيث وصل الانتاج في عام ١٤٠٧ هـ الى ٤٨٤ ألف طن ، بينما كان في عام ١٣٩٥هـ ٣٣٧ ألف طن حيث تمثل الزيادة نسبة ٤٣٪ عما كانت عليه في عام١٣٩٥هـ .

أما محصول الموالح فقد انخفض انتاجها بشكل كبير جداً في عام ١٤٠٧ فقد وصل الى ١٢ ألف طن بينما كان في عام ١٣٩٥ هـ ٢٠ ألف طن وفي عام ١٤٠٠ هـ زاد انتاجها بنسبة ١٠٠٪ ثم عاد للانخفاض نتيجة لعوامل الجفاف التى تعرضت لها الاشجار الدائمة في المملكة فقد انخفض الانتاج بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ وبنسبة ٧٠٪ عما كانت عليه في عام١٤٠٠هـ.

أما انتاج العنب فقد حقق زيادة في عام ١٤٠٧ هـ بنسبة ٦٤٪ عما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ .

وبشكل عام فقد تزايد انتاج الفواكه في المملكة في عام ١٤٠٧ هـ بنسبة ٩٩٪ عماكانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ وقد كانت هذه الزيادة في انتاج التمور ، والعنب ، والفواكه الأخري غير الموالح ، كما هو مبين بالجدول رقم (٣٦)

جدول رقم (٣٦)

تطور الانتاج الزراعي النباتي في المملكة بالألف طن

المحصول	٩٥هـ/٧٥م	١٤٠٠هـ/٨٠م	١٤٠٥هـ/٨٥م	١٤٠٦هـ/٨٦م	١٤٠٧هـ/٨٧م (١)
القمح	١٣٢	١٤٢	٢١٣٥	٢٢٩٠	٢٦٥٣
الشعير	١٧	٦	٥	١٢٠	١٦٢
الذرة	١٣٠	١١٠	٤٥	٤٥	٤٥
حبوب أخرى	١١	٨	٦	٨	٨
اجمالي الحبوب	٢٩٠	٢٦٦	٢١٩١	٢٤٦٣	٢٨٦٨
البن	١٥٠	١٦٠ (٢)	*	*	*
الطماطم	٣٠١	٢٠٠	٣٣١	٣٢٧	٣٤٦
خضروات أخرى	١٥١	١١٩	٥٨٢	٤٢٠	٥٢٥
البطيخ والشمام	٢٩٨	٣٥٩	٥٣٥	٥٣٧	٥١٥
اجمالي الخضروات	٧٥٠	٦٧٨	١٤٤٨	١٢٨٤	١٣٨٦
التمور	٣٣٧	٣٤٢	٤٥٦	٤٥٧	٤٨٤
الموالح	٢٠	٤٠	١١	١١	١٢
العنب	٦١	٥٧	٨٠	٨٣	١٠٠
فواكه أخرى	*	*	١٣٩	١٦٣	٢٣٧
اجمالي الفواكه	٤١٨	٤٣٩	٦٨٦	٧١٤	٨٣٣

المصدر : وزارة الزراعة : إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء . الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد (٥) ومؤشرات إحصائية عن الزراعة والمياه بالمملكة .

وزارة المالية والإقتصاد الوطني : مصلحة الإحصاءات العامة : الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٠٥، ١٤٠٦، ص ٦٦٧ وما بعدها . والمؤشر الإحصائي العدد الثالث لعام ١٣٩٨هـ .

وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ، ص ٢٤٠ .

منظمة الأمم المتحدة : المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ٧٥ - ٨٤م العدد ٩ ، بغداد ٨٦ م .

١ - إحصائيات عام ١٤٠٧هـ تقديرات أولية . انظر المؤشرات الإحصائية للزراعة والمياه في المملكة لعام١٤٠٧ هـ .

٢ - إنتاج عام ١٣٩٧هـ و ١٣٩٦هـ ، أما بقية السنوات فلم تتوفر للباحث عنها معلومات .

ثالثاً : تطور الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني .

١ ـ الثروة الحيوانية :

لقد تطورت أعداد الثروة الحيوانية الحية بشكل كبير في المملكة ، فقد زادت أعداد الضأن بنسبة ٢٣٠٪ في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥هـ كما تزايد أعداد الماعز في نفس الفترة بنسبة ١١١٪ . وكذلك الابل حيث ازدادات أعدادها بنسبة ٢٨١٪ في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام١٣٩٥ هـ أما الأبقار فقد كانت أعدادها في عام ١٣٩٥ هـ (٣٢٠) ألف رأس كما هو مبين بالجدول رقم (٣٧) . ثم انخفضت أعدادها بسبب انخفاض الاعتماد عليها في حراثة الأرض وسقي الماء من الآبار حيث استبدلت باستخدام الآلات الحديثة في الحراثة ، والسقي حيث وصلت في عام ١٤٠٥ هـ الى ٢٨٩ ألف رأس واقتصرت الابقار على انتاج اللبن واللحم ، وفي عام ١٤٠٦ هـ تزايدت أعدادها خاصة في المزارع المتخصصة التى انتشرت في كثير من مناطق المملكة خاصة في مناطق الخرج والقصيم والشرقية .

الا أن بعض الأمراض والأوبئة التى تتعرض لها هذه الحيوانات قد يكون سبباً كبيراً في أنخفاض اعدادها ما لم يتم تدارك ذلك والعناية بطرق التربية الصحيحة والاهتمام بالنواحي البيطرية لمعالجة تلك الأمراض والقضاء عليها حتى يمكن المحافظة على هذه الثروة بشكل جيد ، وكذلك ما تنتجة من منتجات .

أما زيادة الثروات الحيوانية الأخرى فيرجع الى التوسع في زراعة الاعلاف ، إضافة الى مساحات المراعي الواسعة بالمملكة ، وكذلك يرجع الى الاعانات التى تعطي للاعلاف المستوردة ، والحوافز التى تقدمها الدولة للتشجيع على الاستثمار في مشاريع الثروة الحيوانية وخاصة إقامة المزارع المتخصصة لتربية الحيوانات وتسمينها وانتاج الألبان كذلك

جدول رقم (٣٧)

تطور الثروة الحيوانية بالملكة بالألف رأس

النوع	١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	١٤٠٥هـ/١٩٨٥م	١٤٠٦هـ/١٩٨٦م	١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
الضأن	٢٢٤٣	٦٦٨٤	٧١١٦	٧٤٠٥
الماعز	١٥٧٧	٣٠٠٥	٣٠٩١	٣٢٣٨
الأبقار	٣٢٠	٢٨٩	٣٠٣	٣١٥
الجمال	١٠٦	٣٧٢	٣٧٦	٤٠٤

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء .

أ ـ نشرة الإحصاءات الزراعية للأعوام ٧٥ ، ٨٠ م .

ب ـ الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي ، العدد الخامس لعام ٨٦/٨٧ م .

* إعداد عام ١٤٠٧ هـ ، ٨٧ م . تقديرات أولية . انظر : مصدر الجدول .

٢ ـ تطور اعداد الدواجن بالملكة : يوضح الجدول رقم (٣٨) تطور أعداد الدواجن بالملكة كالتالي .

أ ـ دواجن المزارع التقليدية لقد تزايد عدد الدواجن في عام ١٤٠٠هـ إلى (٢٣٣٥) ألف طير : أى حوالي ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ حيث كانت (٧٤١) ألف طير ونظراً لقلة العناية به وانتشار الأوبئة ، قل الاهتمام بهذه الدواجن في المزارع التقليدية إضافة الى التوسع الكبير في مزارع الدواجن المتخصصة والتي أصبحت فيما بعد تلبي حاجة السكان بشكل كبير جداً مما قلل من أهمية المزارع التقليدية وأدي الى انخفاض أعداد الدواجن فيها بشكل كبير حيث وصلت اعدادها في عام ١٤٠٧ هـ الى (٦٤٢) ألف طير وهذا العدد ينخفض بحوالي ٣ أضعاف ونصف عما كانت عليه في عام ١٤٠٠ هـ ويقل عما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ بحوالي (١٠٠) ألف طير .

ب - دواجن المزارع المتخصصة <١> : وهي تشمل الدجاج اللاحم ، والبياض ، وأمهات الدجاج اللاحم والبياض ، ولقد تطورت أعداد هذه الدواجن في المزارع المتخصصة بشكل كبير جدا حيث كانت في عام ١٣٩٥ هـ (٣٨) ألف طير ازدادت حتى وصلت في عام ١٤٠٧ هـ الى حوالي (١٩٩٨٤٦) ألف طير ، وقد سبق بحث عدد المشاريع المتخصصة <٢> ، وتطورها ومقدار طاقتها الانتاجية .

جدول رقم (٣٨)

تطور أعداد الدواجن بالمملكة العربية السعودية {بالألف طير}

النوع	١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	١٤٠٥هـ/١٩٨٥م	١٤٠٦هـ/١٩٨٦م	١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
دواجن مزارع تقليدية	٧٤١	٢٢٣٥	٦٤٩	٦٠٩	٦٤٢
دواجن مزارع متخصصة (١)	٣٨	١٥٩٦٩٧	١٨٨٨٣٦	١٩٩٠٩٠	١٩٩٨٤٦
اجمالى الدواجن تقليدى ومتخصص	٧٧٩	١٦٢٠٣٢	١٨٩٤٨٥	١٩٩٦٩٩	٢٠٠٤٨٨

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد الخامس عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ص ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ . فهو مصدر معلومات للأعوام ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ هـ .

أما مصدر معلومات عامي ١٣٩٥ ، ١٤٠٠ هـ فهو نشرت الإحصاءات الزراعية للأعوام ٧٥ - ٨٠ م ، ص ٤٢ ، والموازنة الغذائية للمملكة عن الأعوام ٧٤ - ٧٦ م .

١ - تشمل جميع الدواجن اللاحم ، والبياض ، وأمهات اللاحم والبياض .

---

١ - وزارة الزراعة والمياه : نشرة الإحصاءات الزراعية للأعوام ٧٥ - ٨٠م ، ص ٤٢ ، والكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦/٨٧ م العدد الخامس ، ص ٦٠ وما بعدها .

٢ - انظر : ص ١٧٣ من البحث جدول رقم ٢٨ .

* تقديرات أولية .

٢ ـ الانتاج الحيواني :

يشمل الانتاج الحيواني منتوجات الحليب ، واللحوم والبيض ، والعسل .

أ ـ انتاج الحليب : <١> لقد تزايد انتاج الحليب كما يتضح من الجدول رقم (٣٩) من ٢٠٦ ألف طن في عام ١٣٩٥هـ وهو معدل السنوات ٩٤ـ١٣٩٦هـ / ٧٤ ـ ١٩٧٦ م . كما جاء في الموازنة الغذائية للمملكة ، الى ٤٥٧ ألف طن في عام ١٤٠٦هـ / ٨٦ أى بنسبة ١٠٦٪ خلال تلك الفترة ، كما زاد انتاج الحليب بمعدل ٤ر٩٪ في عام ١٤٠٦ هـ عما كانت عليه في عام ١٤٠٥ هـ ملبياً نسبة ٣ر٢٩٪ من اجمالي الاستهلاك . <٢>

ب ـ اللحوم الحمراء زادت اللحوم الحمراء بنسبة ٥٢٪ في عام ١٤٠٦ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣٩) وترجع الزيادة في اللحوم الحمراء والحليب الى زيادة عدد المشاريع المتخصصة في انتاج الألبان واللحوم خاصة تربية وتسمين العجول ، والضأن في مزارع متخصصة ، وكذلك الأبقار لانتاج الألبان .

جـ ـ لحوم الدجاج : زاد الانتاج المحلي من الدجاج اللاحم بحوالي أربعة عشر ضعفاً في عام ١٤٠٦ هـ عما كان عليه في عام ١٣٩٥ هـ كما تزايد بمعدل ٨ر٧ عما كانت عليه في عام ١٤٠٥ هـ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٣٩) هذا وقد وصل الانتاج الى سد { نسبة ٧ر٥٤٪ من اجمالي الاستهلاك} <٣> .

---

١ ـ وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام من عام ٩٠ ـ ٨٦ م .

٢ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠١ وما بعدها .

٣ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي ، م . س .

د - البيض : وكما يتضح من الجدول رقم (٣٩) فقد تزايد انتاج البيض بمعدل كبير جداً حيث تجاوز حاجة الاستهلاك المحلي وأصبح هناك فائض للتصدير وترجع الزيادة في انتاج لحوم الدواجن وانتاج البيض الى التوسع في عدد المشروعات المتخصصة وزيادة طاقتها الانتاجية .

هـ - الأسماك : كان الانتاج في عام ١٣٩٥ هـ حوالي ٢٠ ألف طن من الاسماك الطازجة ثم أخذ الانتاج يتأرجح بين الزيادة والنقصان حتى عام ١٤٠٠ هـ ثم بدأ في الزيادة حيث وصل في عام ١٤٠٥ الى ٤٦ ألف طن ، ثم في عام ١٤٠٦ هـ ٤٩ ألف طن وترجع الزيادة في انتاج الأسماك الى قيام شركات متخصصة في صيد الأسماك وتسويقه داخل المملكة وخارجها .

جدول رقم (٣٩)

الانتاج الحيواني بالألف طن

النـــــوع	١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	١٤٠٥هـ/١٩٨٥م	١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
حليـــــب	٢٠٦	٣٤١	٤١٨	٤٥٧
لحوم حمراء	٤٧	٣٤	١٢٦	١٤٠
لحوم دجاج	١٤	٤٠	١٨٢	١٩٦
أسمـــاك	٢٠	٢٠	٤٦	٤٩
بيـــض	١٢	٤١	١٣٢	١٣٨
عسل نحل	٢	٦ر٢	٥	٤ر١

المصدر : وزارة الزراعة والمياه : إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء هي المصدر لجميع السلع . أما إنتاج اللحوم فمصدرها مسالخ وزارة الشئون البلدية والقروية حتى عام ٨٠م وما عداها فمصدرها وزارة الزراعة والمياه . والموازنة الغذائية للملكة من عام ٧٤ ـ ٨٦ م . نقلاً عن وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام من عام ٧٠ ـ ٨٦ م . صدر في عام ١٤٠٧ هـ . مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠١ .

و ـ انتاج العسل : بلغ انتاج العسل في عام ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ / ٨٤ ـ ٨٥م حوالي ٥ طن مقابل ٣ طن تقريباً في عام ١٤٠٢ هـ / ٨٢ م . أي بزيادة تمثل ٤٠٪ من إجمالي انتاج عسل النحل . ولقد تذبذبت كمية الانتاج خلال السنوات من ١٤٠٢ هـ الى ١٤٠٦ هـ . كما هو مبين بالجدول رقم (٣٩) وذلك بين الارتفاع والهبوط لحداثة هذا النشاط الانتاجي بالشكل التجاري في المملكة . وقد بلغت عدد مشاريع تربية النحل وانتاج العسل في عام ١٤٠٦ سبعة مشاريع . (١)

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : النشرة الإحصائية السنوية لعام ٨٤/٨٥ ، ص ١٦٤ . لم يبدأ انتاج العسل بشكل تجاري إلا في عام ١٤٠٢هـ .

وبعد هذا الإستعراض المفصل لأهم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وتطورها خلال الفترة من ١٣٩٥ إلى ١٤٠٧هـ .

يتبين لنا أن ما تم انجازه في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ، قد زاد بمعدلات كبيرة عن سنة الأساس ١٣٩٥هـ ، وعما كان مستهدفاً في خطط التنمية الزراعية ، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤٠) .

فقد بلغت نسبة انتاج الحبوب في عام ١٤٠٧هـ (٩٨٨٪) عما كانت عليه في عام الأساس ١٣٩٥هـ .

كما بلغت نسبتها (٤١٨ ٪) عما كان مستهدفاً بينما كانت نسبة المستهدف (٢٣٦٪) عما كان عليه سنة الأساس .

وترجع الزيادة في انتاج الحبوب بهذا الشكل الكبير إلي التوسع في زراعة القمح ، كنتيجة للأهتمام بهذا المحصول الإستراتيجي . والذي بلغت نسبة انتاجة في عام ١٤٠٧هـ (٢٠٠٩٪) عما كان عليه في سنة الأساس . و (١٠٦١٪) عما كان مستهدفاً .

أما إنتاج الخضروات فقد بلغت نسبة ما تم انجازه في عام ١٤٠٧هـ (١٨٤٪) عما كانت عليه في عام ١٣٩٥هـ ، و (١٣٤٪) عما كان مستهدفاً ، وقد كانت نسبة المستهدف منها (١٣٧ ٪) عما كانت عليه في سنة الأساس .

كما بلغت نسبة إنتاج الفواكة (١٩٩٪) عما كانت عليه في سنة الأساس . و (٢٦٠٪) عما كان مستهدفاً ، حيث كانت نسبة المستهدف من إنتاج الفواكة (٧٦٪) عما كان عليه سنة الأساس .

أما انتاج اللحوم الحمراء فقد كان المستهدف منه متواضعاً حيث كان بنسبة (١١٧ ٪) عما كان عليه في عام الأساس ، بينما بلغت نسبة الإنتاج منه في

عام ١٤٠٧هـ (٢٥٤٪) عما كان مستهدفاً ، و(٢٩٧ ٪) عما كان عليه في سنة الأساس .

كما زادت نسبة إنتاج الدجاج اللاحم من (٤٤١ ٪) مستهدفاً عما كان عليه في سنة الأساس إلى (٧٢٠ ٪) في عام ١٤٠٧هـ . وكذلك إنتاج البيض الذي بلغت نسبةإنتاجه في عام ١٤٠٧هـ (٤٧٥٪) عما كان عليه في عام الأساس و (١٨٧٪) عما كان مستهدفاً ، حيث كان المستهدف (١٧٩٥٪) ، وقد زاد إنتاج الحليب بنسبة (٢٢١٪) في عام ١٤٠٧هـ عما كان عليه في عام الأساس وبنسبة (١٥٣٪) عما كان مستهدفاً ، حيث كان المستهدف حوالي (١٤٤٪) عما كان عليه في عام الأساس .

أما انتاج العسل فقد كان بنسبة (١٥٨٪) عما كان عليه في عام الأساس .

ونلاحظ أن ارتفاع نسب الإنتاج النباتي والحيواني تعود الى نجاح السياسات الزراعية التي اتخذتها الجهات المسئولة عن الزراعة .

جدول رقم (٤٠)

المستهدف والمنجز من انتاج المنتجات الرئيسية النباتية والحيوانية بالمملكة العربية السعودية بالألف طن

البيـــــان	سنة الاساس ١٣٩٥هـ/٧٥م	المستهدف من الخطط بالارقام	نسبة المستهدف لسنة الاساس	المنجز بالارقام ١٤٠٧هـ/٨٧م	نسبة المنجز المستهدف	نسبة المنجز لسنة الاساس
الانتاج النباتي						
١- اجمالي الحبوب	٢٩٠	٦٨٥	٢٣٦	٢٨٦٨	٤١٨	٩٨٨
القمح	١٣٢	٢٥٠	١٨٩	٢٦٥٣	١٠٦١	٢٠٠٩
حبوب أخرى	١٥٨	٤٣٥	٢٧٥	٢١٥	٤٩	١٣٦
٢- الخضروات	٧٥٠	١٠٣٠	١٣٧	١٣٨٦	١٣٤	١٨٤
٣- الفواكه	٤١٨	٣٢٠	٧٦	٨٣٣	٢٦٠	١٩٩
الانتاج الحيواني						
١- اللحوم الحمراء	٤٧	٥٥	١١٧	١٤٠	٢٥٤	٢٩٧
٢- اللحوم البيضاء	٣٤	١٥٠ (١)	٤٤١	٢٤٥	١٦٣	٧٢٠
٣- البيض	١٢	٢١٥	١٧٩٥	٢٨٥	١٨٧	٤٧٥
٤- الحليب	٢٠٦	٢٩٧	١٤٤	٤٥٧	١٥٣	٢٢١
٥- عسل النحل (٢)	٢٦٣٠	*	*	٤١٧٠	*	١٥٨

المصدر : الجدول رقم ٣٦ ، ٣٩

١ ـ أرقام المستهدف من اللحوم البيضاء لاتشمل الأسماك .

٢ ـ إنتاج العسل بالكليو جرام .

المطلب الثاني : مدي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في المملكة العربية السعودية

إن المنجزات السابق ذكرها والتى من أهمها زيادة المنتجات الزراعية ، وزيادة الانتاجية ، التي ساهمت في توفير الغذاء للمواطنين والمقيمين في هذا البلد فقد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية .

الا أن معدل الزيادة في الطلب على المواد الغذائية ازداد بشكل كبير ولعل الزيادة في عدد السكان التى تحققت بارتفاع عدد المواليد وانخفاض معدل الوفيات ، ونظراً للاعداد المتزايدة من الايدي العاملة غير الوطنية ، الى جانب ارتفاع الدخول وما نتج عنه من ارتفاع في مستوي المعيشة وبالتالي تغير في نمط الاستهلاك والاذواق كل ذلك يعتبر من الاسباب التى أدت الى زيادة الطلب على الغذاء بالمملكة .

ولعل المؤشرات الاحصائية التالية تدل على زيادة الطلب الغذائي من ناحية ومدي مساهمة الانتاج المحلي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبعض المنتجات الزراعية ، والاقتراب من ذلك في البعض الآخر إضافة إلى أن هناك عجزاً كبيراً في بعض المنتجات الزراعية الأخرى .

ويتضح ذلك من جدول رقم (٤١) الدال على تطور الانتاج والاستهلاك ونسبة مساهمة الانتاج .

كما أن دراسة مدي تحقيق الاكتفاء الذاتي تتطلب التعرف على إجمالي الإستهلاك المحلي من جميع مصادره المحلية والخارجية ، ثم نسبة مساهمة الإنتاج المحلي الى هذا الإستهلاك الإجمالي . فان كانت هذه النسبة تساوي ١٠٠٪ أى واحد صحيح فانه يمكن أن نقول أن هناك اكتفاء ذاتي فقط أما اذ كانت أقل من

١٠٠٪ فانه سيكون هناك عجز بمقدار الفرق بين النسبة التى يساهم بها الانتاج في الاستهلاك وبين الواحد الصحيح (١٠٠٪) أما اذا كانت النسبة التى يساهم بها الانتاج من المتاح للاستهلاك أكثر من ١٠٠٪ فمعني هذا وجود فائض .

ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤١) الذي يعتبر ميزاناً سلعياً لأهم المنتجات الزراعية . ويتبين من الجدول أن بعض المنتجات حققت فائضاً في الإنتاج وبعضها حقق عجزاً وذلك كالآتي :

أولاً : تحقيق فائض في انتاج بعض المنتجات الزراعية :

أ ـ القمح : حقق انتاج القمح فائضاً قدر بحوالي ٨٥٪ في عام ١٤٠٧ هـ وفي عام ١٤٠٦ تحقق فائض بمقدار ٢٧٪ من اجمالي الاستهلاك حيث كانت نسبة الانتاج للاستهلاك تساوي في عام ١٤٠٦ هـ ١٢٧٪ وفي عام ١٤٠٧هـ ١٨٥ ٪ . وبهذا فقد صدّرت المملكة من انتاج القمح في عام ١٤٠٦ حوالي (٥٧٥) ألف طن وفي عام ١٤٠٧ هـ صدرت المملكة حوالي ١٣٤٤ ألف طن . ويعتبر تحقيق المملكة للاكتفاء الذاتي من انتاج القمح في فترة قياسية نالت اعجاب العالم واستحقت عليها التقدير من منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، وكان ذلك بسبب زيادة المساحة المزروعة بالقمح وشراء الدولة لانتاج القمح بأسعار تشجيعية ، حيث ساعد ذلك على زيادة الانتاج ، وقد كان ذلك على حساب نقص انتاج محصول الشعير الذي نقص انتاجه من ١٧ ألف طن في عام ١٣٩٥ هـ الى ٥ طن في عام ١٤٠٥ هـ ومنذ عام ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ بدأ تشجيع الدولة لمزارعي الشعير مما أدي الى زيادة انتاجه الى ١٢٠ ألف طن في عام ١٤٠٦ هـ والى ١٦٠ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ . (١)

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦ ، ٨٧م العدد الخامس ، ص ١٤ .

وهنا يرى الباحث أنه لابد من إحداث نوع من التوازن في التشجيع على الاستثمار الزراعي حتى لا يكون تحقيق فائض في محصول ما . على حساب محصول آخر ، وأن يراعي في ذلك أهمية المحصول المنتج المراد تشجيعة وكذلك الطلب على المحصول من قبل المجتمع فإن مراعاة التوازن في تشجيع الاستثمار سواء باعطاء الاعانات أو توزيع الأراضي ، أو شراء الانتاج أو اعطاء تسهيلات معينة لإقامة أى مشروع زراعي يجب أن يخضع لمعايير اقتصادية معينة لكل مشروع وكذلك يخضع لمبدأ تحقيق الإكتفاء الذاتي المستهدف من خطط التنمية الزراعية بشكل خاص .

ب ـ الخضروات : حققت الخضروات بشكل عام زيادة في الإنتاج الزراعي وخاصة بعد إستخدام البيوت المحمية ، فقد سبق ذكر أن انتاج الخضروات ازداد من ٧٥٠ ألف طن في عام ٩٥هـ الى (١٣٨٦) ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ كانت تمثل الطماطم منها حوالي ٤٠٪ في عام ٩٥ هـ أما في عام ١٤٠٧ فانها أصبحت تمثل حوالي ٢٥ ٪ من اجمالي انتاج الخضروات عام ١٤٠٧ هـ نتيجة زيادة بعض الخضروات الأخري كالخيار ، والبطاطس ، إضافة الى البطيخ والشمام وقد تحقق في عام ١٤٠٦ هـ فائضاً في إنتاج الطماطم بمقدار ٣٪ حيث وصلت نسبة الانتاج من اجمالي الاستهلاك حوالي ١٠٣٪ بفارق ٥٪ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥هـ حيث كان الإنتاج يمثل ٩٨٪ من إجمالي الإستهلاك وصدّرت المملكة من إنتاج الطماطم في عام ١٤٠٦ هـ (١٠٣) ألف طن ، الا أن زيادة الطلب على الطماطم رغم زيادة الإنتاج أدي إلى تحقيق عجز في عام ١٤٠٧ هـ بمقدار ٢٢٫٤٪ حيث أن زيادة الإنتاج كانت بنسبة ١٥٪ في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ ، أما زيادة الطلب فقد كانت نسبتها أكبر حيث بلغت ٤٥٪ في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ .

كما تحقق اكتفاء ذاتي في انتاج البطيخ والشمام منذ عام ١٣٩٥ هـ حيث بلغت نسبة الانتاج للاستهلاك (١٠٥٪) إلا أن هذه النسبة تناقصت حتى وصلت في عام ١٤٠٧ الى ١٠٠٪ ويرجع ذلك رغم زيادة الانتاج بنسبة ١٩٪ في عام ١٤٠٧ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ الى زيادة الطلب التى كانت بنسبة كبيرة تمثل (٢٥٪) في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ وترجع زيادة انتاج الخضروات الى التوسع في المشروعات المتخصصة والتى تستخدم رأس المال الكثيف مثل البيوت المحمية ، ووسائل الري الحديثة مثل التنقيط ولا شك أن استخدام هذه التقنية الزراعية مكلف خاصة للمزارع التقليدية التى لا يستطيع أصحابها اقتناء مثل هذه الوسائل واستخدامها . ولهذا فان الباحث يرى أنه من الضروري الاعتناء بالمزارع التقليدية وهي الغالبية المنتشرة في أنحاء المملكة كما يجب تنميتها ودعمها بما يحقق لها التطور ويوفرالوسائل اللازمة لتنميتها ، وخاصة استخدام رأس المال ، وحبذا لو قام البنك الزراعي بتسهيل شروط الاقتراض التى توفر ذلك للمزارع التقليدية ووضع شروط مناسبة لتلبية حاجة هذه المزارع اضافة إلى ما يقدمه لها من قروض وإعانات .

جـ - الفواكه : حقق انتاج الفواكه بشكل عام زيادة الانتاج حققت في بعض المنتجات فائضاً ، وفي مقدمة ذلك التمور ، والعنب .

فقد تحقق فائضاً في انتاج التمور في عام ١٣٩٥ هـ حيث بلغت نسبة الانتاج للاستهلاك (١٠٣٪) كما تزايدت هذه النسبة حتى وصلت في عام ١٤٠٧ هـ ١٠٥٪ من اجمالي الاستهلاك وقد كانت الزيادة ملحوظة في الانتاج منذ عام ١٤٠٥ هـ حيث وصل الانتاج في عام ١٤٠٧ الى (٤٨٤) ألف طن ، بينما كان في عام ١٣٩٥ هـ ٣٣٧ ألف طن ويرجع استمرار

زيادة الانتاج المحلي من التمور الى استمرار الاعانات التى تقدمها الدولة لفسائل النخيل إضافة الى شراء جزء كبير من الانتاج في كل عام تقدمه الدولة مساهمة منها في يوم الغذاء العالمي أما إنتاج العنب فبعد أن كانت نسبة الإنتاج للإستهلاك تساوي ١٠٠٪ أصبح فيما بعد عاجزاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الأعوام ١٤٠٠ هـ و ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ التي كانت نسبة الانتاج فيها تساوي على الترتيب ٦٧٪ ، ٨٧٪ ٨٨ ٪ ، إلا أنه بعد تشجيع الدولة على زراعة العنب وخاصة مشاريع المزارع المتخصصة في إنتاج العنب زاد الإنتاج من العنب الى حوالي ١٠٠ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ حيث وصلت نسبة الإنتاج للإستهلاك ١٣١٪ ، وبهذا حققت المملكة وفائضاً قامت المملكة بتصديره ومقداره حوالي (٣٩) ألف طن .

د ـ البيض : كانت نسبة الانتاج تساوي ٥٠٪ من إجمالي الإستهلاك الا أن إنتاج البيض تزايد بشكل كبير نتيجة لزيادة مشروعات الدواجن المنتجة للبيض حيث وصلت الى ١٦٥ مشروع في عام ١٤٠١ هـ <١> ثم الى (١٨٧) مشروع في عام ١٤٠٥ هـ <٢> ثم إنخفضت الى ١٤٣ مشروع لإنتاج البيض في عام ١٤٠٧ هـ وقد حقق الإنتاج فائضاً بنسبة (٩٣٪) تقدر بحوالي (١١) ألف طن يصدر لخارج المملكة . حيث أن نسبة الإنتاج للاستهلاك تساوي في عامي ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ٣ر١٠٩٪

---

١ ـ انظر الجدول رقم (٢٥) من البحث ص ٧٤٧ .

٢ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد الخامس لعام ٨٦ / ٨٧ م ، ص ٢١٠

ثانياً : وجود عجز في انتاج بعض المنتجات كالآتي :

أ - من الحبوب الشعير حيث كانت نسبة الانتاج في عام ١٣٩٥ هـ تساوي ٥٢٪ من اجمالي المتاح للاستهلاك . ثم انخفضت هذه النسبة الى ٤ر٠٪ و ٧ر٠٪ في الاعوام ١٤٠٠ ، ١٤٠٥ هـ . وهذا العجز في انتاج الشعير يرجع الى نقص المساحة المزروعة بالشعير والتوسع في زراعة القمح ، وقد سبق أن أشرنا الى ذلك ، وقلنا أنه لابد من زيادة المساحة المزروعة بالشعير وذلك عن طريق تحديد المساحة المزروعة بالقمح واعطاء اعانات مناسبة لزيادة انتاج الشعير ، وقد قامت الدولة ببعض الاجراءات مثل شراء منتج الشعير بأسعار تشجيعية من أجل زيادة انتاج الشعير وخاصة منذ بداية موسم عام ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ مما أدي الى زيادة انتاج الشعير في عام ١٤٠٦ الى ١٢٠ألف طن وفي عام ١٤٠٧ الى ١٦٢ ألف طن . حيث أصبحت نسبة الانتاج للاستهلاك تساوي في عام ١٤٠٦ ٣٪ وفي عام ١٤٠٧ تساوي (١ر٣٪) ومازال الطلب على الشعير كبيراً جداً حيث تسد المملكة حاجتها من الشعير كعلف للثروة الحيوانية عن طريق الاستيراد . فقد تم استيراد حوالي (٣٧٠٥) ألف طن من الشعير في عام ١٤٠٦ هـ و (٤٩٣٤) في عام ١٤٠٧ هـ .

ب - الحمضيات : لقد كان اجمالي انتاج الحمضيات (الموالح) في المملكة في عام ١٣٩٥ هـ (٢٠) ألف طن . ثم تزايد حتى وصل الانتاج في عام ١٤٠٠ هـ (٤٠) ألف طن ثم تناقص الانتاج حيث وصل في عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م حوالي (٩) آلاف طن ثم أخذ في التزايد فوصل الى حوالي ١٢ ألف طن في عام ١٤٠٧ هـ حيث بلغت الزيادة ثلاثة آلاف طن . وهذا يرجع الى تزايد المساحة والتي بلغت في عام ١٤٠٧ هـ ٢٣

هكتار بينما كانت في عام ١٤٠٣ هـ ١٤ هكتار . <١> إلا أن العجز كبير جداً حيث أن نسبة الانتاج للاستهلاك في عام ١٤٠٧ لا تمثل إلا ٩٪ فقط بينما في عام ١٣٩٥ هـ تمثل ٢٤٪ وتلبي المملكة حاجتها من الموالح عن طريق الاستيراد .

جـ ـ الألبان : لقد ازداد الانتاج الحيواني بشكل عام ، فقد تزايد إنتاج الألبان في عام ١٤٠٦ هـ بنسبة ١٤٧٪ عما كان عليه في عام ٩٥ هـ وتقدر هذه الزيادة بحوالي (٢٥١) ألف طن ورغم هذه الزيادة إلا أنها لا تفي بحاجة المملكة الا بنسبة ٧٠٪ فقط وتتناقص هذه النسبة عندما تتعرض الحيوانات المنتجة لبعض الأوبئة فقد تصل الى أقل من ذلك إضافة الى زيادة الطلب في عام ١٤٠٦ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ بنسبة ١٥٢٪ مما جعل المملكة تسعي لتلبية حاجتها من الألبان ومشتقاتها عن طريق الاستيراد لسد العجز باستمرار كما يتضح من الجدول رقم (٤١) .

د ـ اللحوم : تزايد الطلب على اللحوم الحمراء بنسبة ٣٠٤٪ في عام ١٤٠٧ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ كما تزايد بنسبة أكبر بكثير على اللحوم البيضاء حيث تمثل بشقيها ٥٠٣٪ وهذا يدل على تغير نمط الإستهلاك المحلي وزيادة الإقبال على اللحوم البيضاء (الاسماك ، والدواجن) إلا أن زيادة الإنتاج الحيواني من اللحوم بنوعيها لا تفي بهذه الزيادات في الطلب عليها حيث وصلت نسبة إنتاج اللحوم الحمراء للإستهلاك ٦٨٪ في عام ١٤٠٦ هـ ، كما وصلت نسبة إنتاج اللحوم البيضاء للاستهلاك الى ٥٧٪ بينما كانت في عام ١٣٩٥ هـ ٩٢٪ بالنسبة للحوم الحمراء و٤٨٪ للحوم البيضاء .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦ ، ٨٧ م ، ص ٥٤ العدد الخامس

وقد كانت الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة ١٩٧٪ تمثل حوالي ٩٣ ألف طن في نفس الفترة السابقة الذكر وهذا يرجع الى زيادة المشاريع المتخصصة في تربية وتسمين الأغنام والعجول ، والتى بلغت حوالي ٩٦ مشروعاً في عام ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ كما سبق بيانه . ‹١›

كما بلغت الزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء نسبة ٦٢٣٪ تمثل حوالي ٢١٢ ألف طن في عام ١٤٠٦ هـ عما كانت عليه في عام ١٣٩٥ هـ وهذا يرجع الى زيادة مشاريع إنتاج الدواجن التى تزيد عن (٣٢٠) مشروعاً في عام ١٤٠٧ هـ كما سبق بيانه . ‹٢›

كما ترجع أيضاً الى زيادة إنتاج الأسماك من الساحلين الشرقي والغربي للملكة خاصة بعد انشاء الشركة السعودية للأسماك المتخصصة في صيد الاسماك وتسويقها داخل المملكة . ‹٣›

إضافة الى الإعانات المقدمة من الدولة لمشروعات صيد الأسماك وانتاج الدواجن واللحوم الحمراء والتي شجعت المستثمرين على زيادة الانتاج ويري الباحث استمرار مثل هذه الحوافز والعمل على توزيعها بشكل يحقق الاستمرار في زيادة الإنتاج وتلبية حاجة المجتمع من هذه المنتجات اضافة الى ذلك يرى الباحث أنه من الضروري انشاء شركة لتسويق المنتجات الحيوانية من اللحوم بطريقةإقتصادية وتسويقية أفضل بدلاً من ترك ذلك للمبادرات الفردية والمشاريع المنتجة حيث تقتصر مهمة المنتجين على

---

١ ـ انظر الجدول رقم ٢٨ ص ٧٢٧ من البحث .

٢ ـ م .س .

٣ ـ انظر : ص ٧٦٨ من البحث .

الإنتاج وتحسينه وزيادته بما يفي حاجة المجتمع ، ويترك التسويق لشركات متخصصة في تجميعه وتجهيزه وتوزيعه على المستهلكين والاسواق ، ولا شك أن في ذلك فائدة كبيرة للمزارع الصغيرة ، وصغار المزارعين .

كما يتبين من الجدول رقم (٤١) الميزان السلعي لأهم المنتوجات الزراعية أنه لا يشمل جميع المنتوجات الزراعية وانما تم التركيز على بعض المنتجات الرئيسية بالملكة والتى تمثل السلع الهامة من الانتاج المحلي وبإستطاعة الباحث أن يقول ان ما تم انجازه في مجال التنمية الزراعية يحقق قدراً كبيراً من الأهداف المنشودة حيث تم الوصول الى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات كما سبق بيانه . بل أصبح هناك فائضاً صُدّر الى الخارج . وقد غير ذلك من نظرة العالم للمملكة من كونها بلد بترولي الى انها بلد لديه من الامكانات الاقتصادية ما يمكن أن يكون قاعدة صلبة لاقامة جوانب النشاطات الاقتصادية الأخري . كما أن الاستمرار في مثل هذه السياسات والاجراءات يعمل على تحقيق نوع من التوازن خاصة اذا تم اعطاء الاعانات والحوافز الاستثمارية للمزارعين المنتجين للسلع الأخري التى لم يتحقق فيها بعد تلبية حاجة المجتمع ، وخاصة أصحاب المزارع التقليدية والعمل على تنميتها رتطويرها وتحويلها الى مزارع متخصصة بما يتلائم مع طبيعتها وامكانيات أصحابها ، لا لتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط بل لرفع مستوي دخل المواطنين في المناطق الزراعية ايضاً .

جدول رقم (٤١)

الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية { بالألف طن }

السلعة	النوع	١٣٩٥هـ/١٩٧٥م	١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	١٤٠٥هـ/١٩٨٥م	١٤٠٦هـ/١٩٨٦م	١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
القمح	انتاج محلى	١٣٢	١٤٢	٢١٣٥	٢٢٩٠	٢٦٥٣
	مستورد	١٣	١٧٢	٦٥	٨٠	١١٩
	مصدر	٠٠	٠٠	٢٦	٥٧٥	١٣٤٤
	اجمالى الاستهلاك	١٤٥	٣١٤	٢١٧٤	١٧٩٥	١٤٢٨
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٩١٪	٤٥٪	٩٨٪	١٢٧٪	١٨٥٪
الشعير	انتاج محلى	١٧	٦	٥	١٢٠	١٦٢
	مستورد	١١	١٢٢٩	٢٨٥٠	٣٧٠٥	٤٩٢٤
	مصدر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠٠٤	٠٠٧
	اجمالى الاستهلاك	٢٨	١٢٣٥	٢٨٥٥	٣٨٢١	٥٠٨٩
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٦٠٪	٠ر٤٪	٠ر١٪	٣٪	٣ر١٪
الطماطم	انتاج محلى	٣٠١	٢٠٠	٣٣١	٣٢٧	٣٤٦
	مستورد	٥	٦٠	١١٠	٩٣	١٠٨
	مصدر	٠٠	٠٣ر٥	١ر٣	١٠٣	٠٨ر٥
	اجمالى الاستهلاك	٣٠٦	٢٥٦ر٥	٤٣٩ر٧	٣١٧	٤٤٥ر٥
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٩٨٪	٧٨٪	٧٥٪	١٠٣٪	٧٧ر٦٪
البطيخ الاخضر	انتاج محلى	٢٧١	٣٣٢	٣٦٦	٣٧٤	٣٢٣
	مستورد	٠٠	٠٠٦	٠١٦	٠٢١	٠٢٠
	مصدر	١٤	١١	٢٩	٢٨	٢٠
	اجمالى الاستهلاك	٢٥٧	٣٢٧	٣٥٣	٣٦٧	٣٢٣
	نسبة الانتاج للاستهلاك	١٠٥٪	١٠١٪	١٠٣٪	١٠١٪	١٠٠٪
التمر	انتاج محلى	٣٣٧	٣٤٢	٤٥٦	٤٥٧	٤٨٤
	مستورد	٠٩	٠٧	٠١ر٢	٠٢ر٢	٠٦
	مصدر	٢٠	١٣	٢٧	٣٦	٣٠
	اجمالى الاستهلاك	٣٢٦	٣٣٦	٤٣٠ر٢	٤٢٣ر٢	٤٦٠
	نسبة الانتاج للاستهلاك	١٠٣٪	١٠١٪	١٠٥ر٩٪	١٠٥ر٧٪	١٠٥ر٢٪

الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية تابع الجدول رقم (٤١)

الحمضيات	انتاج محلى	٢٠	٤٠	١١	١١	١٢
	مستورد	٦١ر٧٨	٢٠٣	١٨٢	١٣١	١١٠
	مصدر	٠٠ر٥٦	٨	٠٠ر٤٧	٠٠ر١٩	٠٠ر١٦
	اجمالى الاستهلاك	٨١ر٢٢	٢٣٥	١٩٢ر٥٣	١٤١ر٨١	١٣١ر٨٤
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٪٢٤	٪١٧	٪٥	٪٧	٪٩
العنب	انتاج محلى	٦١	٥٧	٨٠	٨٣	١٠٠
	مستورد	٠٠	٢٧	٢٣	١٣	١٥
	مصدر	٠٠	٠٠	١	٢	٣٩
	اجمالى الاستهلاك	٦١	٨٤	١٠٢	٩٤	٧٦
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٪١٠٠	٪٦٧	٪٧٨	٪٨٨	٪١٣١
الألبان	انتاج محلى	٢٠٦	٣٤٩	٤١٨	٤٥٧	*
	مستورد (٢)	٥٢	١٩١	١٩٠	١٩٤	١٩٧
	مصدر	٠٠ر٢	٠٠ر١٧	٠٠ر٨٥	٠٠١ر٢	٠٠٤
	اجمالى الاستهلاك	٢٥٧ر٨	٥٣٩ر٨٣	٦٠٨ر١٥	٦٤٩ر٨	
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٪٧٩	٪٦٤	٪٦٨	٪٧٠	
لحوم حمراء*	انتاج محلى	٤٧	٣٤	١٢٦	١٤٠	*
	مستورد	٣ر٩	٧٦	٧٧	٦٥	٢٥٨
	مصدر	٠٠ر٢	٠٠ر٢٦	٠٠١ر٨	٠٠ر١	١ر٦
	اجمالى الاستهلاك	٥٠ر٧	١٠٩ر٧٤	٢٠١ر٢	٢٠٤ر٩	
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٪٩٢	٪٣١	٪٦٢	٪٦٨	
لحوم بيضاء*	انتاج محلى (٣)	٣٤	٦٠	٢٢٩	٢٤٩	*
	مستورد	٣٧	٣٧٠	١٧٥	١٨٣	٤١١
	مصدر	٠٠ر٢	٠٠ر٣	٠٠٢ر٢	٠٠١ر٦	٢ر٦
	اجمالى الاستهلاك	٧٠ر٨	٤٢٩ر٧	٤٠١ر٨	٤٢٧ر٤	
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٪٤٨	٪١٤	٪٥٧	٪٥٧ر٥	

الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية تابع جدول رقم (٤١)

البيض	انتاج محلي	١٢	٤١	١٣٢ر٠	١٣٨	*
	مستورد	٠١٢	٠٠	٤ر٠٠٠	٠٠٠٠٠	٣
	مصدر	٠٠	٠٠	١١ر٦	١١ر٧[٤]	١٤
	اجمالي الاستهلاك	٢٤	٤١	١٢١ر٣	١٢٦ر٣	
	نسبة الانتاج للاستهلاك	٥٠٪	١٠٠٪	١٠٩ر٣٪	١٠٩ر٣٪	

المصدر :

أ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني : مصلحة الاحصاءات العامة نشرة احصاءات التجارة الخارجية للأعوام المذكورة في الجدول .

ب - وزارة الزراعة والمياه : الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي العدد الخامس لعام ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ هـ إضافة الى المراجع السابقة لجداول الانتاج الزراعي .

جـ - وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية ، حقائق وأرقام .

د - مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي لعام ١٤٠٧ هـ .

١ - أرقام عام ١٤٠٧ تقديرات أولية

٢ - الألبان المستوردة تشمل جميع الألبان الطازجة والمبردة ومشتقاتها .

٣ - يشمل الاسماك الطازجة .

٤ - كمية البيض المصدرة في عام ١٤٠٦ تقديرية .

٥ - انتاج الألبان ، واللحوم والبيض لعام ١٤٠٧ لم يتوفر للباحث .

---

* غير متوفر .

المبحث الرابع

منجزات التسويق والتعاون الزراعي

تمهيد :

ترتبط عمليات الانتاج بعمليات التسويق ارتباطاً وثيقاً حيث تعتبر مرحلة التسويق هي المرحلة الهامة التى تنتقل بواسطتها المنتوجات والسلع الزراعية من المنتجين الى المستهلكين وتعتمد عملية التسويق في كافة وظائفها على عدد كبير من الأجهزة ولعل جهاز التعاون أو الجمعيات التعاونية الزراعية تلعب دوراً في هذه المرحلة مستفيدة من الخدمات الزراعية الأخري ولأهمية هذا الترابط بين هذه الموضوعات فقد سبق بحثها في اطار واحد متقارب بعد عمليات الإنتاج مباشرة . لذا فاننا في هذا المبحث نحاول أن نتعرف على ما تم إنجازه في هذه الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالإنتاج والمنتجين والمستهلكين وذلك في مطلبين .

المطلب الأول : التسويق الزراعي .

المطلب الثاني : التعاون الزراعي .

المطلب الاول : التسويق الزراعي

من أهم المنجزات في مجال التسويق الزراعي هو ما قامت به الدولة من مشروعات للتسويق الزراعي وذلك بإقامة أماكن للتسويق الزراعي في جميع مدن المملكة والاشراف على تشغيلها . إضافة الى مشروع صوامع الغلال ومطاحن الدقيق ومصنع التمور بالاحساء إضافة الى الحوافز التى تقدمها للمشروعات الخاصة العاملة في تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية .

ولذلك نشأت بعض الشركات المتخصصة في مجال التسويق مثل شركة ثمار لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية <١> إضافة الى ما تقوم به الشركات الزراعية من خدمات تسويقية لمنتجاتها مثل شركات إنتاج الالبان والدواجن ورغم هذا التطور الذى بدأ بشكل جيد يساير الإمكانيات التنموية في المملكة الا أن تسويق المنتجات الزراعية في المملكة مازال يعاني من مشاكل متعددة لا سبيل لحصرها حالياً ويمكن الاشارة الى أهم المنجزات في مجال التسويق

أولا : تطور الطاقة التخزينية لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق . <٢>

ارتفع اجمالي الطاقة التخزينية لصوامع الغلال الى (١,٥٨٠) مليون طن في عام ١٤٠٦ هـ ثم الى (٢٫٤٠٠) مليونين واربعمائة ألف طن في عام ١٤٠٧هـ كما هو موضح بالجدول رقم (٤٢) .

---

١ ـ تأسست الشركة الوطنية للتسويق الزراعي "ثمار" في ١٤٠٨/٤/١٨هـ وتهدف إلى العمل في مجال تسويق وإنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية المحلية ولوازمها والإتجار في مستلزمات المنتجات الزراعية ، وتقديم الخدمات في مجال التسويق والصيانة وإدارة المشاريع الزراعية . وذلك برأسمال (٢٦,٨٢٦) مليون ريال سعودي الشركة الوطنية للتسويق الزراعي "ثمار" النشرة إعلامية ، الرياض .

٢ ـ تدير المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق خمسة مجمعات متكاملة في الرياض ، والدمام ، وجدة ، والقصيم ، وخميس مشيط ، وتضم ، صوامع الغلال ، ومطاحن للدقيق ، ومصانـع (=)

وبهذا فقد تحقق أكثر مما هو مستهدف في خطط التنمية . ويعكس هذا النمو السريع نجاح تنفيذ السياسات المتبعة في تنمية القطاع الزراعي فقد كانت الطاقة التخزنية للصوامع قبل أقل من عشر سنوات (٤٠) ألف طن فقط . أما مطاحن الدقيق فقد ازدادت طاقتها اليومية بحوالي (١٢٠٠) طن يوميا عما كانت عليه عام ١٤٠٥ هـ ووصلت الى حوالي (٤٣٨٠) طن يوميا ثم الى مليون طن يوميا من الدقيق كما تنتج مصانع الاعلاف (٢١ر٠٠٠) طن اعلاف يوميا وينتج مصنع البذور حوالـــي (٢١٦) طن في اليـــوم الواحد من بذور القمح الصالحة للزراعـة . <١>

وتقوم المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشراء الحبوب المنتجة محلياً وذلك من أجل ايجاد مخزون احتياطي منها لمواجهة الظروف الطارئة وتكوين صناعة متكاملة تقوم على الحبوب وكذلك انتاج الدقيق وتصنيع الاعلاف وغيرها من الصناعات المرتبطة بها . وقد بلغ عدد مجمعات الصوامع عشر مجمعات في مختلف مناطق المملكة .

ثانياً : اماكن التسويق .

يوجد بالمملكة ثلاثة أنواع من الأسواق ، الجملة ، ونصف الجملة ، والتجزئة لجميع المنتجات ويتوفر في كل مدينة من مدن المملكة أسواق لمختلف المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وقد قامت الدولة بانشاء العديد منها بشكل نظامي وحديث مثل سوق خضار جدة واسواق الخضار بالطائف <٢> . وبعض هذه

(=) للأعلاف والبذور ، اضافة إلى أربعة مشروعات في حائل ، والجوف ووادي الدواسر ، وتبوك . انظر : مؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ، ص ١٠٠ .

١ - وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ١٤٠٧هـ ، ص ٧٢ وزارة الزراعة والمياه : المجلة الزراعية ، العدد الثاني المجلد ٨ لعام ١٤٠٧ هـ ، ص ٨ ، ٩ ، وكذلك . م . س .

٢ - أنشأت في مدينة الطائف سوقين للخضار والفواكه ومبنى مظلات مسلح وتوفر لها الخدمات من (=)

عليها قبالاً من المستهلكين ولا من الوسطاء بسبب ضعف الخدمات أو سوء التنظيم كما أن الاسواق تفتقر الى بعض الخدمات مثل المستودعات اللازمة للتخزين والتبريد والمعدات الحديثة لتوزيع البضائع وعمليات التنظيم المستمرة ، وضعف الرقابة خاصة في أسواق الجملة ، أما اسواق التفرقة فهي أحسن حالاً من حيث التنظيم والرقابة .

أما أسواق المواشي فهي تفتقد كافة أنواع الخدمات الضرورية حيث أنها تقع خارج المدن ولا يوجد بها أى نوع من التنظيم كما أن الرقابة مفقودة كليا عليها { ويلعب الوسطاء دورهم في الاسواق الزراعية بشكل عام . حيث يحصلون على أرباح عالية في مقابل خدمات تسويقية محدودة يقومون بها قد تصل أحيانا الى اكثر من ٧٠٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك : بينما لا يصل نصيب المنتج في غالب الاحيان الى ٢٠٪ من السعر الذي يدفعه المستهلك } <١> والباقي يذهب هوامش تسويقية وقد قامت الدولة بتقديم حوافز مباشرة للتسويق تتمثل في الشراء باسعار تشجعية مع تأمين منافذ مضمونة للتسويق . <٢> لمنتجي القمح والشعير

(=) كهرباء وماء وخصص مكان لوقوف السيارات وعربات البضائع إلا أنهما لايعملان طول العام بطاقتهما الكاملة بل يكاد يكون العمل فيها ضعيف جداً . ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى أنهما خصصا للبيع بنصف الجملة ، وان البيع بالجملة بقي مستمراً في حلقة الخضار والتي تقع شرق جنوب مدينة الطائف حيث يتكلف الوسيط نقل بضاعته من حلقة الجملة إلى هذين السوقين مما يزيد من تكلفة البضاعة فيرتفع سعرها وبالتالي يحقق خسارة نتيجة عدم الإقبال على هذه الأسواق من المستهلكين خاصة أصحاب المراكز التسويقية والبقالات وانني أقترح تحويل هاذين السوقين إلى أسواق تفرقة للخضار والفواكه وتخصيص جزء منها للحوم والدواجن .

١ ـ د . محمد عبدالمنعم عفر : محاضرة عن التسويق الزراعي في المملكة ألقيت ضمن نشاط مركز الأبحاث الاقتصادي بكلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز بجدة .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرابعة ص ٨٩ .

والتمور . الا أنه مازال اصحاب المزارع التقليدية يواجهون مشاكل متعددة لتسويق منتجاتهم الأخرى وخضوعهم للبيع باسعار غير عادلة يتحكم فيها الوسطاء والدلالون في هذه الاسواق كما ان المنتجات الحيوانية تواجة مشاكل مختلفة عن تلك التى تواجهها المنتجات النباتية .

{ فمزارع الالبان عادة ما تكون كبيرة الحجم بما يفتح لها المجال لاقامة سلسلة متكاملة من التسهيلات التسويقية بما في ذلك وحدة التبريد والشاحنات المبردة كما ان بعض كبار منتجي الدواجن يملك محلات للبيع بالمفرق مما يمكنهم من البيع مباشرة للمستهلكين } ‹١› الا أن اكثر مشاريع تربية الدجاج تقابلها صعوبات في مجال التسويق تكمن في نقص منافذ التوزيع او البيع او منافسة المستورد الاجنبي ، وعدم وجود تنظيمات تسويقية نوعية ‹٢› كذلك مشاريع الانتاج الحيواني الاخزي مثل تربية وتسمين الماشية لانتاج اللحوم وغيرها من المشروعات الحيوانية يقابلها نقص في خدمات النقل والتخزين والحفظ ومعدات التعبئة والتغليف إضافة الى طريقة التسويق لهذه المنتجات لم تتحسن بعد حيث يتم بيع معظم حيوانات اللحوم الحية بطرق عشوائية غير مدروسة وباسعار مرتفعة بالمقارنة مع أسعار الحيوانات المستوردة مما يضر بالمستهلكين خاصة وأن لانتاج من اللحوم الحية لايتجاوز بنسبة ٣٨٪ من احتياجات الملكة وقد يبدو هذا غير متناسب مع الامكانيات الطبيعية للملكة ‹٣› من حيث اتساع المراعي والامكانيات المالية وحوافز الانتاج الزراعي بشكل عام .

---

١ ـ وزارة الزراعة والمياه : دليل الرستثمار الزراعي ١٤٠٤هـ ، ص ٩٧.

٢ ـ مجلس الغرفة التجارية الصناعية الرياض : دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالملكة ١١٧ .

٣ ـ م . س ، ص ١١٧ وهذا كان قبل عام ١٤٠٥هـ أما بعد ذلك فقد بين الجدول رقم (٤١) أن النسبة أكبر من ذلك .

جدول رقم (٤٢)

المستهدف والمنجز في مجال التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية

البيـــــــــــان	سنة الاساس ٩٥هـ/٧٥م	المستهدف بالأرقام	المنجز بالارقام ١٤٠٧هـ
أ- مجال التسويق الزراعي			
١- الطاقة التخزينية لصوامع الغلال (١)	٤٠	١٨٠٠	٢٤٠٠
٢- الطاقة الانتاجية لمطاحن الدقيق (٢)	*	*	٥٢٥٠
٣- الطاقة الانتاجية لمصانع الاعلاف (٣)	*	*	٢١٠٠
٤- الطاقة الانتاجية لمصنع البذور (٤)	*	*	٢١٦
٥- اسواق الجملة للانتاج النباتي	تنتشر هذه الاسواق في جميع مدن المملكة		
٦- أسواق الجملة للانتاج الحيواني	تنتشر هذه الاسواق في جميع مدن المملكة		
٧- الأسواق الخارجية (التصدير)	لبعض المنتجات التي أصبح فيها فائض عن حاجة المملكة كالقمح		
٨- الشركات المساهمة في مجال التسويق (٥)	*	*	١

المصدر : وزارة التخطيط : منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام ١٤٠٧هـ ، ص ٧٢ . ومؤسسة النقد العربي السعودي : التقرير السنوي لعام ١٤٠٧ هـ ، ص ١٠٠ .

١ ـ بالألف طن .

٢ ـ بالألف طن يومياً

٣ ـ بالألف طن يومياً .

٤ ـ بالألف طن يومياً .

٥ ـ الشركة الوطنية للتسويق الزراعي " ثمار " .

ثالثا : الرقابة على اسواق المنتجات الزراعية .

يقوم بمراقبة الاسواق من الناحية الصحية والتنظيمية البلديات <١> ، كما تقوم فروع وزارة التجارة بمراقبة اسعار بعض السلع المستوردة <٢> . الا أن المنتجات المحلية لا تخضع للرقابة وان وجد فهي ضعيفة جدا خاصة في اسواق الجملة من حيث اختلاف الاوزان والاسعار اما أسواق التفرقة كالمراكز والبقالات فهي تخضع للمراقبة الدورية من الجهات المختلفة والتى تشمل النواحي الصحية والاسعار والاوزان .

وحبذا لو عملت أجهزة الرقابة والجهات المسؤولة عن التسويق والاسواق الزراعية على توحيد عملية المراقبة في لجنة دائمة مستقرة في السوق وعملت على توحيد اوعية التعبئة حيث تكون معلومة الوزن او الكيل وتكون عبوتها موحدة ، كما انه يجب أن تكون ملكية الاوعية للوسطاء وهذا يؤدي الى انهاء المشاكل التى تحدث عادة بين المزارعين والوسطاء بسبب ضياع الاوعية في الاسواق .

---

١ ـ كما هو ملاحظ في أسواق مكة والطائف والرياض وجدة حيث يتوفر بها مكتب للبلدية لمراقبة الأسواق

٢ ـ تقوم فروع وزارة التجارة وإدارتها بذلك في كثير من أسواق المملكة إلا أن ذلك يحتاج إلى مضاعفة الجهد من قبل إدارات مراقبة الأسعار حتى يمكنها القيام بالواجب .

المطلب الثاني : التعاون الزراعي .

بلغ عدد الجمعيات التعاونية في المملكة حتى ١٤٠٦/١٢/٣٠ هـ (١٧٦) جمعية <١> موزعة حسب الأغراض المبينة في الجدول رقم (٤٣) على كافة مناطق المملكة .

بينما كانت في عام ١٣٩٥ هـ ٨٣ جمعية مسجلة منها أربعة وعشرون جمعية زراعية <٢> .

وقد زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة في النشاط الزراعي إلى (٣٤) جمعية في عام ١٤٠٦ هـ منها جمعية واحدة في مجال تسويق البيض يالمنطقة الشرقية ، وجمعيتان في مجال صيد الأسماك احداها في المنطقة الشرقية بمدينة صفوى ، والثانية في المنطقة الغربية بمدينة ثول . اضافة الى الجمعيات متعددة الأغراض .

بينما كان مقترحاً في خطط التنمية الثانية والثالثة انشاء ٢٠ جمعية زراعية . <٣>

فهذه الجمعيات تمثل جمعيات متعددة الأغراض ، وزارعية ، ومهنية ، وتسويقية وخدمات الاستهلاك وجمعيات الأغراض المنزلية ، وجميع هذه الجمعيات تتبع لوزارة العمل والشئون الاجتماعية وتمثل الجمعيات الزراعية وجمعيات صيادي الاسماك والتسويق حوالي ٢١٪ من مجموع الجمعيات بالمملكة وتستفيد الجمعيات من برنامج الاعانات لتأسيس الجمعيات التعاونية واستمرارها في تقديم خدماتها

---

١ ـ مصلحة الإحصاءات العامة : الكتاب الإحصائي السنوي ١٤٠٦ هـ ، ص ٢٥٥ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ٥٦٥ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة ، ص ٢٩٠ .

أما نجاح الجمعيات التعاونية فقد كان محدوداً ويمكن القول بأنها نجحت في تجميع بعض موارد المجتمع المحلية للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية أما نشاطها في مجال التمويل والتسويق يكاد يكون معدوماً حيث لا يوجد إلا جمعية تعاونية واحدة لتسويق البيض فقط في المنطقة الشرقية بالاحساء .

جدول رقم (٤٣)

الجمعيات التعاونية في المملكة حسب النوع والمنطقة في ١٤٠٦/١٢/٣٠هـ

نوع الجمعية / المنطقة	زراعية	صيادى الأسماك	متعددة الأغراض	استهلاكية	خدمات	مهيئة	تسويقية	الاجمالي
الوسطى والقصيم	٨	*	٣٧	٥	١	١	*	٥٢
الشمالية وحائل	٥	*	١٢	١	١	*	*	١٩
الجنوبية والباحة	٩	*	٤٠	٢	*	*	*	٥١
الشرقية	٢	١	١٢	١	*	*	١	١٧
الغربية والمدينة المنورة	١٠	١	٢٥	*	*	١	*	٣٧
الاجمالي	٣٤	٢	١٢٦	٩	٢	٢	١	١٧٦

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٤٠٦هـ ، ص ٢٧٥

وكان من المفروض أن تقوم الجمعيات التعاونية بدور أكثر فعالية خاصة في المناطق الزراعية ذات الدخل المنخفض خاصة وأن عدد الجمعيات الزراعية التى أنشئت حتى عام ١٤٠٦ هـ كان متقارباً مع ما كان مستهدف خلال خطط التنمية الثالثة والرابعة حيث كان المستهدف انشاء ٤٠ أربعين جمعية زراعية منها ٣٠ في الخطة الثالثة وعشر جمعيات في الخطة الرابعة الا أن الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات مازال يحتاج الى تحرك أكبر مما هو عليه الآن بحيث يمتد نشاطها لعمليات التسويق خاصة وان المنتجين يواجهون مشاكل متعددة أهمها تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتبريدها ونقلها بطريقة اقتصادية وفنية تزيد من عمر السلعة الزراعية وتحافظ عليها حتى تصل لبد المستهلك .

الخلاصة

لقد أثبتت الدراسة التطبيقية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، بعد إستعراض الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية وأهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي ، والأهداف والسياسات والإجراءات التي اتبعتها خطط التنمية الزراعية في المملكة وما تحقق من منجزات في المجال الزراعي أثبتت مايلي :

١ ـ ان الإمكانات المتوفرة في المملكة تعتبر مقومات أساسية تقوم عليها تنمية زراعية حقيقية تجعل القطاع الزراعي يساهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل السعودي .

٢ ـ إن أهداف خطط التنمية الزراعية والسياسات التي إتبعتها تدور بشكل عام في إطار المنهج الإسلامي للتنمية الزراعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي .

٣ ـ إن خطط التنمية الزراعية في المملكة حققت نجاحاً كبيراً فقد وصلت إلى تحقيق فائض في إنتاج بعض المنتجات الزراعية كالقمح والتمور واكتفاءاً ذاتياً من البعض الآخر كالخضروات .

رغم أن المملكة العربية السعودية تقع ضمن المناطق الصحراوية الجافة .

الباب الخامس

التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

يشتمل هذا الباب على تمهيد وأربعة فصول كالتالي :

التمهيد :

الفصل الأول : الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية .

الفصل الثاني : أهداف التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية .

الفصل الثالث : السياسة الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفصل الرابع : منجزات التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية .

التمهيد :

شهد القطاع الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية عدة تطورات خلال الفترة الماضية كما تم استحداث وإصدار العديد من القرارات والتشريعات ذات التأثير المباشر على كفاءة القطاع الزراعي وعلى الأساليب الاستثمارية الزراعية .

كما تميزت خطط وبرامج التنمية الزراعية خلال العقد الماضي بتوجيه معظم الاستثمارات الحكومية نحو قطاع الرى ، حيث تشكلت في الأردن بعد إنشاء قناة الغور الشرقية بنيه للانتاج الزراعي . ذات طابع ثنائي متمثله في قطاع زراعي مروي متقدم في وادى الأردن وقطاع زراعي مطرى تقليدي في بقية المناطق . وتوجهت معظم الإستثمارات الحكومية نحو القطاع الأول .

كما رافق ذلك استثمارات في البنية التحتية في الريف واقامة صناعات لستلزمات الانتاج كالاسمدة والأدوية البيطرية والمعدات الزراعية ومعدات الرى بالتنقيط وبيوت الزراعة المحمية وتم استكمال بعض المنشآت الخاصة بتصنيع المنتوجات الزراعية . (١)

وخلال السنوات الأخيرة تبنت الحكومة سياسة تشجيع انتاج الحبوب عن طريق شرائها بأسعار تشجيعية وتأمين الأعلاف باسعار مدعومة لتطوير زيادة الانتاج الحيواني . (٢)

كما اتسمت أيضاً هذه الفترة من عام ١٩٧٥ م حتى الآن بتزايد استثمارات القطاع الخاص في الزراعة خاصة النشاطات الزراعية الأكثر مردوداً

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٥١٢ .

٢ ـ وزارة التخطيط : م . س .

كمشروعات الدواجن اللاحم والبياض ، والزراعة المروية في وادي الأردن والمناطق الشرقية .

إلا أن القطاع الزراعي في الأردن تأثر ببعض السلبيات التى أثرت على ادائه خلال الثمانينات ومن أهمها :

ارتفاع تكاليف الانتاج ، وتدني مستوى الجودة للسلع المصدرة نتيجة فرض الرقابة عليها من مطابقة المنتجات وعبواتها للمواصفات المطلوبة في الاسواق المصدرة إليها إضافة إلى تزايد الانتاج من السلع الزراعية المماثلة والبديلة في اسواق الدول المستوردة خاصة الخضر ، مما أدي الى الفقدان النسبي لبعض الأسواق التقليدية للخضر ، بسبب عدم استقرار اجراءات التصدير .

كما تأثرت مساحة الأراضي الزراعية نتيجة للتوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية ، ووضع بعضها بقصد التبادل التجاري لا بقصد الاستغلال الزراعي إضافة الى الهجرة من الأرياف الى المدن ونقص الأيدى العاملة الزراعية مما أدي الى اللجوء الى العمالة الوافدة . (١)

وقد تضمنت خطط التنمية المتتالية إجراءات معينة للتغلب على هذه السلبيات وستكون الدراسة في هذا الباب هي استعراض للوضع الزراعي والامكانيات المتاحة للتنمية والأهداف والسياسات الزراعية التى اتبعتها الأردن في خططها لتنمية القطاع الزراعي ومنجزاتها خلال الفترة من عام ١٣٩٥هـ الى عام ١٤٠٨هـ الموافق لعام ١٩٧٥م إلى عام ١٩٨٨م في حدود المتاح عنها من بيانات .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ، ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١١ ، ٥١٢ .

الفصل الأول

الإمكانات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

يشتمل هذا الفصل على دراسة أهم الامكانات المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية للنشاط الزراعي وذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : الموارد البشرية .

المبحث الثاني : الموارد الطبيعية .

المبحث الثالث : الموارد الرأسمالية .

المبحث الرابع : الإنتاج والتسويق والتعاون .

المبحث الأول

الموارد البشرية الزراعية

تعتبر الموارد البشرية الزراعية العامل المحرك للجهود التنموية في أى مجال من مجالات الحياة ، وفي أي بلد .

هذا وتشير التقديرات الاحصائية للسكان ، أن عدد السكان في المملكة الأردنية الهاشمية في منتصف عام ١٩٧٥ م بلغ (١ر٨) مليون وثمانمائة ألف نسمة . بلغ عدد الذكور منهم حوالي (٩٤٢) ألف نسمة ، والاناث حوالى (٨٦٩) ألف نسمة . <١>

وقد تزايد فيما بعد هذا الرقم بسبب ارتفاع نسبة المواليد ، وانخفاض معدل الوفيات وزيادة الهجرة القسرية من فلسطين المحتلة والضفة الغربية . ويستوعب قطاع الزراعة حوالي ٢٠٪ من اجمالي السكان بالمملكة الأردنية الهاشمية . <٢>

أما العمالة البشرية الوطنية في القطاع الزراعي في المملكة فقد قدرت بحوالي (٧٣) ألف عامل . تمثل نسبة (٥ر٣٣٪) من اجمالي القوي العاملة الأردنية الكلية حسب تعداد عام ٦١ م <٣> . وتشير احصاءات الأمم المتحدة أن عدد العمالة الزراعية في عام ١٩٧٥ م (١٨٧) ألف عامل تمثل نسبة ٧ر٢٩٪ من اجمالي القوي العاملة في النشاط الاقتصادي بشكل عام . <٤>

---

١ ـ الامم المتحدة :اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا :المجموعة الإحصائية .العدد التاسع ،بغداد/٨٦م ، ص١٦١

٢ ـ دائرة الاحصاءات العامة نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩م ، ص ٤ .

٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دارسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٣٢ .

٤ ـ الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . ص ١٦٣ . م . س .

والبالغة حوالي (٦٢٩) ألف نسمة في نفس العام فالقطاع الزراعي يستحوذ على ثلث العمالة تقريباً وهذا يدل على تركز العمالة في النشاط الزرعي بهذه النسبة .

أما المستوي التعليمي والفني للعمالة الزراعية الأردنية فهي كباقي البلدان العربية تتصف بإنخفاض الكفاءة الإنتاجية وندرة العمالة الماهرة بل ومتوسطة المهارة أيضاً لانخفاض مستويات التعليم الفني الانتاجي وعدم العناية بالتدريب ، وتعد انتاجية العمل العربي منخفضة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة اقتصاديا وذلك لنفس الاسباب السابقة (١) إضافة إلى ذلك فان استخدام الآلات الحديثة ، الفن الانتاجي الملائم في النشاط الزراعي ضعيف في المملكة الأردنية كغيرها من البلدان العربية في تلك الفترة كما سيظهر لنا في استخدام الموارد الأرضية فيما بعد .

وبدراسة لمتوسط نصيب الفرد من القوي العاملة الزراعية في الأراضي الزراعية كمعيار للعلاقة السكانية الأرضية في الأردن فقد تبين أن نصيب الفرد المشتغل بالزراعة في الأردن من الرقعة المنزرعة بالزروع والمراعي بلغ في عام١٩٧٥م حوالي (٦ر٣) هكتار كما يتضح من الجدول رقم (٤٦) ويعد هذا النصيب للمشتغل في الزراعة صغيراً - إذا ما قورن بغيره من البلدان العربية المجاورة للأردن كالعراق ، وسوريا حيث يتراوح فيها نصيب المشتغل بالزراعة حوالي (٦٧ر١٣ ، ٥٩ر١٤ (٢) .

---

١ - د . محمد عبدالمنعم عفر : إقتصاديات الوطن العربي ، ص ١٥ ، ٢١ .

٢ - م . س .

جدول رقم (٤٤)

نصيب الفرد من القوي العاملة الزراعية من الأراضي الزراعية

في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م

البيـــــــــان	ـ
عدد السكان في عام ٩٥هـ/٧٥م بالألف نسمة	١٨٠٠
القوى العاملة في المملكة بالألف نسمة في عام ٩٥هـ/٧٥م	٦٢٩
القوى العاملة في الزراعة بالألف نسمة	١٨٧
المساحة الارضية الكلية للملكة الأردنية بالألف هكتار .	٩٧١٨
أ ـ مساحة الأراضى الزراعية بالألف هكتار	٣٨٩
ب ـ مساحة المراعى	٧٩٠
اجمالى مساحة الأراضى الزراعية والمراعى (أ + ب)	١١٧٩
نصيب الفرد من القوى العاملة الزراعية في الأراضى الزراعية بالهكتار	٦ر٣

المصدر : الأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا : المجموعة الإقتصادية لعام ٧٥م العدد ٩ بغداد ، ١٩٨٦م ، ص ١٦٣ ، وحسبت أرقام مساحة الأراضي والمراعي من الجدول رقم (٤٧ ص ٨٠٥ من البحث .

المبحث الثاني

الموارد الطبيعية

تشتمل الموارد الطبيعية على الموارد الأرضية ، والمائية ، التى تعتبر أهم الامكانات اللازمة للنشاط الزراعي . وسيكون بحثها في مطلبين كالتالي :

المطلب الأول : الموارد الأرضية الزراعية .

المطلب الثاني : الموارد المائية .

المطلب الأول : الموارد الأرضية الزراعية

تشمل دراسة الموارد الأرضية الزراعية مساحة الأراضي الزراعية واستخدام هذه الأراضي في المجال الزراعي ، والآلات والاسمدة المستخدمة فيها في عام ١٩٧٥م

أولاً : مساحة الأراضي الزراعية .

بلغت المساحة الكلية للمملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م ، (٩٧٧٤) ألف هكتار والمساحة الأرضية كانت تساوي (٩٧١٨) ألف هكتار . وقد عدلت فيما بعد المساحة الأردنية الهاشمية [١] الضفة الشرقية لنهر الأردن فأصبحت تساوي (٨٩٢٠) ألف هكتار أي (٨٩٫٢٠٦) كيلو متر مربع .

وتقدر الأراضي الزراعية بالمفهوم الواسع ب (١٢٣٩) ألف هكتار وهي تعادل ١٢,٦٪ من إجمالى المساحة الأرضية وتبلغ الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي منها حوالي (٣٨٩) ألف هكتار تعادل ٤٪ من اجمالي المساحة الأرضية في عام ١٩٧٥م .

يضاف الى ذلك ٨٪ مساحة المراعي الثابتة ، و ٠,٦٪ مساحة الغابات في ذلك العام كما هو موضح بالجدول رقم (٤٥)[٢] .

وتنقسم المناطق الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية إلي ثلاثة أقسام رئيسية هي :

---

١ ـ حيث أظهرت وثيقة التعداد الزراعي لعام ٨٣م إن مساحة المملكة الأردنية الهاشمية (٨٩٢٠) ألف هكتار ، انظر ، ص ١ من النتائج العامة للتعداد الزراعي .

2- Fao.production. Yoarbook. Vol.40.T.I. P.g.1986.

١ ـ منطقة وادي الأردن وهي منطقة انخفاض قاري يمتد غرب المملكة من شمالها إلي جنوبها وتمتاز بدفئها في فصل الشتاء وتوفر مياه الري فيها بالإضافة الي خصوبة تربتها مما جعلها منطقة نشاط زراعي مكثف ، ويعتبر نهر اليرموك والزرقاء ، والأودية التي تصب في نهر الأردن . والينابيع من أهم المصادر المائية المستعملة في ري الأراضي بها . وتزرع بها الحمضيات والخضروات والموز ، وتعتبر منطقة الأغوار من اهم المناطق الزراعية وتبلغ مساحتها مليون دونم ومايستغل حاليا منها حوالي ٢٧٠الف دونم ويتوقع أن يصل الي ٥٠٠ الف دونم خلال الخطة للأعوام ٨٦ – ٩٠م . (١)

٢ ـ منطقة السهول والمرتفعات الجبلية : وتمتد هذه المنطقة بين نهر اليرموك والحدود السورية شمالا الي منطقة وادي موسي جنوبا ويجاورها غربا وادي الأردن . ويتراوح سقوط الأمطار بها بين [٢٠٠ – ٦٠٠] مللمتر . تمثل ٤٤٪ من كميات الأمطار السنوية علي المملكة . وتعتبر المورد الرئيسي للمياه فيها . وأهم المحاصيل الزراعية بها القمح ، والشعير ، والتبغ ، والخضار والفواكه .

٣ ـ المنطقة الصحراوية :

وهي منطقة واسعة تقع شرق منطقة المرتفعات الجبلية وجنوبها ، وتستغل من الناحية الزراعية لأغراض الرعي . وهي غنية بالمياه الجوفية التي تستخرج عن طريق الآبار الإرتوازية . { والغطاء النباتي الطبيعي لهذه المنطقة ضعيف جداً ويقتصر علي بعض نباتات الشيح والأثل والطرفاء ، باستثناء بعض الأودية التي تنمو فيها الأعشاب } (٢) .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٢٦ .

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية :م . س ، ص ٢٧ .

جدول رقم (٤٥)

استخدامات الأراضي في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ٧٥م بالألف هكتار

البيـــــــــان	١٩٧٥م	النسبة للمساحة الأرضية
المساحة الكلية	٩٧٧٤(١)	
المساحة الأرضية	٩٧١٨	١٠٠
الأراضى الزراعية	١٢٣٩	٦ر١٢
الاراضى الصالحة للزراعة	٣٨٩	٤
المراعي	٧٩٠	٨
الغابات	٦٠	٦ر٠
أراضى آخرى	٨٤٧٩	٤ر٨٧

مصدر :

(1) fao production year book . vol . 40 .1986 .TABLE .I .p . g.

عدلت المساحة بعد تعديل الحدود مع المملكة العربية السعودية إلى (٨٩٢٠) ألف هكتار نقلاً عن : دائرة الإحصاءات العامة : النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ٨٣م ، ص ١ ، وإحصاءات وزارة الزراعة أيضاً لعام ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦ .

ثانيا : حيازة الأراضي الزراعية وطريقة استخدامها .

١ ـ حيازة الأراضي الزراعية في عام ١٩٧٥م .

{ أظهرت نتائج التعداد الزراعي لعام ١٩٧٥م أن عدد الحيازات بلغ (٥٥,٥٤٨) حيازة منها (٤,٧٥٧) حيازة حيوانية ، و (٥٠,٧٩١) حيازة بأرض ، وبلغ مجموع مساحة هذه الحيازات حوالي ٩ر٣ مليون دونم ومتوسط

مساحة الحيازة ، ٨ر٧٦ دونما .] <١> وهذه المساحة موزعة علي أراضي الزراعة الشتوية والصيفية ، والمحاصيل الدائمة ، وأراضي المراعي الدائمة والغابات وأراضي أخري غير مستغلة ، ولم أستطع الحصول علي جدول تفصيلي لهذه المساحات حسب الحيازات ، وقد يبين الجدول رقم (٤٦) مساحة الأراضي المزروعة فعلا في عام ١٩٧٥م بالأردن حسب استخدامها .

٢ - وتزرع الأراضي الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية في فصلي الصيف والشتاء اضافة الي زراعة الأشجار الدائمة .

حيث يبلغ اجمالي الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية في فصلي الشتاء والصيف (٢١٧) الف هكتار وهي تعادل ٧٦٪ تقريبا من اجمالي الأراضي المزروعة في المملكة في عام ٧٥م . وبلغت نسبة المحاصيل الشتوية ٧٢٪ والصيفية ٢٪ والباقي ٢٪ تزرع دخان <٢> وذلك من اجمالي الأراضي المزروعة بالمحاصيل .

أما الأشجار المثمرة فبلغت نسبتها ١١٪ من اجمالي الأراضي المزروعة في المملكة والباقي حوالي ١٣٪ تزرع خضروات . <٣>

---

١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٢٦ .

٢ - سيتم مناقشة زراعة الدخان من الناحية الشرعية فيما بعد .

٣ - وزارة الزراعة وإحصاءات زراعية ٧٤ - ٨٠ م .

جدول رقم (٤٦)

اجمالي المساحة المزروعة في المملكة الردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م

الاستخـــــــــدام	١٩٧٥م	النسبـــة
المحاصيل الشتوية	٢٠٨٣٣٨	٧٢
المحاصيل الصيفية	٤٧٣٠	٠٢
الدخـــان	٤١٨٠	٠٢
(١) اجمالى المحاصيل	٢١٧٢٤٨	٧٦
(٢) الاشجار المثمرة	٣١٦٧٨	١١
الخضروات الشتوية	١٦٠٢٨	
الخضروات الصيفية المروية	٩٣٠٢	
الخضروات الصيفية البعلية	١١٧٨٧	
(٣) اجمالى الخضروات	٣٧١١٧	١٣
المجموع العام (١) + (٢) + (٣)	٢٨٦٫٠٤٣	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية ٧٤ ـ ٨٠ م إعداد مديرية الإقتصاد الزراعي والتخطيط قسم الإحصاء ، مكتب الإعلام الزراعي ١٤٠٧/٥٧هـ .

٣ ـ استعمال الآلات الزراعية :

بلغ عدد الآلات الزراعية { التراكتورات والحصادات والدراسات } التي استعملت في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م وذلك حسب احصائيات الأمم المتحدة (٣٧٤٨) جرار ـ و ١٩٠ حصادة <١> ، فإذا قورنت هذه الآلات بالمساحة المزروعة فعلا بالمملكة في عام ١٩٧٥م نجد أن كل ترتكز واحد يخدم ٧٦,٣ هكتار تقريبا وكل حصادة تخدم حوالي ١٥٠٠ هكتار ولا شك ان هذه مساحة كبيرة نسبيا إذا ما قورنت ببعض البلدان الزراعية المجاورة مثل العراق ، وسوريا ، ومصر . مما يؤثر على كفاءة الاستخدام .

٤ ـ استخدام الأسمدة :

وبلغت كمية الأسمدة المستخدمة في المملكة الأردنية الهاشمية (٥,٨) الف طن متري من الأسمدة الكيميائية الأزوتية والبوتاسية وهي تعادل نسبة (٠,٥٤٪) مما تستخدمه مجموع البلدان العربية في عام ١٩٧٥م ولا شك أن هذه الكمية المستخدمة لا تكفي للمساحة الصالحة للزراعة في تلك الفترة ، كما أن التوسع في استصلاح وزراعة أراضي أخرى ، وجعلها تحت الري المستديم مما يتطلب زيادة هذه الكمية بما يوازى ثلاثة أضعاف المستخدم تقريباً .

---

١ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية لعام ٧٤ ـ ٨٠ م ، ص ١٢ ، مرجع سابق . اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا : المجموعة الإحصائية ٧٤ ـ ٨٣م ، عدد٨ ، ص ٩٣٢ ، بغداد ، ٨٥م .

المطلب الثاني : الموارد المائية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية محدودة الموارد المائية حيث أن حوالي ٧٥٪ من مسحتها الكلية يسودها الجفاف ، ويقل متوسط الأمطار السنوية بها عن ١٠٠ ملم ، في حين أن ١٪ فقط من جملة المساحة يزيد متوسط الأمطار السنوي به عن ٦٠٠ ملم . <١>

وبهذا فان الموارد المائية قد تحد من التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة الحديثة المكثفة في الأردن . خاصة وأن اعتماد مصادر المياه الي حد كبير علي مياه الأمطار ، وتقدر كمية الأمطار التي تهطل سنويا علي الأردن بحوالي (٦٠٠٠) مليون متر مكعب يفقد بعضها بسبب التبخر وينساب جزء منها الي البحر الأحمر عبر الأودية والأنهار علي شكل فياضانات قلما يستفاد منها .

ويتسرب القسم الباقي الي الطبقات المائية الجوفية كمخزون احتياطي يمكن استغلاله من خلال الآبار . <٢>

مصادر المياه بالأردن :

تنقسم مصادر المياه في الأردن الي نوعين رئيسيين هما المياه السطحية ، والمياه الجوفية .

١ ـ المياه السطحية : <٣>

وهي التي تتكون من مياه الأودية ، والأنهر والسيول والينابيع والفيضانات الناتجة من مياه الأمطار التي تسقط علي أربع مناطق هيدرولوجية رئيسية في

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الجدوى الإقتصادية والفنية لوادي العرب عام ٨٣ م .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٤ .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س ، ص ٨٤ .

الضفة الشرقية { الأردن } تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٩١٠٠٠ ك م ٢هي منطقة شرق وادي الأردن ، ومنطقة البحر الميت ومنطقة وادي عربة والمناطق الصحراوية . والمياه السطحية قليلة بالنسبة الي المساحة الكلية للأردن .

٢ ـ المياه الجوفية : <١>

تقدر المياه الجوفية التي تتغذي عن طريق الأمطار والأنهار بحوالي (٢٥٠) مليون م٢حسب دراسات عام ١٩٧٥م . كما قدرت المياه التي تتكون علي مر الزمن بحوالي (١٦٠٠٠) مليون متر مكعب . موزعة علي حوالي ١٢ حوضا مائيا . غير أن هذه المياه لايعاد تغذيتها بسهولة . وتميل الي ارتفاع نسبة الملوحة فيها .

وقد دلت الدراسات علي أن المياه الصالحة للاستعمال والتي يمكن استغلالها اقتصاديا في شمال الأردن (سطحية وجوفية) بحوالي (٦٢٧) مليون مترمكعب سنويا . <٢>

ومن أهم المشكلات التي تتعلق بالموارد المائية في الأردن : <٣>

١ ـ محدودية الموارد المائية بشكل عام في الأردن .

٢ ـ توزيع مسئولية المياه والري بين عدد من الأجهزة الإدارية مما يترتب عليه ضعف التنسيق وازدواجية العمل .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٤ .

٢ ـ دراسات احدى الشركات الإستشارية البريطانية . انظر : م . س .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأعوام ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٦ ، وزارة التخطيط ، ملخص خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٢٣ .

٣ ـ عدم التقيد بالأنظمة الخاصة بتنظيم استغلال وحفر الآبار والمياه .

٤ ـ ضعف اسلوب تخزين وتجميع المعلومات المائية ، اضافة الي عدم شمولها لكافة احواض المياه بالمملكة .

٥ ـ بعد مصادر المياه عن مناطق الأستهلاك في كثير من المناطق .

٦ ـ قلة عدد منشآت التخزين لمياه الأمطار والفيضانات وصغر سعة الموجود منها .

٧ ـ افتقار نظام الري إلي انظمة تصريف للمياه الزائدة في الأراضي المروية .

هذه هي أهم المشكلات التي تعاني منها موارد المياه في الأردن ، والتي اخذت خطط التنمية في حسابها العمل علي تذليل معظم هذه المشكلات وفي مقدمتها العناية بمصادر المياه ، والمحافظة عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل وترشيد استهلاكها من أجل زيادة الرقعة الزراعية المروية الي المدي الذي تسمح به المصادر المائية .

المبحث الثالث

الموارد الرأسمالية الزراعية

سبق ذكر مفهوم الموارد الرأسمالية في الجزء النظري من هذا البحث (١)، حيث يشمل إنشاء كافة المشروعات التي تساهم في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية واستقرار الإنتاج وغير ذلك .

ومن أهم تلك المشروعات انشاء الخزانات والسدود وحفر الآبار وانشاء القنوات والترع والمصارف وتسوية الأراضي واستخدام الأسمدة والمخصبات الإنتاجية ووقاية النباتات والبحوث المختلفة والوسائل الإقتصادية والإرشادية والآلات الحديثة .

إضافة الي المشروعات الإجتماعية الأخري كالطرق والمواصلات ، والاتصالات ، والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وخدمات التمويل وغيرها .

وهذه الموارد الرأسمالية لأي مجتمع تحتاج الي تمويل لانشائها أولا وتحتاج الي تمويل من اجل تحسينها وصيانتها لأن تحسينها وصيانتها ايضا يضاعف من انتاجية الموارد الزراعية ويزيد من كفاءتها بل يساعد علي تخفيض التكاليف في كثير من الأحيان وخاصة التسويقية .

وهذه الموارد الرأسمالية لا يستطيع افراد المجتمع القيام بتمويلها او إنشائها لوحدهم . لهذا نجد ان الدولة تقوم بتمويل مثل هذه المنشآت في كثير من الأحيان بل غالبا لأن منفعتها تعود علي كافة ابناء المجتمع .

---

١ ـ إنظر : ص ١٨٤ من البحث ، ج ١ .

لهذا تقوم الحكومة الأردنية بتمويل هذه المشروعات ممثلة في الأجهزة الحكومية المسئولة عن هذه المنشآت الاجتماعية ، وفي مقدمتها وزارة الزراعة ومؤسسات التمويل الزراعي . حيث تقوم بالإنفاق علي هذه المشروعات وفي خلال الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م <١> شهد الأردن تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة احدثت تغيرات مكثفة ومتعددة الأبعاد ، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية بهدف معالجة المشاكل التي ترتبت علي احتلال الضفة الغربية والأحداث التي تبعته ، فركزت اهدافها علي تحريك الفعاليات الاقتصادية ، وعلي زيادة فرص العمل المتاحة الى (٧٠) الف فرصة عمل ، وقد بلغ حجم الإنفاق الرأسمالي الفعلي نسبة ٩٦٪ الذي استهدفته الخطة والبالغ (١٧٩) مليون دينار . <٢>

أما الاستثمار ومشاريع الإنتاج الزراعي فسيأتي بحثها ضمن الإنتاج .

أما مشروعات القطاع الخاص فتقوم مؤسسات التمويل الزراعي بمنح القروض للقطاع الخاص وهي تتمثل في ثلاث مؤسسات :

١ ـ مؤسسة الإقراض الزراعي .

٢ ـ المنظمة التعاونية الأردنية .

٣ ـ اتحاد المزارعين في وادي الأردن .

وسيأتي توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل للتنمية الزراعية .

أما ماقدمته من قروض مالية فسيأتي بيانه في المنجزات إن شاءالله .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ٨١ ـ ٨٥م ، ص ١ ، ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية ، ص ١٢ والإجتماعية ، ٨٦ ـ ٩٠م .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٢ .

وبهذا فتوفير رأس المال الزراعي سواء كان عينيا أم نقديا إنما هو مسئولية مشتركة بين الدولة وبين الأفراد حيث تمثل المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع الخاص اهم المصادر الوطنية للتمويل في الأردن .

إضافة الي ماتفرضه الدولة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ‹١› وما تحصل عليه من قروض ومساعدات مالية من حكومات البلدان الأخري ، أو من المؤسسات والمنظمات الدولية . ‹٢›

والذي يهمنا هنا هو بيان المؤسسات الخاصة التي تقوم بتمويل القطاع الزراعي في الأردن .

مؤسسات التمويل الزراعي في المملكة الأردنيه الهاشمية :

تقوم بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية بمساعدة وزارة الزراعة في خدمة القطاع الزراعي ويأتي في مقدمتها مؤسسات التمويل الزراعي ومن أهمها :

أولاً:مؤسسة الإقراض الزراعي :

أ - تأسست مؤسسة الإقراض الزراعي بالقانون رقم (٥٠) في عام ١٩٥٩م كجهة تتولي منح القروض الزراعية لمشاريع التنمية الزراعية التي ينفذها القطاع الخاص . ‹٣›

ب - اهدافها : حددت المادة الخامسة من قانون المؤسسة أهداف المؤسسة التي تسهم في دعم الزراعة وتنميتها وتطويرها في المملكة ، وزيادة الكفاءة

---

١ - سبق الاشارة إلى موضوع الضرائب ، انظر : ص ٢٤٥ .

٢ - سبق بحث القروض الخارجية في الجزء النظري من الدراسة وبيان آثارها السلبية على البلد المقترض . انظر : ص ٢٠٨ .

٣ - المنظمة العربية للتنمية والزراعة : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ١٠ .

الإنتاجية في القطاع الزراعي وزيادة تحسين الإنتاج الزراعي ولتحقيق ذلك تقوم بالآتي :

{ منح القروض الزراعية للمزارعين وتشجيع اقامة المشروعات الزراعية وتطويرها وتوسيعها إضافة الي قبول الودائع ولاقتراض من مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، وممارسة أعمال مؤسسات الإقراض الخاصة لتحقيق تلك الأهداف } <١> .

جـ ـ رأس مال المؤسسة : بلغ رأس المال المصرح به ٧ سبعة ملايين دينار اردني ثم اصبح ١٢ مليون دينار اردني اعتبارا من عام ١٩٨٠م . <٢>

د ـ قروض المؤسسة : تمنح المؤسسة ثلاثة انواع من القروض : <٣>

١ ـ قروض قصيرة الأجل : لمدة لاتزيد عن سنة واحدة بفائدة قدرها ٨٪ سنويا . وتصرف لتوفير مستلزمات الإنتاج .

٢ ـ قروض متوسطة الأجل : لمدة لاتزيد عن عشر سنوات بفائدة قدرها ٧٪ سنويا وتصرف لزراعة الأشجار المثمرة ومشاريع اصلاح الأراضي ، والري والثروة الحيوانية وصناعة الدواجن ، والتجهيزات الزراعية .

٣ ـ قروض طويلة الأجل : لمدة تزيد عن ١٥ سنة بفائدة ٧٪ سنويا . وتمنح لمشاريع الري والتصنيع الكبيرة .

---

١ ـ مؤسسة الأقراض الزراعي : مجموعة قانون وأنظمة مؤسسة الأقراض الزراعي ، ص ١٠ ، ص ١١ المواد ٥ ، ٦ .

٢ ـ مؤسسة الاقراض الزراعي : م . س .

٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمخفيض وادي الأردن ، ص ٤٥ . الخرطوم ١٩٨٤م ومؤسسة الأقراض الزراعية والتقارير السنوية للأعوام ٧٥/٧٦م .

تتوزع القروض السابقة حسب مجالات الاستثمار التالية : <١>

١ - تنمية وتطوير الأراضي الزراعية مثل إستصلاح وإعمار الأراضي الزراعية ، زراعة الأشجار المثمرة ومشاريع الزراعة المحمية ، وانشاء المشاتل للخضار والفواكه وشراء الأراضي لصغار المزارعين .

٢ - تنمية وتطوير مصادر المياه : وتشمل استغلال المياه الجوفية والسطحية ، وإنشاء شبكات الري بالتنقيط والرذاذي .

٣ - مشاريع إقامة الأبنية المزرعية والريفية .

٤ - شراء الآلات والمعدات الزراعية .

٥ - مشاريع تنمية وتطوير الثروة الحيوانية والداجنة .

٦ - شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني .

ثانياً:المنظمة التعاونية الأردنية :<٢>

حظيت الحركة التعاونية باهتمام الحكومة ، فقد صدر نظام التعاون في عام ١٩٥٢م ثم دمجت اجهزة التعاون القائمة في تلك الفترة بموجب النظام التعاوني المؤقت في عام ١٩٦٨م في مؤسسة واحدة هي { المنظمة التعاونية الأردنية } ثم صدرت بعض التعديلات في عام ١٩٧١م وقانون التعاون برقم (٢٠) لسنة ١٩٧١م . وقد كان من اهم اهداف المنظمة التعاونية الأردنية ، تأسيس بنك تعاوني يتولي اصدار القروض للجمعيات واعضائها ومراقبة

---

١ - مؤسسة الأقراض الزراعي : التقرير السابع والعشرون لعام ١٩٨٦م ، ص ١٤ ، ١٧ .

٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعي : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي الأردني ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

حساباتها . وقد كان عدد هذه الجمعيات ١٤٥ جمعية في عام ١٩٧٥/١٩٧٤م . (١)

وقد توسع النشاط التعاوني حيث بدأ بتعاونيات التسليف والتوفير ثم جمعيات التسويق والتصنيع ثم الجمعيات متعددة الأغراض .

ثالثاً: اتحاد المزارعين في وادي الأردن : (٢)

يعتبر اتحاد المزارعين في وادي الأردن اول تنظيم شعبي للمزارعين . وقد تأسس بموجب القانون المؤقت رقم ١٩ سنة ١٩٧٤م ويضم في عضويته جميع المزارعين في وادي الأردن ، ويهدف الي تطوير الزراعة في الوادي ، وتمكين المزارعين من المشاركه في رسم السياسة والبرامج الزراعية وزيادة المساهمة في التطوير الاقتصادي ، وتامين عائدات مجزية لهم . وزيادة انتاج المواد الغذائية .

ولتحقيق هذه الأهداف انيطت بالاتحاد مسئوليات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتامين القروض الموسمية وتسويق الحاصلات الزراعية والمساهمة في اقامة مصانع المنتجات الزراعية .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٤٠ .

٢ ـ م . س . ص ٤٠ .

المبحث الرابع

الإنتاج والتسويق والتعاون الزراعي

يشتمل هذا البحث علي المطالب التالية :

المطلب الأول : الإنتاج الزراعي .

المطلب الثاني : التسويق الزراعي .

المطلب الثالث : التعاون الزراعي .

المطلب الأول

الإنتاج الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م

تمهيد :

سبق أن بينا أهم الامكانيات المتاحة للتنمية الزراعية في المملكة من موارد أرضية ومائية ، وبشرية ، ومؤسسات متخصصة في تمويل القطاع الزراعي .

وهنا نستعرض وضع الانتاج الزراعي في المملكة الأردنية بشقيه النباتي والحيواني ، والذي لم يكن في مستوى ملائم لما تم من استصلاح للأراضي الزراعية ، ولما تقدمه الدولة من مساعدات للمزارعين من خلال أجهزتها المتخصصة في الإشراف على القطاع الزراعي وذلك في فترة الخطة الثلاثية ٧٣ ـ ٧٥م .

حيث كانت استثمارات القطاع العام في عام ٧٥م في المشاريع الزراعية تقدر بخمسة ملايين دينار ، فلم تتجاوز بهذا (٧٠٪) مماكان مقرراً في الخطة الثلاثية ، فقد تركزت استثمارات القطاع العام في تطوير الزراعة البعلية وزراعة الأشجار المثمرة والإنتاج الحيواني والأبقار الحلوب المؤقلمة ومشاريع التخريج ، ومصنع رب البندوره .

ويعتبر مشروع مزرعة الأبقار المؤقلمة في وادي الضليل من أبرز مشاريع التنمية الزراعية ، حيث تم الإتفاق مع الجهات الدنمركية لتوريد (٤٥٠) بقرة حلوب كنواة نموذجية لتطوير الثروة الحيوانية بالأردن .

أما بالنسبة لإستثمارات القطاع الخاص فقد استثمر أكثر من ضعف المبلغ المقدر له في الخطة الثلاثية ٧٣ ـ ٧٥م شكل ذلك نسبة ٦٥٪ من مجمل الإستثمارات مول أكثر من نصفه خلال تسهيلات إئتمانية مقدمة من مؤسسة الأقراض الزراعي الأردني والمنظمة التعاونية ، والبنوك التجارية .

وقد تركزت استثمارات القطاع الخاص على مشاريع تنمية الثروة الحيوانية خاصة لحوم الدواجن وإنتاج البيض وصناعة الأعلاف . ‹١›

وبناءاً على ماتقدم فان استعراضنا للإنتاج الزراعي في الأردن بشقية النباتي والحيواني سيكون كالتالي :

أولاً : الإنتاج النباتي .

إن الإنتاج الزراعي في الضفة الشرقية { المملكة الأردنية الهاشمية حاليا } يأتي نتيجة استغلال مانسبته ٧٪ - ١٠٪ من مجموع مساحة المملكة . حيث تقسم المناطق الزراعية في الأردن الي ثلاثة اقسام كما سبق بيانه . الأغوار ، والمرتفعات ، والصحراء .

ويعتمد انتاج المحاصيل الزراعية في منطقة الأغوار علي مياه الري في حين يعتمد الإنتاج الزراعي في المرتفعات علي مياه الأمطار التي يتراوح معدل سقوطها مابين ٢٠٠ - ٦٠٠مم في المرتفعات الشمالية والوسطي ، و ٢٠٠ - ٣٠٠مم في المرتفعات الجنوبية .

ولهذا يتذبذب الإنتاج الزراعي تبعاً لتذبذب الأمطار . وقد اتصف الموسم الزراعي في عام ١٩٧٥م بقلة سقوط الأمطار والتوزيع غير المنتظم في مختلف مناطق المملكة مما كان له الأثر الكبير علي نقص الإنتاج الزراعي لعام ١٩٧٥م عن سابقه .

---

١ - الجمعية العلمية الملكية ،الدائرة الإقتصادية : مؤشرات التطور الإقتصادي في الأردن عام ٧٥م ص٥٢ .

ويبين الجدول رقم (٤٧) انتاج أهم المنتجات الزراعية بشكل اجمالي في عام ١٩٧٥م كالآتي : <١>

أ ـ لقد كان انتاج الحبوب (٨٨,٢) ألف طن وهو يساوي نسبة ١٦,٢٪ من اجمالي الانتاج الزراعي يمثل انتاج القمح ٧٠٪ من انتاج الحبوب حيث بلغ (٦١,٩) ألف طن في عام ١٩٧٥م .

ب ـ الخضروات بلغ انتاج الخضروات في عام ١٩٧٥م (٣٣٨,٥) ألف طن ويساوى نسبة (٦١,٩٪) من اجمالي الانتاج الزراعي استأثرت الطماطم بحوالي ٤٤,٨٪ من انتاج الخضروات حيث بلغ انتاجها (١٥١,٨). ألف طن .

جـ ـ بلغ انتاج الفواكه (٥٢,٨) ألف طن يمثل حوالى ٩,٦٪ من اجمالي الانتاج الزراعي . ويختص انتاج العنب ب ٧٤٪ من انتاج الفواكه حيث بلغ (٣٩,١)ألف طن .

د ـ أما انتاج الحمضيات فهو يمثل نسبة ١٠,٤٪ من اجمالي الانتاج الزراعي حيث بلغ (٥٧,٢) ألف طن في عام ٧٥م .

هـ ـ ويمثل انتاج الزيتون نسبة ١,٦٪ من اجمالي الانتاج الزراعي حيث لم يزد انتاجه في تلك الفترة عن (٩) آلاف طن .

ويمثل انتاج التبغ <١> في الأردن حوالي (٠,٣٪) من اجمالي الانتاج الزراعي.

---

١ ـ التبغ : هو نبات حشيشي مخدر مر الطعم من الفصيلة الباذنجانية السامة ، وتحوي مواد كثيرة سامة من أهمها النكوتين ، وحامض الكبرتيك ، وكبريت الرصاص وأوكسيد الكربون وغيرها ، وللتبغ عدة استعمالات منها استعماله مضغاً بالفم وهو أقبح الإستعمالات وأشدها ضرراً ، ومنها استعماله استنشاقاً مسحوقاً ومنها استعماله تدخيناً عن طريق السيجارة ، والنارجيلة والقصبة المعروفة بالغليون ، وهو محرم في الشرع ، وسيأتي مناقشة ذلك فيما بعد إن شاء الله . وانظر الشيخ عبدالله بن صالح القصير ، البيان في أضرار الدخان ، ص ٢ ، ط ٢ ١٤٠٢هـ ، مطابع البكيرية والشيخ محمد بن إبراهيم : فتوى في حكم شرب الدخان ص ١٢ ، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية .

وتشير بعض الدراسات <١> . إلى انخفاض الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٥م عما كان عليه في عام ١٩٧٤م . ويرجع ذلك إلى نقص هطول الأمطار خاصة وأن بعض المحاصيل كالحبوب تعتمد على مياه الأمطار .

أما انتاج الغابات من الاخشاب في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ٧٥م فقد بلغ (٤,٢) ألف متر مكعب من الأخشاب الصناعية و (٣,٤) ألف طن من أخشاب الوقود <٢> . وإذا قورنت كمية الانتاج بالمساحة المخصصة كغابات والبالغة (٦٠) ألف هكتار <٣> نجد أنها ضئيلة جداً .

وبالامكان زيادة الانتاج الزراعي في الأردن ، نظراً للامكانات الأرضية والموارد المائية التي تساعد على ذلك .

---

١ ـ الجمعية العلمية الملكية الدائرة الإقتصادية : موشرات التطور الاقتصادي في الأردن لعام ٧٥م ، ص٣٢ وما بعدها .

٢ ـ م . س .

٣ ـ انظر : ص ٨٠٤ من البحث جدول رقم ٤٥ .

جدول رقم (٤٧)

الانتاج الزراعي للمنتجات الرئيسية بالمملكة الأردنية الهاشمية

في عام ١٩٧٥م بالألف طن

البيـــــــــان		الانتاج في عام ٧٥م بالألف طن	نسبة الاجمالى
أ	الحبوب : القمح	٦١ر٩	
	الشعير	١٣ر٨	
	حبوب أخرى	١٢ر٥	
	اجمالى الحبوب	٨٨ر٢	١٦ر٢
ب	الخضروات		
	البندورة	١٥١ر٨	
	البطيخ	٥٠ر٢	
	خضروات أخرى	١٣٦ر٥	
	اجمالى الخضروات	٣٣٨ر٥	٦١ر٩
جـ	الفواكه		
	العنب	٣٩ر١	
	فواكه أخرى	١٣ر٧	
	اجمالى الفواكه	٥٢ر٨	٩ر٦
د	الحمضيات	٥٧ر٢	١٠ر٤
هـ	الزيتون	٩	١ر٦
و	التبغ	١ر٧	٠ر٣
	الاجمالى	٥٤٧ر٤	١٠٠٪

المصدر : وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية لعام ٧٥م .

ثانيا : الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني في عام ٧٥م يبين الجدول رقم (٤٨) اعداد الثروة الحيوانية في المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٧٥م فقد بلغ عدد الأبقار (٤١) ألف رأس ، والضأن (٧٧٢) ألف رأس ، والماعز (٤٨١) ألف رأس ، والجمال بلغت (١٨) ألف رأس ، كما بلغت الخيول والبغال (٢٩) ألف رأس . <١>

وهنا نلاحظ ضآلة الثروة الحيوانية خاصة الأبقار والجمال ، وارتفاع اعداد الضأن والماعز . نظراً لوجود مساحات شاسعة من المراعي الثابتة البالغة مائة ألف هكتار تقريباً .

وهذه الأعداد من الثروة الحيوانية لم تكن تكفي منتوجاتها لسد حاجة المواطنين في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م . حيث تقوم الحكومة باستيراد المواشي الحية حيث بلغ اجمالي المواشي المستوردة في عام ٧٥م (٣٠٦,٠٦) ألف رأس منها ضأن ٣٣,٥ ألف وماعز ٢٧٠,٢ ألف راس والباقي ابقار وجمال . <٢>

---

١ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية ٧٤ ـ ٨٠م ، ص ٢٤ .

٢ ـ الجمعية العلمية الملكية : الدائرة الإقتصادية ، مؤشرات التطور الإقتصادي في الأردن لعام ٧٥ ، ص٤١ .

جدول رقم (٤٨)

اعداد الثروة الحيوانية في المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٧٥م بالألف رأس

النوع	العدد
الضأن	٧٧٣
الماعز	٤٨١
الجمال	١٨
الأبقار	٤١
الخيول والحمير والبغال	٢٩
الدجاج	٤١٦٣
الحمام والوز والبط	١٥٣
الأرانب	٨١

المصدر : وزارة الزراعة ، إحصاءات زراعية ٧٤ ـ ٨٠ م ، ص ٢٤

أما بالنسبة للمنتوجات الحيوانية فيتبين من الجدول رقم (٤٩) التالي :

إن إنتاج الحليب في عام ٧٥م بلغ حوالي (٤٠) الف طن ، بلغ إنتاج حليب الأبقار منه ٤٣٪ .

أما انتاج اللحوم الحمراء فقد بلغ (٧,٦) ألف طن . وهو يشمل لحوم الأبقار والإبل والضأن والماعز .

أما الثروة السمكية في الأردن فيعتبر الإنتاج المحلي منها ضعيف جداً ولايكفي إلا لجزء بسيط من حاجة الإستهلاك المحلية والذي يقدر بأكثر من أربعة آلاف طن سنوياً .<١>

---

١ ـ الجمعية العلمية الملكية : م .س /٤٤ .

وتعود أسباب قلة الإنتاج الي عدم وقوع الأردن علي البحار واقتصار الصيد علي خليج العقبة ونهري الأردن واليرموك ، وكذلك عدم الاهتمام بتربية الاسماك ، وقد بلغت كمية الأسماك المصطادة من خليج العقبة في عام ٧٥م خمسة وستون طناً فقط .

أما انتاج الدواجن . فإن تربية الدواجن تعتبر في الأردن من أهم المجالات الإستثمارية ويبين الجدول رقم (٤٩) أن الكمية المنتجة من لحم الدواجن في عام ٧٥م بلغت تسعة عشر ألف طن ، كما بلغ إنتاج البيض ستة وثمانون مليون بيضة.

كما يبين الجدول رقم (٥٠) عدد المزارع المنتجة للدجاج اللاحم والبياض في عام ٧٥م . حيث بلغت (٧٣٣) مزرعة منها (٦٤٠) مزرعة لانتاج الدجاج اللاحم والباقي لإنتاج الدجاج البياض .

ويرجع كثرة عدد المزارع إلى تشجيع الحكومة للمستثمرين وكذلك للتسهيلات الإئتمانية التي تحصل عليها مزارع الدواجن ، وإرتفاع أسعار البيض ممادعى إلى التوسع في هذه المشروعات وزيادتها . (١)

١ ـ الجمعية العلمية الملكية : م . س /٤٧ .

جدول رقم (٤٩)

المنتجات الحيوانية { لحوم ، حليب ، بيض } في المملكة الاردنية الهاشمية في عام ١٩٧٥م .

النــــــوع	العـــــدد	ملاحظـــــات
١ ـ لحوم حمراء	٦ر٧	ألف طن
لحم دواجن	١٩	ألف طن
أسماك	٠٦٥ر	طن
٢ ـ البيض	٤ر٨٦	مليون بيضة
٣ ـ الحليب		
حليب أبقار	٦٠٠ر١٧	ألف طن
حليب ضأن وماعز	٤٠٠ر٢٢	ألف طن
اجمالي الحليب	٤٠	ألف طن

المصدر : وزارة الزراعة : احصاءات زراعية ٧٤ ـ ٨٠م ص ٢٥

* تشير إحصاءات اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا ، ٧٥ ـ ٨٤م في عددها الثامن الصادرة من بغداد في عام ٨٥م أن أنتاج الحليب في عام ٧٥م كان ٤٦ ألف طن ، واللحوم الحمراء ١٣ ألف طن ، ولحوم الدواجن ٦ آلاف طن ، إلا أن هذه الإحصاءات قد صدرت في عام ٨٥م ، بينما الاحصاءات المذكورة في الجدول أعلاه احصاءات صدرت عن وزارة الزراعة الأردنية حديثاً في عام ١٩٨٧م .

جدول رقم (٥٠)

عدد مزارع الدواجن وانتاجها بالألف رأس في عام ٧٥م

النــــــوع	عدد المزارع	الانتاج بالألف رأس
دجاج لاحم	٦٤٠	١٥٠٦٩
دجاج بياض	٩٣	٤٩٦٤٤٤

المصدر : الجمعية العلمية الملكية : الدائرة الإقتصادية : مؤشرات التطور الأقتصادي في الأردن عام ٧٥ ص ٤٦ ، ٤٧ .

المطلب الثاني : التسويق الزراعي عام ١٩٧٥م .

يعتبر التسويق احد العناصر الأساسية المكملة للنشاط الإنتاجي ذلك لأن التسويق يلعب دوراً فعالاً في تحديد المنفعة الإقتصادية العائدة علي المنتجين والمستهلكين .

والأردن كأحد البلدان العربية النامية يواجه عدة مشاكل في عمليات التسويق الزراعي في عام ١٩٧٥م من اهمها عدم كفاءة الجهاز التسويقي في تصريف الإنتاج الزراعي بالأسواق الداخلية ، والخارجية ايضاً .

واعتبر ذلك من أهم معوقات زيادة الإنتاج ، كما أن عدم تنظيم الإنتاج الزراعي الناتج عن عدم قدرة الجهاز التسويقي لتوصيل المعلومات التسويقية للمزارعين والخاصة بالأسعار والطلب بالأسواق المحلية والخارجية يعتبر من اهم الأسباب المؤثرة علي كفاءة اداء الخدمات التسويقية ذاتها . (١)

ومن أهم الأسواق بالملكة الأردنية الهاشمية : (٢)

أ - أسواق الجملة : حيث يوجد ثلاثة انواع من اسواق الجملة : هي اسواق الجملة المحلية ، واسواق الجملة المركزية والتي تقع في مدن عمان والزرقاء ، وأربد والكرك ، واسواق الجملة في المدن الصغيرة - الحسبات - . ويعمل بهذه الأسواق عدة وسطاء هم المصدرون والوسطاء بالعمولة ، وتجار الجملة .

ب - أسواق التجزئة : وتنتشر في مختلف المدن بالأردن ذات التجمعات السكانية .

---

١ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اقتصادية للنمط الزراعي بالملكة الأردنية الهاشمية ، ص ٤٢.

٢ - انظر : م . ص . ص ٤٥ .

إضافة إلي الباعة المتجولون في بعض المدن والقري الشعبية وعلي الطرقات الرئيسية .

وتتم عمليات تجميع المنتوجات الزراعية ونقلها بواسطة الأفراد الي الأسواق وبعبوات مختلفة الأحجام ، والأشكال .

المطلب الثالث : التعاون الزراعي في عام ١٩٧٥م .

أ - نشأة التعاون الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية :

إن المتتبع للحركة التعاونية في دول العالم العربي والإسلامي يتبين : أن التعاون الزراعي بدأ مع بداية هذا القرن إلا أنه لم ينتشر إنتشاراً ملحوظاً إلا منذ ظهور قوانين الإصلاح الزراعي في بعض هذه البلدان . حيث نظرت هذه الدول إلي التعاون الزراعي بأنه أحد أساليب معالجة انخفاض السعة الحيازية وما يترتب عليها من إنخفاض محتمل في الكفاءة الإنتاجية الزراعية . <١>

هذا وقد بدأ النظام التعاوني في المملكة الأردنية بشكل رسمي بعد أن صدر أول قانون للتعاون عام ١٩٥٣م <٢> حيث أخذت الحركة التعاونية تزداد وتتسع بدعم من الحكومة ورغبة من أفراد المجتمع في كثير من الأحيان [ثم صدر في عام ١٩٦٨م تشريع تعاوني مؤقت برقم ٥٥ دمجت الجمعيات التعاونية من ناحية قانونية وإدارية بمؤسسة واحدة هي « المنظمة التعاونية الأردنية » ثم صدرت بعض التعديلات علي قانون التعاون في عام ١٩٧١م وحظيت الحركة التعاونية باهتمام الحكومة وشاركت في تنفيذ خطط التنمية فيما بعد ولقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في عام ٧٤م (١٤٥) جمعية تعاونية متعددة الأغراض الزراعية] <٣> .

إضافة إلي بعض النشاطات التي قامت بها هذه الجمعيات مثل انشاء قسم

---

١ - الأمم المتحدة : مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا العدد العاشر ، نوفمبر ٨٧م ، ص ١٦ .

٢ - وزارة العمل والشئون الإجتماعية بالمملكة العربية السعودية : أبحاث المؤتمر التعاوني الأول ، ص ٢٧ .

٣ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٣٩ .

لتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وقسم للتسويق ، وقسم للأسواق الموازية وساعد علي هذا التشجيع والدعم الذي تلقاه المنظمة التعاونية من الحكومة بما في ذلك التسهيلات الإئتمانية من البنك المركزي ، والقروض الخارجية والمساعدات الفنية . <١>

ب ـ أهم المشاكل التي تواجه التعاون : <٢>

من أهم المشكلات التي تواجه التعاون بشكل عام عدم اكتمال البنية الأساسية للقطاع التعاوني وغلبة توفير القروض للأعضاء في نشاط الجمعيات علي العمل الجماعي المشترك . وعدم التوازن بين القطاعات التعاونية الأخري { الإسكان والخدمات } ، وانخفاض رأس مال الجمعيات التعاونية .

أما المشاكل التي تواجه التعاون الزراعي بشكل خاص فهي تبرز في عدم قيام التسويق التعاوني بالدور المأمول في تسويق المنتوجات الزراعية ، وقلة التمويل ، والإختناق الإداري في عمليات الإنتاج والتسويق الزراعي بسبب تسرب الكفاءات المدربة والمؤهلة والقادرة على العمل التعاوني .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٧٨ .

٢ ـ م . س .

الفصل الثاني

اهداف التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

ويشمل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأهداف الإقتصادية للتنمية الزراعية .

المبحث الثاني : الأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية .

المبحث الثالث : مناقشة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية الزراعية .

تمهيد :

من دراسة خطط التنمية الإقتصادية بالملكة الأردنية الهاشمية نلاحظ أن مسيرة التنمية مرت بعدة مراحل منذ عام ١٩٥٢م هي الآتي :

أ ـ المرحلة الأولي غطت الأعوام ١٩٥٢م ـ ١٩٦٦م أي أن هذه المرحلة أتت بعد العدوان الصهيوني علي الأراضي العربية الذي كان عام ١٩٤٨م وتميزت هذه الفترة بنمو الإقتصاد الأردني نمواً متواضعاً نظراً لمحدودية الموارد وتزايد الأعباء الدفاعية في هذه المرحلة . (١)

ب ـ المرحلة الثانية من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢م . وهذه المرحلة تميزت بالركود الإقتصادي الذي صاحب الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة بسبب الإحتلال الصهيوني لأراضي الضفة الغربية . (٢)

جـ ـ المرحلة الثالثة من ٧٣ ـ ١٩٧٥م وهي الخطة الثلاثية التي استهدفت معالجة المشاكل التي ترتبت علي احتلال الضفة الغربية والاحداث التي تبعته . فركزت اهدافها علي تحريك الفعاليات الإقتصادية . وزيادة فرص العمل المتاحة ، كما استهدفت أن يكون حجم الإنفاق الرأسمالي ١٧٩ مليون دينار ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٪ سنويا . (٣)

د ـ المرحلة الرابعة وهي مرحلة خطط التمية الإقتصادية الإجتماعية الخمسية حيث بدأت الخطة الأولي من عام ١٩٧٦م حتي عام ١٩٨٠م . والثانية من ١٩٨١م

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٣ .

٢ ـ م . س . ص ٣ .

٣ ـ م . س . ص ١٢ .

إلي ١٩٨٥م والثالثة من ٨٦ ـ ١٩٩٠م . ‹١› وهذه المرحلة هي الفترة المقصودة بالدراسة .

وتهدف خطط التنمية الإقتصادية بشكل عام في هذه المرحلة ٧٦ ـ ٩٠م إلي الأهداف العامة التالية ‹٢› :

١ ـ المحافظة علي الإستمرار في النشاط التنموي لتحقيق معدلات عالية لزيادة الدخل الفردي الحقيقي وتغيير هيكل الإقتصاد الوطني .

٢ ـ تعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر المناطق وتوفير الحاجات الأساسية والخدمات الضرورية خاصة فيما يتعلق بالمياه ، والإسكان ، والصحة ، والتعليم والمواصلات .

٣ ـ الحد من الفوارق في مستويات الدخل بين فئات المواطنين وإيجاد توزيع عادل للإنتاج القومي الإجمالي والمكاسب الإقتصادية الناتجة عن التنمية .

٤ ـ تطوير قدرات المواطنين وزيادة طاقاتهم الإنتاجية .

٥ ـ الوصول إلي حد مقبول من متطلبات الأمن الغذائي الوطني .

٦ ـ تطوير مصادر المياه المتاحة والممكنة واستغلالها بشكل أمثل لتلبية متطلبات التنمية .

٧ ـ استغلال الثروات المعدنية والمصادر المحلية للطاقة .

٨ ـ زيادة المدخرات المحلية واستقطاب الأموال العربية وتوجيهها للاستثمار بما يتفق وأوليات خطط التنمية .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م . ووزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ١٩٩٠م . ص ١٢ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س ، وزارة التخطيط : م . س .

٩ ـ استكمال البنية الأساسية وايجاد البيئة والمناخ المناسب الإستثماري للقطاع الخاص .

١٠ ـ المحافظة علي سياسة الحرية الإقتصادية والمبادرة الفردية وتدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

١١ ـ التركيز علي مبدأ التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الأقطار العربية والعمل علي تحقيق وحدة اقتصادية فيما بينها .

١٢ ـ توسيع القاعدة الشعبية والمشاركة في اتخاذ القرارات في عملية التنمية .

١٣ ـ تسخير العلوم والتكنولوجيا المناسبة لتلبية حاجات المجتمع وخدمة التنمية .

وهذه الأهداف العامة تتطلب وضع استراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وعلي مستوي كافة القطاعات الإقتصادية .

وحيث أن البحث يختص بدراسة خطط التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية فإن بيان الأهداف التفصيلي سيقتصر علي النشاط الزراعي وما تهدف إليه خطط التنمية الزراعية من أهداف إقتصادية واجتماعية . وذلك في ثلاث مباحث كالآتي :

المبحث الأول : الأهداف الإقتصادية للتنمية الزراعية .

المبحث الثاني : الأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية .

المبحث الثالث : مناقشة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية الزراعية .

المبحث الأول

الأهداف الإقتصادية للتنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

إن فترة الدراسة حددت الأعوام من ١٩٧٥م وحتي ١٩٨٨م الموافق ١٣٩٥هـ وحتي ١٤٠٨هـ وتشمل هذه الفترة خطط التنمية الزراعية التالية :

١ ـ نهاية خطة التنمية الثلاثية ٧٣ ـ ٧٥ م .

٢ ـ خطة التنمية الخمسية الأولي ٧٦ ـ ٨٠م .

٣ ـ خطة التنمية الخمسية الثانية ٨١ ـ ٨٥م .

٤ ـ السنوات الثلاثة الأولي من خطة التنمية الخمسية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م .

وعليه فإن ماتهدف إليه هذه الخطط الزراعية لاشك أنه كل متكامل ضمن اطار الخطط الإقتصادية والإجتماعية للمملكة الأردنية الهاشمية . فما القطاع الزراعي الاّ أحد القطاعات الإنتاجية الهامة . وهنا لابد من بيان أهم الأهداف التي استهدفتها خطط التنمية للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٧٥ ـ ٨٨م .

وسيكون ذكر هذه الأهداف حسب أهميتها لتنمية القطاع الزراعي كالتالي:

أولا : استغلال الموارد الزراعية الطبيعية استغلالاً أمثل .

لقد أشارت بوضوح جميع خطط التنمية الزراعية إلي استغلال الموارد الزراعية استغلالاً اقتصادي أفضل وذلك كالآتي ‹١› :

---

١ ـ انظر : صادق توفيق ونبيه النبهاني : أوجه التمويل والإنفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية ٧٣ ـ ٧٥م ، ص ٢٨ ، نشر الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الإقتصادية .

والمجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٤ .

ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٦ .

١ ـ استصلاح الأراضي وزيادة المساحة القابلة للزراعة ، وحماية الأراضي الزراعية من التدهور والمحافظة عليها والعناية بتربتها وتحسين استعمالاتها باستخدام افضل الوسائل والآليات الزراعية للرفع من كفاءتها الإنتاجية وزيادة انتاجية وحدة المساحة من الأراضي الزراعية المستغلة .

٢ ـ العناية بأراضي المراعي . وتنظيم وتطوير المناطق الرعوية وحمايتها ، لزيادة حمولتها الرعوية وزيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة ٨١ ـ ٩٠م .

٣ ـ زيادة المياه المتاحة لري الأراضي من خلال استغلال مصادر المياه الحالية ، وتطوير طرق الري وانشاء شبكات حديثة للري ، وحفر وتجهيز الآبار الإرتوازية خلال خطط التنمية من عام ٧٥ وحتي عام ٩٠م . اضافة إلي القضاء علي أهم المشكلات التي تعاني منها مصادر المياه .

ثانيا : زيادة الدخل الزراعي .

استهدفت خطة التنمية الخمسية الأولي ٧٦ ـ ٨٠م زيادة الدخل بمعدل نمو سنوي (٧٪) .

حيث كان الدخل يساوي (٢٦ مليون دينار) في عام ١٩٧٥م . [١]

كما استهدفت الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م زيادة الدخل إلي ٨٦ مليون دينار في عام ٨٥م بأسعار عام ١٩٨٠م أي بزيادة إجمالية قدرها ٤٣٪ وبمعدل نمو سنوي قدره (٧,٥٪) . [٢]

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٣ ، ٦٤ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س .

أما الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م فقد استهدفت زيادة الدخل إلي (١٦٣) مليون دينار في عام ١٩٩٠م أو بمعدل (١٣٨) مليون دينار كمتوسط الفترة ٨٦ ـ ٩٠م وذلك بفرض تزايد العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية . <١>

وستكون هذه الزيادة المستهدفة في الدخل من خلال زيادة الإنتاج من السلع الزراعية .

ثالثا : زيادة الإنتاج الزراعي . <٢>

إن زيادة الدخل السابقة تتطلب زيادة الإنتاج الزراعي في الأساس ، ولهذا فإن خطط التنمية الزراعية تهدف إلي زيادة الإنتاج الزراعي لجميع المحاصيل الزراعية .

فقد استهدفت خطط التنمية الخمسية الأولي ٧٦ ـ ٨٠م زيادة الإنتاج الزراعي عما كان عليه في عام١٩٧٥م بنسب لم يتمكن الباحث من الحصول عليها .

كما استهدفت خطة التنمية الزراعية الخمسية الثانية ٨١ ـ ٨٥م والثالثة ٨٦ ـ ٩٠م زيادة الإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية كما يتضح من الجدول رقم (٥٤) زيادة انتاج المحاصيل الزراعية من (٨٨) ألف طن في عام ٧٥م ليصل الى (١٤٢) ألف طن في الخطة الثانية و (١٩٩) في الخطة الثالثة . أي بنسبة ١٦١٪ و ٢٢٦٪ على التوالى في الخطتين كما استهدفت زيادة انتاج الخضروات بنسبة ١٧٧٪ في الخطة الثانية وبنسبة ٢٨٦٪ في الخطة الثالثة ـ ليصل الى ٩٧٠ ألف طن عما كان عليه في عام ١٩٧٥م .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٦ ، ٥١٧ .

٢ ـ وزارة التخطيط : م . س ، ص ٥١٦ . والمجلس القومي للتخطيط : م . س . . ص ٦٥ .

أما الفواكه فقد كان انتاجها في عام ٧٥م (٥٢) ألف طن وقد استهدف الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م زيادته الى (٦٥) ألف طن اي بنسبة ١٢٥٪ .

واستهدفت الخطة الثالثة أن يكون انتاج الفواكه (٥٠) ألف طن بنقص عما كان عليه في عام ٧٥م بألفين ونصف طن . وربما كان يتوقع أن يكون للجفاف خلال السنوات من ٨٦م الى ٩٠ أثر على انتاج الفواكه .

أما انتاج الزيتون فقد استهدفت الخطة الثانية أن يزداد بنسبة ٣٥٥٪ وفي الخطة الثالثة بنسبة ٦٣٣٪ بحيث يصل الانتاج الى ٥٧ ألف طن .

وقد استهدفت الخطة الثانية أن يكون انتاج الحمضيات ٥٠ ألف طن بينما كان في عام ٧٥م ٥٧ ألف طن الا أن الخطة الثالثة استهدف زيادة الانتاج الى (١٢٠) ألف طن أي بنسبة (٢١٠) عما كان عليه في عام ٧٥م .

أما الانتاج الحيواني فقد استهدفت كلتا الخطتان الثانية ٨١ ـ ٨٥م والثالثة ٨٦ ـ ٩٠م زيادة الانتاج الحيواني ، وانتاج الأعلاف التي تعتمد عليها الثروة الحيوانية خلال الخطة الثالثة ، كما هو موضح بالجدول رقم (٤٥) .

فقد استهدفت الخطة الثانية زيادة انتاج الألبان من (٤٠) ألف طن عام ٧٥م الى (٤٥) ألف طن وكذلك الخطة الثالثة استهدفت زيادته الى (٦٧) ألف طن عما كان عليه في عام ٧٥م أي بنسبة ١١٢٪ في الخطة الثانية وبنسبة ١٦٧٪ في الخطة الثالثة .

واستهدفت الخطة الثانية زيادة انتاج اللحوم الحمراء بنسبة ١٩٧٪ عما كان عليه في عام ٧٥م وبنسبة ٢١٠٪ في الخطة الثالثة ليصل الانتاج الى (١٦) ألف طن بينما كان في عام ٧٥م (٧,٦) ألف طن .

واستهدفت الخطة الثانية زيادة انتاج الدواجن من (١٩) ألف طن الى (٣٦) ألف طن ، والخطة الثالثة الى (٥٠) ألف طن . أي بنسبة ١٨٩٪ في الخطة الثانية وبنسبة ٢٦٣٪ في الخطة الثالثة .

أما البيض فقد استهدفت الخطة الثانية زيادته الى ٤٥٠ مليون بيضة ، والخطة الثالثة الى ٤٤٥ مليون بيضة .

وهذه النسب المستهدفة قد تكون معقولة . بناءاً على مايمتلك الأردن من امكانيات طبيعية وبشرية .

الا أن تحقيق هذه الاهداف يحتاج الى التوسع في استخدام الاساليب والوسائل الآلية الزراعية الحديثة . للرفع من الكفاءة الانتاجية للموارد الزراعية .

وأيضاً لابد من اتخاذ اجراءات محددة لكي يتم تحقيق تلك المستهدفات .

جدول رقم (٥١)

معدلات الإنتاج الفعلي والمستهدف خلال سنوات خطط التنمية الزراعية

بالألف طن للأعوام ٧٥م إلى ٩٠م

المنتج	الانتاج عام ١٩٧٥م	معدل الانتاج في ٧٦-٨٠م	معدل الانتاج المستهدف في ٨١- ٨٥م	معدل الانتاج المستهدف في ٨٦-٩٠م
اجمالي المحاصيل الحقلية	٨٨	١٠١	١٤٢	١٩٩
القمح	٦١ر٩	*	*	١٤٣
الشعير	١٣ر٨	*	*	٢٦
محاصيل أخرى	١٢ر٥	*	*	٣٠
الخضروات	٣٣٨ر٥	٢٧٦	٦٠٠	٩٧٠
الفواكه	٥٢ر٨	٤٦	٦٥	٥٠
الحمضيات	٥٧	٢٠	٥٠	١٢٠
الزيتون	٩	٢٤	٣٢	٥٧
الألبان	٤٠	٣٩	٤٥	٦٧
اللحوم الحمراء	٧ر٦	٧	١٥	١٦
لحوم دواجن	١٩	٢٥	٣٦	٥٠
البيض بالمليون بيضة	٨٦ر٤	٢٨٠	٤٥٠	٤٤٥
الاسماك	٠ر٠٦٥	*	*	١
الاعلاف	*	*	*	١٢٠

المصدر :

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ص ٦٥ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الأقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ص ٥١٥ ، ٥١٧

٣ ـ ارقام عام ٧٥م مأخوذة من الجدول رقم (٥٠) ص ٨٢٣ من البحث والجدول رقم (٥٢) ص ٨٢٧ من البحث .

---

* غير متوفر .

وقد سعت خطط التنمية باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق مالم يتحقق من تلك الأهداف والإستمرار في تحسين وزيادة ماتحقق منها في الخطط السابقة ، ولعل الجدول رقم (٥١) يوضح تأكيد ما استهدفته الخطة من معدلات الإنتاج وذلك بقصد تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمجتمع الأردني .

رابعاً : تشجيع الإستثمار في قطاع الزراعة . <١>

وذلك بزيادة العائد من الإستثمار الزراعي ورفع دخول المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ، والعمل علي استقرار المزارعين في مزارعهم وذلك بالتوسع في الإقراض الزراعي لتمويل المشاريع الزراعية التالية :

١ ـ استصلاح وتحسين الأراضي البعلية .

٢ ـ المشاريع الخاصة بالزراعة المروية وإنشاء شبكات الري الحديثة ، وحفر الآبار .

٣ ـ مشاريع تنمية الثروة الحيوانية .

٤ ـ الميكنة الزراعية وتصنيع المنتوجات الزراعية .

٥ ـ مشاريع الأبنية الزراعية والريفية ، والمشاتل النباتية .

٦ ـ مستلزمات الإنتاج الزراعي .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٦ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٦ .

خامسا : التوسع في تنظيم عمليات التسويق والإستهلاك للمنتوجات الزراعية .

وذلك بزيادة الطاقة التخزينية لها، والعمل علي التركيز علي تعاونيات الإنتاج والتسويق . <١>

سادساً : الربط بين التنمية الزراعية والشاملة علي مستوي الأقاليم .

باعتماد مبدأ التخطيط المتكامل والعمل علي دعم التكامل العربي في مجال الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي . <٢>

سابعاً : تشجيع نظام التعاون الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية . <٣>

١ ـ استكمال البنية الأساسية للتعاون الزراعي .

٢ ـ تشجيع التعاون الجماعي في القطاع الزراعي وغيره .

٣ ـ توسيع خدمات التعاون في التوريد والإنتاج والتسويق الزراعي والإهتمام بالخدمات الإرشادية والإدارية والفنية .

٤ ـ تأمين التمويل اللازم لسد حاجة التنمية الزراعية في الإنتاج والتسويق وخاصة في المجالات التالية :

أ ـ تنمية الأراضي الزراعية المطرية .

ب ـ تطوير زراعة الخضار والأشجار المثمرة في المناطق المروية وفق النمط الزراعي المعتمد .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٦ ؛

وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٦ .

٢ ـ م . س .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٧٨،٧٩ .

جـ - تطوير زراعة التبغ وزيادة الإنتاج منه .

د - تنمية المناطق الريفية وتزويدها بالخدمات الأساسية .

٥ - أيجاد التوازن بين القطاعات التعاونية المختلفة زراعية وغير زراعية والتوسع فيها حسب الحاجة .

٦ - التوسع في انشاء الأسواق الموازية في المحافظات من أجل اختصار الخطوات التسويقية في الإنتاج المحلي والخارجي وتوفير البديل من الحاجيات بنوعية جيدة وبأسعار أقل .

المبحث الثاني

الأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية

تمهيد :

من المعلوم ان خطة التنمية الزراعية جزء من الخطة العامة الشاملة حيث تشمل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عدة جوانب منها الجانب الإقتصادي كالتجارة والزراعة والصناعة ومنها الإجتماعي . كالخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية ، والمواصلات والإتصالات .

ولأهمية توضيح الجانب الإجتماعي للتنمية فقد خصصت له خطط التنمية حيزاً مستقلاً تمت فيه دراسة المشكلات التي يعاني منها الجانب الاجتماعي والأهداف التي تهدف اليها خطط التنمية الاجتماعية في الأردن والسياسات أو الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة تلك المشكلات وتحقيق الأهداف . (١)

ومن أهم الأجهزة التي تعمل بشكل مباشر في تحقيق الجوانب الإجتماعية للتنمية (وزارة التنمية الإجتماعية والتي تم انشاؤها في عام ١٩٧٩م حيث كانت دائرة للشئون الإجتماعية ضمت وزارة العمل ، اضافة الي بعض المؤسسات الخيرية ، والرسمية وشبه الرسمية .

وترتبط التنمية الإجتماعية بالتنمية الزراعية ارتباطاً وثيقاً ، حيث لايمكن أن تقوم تنمية زراعية مالم يوفر للإنسان متطلباته الإجتماعية من خدمات تعليمية ، وصحية ، وسكنية وغيرها من الخدمات العامة الأخري . كالماء ، والكهرباء ، ووسائل الإتصالات والمواصلات .

---

١ ـ انظر : خطتي التنمية الإقتصادية والإجتماعية الخمسية الثانية والثالثة ، ص ٢٧٤ ، ص ١٧٧ .

ويزداد هذا الإرتباط بين الجانب الإجتماعي والزراعي بما توفره التنمية الزراعية من تحقيق للجانبين معاً ، الإجتماعي والإقتصادي فهي بقدر ماتعمل علي توفير الغذاء ، والكساء ، تساهم في بناء الفرد صحيا وجسميا ، كما تساهم في بناء السكن وكما تعمل علي توفير الموارد المالية ، تعمل علي توفير فرص العمل ، إضافة إلي تحقيق مبدأ العدالة بين افراد المجتمع بشكل عام .

وهذا الإرتباط من الناحية الإسلامية واضح وقد سبق ذكره . ‹١›

خاصة وأن الجانب الإجتماعي كان يعاني من عدد كثير من المشكلات والتي يتلخص أهمها فيما يلي : ‹٢›

١ ـ تدني مستوي المعيشة لدي الأفراد وخاصة المجتمعات الريفية التي تمثل ٣٩٪ من سكان الأردن . بسبب انخفاض مستوي الدخل الزراعي .

٢ ـ تدني مستوي الوعي الصحي في المجتمعات الريفية والأحياء الشعبية الفقيرة في المدن ، وازدياد حجم الأسر الفقيرة .

٣ ـ تدني مستوي الإنتاجية بشكل عام لدي النساء ، وضعف المهارات والإمكانيات لدي نساء الأرياف .

٤ ـ الفوارق في مستوي الحياة الإجتماعية بين السكان الزراعيين وسكان المدن وارتفاع نسبة الأمية في الأرياف عنها في المدن .

٥ ـ تدني نوعية الخدمات الإجتماعية المقدمة للمجتمعات المحلية البدوية ، والريفية والحضرية بشكل عام . ولعل ذلك يرجع إلي عدة اسباب من اهمها النقص في

---

١ ـ انظر : الجزء النظري ص ٢٢ من البحث .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ص ٢٧٤ .

الكوادر الفنية المدربة في الميدان الإجتماعي ، ونقص المخصصات المالية للتنمية الإجتماعية فقد بقية مخصصات ميزانية وزارة التنمية الإجتماعية في عام ٨٥م كما هي في عام ٨٠م إذ كانت تشكل ٤,٠٪ إضافة الي أن هذه المخصصات متدنية جداً . <١>

ولهذا فقد اتخذت خطط التنمية عدداً من الأهداف الاجتماعية كالتالي :

أولا : أهم الأهداف الإجتماعية .

من أهم الأهداف الإجتماعية التي يمكن للتنمية الزراعية أن تعمل علي تحقيقها مايلي : <٢>

١ ـ زيادة انتاجية الأفراد والجماعات في المجتمعات الريفية والمحلية ، وتنمية الحرف الزراعية والصناعية والريفية وتطويرها بما يحقق زيادة في الدخل للأفراد .

٢ ـ تحسين الموارد البشرية من خلال تحسين مستوي الحياة في الأرياف والمدن وتطوير المؤسسات الإجتماعية ، والصحية ، والتعليمية ومؤسسات الخدمات العامة وتقييم الخدمات المقدمة للمجتمعات الزراعية ، ورفع كفاءتها .

٣ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الخدمات الاجتماعية والإقتصادية علي كافة افراد المجتمع الأردني ، وتوزيع مكاسب التنمية عن طريق تطوير الأقاليم ضمن خطة شاملة تأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية مكانيا ونوعيا .

٤ ـ تطوير مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المباديء ، التي تشكل مساحتها حوالي ٩٠٪ من المساحة الكلية للمملكة . ودعم القيم والمباديء والعادات الإيجابية وترسيخ مفاهيم الإنتاج والمواطنة والإنتماء .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ص ١٨٠ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س . وزارة التخطيط : م . س . .

٥ - تحقيق المستوي الملائم للحياة للفئات الخاصة في المجتمع بشكل عام وذلك بالعمل علي توفير فرص العمل الملائم للمعاقين وتأهيلهم وتدريبهم وتسهيل التحاقهم بميادين العمل والخدمات العامة ، وتأمين الضمان الاجتماعي للفقراء والمحتاجين وتحسين دخل الأسر الفقيرة ، ورعاية الأطفال والأيتام وتوفير الجو الملائم لتكوين السلوك والقيم الإيجابية لديهم ويشمل ذلك فئات المجتمع الزراعي أيضاً .

٦ - زيادة مساهمة المرأة في التنمية من خلال تنمية مهاراتها وقدراتها الإنتاجية في شتي المجالات . بما في ذلك المجال الزراعي .

ثانيا : أهم المباديء التي ترتكز عليها الأهداف الإجتماعية .

تقوم هذه الأهداف الإجتماعية وترتكز علي المباديء التالية وهي : (١)

أ - احتلال المبادرة الفردية والقطاع الخاص في العملية التنموية أهمية متميزة في مسيرة التنمية الأردنية .

ب - الإيمان بمبدأ العدالة الإجتماعية بمفهومها الواسع وتحقيق توزيع أكثر عدالة في الدخل بين فئات المجتمع وتقليص التباين في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الأقاليم .

جـ - التعاون الدولي كاحد ركائز عملية التنمية الاقتصادية ، لذا تعتمد التنمية علي تعميق التعاون مع العالم وذلك لمارسة انتقال عناصر الإنتاج ، والسلع المنتجة بما يحقق استعمالاً أمثلاً للموارد المتاحة واستقطاب الإستثمارات العربية والأجنبية وتسخيرها لتحقيق اهداف التنمية .

د - توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع خطط التنمية ومتابعتها وتنفيذها .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ - ٩٠م ، ص ١٠٩ .

ولتحقيق تلك الأهداف الإجتماعية اتخذت خطط التنمية عدد من السياسات والإجراءات التنظيمية [مثل إعطاء اولوية للبرامج الاجتماعية ، وتكثيفها ودعم وتشجيع البرامج التأهيلية والتدريبية والرعاية الإجتماعية ، والبحوث والدراسات الميدانية والتركيز علي فئات المجتمع المختلفة وخاصة الشباب ذكوراً وإناثاً في كافة الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية مثل الكليات والجامعات والمراكز الاجتماعية وتطوير برامج هذه المؤسسات] <١> .

والمقام لايتسع لذكر المشاريع والإجراءات والتنظيمات الخاصة بالجانب الإجتماعي من التنمية هنا .

إلا أن التنمية الزراعية يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف الإجتماعية إذا ماوجهت التوجيه الملائم ، ووفر لها الإمكانات اللازمة م استغلال الموارد الزراعية استغلالاً أمثل وبمعني آخر أنه لن يتم تحقيق٨٤٧وت الأهداف الاقتصادية مالم يتحقق للمجتمع الأسس اللازمة لتحقيق الأهداف الإجتماعية فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية بينهما تلازم كبير وتكامل فيجب أن توجه التنمية لتحقيق الجانبين معاً .

أما مدي تحقيق هذه الأهداف من عدمه فهذا ماستوضحه منجزات التنمية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٨١ .

المبحث الثالث

مناقشة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

١ ـ من الإستعراض السابق للأهداف الإقتصادية والإجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية نجد أنها تركز علي الإنسان الذي هو محور التنمية ، فهي لاتهدف إلي تلبية حاجته الأساسية فحسب ، وإنما تتعدي ذلك إلي تحديد أسباب المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ، ومحاولة معالجتها بشكل متكامل .

كما تركز خطط التنمية علي تفهم الواقع للمجتمع الأردني وتوجيه فعاليات الإقتصاد الوطني في كافة القطاعات لخدمة الإنسان .

إلا أن هذه الأهداف تعتبر طموحة جدا إذا مانظرنا إلي الإمكانيات المتاحة للمملكة الأردنية الهاشمية والتي سبق ذكرها .

ومن الخير أن تكون الأهداف متفقة مع إمكانات البلد ، ولهذا لابد من إتخاذ سياسات متعددة في كافة المجالات المختلفة تأثر بشكل ايجابي علي الفعاليات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة وتوجهها نحو المشاركة العملية في التنمية لتحقيق تلك الأهداف . وتشمل كافة وجوه النشاطات الإقتصادية والإجتماعية .

كما يجب التركيز علي التكامل الإقتصادي الإسلامي بين البلدان الإسلامية لأن الأردن جزء لايتجزء من الأمة الإسلامية .

٢ ـ لدراسة مدي شرعية أهداف التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم تصنيفها تبعا لذلك في الجدول رقم (٥٥) .

حيث قسمت الأهداف تبعا لمدى شرعيتها من عدمه ، وتبعا لمدى أهميتها والظروف المحيطة بالتنمية الزراعية في الأردن الى أهداف اقتصادية وأخري اجتماعية .

أولاً : فالاهداف الإقتصادية الرئيسية منها ماهو ضروري مثل استغلال المواردالطبيعية <١> والاستثمار في قطاع الزراعة ، لتوفير متطلبات المجتمع الضرورية شريطة أن يكون ذلك وفقاً لضوابط الاستثمار في الشريعة الاسلامية . <٢>

وكذلك زيادة الدخل الزراعي ، وزيادة الانتاج الزراعي . <٣>

ومن المستوى الحاجي تشجيع التعاون والجمعيات التعاونية الزراعية على أساس من الشريعة الإسلامية لأن التعاون بمبادئه وأسسه الجارية في العصر الحاضر بعضها يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، مثل تحديد الفائدة على رأس المال (الذي ينظر إليه بأنه قرض يمنحه الاعضاء للجمعية فتدفع الجمعية فائدة سنوية يحددها القانون) <٤> .

ولهذا يجب تطبيق التعاون وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية .

ومن المستوي الحاجي دعم التكامل العربي فلقد ركزت أهداف التنمية الزراعية في الأردن على تحقيق الأمن الغذائي ، والإكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي من ناحية ، ومن ناحية أخري من خلال التكامل الاقتصادي العربي .

أما تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وما يتعلق به فإن التعليق عليه مرتبط بدراسة السياسات المتبعة لتنفيذه . وهذا ماسيتم فيما بعد .

---

١ ـ انظر : ص ٤٦ وما بعدها من الجزء النظري في البحث .

٢ ـ انظر : ص ٣٢٢ من الجزء النظري في البحث .

٣ ـ م . س .

٤ ـ د . عبدالوهاب مطر الداهري : الإقتصاد الزراعي ، ص ٢٧٠ .

كما أن التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يكون جزءاً من التكامل الاقتصادي الاسلامي لا يخضع لقومية معينة أو مصالح خاصة لفئة من المجتمع . لأن الأردن ماهو الا بلد عربي اسلامي ، ولا عزة للعرب إلا بالإسلام ، ولا عزة للمسلمين الا باتباع الشريعة الاسلامية وتطبيق نظامها الاقتصادي المستمد من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - .

حيث كانت هذه الأمة خير أمة اخرجت للناس ، وذلك عندما كانت تطبق شرع الله في كافة المجالات قال تعالى : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله " <١> .

ولن يتحقق لهذه الأمة التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي ، إلا اذا طبقت أحكام الاسلام ، وتركت مايخالفها من أنظمة وقوانين ، وينطبق ذلك على جميع المجالات في الانتاج والتمويل ، والتسويق والتعاون ، وغيرها .

حيث أكمل الله لهذه الأمة دينها وأحكامه في كافة المجالات ورضي ذلك لهم فقال تعالي : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا " <٢> .

ومن الاهداف الاقتصادية ماهو تحسيني مثل تنظيم عمليات التسويق الزراعي . وهنا لابد من التقيد بضوابط التسويق الزراعي في الاقتصاد الاسلامي والتي سبق ذكرها . <٣>

---

١ - سورة : آل عمران ، آية ١١٠ .

٢ - سورة : المائدة ، آية ٣ .

٣ - انظر : ص ٣٢١ من الجزء النظري .

ومن الأهداف التي لا تتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، وأن تشجيعها والعمل بها يعتبر مخالفاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ويجب تعديلها هدف التوسع في منح القروض الزراعية . فالقروض الزراعية تمنح بفوائد ربوية وهذه القروض محرمة شرعاً بنص الكتاب . قال تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " <١> .

وقال تعالى : " يايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين * فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " <٢> .

ثانياً : أما الأهداف الاجتماعية : فإنها تصنف كالأتي :

أ ـ من المستوى الضروري العناية بالموارد البشرية ، وتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير فرص العمل المناسب بشكل عام وللفئات الخاصة { المعوقين } بشكل خاص وتأمين سبل الحياه الكريمة لافراد المجتمع ، والرعاية الإجتماعية للاطفال والأيتام والأسر الفقيرة . كل ذلك يندرج في الغالب ضمن المستوى الضروري من حيث الأهمية . <٣>

ب ـ من المستوى الحاجي تطوير وزيادة انتاجية الأفراد . وتطوير مفاهيم الإنتماء والوطنية والإنتاجية والقيم الإيجابية .

جـ ـ ومن المستوى التحسيني تحسين الخدمات العامة ، وخدمات التعليم والخدمات الصحية ، والمواصلات والإتصالات ، واتاحة الفرصة للمرأه الراغبة في العمل لتساهم في عملية التنمية .

---

١ ـ سورة : البقرة ، آية ٢٧٥ .

٢ ـ سورة : البقرة ، آيات ، ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

٣ ـ انظر : ص ٧٩ ـ ٩٢ من البحث الجزة النظري الأهداف الإجتماعية للتنمية الزراعية .

ولابد أن تخضع هذه الأهداف جميعها لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية . وبالنسبة لمساهمة المرأة في التنمية فإن الأصل في الإسلام أن المرأة مكانها البيت وعليها واجبات ومسئوليات كبيرة في ادارة هذا البيت وخروجها من منزلها لا يكون إلاّ لضرورة ووفقاً لضوابط وضعتها الشريعة الإسلامية للحفاظ على كرامتها وشرفها ورفع منزلتها . <١>

فاذا اضطرت المرأة للخروج والمساهمة في التنمية أو الأعمال الزراعية فيجب أن يكون ذلك الخروج والعمل منضبطين بقواعد ومبادىء الإسلام ، كمنعها من الإختلاط بالرجال ، والزامها بالحجاب الإسلامي ، واعطائها العمل المناسب لقدرتها وأنوثتها .

أما خروجها للعمل وغيره كما هو مشاهد في عصرنا الحاضر بدون حجاب ، وتعمل في مكان واحد تزاحم وتختلط بالرجال ودون مراعاة لأحكام الإسلام ، فهذا لا يجوز أصلاً في الشرع الإسلامي ، ويجب الإستغناء عنهن وعن مساعدتهن ومساهمتهن في التنمية ، لأن في ذلك فتنة وضرراً كبيراً علي الأمة الإسلامية وخطراً على الأسرة المسلمة وعلى كيان المجتمع المسلم .

فالإسلام لم يمنعها من العمل ولكن وضع حدوداً وضوابط لخروجها وعملها يجب عليها التقيد بها كما سبق ذكره . <٢>

---

١ ـ انظر ، ص ١٠٩ من البحث الجزء النظري مساهمة المرأة والتنمية .

٢ ـ انظر : ص ١١٠ من البحث الجزء النظري مساهمة المرأة في التنمية الزراعية .

جدول رقم (٥٢)

تصنيف أهداف خطط التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

حسب أهميتها ومدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية

الهدف	مدى الاتفاق مع أحكام الشريعة	درجة الأهمية	الملاحظات
أولا : الاهداف الاقتصادية			
أ- استغلال الموارد الزراعية الطبيعية	موافق	ضروري	
١- استطلاع الأراضي القابلة للزراعة	موافق	ضروري	
٢- العناية بأراضي المراعي	موافق	ضروري	
٣- زيادة استغلال مصادر المياه	موافق	ضروري	
ب- الاستثمار في قطاع الزراعة	موافق	ضروري	بشرط أن يكون وفقا لنظام الاستثمار الزراعي في الشريعة الاسلامية
ج- زيادة الدخل الزراعي	موافق	ضروري	
د- زيادة الانتاج الزراعي	موافق	ضروري	
هـ- تشجيع التعاون الزراعي	موافق	حاجي	بشرط أن يكون وفقا لأحكام الاسلام وأن تخضع مبادئ التعاون لذلك، والا فلا يجوز العمل به .
و- دعم التكامل العربي في مجال الانتاج الغذائي	موافق	حاجي	بشرط أن يكون جزءا من التكامل الاقتصادي الاسلامي للأمة الاسلامية .
ز- تنظيم عمليات التسويق الزراعي	موافق	تحسيني	بشرط التقيد بضوابط التسويق الزراعي في الاسلام
ح- التوسع في منح القروض الزراعية (قروض بفوائد)	غير موافق	(مخالف لاحكام الاسلام)	ولهذا يجب أن تكون القروض الزراعية وغيرها بدون فوائد، أي قروض حسنة ترد كما هي دون زيادة على قيمة القرض

تابع جدول (٥٢)

تصنيف أهداف خطط التنمية الزراعية

ثانيا: الاهداف الاجتماعية			
١- العناية بالموارد البشرية	موافق	ضروري	
٢- تحقيق العدالة الاجتماعية	موافق	ضروري	
٣- توفير فرص العمل المناسب	موافق	ضروري	
٤- الرعاية الاجتماعية للاطفال والايتام والمعوقين .	موافق	ضروري	
٥- تطوير وزيادة انتاجية الأفراد	موافق	حاجي	
٦- تطوير وترسيخ مفاهيم الانتاجية والمواطنة والانتماء والمبادىء والقيم الايجابية	موافق	ضروري	بشرط أن تكون تلك المفاهيم من القيم والمبادىء الاسلامية .
٧- تحسين أداء الخدمات العامة	موافق	تحسيني	
٨- مساهمة المرأة في التنمية الزراعية	موافق	تحسيني	بشرط أن تكون ملتزمة بضوابط وأحكام الاسلام الخاصة بخروج المرأة للعمل .

الفصل الثالث

سياسات التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

تمهيد :

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية ، والتي سبق توضيحها من أجل تحقيق الأهداف السابقة ، فقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات التنظيمية والسياسات الزراعية التي تعمل علي تحقيق تلك الأهداف التنموية . مما جعل برامج التنمية الزراعية في الأردن تتميز خلال العقد الماضي بتوجيه معظم الاستثمارات الحكومية والخاصة إلي هذا القطاع ، ورافق ذلك العمل علي ادخال واستيعاب التقنيات الحديثة خاصة في مجال الري ، والزراعة المحمية واتباع الأساليب العلمية الحديثة في عمليات التسميد ، ومقاومة الآفات والأمراض .

ولقد رسمت الدولة السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية وفق مبدأ الحرية الإقتصادية . حيث كان لمشاركتها للقطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية أثره في توفير الحوافز والمناخ الملائم للاستثمارات الخاصة . (١)

وهذه الإجراءات الأساسية لخطط التنمية في الأردن تفترض الآتي :(٢)

أ - ثبات قيم حوالات الأردنيين العاملين بالخارج مع انخفاض تدريجي لحوالات العاملين غير الأردنيين إلي الخارج الذي يعكس عملية احلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة .

ب - استمرار المساعدات العربية والأجنبية خلال سنوات الخطط التنموية .

---

١ - المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ - ٨٥م ، ص ٢ .

٢ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ - ٩٠م ، ص ١٠٩ .

جـ - نمو حجم المستوردات النفطية بمعدل حقيقي يبلغ ٢٪ سنويا خلال خطة التنمية الثالثة من ٨٦ - ٩٠م .

د - استمرار الدول المستوردة للمنتجات الزراعية الأردنية بانتهاج سياسات تجارية حرة بحيث لاتتخذ اي اجراءات للحد من توقف السلع الأردنية إلي اسواق هذه البلدان .

وبناءاً علي هذه الفرضيات رسمت السياسات التنموية ، والذي يهمنا منها سياسات تنمية القطاع الزراعي والتي سيتم بحثها في المطالب التالية :

المطلب الأول : سياسة تنمية الموارد البشرية .

المطلب الثاني : سياسة تنمية الموارد الطبيعية الزراعية .

المطلب الثالث : سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي .

المطلب الرابع : سياسة الإنتاج الزراعي .

المطلب الخامس : سياسة التسويق والتعاون الزراعي .

المطلب السادس : سياسة الأسعار والدخول الزراعية .

المطلب السابع : مناقشة السياسات الزراعية .

المطلب الأول : سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية

إن التخطيط للتنمية يسعي نحو زيادة أعداد العمالة الفنية ورفع كفاءة المشتغلين من قوة العمل الأردنية .

لما سبق ذكره من أن الأردن يعاني من قلة العمالة الفنية في المجال الزراعي وزيادة العمالة غير المدربة بالنشاط الزراعي . <١> وقد أدي التوسع في الفعاليات الإقتصادية المختلفة إلي خلق طلب فائض علي بعض المهن والمهارات لم يكن بالإمكان توفيرها من السوق المحلي وقد زاد من حجم الطلب علي العمالة استمرار الهجرة للقوي العاملة الأردنية إلي الخارج بمعدل ٨ ـ ١٠ آلاف عامل سنوياً . ولهذا بلغ عدد العمالة المستقدمة في نهاية عام ١٩٨٠م حوالي (٧٠) ألف عامل أو مايعادل ١٥٪ من القوي العاملة في الأردن <٢> ومن بين القطاعات التي يتركز فيها استخدام العمال غير الأردنيين قطاع الزراعة .

ولهذا فقد قدرت خطة التنمية الثانية ٨١ ـ ٨٥م احتياج قطاع الزراعة من قوة العمل المطلوبة حوالي (١٥٢٣٥) عامل لسد العجز الحاصل في العمالة الزراعية خلال الفترة ٨١ ـ ٨٥م ، والذي نتج عن خلق فرص جديدة للعمل ، ووجود شواغر بسبب هجرة العمالة إلي الخارج ، والوفيات والتقاعد . <٣>

كما قدرت خطة التنمية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م أن العمالة المطلوبة الإضافية للقطاع الزراعي قدرت بـ { ٢٩١٠٢ } عامل .

---

١ ـ انظر : ص ٧٩٨ وما بعدها من البحث .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٢٨٣ .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٢٨٤ .

بينما قدر العرض الإضافي من العمالة الزراعية في نفس الفترة بحوالي {٣٨٧٠٥ } عامل <١> وهذا العرض سيكون نتيجة للسياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة في تدريب وتنمية العمالة من ناحية ، ومن ناحية أخري عودة الدارسين والمتدربين في الخارج وعودة بعض العمالة الأردنية العاملة في الخارج .

وبهذا فإن تقديرات الخطة وموازنة العرض والطلب الإضافيين من القوي العاملة الزراعية خلال ٨٦ / ٩٠م تدل علي وجود فائض في نهاية الخطة يقدر بـ {٩٦٠٣ } عامل . <٢>

حيث اقترحت عدة برامج لتطوير الموارد البشرية الزراعية ، وكانت تحت أشراف عدد من الأجهزة الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل وكذلك اتحاد الجمعيات التعاونية الأردنية بالتعاون مع وزارة الزراعة . ووزارة التعليم العالي. وذلك من أجل القضاء علي المشاكل التي تواجه الموارد البشرية الزراعية مثل تقلص نسبة العمالة الوطنية وازدياد نسبة المزارعين غير المقيمين والإعتماد على العمالة الوافدة ، وقلة الإنتاجية وضعف البحوث العلمية الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والنقص في التدريب والتأهيل للعاملين في الزراعة . <٣>

ويوضح الجدول رقم (٥٣) أهم السياسات التدريبية والتعليمية للقوي البشرية والتي اقترحتها خطتي التنمية الثانية والثالثة من أجل زيادة كفاءة العمالة الزراعية ، وقدراتها الإنتاجية ومهارتها الفنية كمايلي . <٤>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

٢ ـ م . س .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، انظر : قطاع التربية والتعليم والعمل والقوى العاملة والتعاون .

٤ ـ م . س ، ص ٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٣٤ ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

١ ـ تطوير معهد التعاون وتجهيزه بالمعدات والأدوات السمعية والبصرية الحديثة خلال ٨١ ـ ٨٥م ويشمل عمليات التعليم والتدريب التعاوني . فقد تم اعتماد المعهد التعاوني كمعهد تدريب إقليمي متخصص من قبل الإتحاد الإقليمي لمؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

٢ ـ تطوير معهد المعلمين الزراعيين في الشويك يهدف إعداد معلمين مهنيين وإعداد فنيين زراعيين بطاقة استيعابية ٤٩٦ طالب خلال الفترة ٨١ ـ ٨٥م وبتكلفة مقدرة بلغت ١,٢ مليون دينار .

٣ ـ انشاء مدرسة المشقر الزراعية / مأدبا لتوفير الكوادر الفنية في مجال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني لطلبة المنطقة بتكلفة ١,٢ مليون دينار وتبلغ مساحة المدرسة ٢٥ دونم من أراضي وزارة الزراعة تستوعب (٣٦٠) طالب في المرحلة الثانوية خلال ٨٦ ـ ٩٠م .

٤ ـ انشاء مركز التدريب المهني الزراعية / وادي اليابس . يهدف الي توفير الأيدي العاملة المدربة لمواجهة الاحتياجات الفعلية لميادين العمل الزراعي . حيث يستوعب المركز { ١٢٠ } متدرب يمكن زيادتهم إلي { ٢٤٠ } متدرب وبتكلفة ٨٥٠ ألف دينار خلال سنوات ٨٦ ـ ٩٠م .

٥ ـ وفي مجال التعليم العالي فقد اخذت خطط التنمية من ٨١ ـ ٩٠م في اقتراح وتنفيذ بعض الإجراءات : [١] من أهمها :

أ ـ استكمال مشاريع كلية الزراعة بالجامعة الأردنية بتكلفة ٥٠٠ ألف دينار خلال ٨١ ـ ٨٥م وتوسيع وتجهيز مبني الكلية وزيادة المختبرات بتكلفة ٣٢٠

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٢٥١ .

ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٢٦٨ ، ٢٧٣ .

الف دينار خلال ٨٦ ـ ٩٠م إضافة الي تطوير دور الكلية في تطوير الإنتاج الزراعي في الأراضي الجافة من خلال برنامج يتم تنفيذه علي مرحلتين ، وكذلك تطوير مزرعة الجامعة .

ب ـ انشاء مباني كلية الزراعة والبيطرة في جامعة اليرموك خلال ٨٦ ـ ٩٠م ومحطات التجارب الزراعية وتجهيزها لتخريج كوادر مؤهلة في البحث الزراعي ولتكون نواة لتطوير الزراعة في شمال الأردن .

إضافة الي المختبرات والمشاتل والأحواض الخاصة لتربية الأسماك ، وغيرها مما يساعد علي اجراء التجارب العلمية والبحوث الزراعية والإرشادية للقوي العاملة في القطاع الزراعي .

ومن ذلك يتضح أن خطط التنمية تسعي نحو زيادة أعداد الفنيين وزيادة كفاءة المشتغلين من القوي العاملة الأردنية بالقطاع الزراعي من أجل تحديث الزراعة وتنميتها بأفضل السبل الممكنة .

جدول رقم (٥٣)

برامج التعليم والتدريب الزراعي

البيان	٨١/٨٥م	٨٦/١٩٩٠م	الاجمالي المقترح	ملاحظات
أ- التعليم الزراعي الثانوي				
١- معهد التعاون	تطوير وتجهيز المعهد بالمعدات			
٢- معهد المعلمين الزراعيين	٤٩٦ طالب	*	٤٩٦	طالب
٣- مدرسة المشقر الزراعية		٣٦٠	٣٦٠	طالب
ب- التعليم المهني الزراعي				
مركز التدريب المهني الزراعي		من ١٢٠ إلى ٢٤٠	٢٤٠	متدرب
جـ- التعليم الزراعي العالي				
١- كلية الزراعة بالجامعة الأردنية	استكمال المشاريع	توسيع مبنى الكلية وتجهيزها	*	
٢- كلية الزراعة والبيطرة بجامعة اليرموك	*	انشاء الكلية وانشاء محطات التجارب	*	

المصدر : المجلس القومي : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م قطاع التربية والتعليم .

وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، قطاع التربية والتعليم .

---

* غير متوفر .

المطلب الثاني : سياسة تنمية الموارد الطبيعية الزراعية

من السياسات أو الإجراءات التنظيمية التي وردت ضمن خطط التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية سياسة تنمية الموارد الطبيعية الزراعية {الأرضية والمائية} ، ويمكن توضيح أهم إجراءات هذه السياسة فيما يلي : <١>

١ ـ مسح شامل لجميع الأراضي الزراعية لتحديد المناطق البيئية الزراعية وتحديد المحاصيل الأكثر ملائمة لها . وأولوية استعمالات الأراضي .

٢ ـ التوسع في زراعة الأراضي المرتفعة بالأشجار المثمرة ، وتقديم الدعم للمزارعين وتشجيعهم للمحافظة على مزروعاتهم .

٣ ـ إصدار القرارات اللازمة والتشريعات لمعالجة مشكلة تفتت الملكية الزراعية والحد منها خاصة في المناطق البعلية وتشجيع تجميعها في حيازات بمساحات مناسبة .

٤ ـ وضع برامج عملية متكاملة لمعالجة موضوع الاعتداء علي أراضي الخزينة والبت في اسلوب التصرف في الأراضي الهامشية بما يتفق وإمكانات استغلالها وفق الظروف البيئية .

٥ ـ إعداد الدراسات الكاملة للأحواض المائية وتحديد الكميات المسموح باستعمالها دون الحاق ضرر بالمخزون المائي وإمكانات استغلاله علي المدي البعيد ، ومن ثم اصدار تصاريح لحفر الآبار بعد ذلك .

٦ ـ إنشاء مديرية مربوطة بوزارة الزراعة لإدارة المساقط المائية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٦ ، الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٨ .

وفيما يلي بيان لأهم برامج هذه السياسات في مجال الأراضي الزراعية ثم سنتعرف علي إجراءات منع تفتت الملكية الزراعية . ثم السياسات والإجراءات في مجال تنمية الموارد المائية ومشروعات الري .

اولا : برامج ومشاريع تنمية الموارد الأرضية الزراعية . (١)

١ ـ مسح التربة وتصنيف الأراضي :

يهدف هذا المشروع الي إجراء مسح شامل لاراضي المملكة الأردنية بقصد معرفة استعمالاتها وتصنيفها حسب قدراتها الإنتاجية وتحديد الإستعمالات المثلي لها .

٢ ـ صيانة التربة وزراعة الأشجار المثمرة :

يهدف هذا المشروع إلي تشجير مساحة (١٢٥) ألف دونم خلال سنوات الخطة الثانية (٨١ ـ ٨٥م) وكذلك تشجير (١٢٥) ألف دونم خلال سنوات الخطة الثالثة (٨٦ ـ ٩٠م) بمعدل ٢٥ ألف دونم سنوياً كما يتضح من الجدول رقم (٥٤) ، من الأراضي البعلية التي يزيد معدل الأمطار فيها عن ٢٥٠ ملم ويتراوح انحدارها بين ٩ ـ ٢٥٪ غير المستغلة أو المستغلة بطريقة غير اقتصادية . وذلك من خلال توفير الإمكانيات والخدمات اللازمة للمزارعين للقيام بصيانة التربة في اراضيهم الخاصة لحمايتها من الإنجراف والمحافظة علي رطوبتها وزراعتها . ويشتمل المشروع علي شتي الطرق الزراعية وأعمال الصيانة وحفر الآبار ، وإنشاء المباني الزراعية وإقامة الأسوار الحجرية والأسلاك الشائكة وزراعة الأشجار المثمرة . وذلك تحت إشراف وزارة الزراعة، وتقدر تكاليف المشروع في الخطتين بحوالي ٢٢ مليون دينار .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٧ ومابعدها .
وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٩ وما بعدها .

٣ ـ التحريج وتطوير المشاتل الحرجية : <١>

يهدف هذا البرنامج إلي تحريج مامساحته ١٦٢ ألف دونم خلال سنوات الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، و ٢٥٠ ألف دونم خلال سنوات الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م.<٢> كما هو موضح بالجدول رقم (٥٤) .

كما يتم إشراك المؤسسات الأهلية والرسمية في تحريج ١٥٠ ألف دونم في الخطة الثانية عن طريق تخصيص مساحات لها من الأراضي المسجلة حراجاً لزراعتها بالأشجار الحرجية والعناية بها مقابل الإنتفاع الترويحي بها وتبقي هذه المساحات مخصصة لاستعمال تلك المؤسسات مادامت تعتني بها .

كما يهدف برنامج تطوير المشاتل الحرجية إلي زيادة عدد المشاتل ورفع طاقتها الإنتاجية لتوفير الغراس الحرجية اللازمة لمشاريع التحريج وتلبية القطاع الخاص والمراعي من هذه الغراس . بحيث يتم انتاج ستة ملايين غرسة حرجية خلال الفترة ٨١ ـ ٨٥م منها (١٢٠٠) غرسة للمواطنين والمؤسسات الخاصة والباقي لمشاريع التحريج . وكذلك إنتاج (٤٥) مليون غرسة حرجية خلال سنوات الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م وتقدر تكاليف مشاريع وبرامج التحريج بحوالي (١٩,٦) مليون دينار خلال خطتي التنمية من ٨١ ـ ٩٠م.

٤ ـ تطوير حماية الغابات <٣> :

وذلك بهدف المحافظة علي الثروة الحرجية من الحرائق والاعتداءات ، ويشتمل هذا المشروع علي الآتي :

---

١ ـ التحريج : في اللغة التضييق . والحرج الموضع الكثير الشجر . وقيل المكان الضيق كثير الشجر ، والحرجة الشجر الملتف والمحاريج ماأجتمع من السدر والزيتون وسائر الشجر . انظر : لسان العرب ، لابن منظور ، باب الحاء ، ج ٢ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : ووزارة التخطيط : خطتي التنمية ٨١ـ٨٥م ، ص ٦٧ ، والثالثة ٨٦ـ٩٠م ، ص ٥٢٣ .

٣ ـ م ٠ س ٠

أ - فتح الطرق الحرجية وإقامة ابراج المراقبة وتعميم استخدام الأجهزة اللاسلكية .

ب - عمل مسح شامل للغابات والمراعي وتحديد الأراضي الحرجية .

جـ - تجميع الأراضي الحرجية في وحدات متصلة بحيث يسهل ادارتها وحمايتها وذلك عن طريق الإمتلاك والمبادلة ، والبيع للقطع المتناثرة ، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي (٣,٨) مليون دينار .

٥ - تطوير المراعي الطبيعية :

يهدف هذا البرنامج إلي وقف التدهور في الأراضي الرعوية ، ورفع قدرتها الإنتاجية وحمولتها الرعوية من خلال إتباع الآتي (١) :

أ - إتباع أساليب حفظ التربة والمياه وزراعة الشجيرات الرعوية والعلفية وحمايتها من التعديات .

ب - إنشاء أربع محميات رعوية جديدة في كل من وادي اليتم ووادي البطم ، الازرق والمنحدرات الشفاغورية .

جـ - تطوير المراعي في باقي المحميات الرعوية السابقة .

د - زراعة (١٥٠) الف دونم بالشجيرات الرعوية خلال الفترة ٨٦ - ٩٠م.

كما تقوم المنظمة التعاونية من خلال جمعياتها الزراعية متعددة الأغراض والجمعيات المتخصصة في تربية الأغنام بزراعة (٤٧) ألف دونم في مناطق معان والطفيلة ، والكرك ، مادبا ، الزرقاء ، وإربد ، بالشجيرات الرعوية بالإضافة الي حماية (٢٠٠) ألف دونم من المراعي حول المساحات المزروعة ، وتقدر تكاليف هذا البرنامج الإجمالية بـ ٨ مليون دينار تقريباً .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية ٨٦ - ٩٠م ، ص ٥٢٣ .

جدول رقم (٥٤)

مشاريع تنمية الأراضي الزراعية والمراعي والغابات

المشـــــروع	الخطة الثانية ٨١ - ٨٥م المساحـــة بالألف دونم	التكاليف بالالف دينار	الخطة الثالثة المساحـــة بالألف دونم	٩٦ - ٩٠م التكاليف بالالف دينـــار	المساحـــة الاجمالية المقترحة بالالف دونـــم
١- مسح الأراضي الزراعية	٩٠٠٠	٧٥٠	*	*	٩٠٠٠
٢- صيانة التربة	١٢٥	١٢٥٥٠	١٢٥	٩٩٥٠	٢٥٠
٣- التحريـــج	٢١٢	٨٤١٠	٢٥٠	٩٩١٤	٤٦٢
٤- تطوير الغابات	*	*	*	٣٧٨٩	*
٥- تطوير المراعي	*	*	٢٠٠	٢٨٠٣	٢٠٠
زراعة الشجيرات الرعوية	*	*	١٩٧	٥٤٢٨	١٩٧
٦- انتاج المشاتل الحرجية	٦ملايين غرســـة	١٣٣٠	٤٥مليون غرســـة	ضمـــن مشروع التحريج	٥١مليون غرسة

المصدر : المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ - ٨٥م ص ٦٧ ومابعدها .

وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ - ٩٠ ص ٥١٩ ومابعدها .

٦ - تطوير حوض نهر الزرقاء :

يهدف المشروع إلي خطة لحفظ التربة والمياه في حوض نهر الزرقاء واستغلال الأراضي وفقاً لخصائصها بشكل يحافظ علي التربة من الإنجراف ، وزيادة انتاجها والحد من الترسبات في سد الملك طلال .

وينفذ المشروع خلال خطتي التنمية الثانية والثالثة ابتداء من عام ٨١م ، ويشمل مساحة ٨٣٠ دونم . كالتالي :

---

* غير متوفر .

أ - تحريج ٢٢٥ ألف دونم ، منها ٩٠ ألف دونم أراضي حكومية والأخري أراضي مملوكة .

ب - زراعة ١٧٠ ألف دونم بالأشجار المثمرة من الأراضي المنحدرة بعد إقامة الجدران الاستنادية والخطوط الترابية .

جـ - تطوير ١٤٠ ألف دونم من اراضي المراعي الواقعة ضمن الجزء السفلي من الحوض والتي يقل معدل الأمطار فيها عن ٢٥٠ ملم سنويا . وذلك بتحويل الجزء المستغل منها في زراعة الحبوب إلي مناطق رعوية محسنة بإدخال نباتات رعوية وحماية وتنظيم الرعي .

ويمكن تلخيص أعمال المشروع في الجدول رقم (٥٥) خلال الخطتين منذ عام ٨١ ـ ٩٠م . (١)

---

١ - المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية ٨١ - ٨٥م ، ص ٦٨ . ووزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٨٦ - ٩٠م ، ص ٥٢٠ .

جدول رقم (٥٥)

أعمال مشروع تنمية حوض نهر الزرقاء خلال الفترة من عام ٨١ ـ ٩٠ م

اسم المشـــروع	الخطة الثانية ٨١ / ٨٥ م	الخطة الثالثة ٨٦ / ٩٠ م	الاجمالي	ملاحظات
زراعة أشجار مثمرة	١٢٠	٢٩	١٤٩	ألف دونم
زراعة محاصيل حقلية	*	٥٣	٥٣	ألف دونم
تحسين البساتين	*	٥١	٥١	ألف دونم
الأشجار الحرجية وتحسين التحريج القائم	٩١	٣٦	٢٧	ألف دونم
تنظيم ادارة المراعي المملوكة	١٤٠	١١٨	١٥٨	ألف دونم
تطوير مراعي حكومية	*	١٥	١٥	ألف دونم
تحسين وتجديد الغابات	*	١٤	١٤	ألف دونم
صيانة التربة	*	٣٥٠	٣٥٠	ألف دونم
تدابير حماية ضفاف النهر	*	٥٤	٥٤	كم
حفظ الأدوية والسيول الجانبية	*	١٦٦٠	١٦٦٠	كم
شق الطرق وتحسينها	١٠٠٠	٤٧	١٠٤٧	كم
التكاليف المقدرة للمشروع	(١٨٦٦٥)	(٢٢٠٢٧)	٤٠٦٩٢	ألف دينار

المصدر : المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الثانية ٨١ ـ ٨٥ م ص ٦٨ .

وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠ ص ٥٢٠ .

٧ ـ تطوير حوض الحماد :

يهدف المشروع إلي التطوير المتكامل لحوض الحماد الأردني ـ منطقة الرويشد ـ بناءاً علي الدراسة المقترحة التي اجراها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لتطوير كامل حوض الحماد والذي يغطي مساحة ١٦٦ ألف كم٢ من أراضي البادية العربية الممتدة بين الأردن والسعودية والعراق وسوريا .

ويشتمل المشروع فيما يخص الأردن { منطقة الرويشد الأردنية } العمل علي الإستفادة من تجميع مياه الأمطار وتطوير المياه الجوفية وتحسين المراعي ، والثروة الحيوانية وتطوير الخدمات الأساسية . وذلك بتكلفة تقدر بـ (٢٨٥٠) ألف دينار أردني خلال الخطة ٨٦ ـ ٩٠م (١) .

وبعد .. فهذه هي أهم المشروعات التي اقترحتها خطط التنمية الزراعية لتنمية الأراضي الزراعية ونلاحظ التركيز فيها على تطوير وصيانة تربة الأراضي الزراعية بمساحة (٦٠٠) ألف دونم ، وأراضى المراعي بمساحة (٦٥٥) ألف دونم ، والأراضي الحرجية بمساحة (٥٣٩) ألف دونم .

ويتبين ذلك من الجدول رقم (٥٦) . كما يتضح أيضاً التركيز على حوض نهر الزرقاء ، وكذلك دراسة حوض الحماد بمنطقة الرويشد بمحافظة المفرق .

وأشارت خطة التنمية الثانية ٨١ ـ ٨٥م إلى مسح حوالي (٩٠٠٠) آلاف دونم من الأراضي الزراعية ، كما اقترحت خطة التنمية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م بحماية ضفاف نهر الزرقاء بطول ٥٤ كيلو متر . وتحسين حوالى (١٤) ألف دونم من الغابات .

وهذه المشاريع تساعد على تطوير النشاط الزراعي واستعمال الأراضي الزراعية إذا تم تنفيذها .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥٢١ .

جدول رقم (٥٦)

إجمالي مساحة المشاريع المقترحة لتنمية الموارد الأرضية في الأردن

البيـــــان	٨١ - ٨٥م	٨٦ - ٩٠	الاجمالي	ملاحظـــات
الأراضي الزراعية	٩٠٠٠/مسح لجميع الأراضي الزراعية			
صيانة التربـــــة	١٢٥	٤٧٥	٦٠٠	ألف دونم
التخريج والمشاتل الحرجية	٢٣٥	٢٨٦	٥٣٩	ألف دونم
الاشجار المثمرة والبساتين	١٢٠	٨٢	٢٠٢	ألف دونم
المراعـــــي	١٤٠	٥١٥	٦٥٥	ألف دونم
الغابـات	*	١٤	١٤	ألف دونم
حماية ضفاف الأنهار	*	٥٤	٥٤	ألف كيلومتر
حفظ الأودية والسيول	*	١٦٦٠	١٦٦٠	ألف كيلومتر
تطوير حوض الحماد	*	منطقة الرويشد بمحافظة المفرق		

المصدر : المصدر : الجدولين السابقين ٧٥ ، ٨٥ . انظر ص ٨٦٨ ، ٨٧٠ .

٨ ـ اجراءات منع تفتيت ملكية الأراضي الزراعية :

من أهم الإجراءات أو البرامج التي رسمت ضمن سياسة تنمية الموارد الأرضية الزراعية بالملكة الأردنية الهاشمية . منع تفتيت ملكية الأراضي الزراعية ، والتي تظهر بشكل واضح في المناطق البعلية . (١)

وقد تم إعادة توزيع الأراضي الزراعية في وادي الأردن بين المالكين وذلك بعد إنشاء قناة الغور الشرقية عام ١٩٦٠م . وشمل هذا المشروع الأراضي

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة للنمط الزراعي بمنخفظ وادي الأردن عام ٧٤م ، ص ١٨ .

* غير متوفر .

الزراعية وتم وضعها تحت الري من القناة حيث حدد الحد الأعلي للملكية الزراعية بـ (٢٠٠) دونم للفرد الواحد . وقسمت أراضي مشروع القناة الشرقية التي وضعت تحت الري إلي وحدات زراعية مساحة كل منها (٣٠) دونم . ووضع تشريع منع بموجبه تقسيم هذه الوحدات إلي وحدات أصغر من ذلك بقصد المحافظة علي الملكيات الزراعية من التفتت . ‹١› وبهذا تعتبر هذه المساحة هي الحد الأدني للملكية في منطقة الأغوار الشرقية .

وتم تنفيذ هذا النظام للملكية في مشاريع الري الجديدة الأخري في وادي الأردن وذلك بإشراف سلطة وادي الأردن .

كما وضع نظام لبيع الأراضي الزراعية ونقل الملكيات عن طريق السلطة بالوادي بموجب نظام وضع لهذه الغاية .

إن هذا النظام لاشك يحافظ علي الملكية الزراعية من التفتت إلي مساحات قزمية تعوق عمليات الإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة من رأس المال ، والآلات والأساليب الحديثة . إلا أنه قد يواجه بعض الصعوبات وفي مقدمتها نظام الإرث الشرعي بين ورثة المالك لهذه الأرض ، ويلغي حرية المالك في التصرف في ملكيته وفقاً للحرية المكفولة شرعاً وسيأتي مناقشةً لذلك ضمن مناقشة السياسات الزراعية.

ثانيا : سياسة تنمية الموارد المائية ومشروعات الري .

سبق ذكر أن الموارد المائية في المملكة الأردنية الهاشمية محدودة ، وتنقسم إلي مياه سطحية وجوفية ، والجوفية تميل إلي ارتفاع نسبة الملوحة فيها إضافة إلي أنه لايعاد تغذيتها بسهولة ، ونظراً لمحدودية المصادر المائية المتجددة فإن تطوير تلك المصادر المائية واستغلالها بأعلي كفاءة ممكنة ، وتحسين إدارتها أمر مفروض حتي يمكن تلبية الحاجة من المياه لأغراض الري والشرب .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة للنمط الزراعي بمنخفض وادي الأردن لعام ٨٤م ، ص ٢٦ .

وقد كانت مصادر المياه والري في الأردن تعاني من بعض المشكلات منها علي سبيل المثال { توزيع مسئولية قطاع المياه والري بين عدة مؤسسات مما يترتب عنه ضعف في التنسيق والإزدواجية في العمل . وعدم وجود سياسة مائية واضحة تحدد كيفية استغلال مصادر المياه وأولويات استخدامها في القطاعات المختلفة ، وعدم تنظيم أو التقيد بنظام حفر الآبار ونظام الإجراءات الوقائية وضعف تجميع وتخزين المياه ، وقلة منشآت التخزين لمياه الأمطار والفيضانات ، وضعف الموجود منها وكذلك ضعف أجهزة قطاع المياه وأجهزة الحفر للآبار ، وافتقار انظمة الري إلي انظمة تصريف المياه الزائدة في الأراضي المروية . يضاف إلي ذلك مشاكل إنجراف التربة وصعوبة التضاريس الطبيعية ، وكذلك ارتفاع تكاليف رأس المال الاجتماعي كالسدود ، وتشغيل المشاريع المائية ، بالإضافة إلي حداثة برمجة توثيق وجمع وتبويب المعلومات المائية واقتصار الدراسات المائية علي بعض المناطق دون البعض الآخر ، وتردي مياه بعض الأحواض نتيجة لسوء ادارة استعمالها } (١) .

ولحل هذه المشكلات فقد اتخذت خطط التنمية إجراءات وسياسات معينة لتنمية مصادر المياه ومشاريع الري للقضاء والتخفيف من تلك المشكلات . ومن تلك الإجراءات والسياسات والتنظيمات التي اقترحتها خطة التنمية الثانية {٨١ ـ ٨٥م } مايلي : (٢)

١ ـ إنشاء سلطة وطنية للمياه تتولي مسئولية تنمية مصادر المياه وتنظيم استعمالها .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٥ ، ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨٦ .

٢ ـ م . س .

٢ ـ وضع برنامج لحماية المياه من التلوث والملوحة وتطبيق الأنظمة لحمايتها وتنظيم استغلال المياه الجوفية وفق إمكانيات الأحواض ، وإجراء دراسة شاملة لحصر المياه الجوفية ومصادر تغذيتها ووضع برامج محددة لاستغلالها .

٣ ـ ايجاد بنك للمعلومات المائية وإعداد أطلس خاص بآبار المياه ومصادر المياه السطحية .

٤ ـ استكمال الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية للمناطق التي لم تكتمل دراستها والمناطق غير المدروسة . وإجراء الدراسات الاقتصادية والفنية لتنمية المياه كماً ونوعاً .

٥ ـ اتخاذ اجراءات كفيلة بضبط كمية المياه التي تضخ من الآبار بتركيب عدادات علي المضخات ، ومراقبة استعمال المياه الجوفية ، وتنظيم الجهات المسئولة عن استخدام المياه .

٦ ـ دراسة امكانية اعادة استعمال المياه العادمة المنقاه .

٧ ـ زيادة كفاءة استعمال المياه لغاية الري من خلال استبدال شبكات الري السطحي في وادي الأردن والأغوار الجنوبية تدريجياً بشبكات الري بالرشاشات والتنقيط وتطبيق التقنيات الجديدة .

٨ ـ تطوير الكوادر والأجهزة المسئولة عن المياه والري وإنشاء مركز لتدريب الكوادر الفنية فيها علي عمليات الرصد المائي وحفر الآبار وإعمال تنقية المياه ومحطات المياه العادمة ، وتمديد شبكات الري والمياه والمجاري وصيانتها .

كما اقترحت ايضاً خطة التنمية للمياه في الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م (١) التاكيد

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨٦ .

علي الإجراءات السابقة والعمل علي اعتماد خطة توضح استغلال مصادر المياه في الأغراض المختلفة يتم تحديثها دورياً .

كما أكدت المحافظة علي الأحواض المائية واستغلالها بكفاءة عالية ، والتحديث المستمر لشبكات الرصد وتدريب الكوادر الفنية . وإعداد الدراسات التفصيلية وتقييم مصادر المياه كماً ونوعاً ، والعمل علي تخزين وتجميع المياه السطحية والجوفية وتحديث شبكات المياه والري لتقليل الفاقد منها إلي الحدود الدنيا وتشغيلها بأحدث الوسائل ودعم البحث العلمي التطبيقي في مجال استخدام المياه .

ولتنفيذ هذه الإجراءات فقد اقترحت خطط التنمية تنفيذ المشاريع التالية :

أ - السدود :

لقد اقترحت خطط التنمية إقامة وترميم وتعلية أكثر من إثنا عشر سداً خلال الفترة من ٨١ - ٩٠م . ومن أهم تلك السدود مايلي :

١ - انشاء سد وادي العرب : <١> بهدف زيادة الرقعة الزراعية الواقعة بين وادي العرب ونهر اليرموك ونهر الأردن بمقدار (١٢,٥) ألف دونم وقدر تكاليف المشروع (٧١) مليون دينار سينفق منها خلال الخطة ٨١ -٨٥م (١٦) مليون دينار . وتشير الخطة ٨٦ - ٩٠م أن التكلفة تقدر بـ (٢٠) مليون دينار ، انفق منها حتي عام ٨٥م (١٨,٣٤) مليون دينار ، وسيتم إكمال المشروع في عام ٨٦م .

٢ - تعلية سد الملك طلال : <٢> حيث أنشيء هذ السد لتجميع مياه الأمطار والفيضانات في حوض سيل الزرقاء لاستعمالها في ري وادي الأردن بسعة تخزينية بلغت ٥٦ مليون متر مكعب .

---

١ - المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٨١ - ٨٥م ، ص٨٨ ، وزارة التخطيط ، م . س ص ٤٩٢ .

٢ - المجلس القومي للتخطيط : م . س ، ص ٨٨ ، ووزارة التخطيط ، م . س ، ص ٤٩٢ .

واقترحت الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م إلي زيادة السعة التخزينية إلي ٨٢ مليون متر مكعب ، وقد اقترحت الخطة الثالثة زيادتها إلي (٩٠٠) مليون متر مكعب لاستعمالها في ري (١٦٠) ألف دونم من أراضي الأغوار وتقدر تكاليف المشروع بـ ٢١ مليون دينار تنفق خلال الخطتين الثانية والثالثة .

٣ ـ تعلية سد الكفرين : (١)

تم إنشاء سد الكفرين لري حوالي ١٥ ألف دونم واقترحت الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م زيادتها بمقدار (٢١٠٠) دونم وذلك بزيادة سعة السد التخزينية من ٣,٨ إلي ٦,٨ مليون متر مكعب ، وتقدر تكاليف المشروع بمبلغ ٣ مليون دينار .

٤ ـ السدود الصحراوية : (٢)

يهدف المشروع إلي إقامة سدين ترابيين في مناطق البادية الشمالية الشرقية وصيانة السدود التي سبق اقامتها بقصد تغذية طبقات المياه الجوفية وتجميع مياه السيول والاودية الموسمية لتطوير المراعي في المناطق الصحراوية وذلك خلال الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م وتقدر تكاليف المشروع بـ (٣,٥) مليون دينار .

أما الخطة الثالثة ٨٩ ـ ٩٠م فقد اقترحت إعداد خطة متكاملة لجميع المناطق الصحراوية في المملكة لتحديد مواقع السدود علي اسس طبوغرافية، وجيولوجية ، وهيدروجيولوجية ، ومن ثم إعداد دراسات جدوي

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س ، ص ٨٨ ، ووزارة التخطيط م . س ، ص ٤٩٢ .

٢ ـ م . س .

إقتصادية وفنية لكل سد وتحديد الهدف من إنشاء السد . وبيان المردود الاقتصادي لكل مشروع وتشمل الخطة كلاً من حوض الحماد ، وحوض الأزرق والجفر ، والموجب وتقدر تكاليف المشروع بـ (٤,٥) مليون دينار.

٥ ـ السدود التخزينية :

وتقع هذه السدود في وادي الأردن بهدف تخزين المياه في فصل الشتاء وإستغلالها لأغراض الري ومن أهم السدود المقترح إنشاؤها خلال خطة التنمية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م مايلي : (١)

أ ـ سد وادي الملاحة ، بهدف ري (٦٠) ألف دونم من أراضي غور الأردن الجنوبي .

ب ـ سد وادي كفر نجة ، بسعة تخزينية مقدارها ٧ مليون متر مكعب بالسنة .

جـ ـ سد وادي اليابس بسعة تخزينية مقدارها ٧ مليون متر مكعب بالسنة أيضاً . اضافة إلي تعلية سد الكفرين السابق ذكره .

وهناك سدود أخري مثل سد الزرقاء التنظيمي ، وسد التنور ، وسد الرميل وسد النخيلة وسد المقارن .

وتهدف هذه المشروعات إلي زيادة المساحة المروية ، وزيادة كمية المياه السطحية وكمية المياه الجوفية وتخزينها والاستفادة منها لأغراض الري فيما بعد .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٤٩٥ .

ب ـ مشاريع الري :

١ ـ مشروع ري وادي الأردن : <١> ويتألف هذا المشروع من إنشاء سد المقارن علي نهر اليرموك ، وتمديد شبكات الري في الغور الشرقية بطول ١٤,٥ كم ، وتمديد شبكات الري المتضمنة محطات الضخ وخطوط النقل الرئيسية والفرعية لثلاث عشرة منطقة زراعية في وادي الأردن .

وسيترتب علي هذا المشروع في مرحلة التطوير الكامل زيادة الأراضي المروية بحوالي (١٢٠) ألف دونم وتحويل الأراضي المروية حاليا بالري السطحي إلي الري بالأنابيب ليصبح مجموع المساحة المروية ريا مستديما بالأنابيب تحت الضغط حوالي ٣٠٠ ألف دونم من أصل ٣٦٠ ألف دونم القابلة للري في وادي الأردن .

وتقدر تكاليف المشروع بـ (٣٥٠) مليون دينار سينفق منها مبلغ ٢٠٠ مليون دينار خلال السنوات ٨١ – ٨٥م والباقي خلال الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م .

٢ ـ ري الأغوار الجنوبية : <٢>

يهدف المشروع إلي زيادة الرقعة الزراعية المروية في الأغوار الجنوبية بمساحة ٦٠ ألف دونم وتحويل ٢٤ ألف دونم من الري الجزئي إلي الري المستديم . ويشتمل المشروع علي تحويل مياه الأودية والعيون وإنشاء السدود التحويلية وأحواض التجميع وخطوط النقل الرئيسية ، وخطوط النقل الفرعية وشبكات الري تحت الضغط وشراء الآلات والمعدات اللازمة

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٩ .

٢ ـ م . س ، ص ٩٠ .

للتشغيل والصيانة وإجراءات الأبحاث وإرشاد المزارعين علي استخدام آلات ومعدات الري . وتقدر تكاليف المشروع بـ ٤٠ مليون دينار سينفق منها ٣٤ مليون دينار خلال السنوات ٨١ ـ ٨٥م والباقي خلال ٨٦ ـ ٩٠م .

٣ ـ ري وادي عربة <١> :

يهدف هذا المشروع إلي زيادة الرقعة الزراعية المروية بحوالي ١٨ ألف دونم علي مرحلتين .

الأولي : علي شكل مشاريع ريادية في أربع مناطق زراعية بمساحة ٥٠٠ دونم لكل منطقة .

الثانية : علي شكل الري ضمن النمط الزراعي الذي يعتمد علي النتائج المستخلصة من المشاريع الريادية وعلي مساحة ١٦ ألف دونم . وتقدر تكلفة المشروع بـ ٦ ملايين دينار وينفذ خلال السنوات ٨١ ـ ٨٥م .

٤ ـ الصرف الجوفي <٢> :

يتضمن هذا المشروع إنشاء شبكات للصرف في المناطق التي تعاني من مشكلة الملوحة والبالغ مساحتها حوالي ٥٣ ألف دونم في وادي الأردن ، والأغوار الجنوبية ووادي عربة . وتقدر تكاليف المشروع بـ ٣,٥ مليون دينار ، وينفذ المشروع خلال الأعوام ٨١ ـ ٨٥م .

٥ ـ تطوير مصادر المياه : ويشمل هذا المشروع مايلي :

أ ـ المياه الجوفية في المناطق المرتفعة ، ويتضمن دراسات المياه الجوفية ، وتقوية وتحديث جهاز الحفارات .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ ـ ٨٥م . ص ٩٠ .

٢ ـ م ، س .

ب ـ المياه الجوفية في منخفض الأردن . ويتضمن المشروع تطوير مصادر المياه في وادي عربة ، والأغوار الجنوبية ووادي الأردن للاستعمال الزراعي والمنزلي .

جـ تدريب الفنيين الهيدرولوجيين بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وصندوق الأمم المتحدة الخاص بالعلم والتكنولوجيا وذلك لتأهيل الراصدين والفنيين الذين تتطلبهم عملية التوسعة والتشغيل وصيانة الشبكات المائية .

كما أكدت خطة التنمية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م علي تطوير وتحديث جهاز الحفارات وشبكة رصد ووقاية المياه الجوفية والسطحية ، وتطوير مصادر المياه غير التقليدية وذلك باستخدام أحدث الأساليب الفنية مثل التغذية الصناعية للطبقات المائية ، وتطبيق تكنولوجيا تحلية المياه المالحة واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الريح لتوفير الماء في المناطق النائية ، والعمل علي تقييم الموارد المائية الجوفية في الأحواض الرئيسية في المملكة واستكمال أعمال التنقيب في الأحواض التي بدأت فيها الدراسات السابقة (١) .

هذه هي أهم المشاريع التي إقترحتها خطط التنمية لمصادر المياه ومشروعات الري وقد تضمنت خطة تنمية مصادر المياه والري مشاريع خاصة بشبكات المياه للأغراض المنزلية والصناعية ، والمجاري والصرف الصحي بالمدن والقري إلا أن دراستها لا تدخل ضمن هذه الدراسة .

وكما يتبين من الجدول رقم (٥٧) أن كمية المياه المتوقع تطويرها من المصادر المائية على ضوء تنامي الحاجة إليها منذ عام ٨٥م وحتى عام ٢٠٠٠م ، أن الزراعة تختص منها في عام ٨٥م بنسبة ٧٨٪ وكذلك في عام ٩٠م وذلك من اجمالي المياه المتوقع تطويرها .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٤٩٦ .

أما في عام ٩٥م فيتوقع أن تختص بحوالى ٧٦٪ وفي عام ٢٠٠٠م بحوالي ٧٣٪ ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الخطة الثالثة معايير تهدف إلى تحديد استهلاك المياه إلى المستوي الذي تسمح به تلك المصادر في جميع الأغراض .

لأن تحقيق الأرقام المتوقع تنميتها من المياه يحتاج إلى التقيد بمعدلات في الاستهلاك محددة في جميع الأغراض ومن ذلك الزراعة .

{ فقد اعتمد معدل لاستهلاك الزراعة في الاغوار مقداره ١٠٠م٣/ دونم في السنة وبكثافة زراعية تصل إلى ١٢٨٪ وتركز خطة التنمية على الاستعمال الأمثل للمياه والأراضي ورفع كفاءة الري حوالى ٧٥٪ لتحقيق زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي وذلك للإسهام في توفير الأمن الغذائي } (١)

جدول رقم (٥٧)

كمية المياه المتوقع تطويرها حتي عام ٢٠٠٠م بالمليون متر مكعب

الأغـــــــراض	٨٥م	٩٠م	٩٥م	٢٠٠٠م
الاغراض المنزلية والصناعية	١١١	١٥٢	١٩٦	٢٤٧
الزراعة المروية في الاغوار ووادي عربة	٣٠٩	٤٥٣	٥٢٤	٥٨٧
الزراعة المروية خارج الأغوار	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اجمالى الزراعة المروية	٤٠٩	٥٥٣	٦٢٤	٥٨٧
المجمـــــــوع	٥٢٠	٧٠٥	٨٢٠	٩٣٤

المصدر : وزارة التخطيط :خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ ص ٤٨٠ .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨١ .

المطلب الثالث : سياسة التمويل والاستثمار

في المملكة الأردنية الهاشمية

أولا : سياسة التمويل الزراعي .

لسياسة التمويل الزراعي أهمية كبرى في تمويل المشروعات التنموية ونفقاتها بالاردن خاصة اذا كان الاعتماد في عملية التمويل بشكل رئيسي علي الضرائب غير المباشرة ، ثم الإيرادات غير الضريبية (المحلية) ثم الضرائب المباشرة . ثم في الدرجة الثانية علي القروض والمساعدات التي تقدمها حكومات البلدان الشقيقة العربية والإسلامية وحكومات البلدان غير الإسلامية ، والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في مجال الإقراض .

أما النظام المصرفي والذي يعتبر الطريق أو القنوات التي تصب فيها مدخرات المجتمع فإنه يركز في استثماراته في تمويل الأعمال التجارية وإن توجه في السنوات الأخيرة في الثمانينات نحو تمويل قطاعات الإنتاج السلعي . إلا أنه مازال يقتصر علي بعض المشروعات وبعض القطاعات .

وكان يجب علي القطاع المصرفي أن يحشد الجهود لتعبئة المدخرات الصغيرة نحو الإستثمار في قطاعات الإنتاج بما في ذلك القطاع الزراعي .

وحيث أن التمويل الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية . كما هو في غيرها من بلدان العالم يعتمد علي الأجهزة المتخصصة في التمويل لكافة القطاعات والنشاطات والخدمات وفي مقدمة ذلك المصارف ومؤسسات التمويل وشركات الاستثمار .

إلا أن جميع هذه المصارف والمؤسسات والشركات المالية تتعامل بنظام الفائدة ، علي رأس المال ـ الربوية ـ عدا البنك الإسلامي الأردني .

وتتم عملية تمويل التنمية الزراعية وفق خطة أولتها خطط التنمية كل عنايتها وأعطت لها أهمية بالغة برسم السياسة المالية بشكل عام نظرا لدورها في تمويل الإنفاقين الجاري والرأسمالي .

وتستخدم السياسات المالية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي للتأثير علي توجهات الإستهلاك والإستثمار والادخار والإنتاج في كافة القطاعات بما في ذلك قطاع الزراعة . ومن أهم الإجراءات للسياسة المالية مايلي : (١)

١ ـ التأثير علي توجهات الإدخار والإستثمار والإنتاج في القطاع الخاص من خلال حفز الإنتاج المحلي من السلع الأساسية . وستستخدم نظم الضرائب والإعانات والتعرفة الجمركية لتحقيق هذه السياسة آخذة بعين الإعتبار مستلزمات تمويل الخطة والموازنة العامة . وبناءاً علي ذلك سيتم رفع التعرفة الجمركية علي المستوردات المنافسة للإنتاج المحلي . وكذلك فرض ضريبة انتاج علي السلع المنتجة محليا والتي تتمتع بالحماية وتحدد قيمة هذه الضريبة تبعاً لضريبة السلعة ودرجة الحماية التي تتمتع بها .

٢ ـ إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بهدف تخفيض الإعفاءات الضريبية المختلفة عدا اعفاءات التصدير . كما سيتم تطوير اساليب تقدير ضريبة الدخل وطرق جبايتها وتحسين النظم المحاسبية .

٣ ـ إعادة النظر بضريبة العقار باتجاه تصاعد نسبها علي الوحدات السكنية بمعدلات تتناسب تناسباً طردياً مع مساحة ونوعية البناء وشكله وموقعه للحد من بناء الإسكان الترفي وتشجيع المستثمرين نحو إنشاء وحدات سكنية تلبي إحتياج ذوي الدخل المحدود والمتدني .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١١٥ .

٤ ـ دراسة إمكانيات فرض ضريبة علي التركات .

٥ ـ زيادة إيرادات البلديات مقابل ماتقدمه من خدمات .

٦ ـ تتوخي السياسة المالية عدالة توزيع الدخول .

٧ ـ تغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية للخدمات الحكومية الأساسية .

٨ ـ ترشيد النفقات الجارية للدولة بما يكفل تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية .
هذه هي أهم الإجراءات التي اقترحتها السياسةالمالية بشكل عام لجميع القطاعات .

أما مايتعلق بالنشاط الزراعي فقد تطبق عليه ماتقدم من إجراءات فيما يتصل بالإنتاج والإستثمار والإستهلاك والإدخار ، من الناحية المالية ، .

كما إقترحت الخطة انسجاماً مع سياسة الأراضي الواردة في الخطة تتوجه السياسة المالية إلي فرض الضرائب علي الأراضي الصالحة للزراعة والمحيطة بالمدن الرئيسة التي يزيد عدد سكانها عن (٢٠,٠٠٠) نسمة بالإضافة إلي أراضي محافظة عمان والتي لايجري استغلالها في الإنتاج الزراعي في حين ستستثني من هذه الضرائب الأراضي المستغلة فعلاً في الإنتاج الزراعي والواقعة علي حدود المدن ، وسيكون الغرض المتوخي من هذه السياسة تحفيز مالكي هذه الأراضي علي استغلالها للإنتاج الزراعي بغية توفير المزيد من الأمن الغذائي للمجتمع . (١)

كما اتخذت خطط التنمية أيضاً بعض الإجراءات والتنظيمات المالية الخاصة بمؤسسات القطاع الزراعي وذلك مثل : (٢)

---

١ ـ وزارة التخطيط : المرجع السابق / ١١٦ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م / ٦٥ . وزارة التخطيط : م س .

١ ـ تعديل قانون مؤسسة الإقراض الزراعي لتمكينها من المساهمة في رأس مال الشركات التي تتأسس لإنشاء وإدارة المشاريع الزراعية ومستلزمات الإنتاج .

٢ ـ تعزيز موارد الإقراض الزراعي والاستمرار في توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية المناسبة للمؤسسة لمناسبة الاحتياجات التمويلية للمزارعين .

٣ ـ تشكيل لجنة دائمة للائتمان الزراعي من ممثلين عن المؤسسات ذات العلاقة بالإقراض الزراعي وأولوياته والعمل علي تأمين الإحتياجات التمويلية اللازمة ووضع الأسس للتنسيق فيما بين المؤسسات المتخصصة وتحديد المهام المطلوبة من كل منها .

وتعتبر السياسة المالية للتنمية الزراعية من أهم الأدوات المتاحة للدولة في العمليات التنموية بشكل عام ، وعمليات التنمية الزراعية بشكل خاص .

ولهذا فإن تشجيع الإدخار وتوجيهه للإستثمار في القطاع الزراعي وتطوير أساليب الضريبة وتقديراتها وجبايتها في مواعيدها وزيادة الرسوم الجمركية المفروضة خاصة علي السلع الزراعية المنتجة محلياً . ، وتحسين أساليب تقدير الرسوم الجمركية وتحصيلها وإعادة النظر في احتساب ضريبة الأراضي والعمل علي تحسين إسترداد القروض الزراعية والسلف . <١> كل ذلك يعتبر من الإجراءات والوسائل الكفيلة بتحقيق السياسة التمويلية الزراعية .

وقد سبق الحديث <٢> عن أهم المؤسسات التي تقوم بتوفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي والمشروعات الزراعية في الأردن وأنواع القروض التي تقدمها والتي تعتبر وسائل لتنفيذ السياسات المالية في المملكة الأردنية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرقتصادية والإجتماعية ، ص ٤٢ بتصرف .

٢ ـ انظر : ص ٨١٤ من البحث .

وتوزع القروض التي تقدمها مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن علي المجالات الإستثمارية التالية : <١>

١ ـ تحسين وإعمار الأراضي البعلية والأراضي المروية .

٢ ـ مشاريع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة .

٣ ـ الميكنة والصناعات الزراعية .

٤ ـ الأبنية المزرعية والريفية .

٥ ـ القروض الموسمية .

ثانياً : سياسة الإستثمار الزراعي العام .

نقصد بسياسة الإستثمار الزراعي . تلك السياسة التي اتخذتها الحكومة الأردنية في توجيه الإستثمارات نحو مشروعات البنية الأساسية للقطاع الزراعي وإقامة تلك التجهيزات من سدود ، وآبار ، ومشروعات الري ، والطرق الزراعية والأسواق ، واستخدام التقنية والأساليب الحديثة في المجال الزراعي وخاصة أن هذه المشروعات لايتجه إليها القطاع الخاص أو أن القطاع الخاص لايستطيع القيام بها ، وتعتبر مشروعات الإستثمار التي يقوم بها القطاع العام هي نقطة اساسية لانطلاق مشروعات القطاع الخاص الإستثمارية . في جميع المجالات الإنتاجية والتسويقية ، وقد سبق بيان كثير من المشروعات الاستثمارية في مجال تنمية الموارد البشرية والزراعية الأرضية والمائية ، وسيتضح الكثير من مشروعات الإستثمار الخاص في مجال تنمية الإنتاج فيما بعد . ولعل من المناسب هنا ذكر

---

١ ـ مؤسسة لأقراض الزراعي ، التقرير السنوي الخامس والعشرون لسنة ٨٤ م .

بعض الإجراءات التي أقترحت خلال خطط التنمية لدفع عجلة الإستثمار في النشاط الزراعي إلي الأمام من أهمها مايلي : <١>

١ ـ إعتماد التنمية الريفية الشاملة كأساس للتنمية الزراعية وتوفير البني التحتية الضرورية لضمان إنجاح المشروعات الزراعية وتحقيق اهدافها .

٢ ـ إعداد الدراسات اللازمة لبيان فرص ومجالات الإستثمار في قطاع الزراعة والصناعة الزراعية .

٣ ـ وضع الحوافز المكنة لتشجيع الإستثمار مثل سياسة إنتاج الحبوب ، وتأمين الأعلاف بأسعار مدعومة ، وامتصاص فوائض المنتوجات الزراعية من الخضار بشرائها بأسعار مناسبة .

٤ ـ زيادة حجم الإستثمارات الحكومية وتوزيعها علي المناطق الزراعية .

ومن أهم المشروعات الأساسية العامة التي يقوم بها قطاع الإستثمار العام <٢> مايلي :

أ ـ الطرق الزراعية : يشمل هذا المشروع شق طرق زراعية وتحسين الطرق الموجودة في الأراضي الزراعية وذلك في الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م بطول (١٠٠٠) ألف كيلو متر ، وفي الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م بطول (٤٧) ألف كيلو متر . <٣> .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٧٥ ، ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ .

٢ ـ ورد ذكر هذه المشاريع مفصلة في السياسات والإجراءات الخاصة بها ضمن تنمية الموارد البشرية والطبيعية ، والإنتاج والتسويق والتعاون فلينظر كل في مكانه .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : م . س ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ووزارة التخطيط : م . س ص ٤١٤ .

ب ـ مشروعات الأودية والأنهار والسيول :

تشمل هذه المشروعات المحافظة على الأودية ، وحفظ مياه السيول الناتجة عن الأمطار خاصة في حوض نهر الزرقاء . حيث يقدر مساحة المشروع ب (١٦٦٠) ألف كيلو متر طولي ، ويقدر مشروع حماية ضفاف نهر الزرقاء بطول (٥٤) ألف كيلو متر . كما سبق ذكره . <١>

جـ ـ مشروعات السدود :

حيث اقترحت خطط التنمية دراسة وتنفيذ حوالى تسعة عشر سداً . يقوم القطاع الإستثماري العام بدراستها في مختلف مناطق المملكة الأردنية وتنفيذها خلال خطط التنمية الزراعية . <٢>

د ـ مشاريع الري :

يقوم قطاع الإستثمار بتنفيذ مشروعات الري في كل من وادي الأردن والأغوار الجنوبية ، ووادي عربة ، إضافة الي مشروع تطوير مصادر المياه الجوفية في المناطق المرتفعة، وفي منخفض وادي الأردن . ويشمل المشروع تحديث جهاز الحفارات ، والتدريب للعاملين ، والصيانة لشبكات مياه الري ومراقبة المياه الجوفية عن طريق آبار المراقبة وبأحدث الأساليب الفنية . <٣>

هـ ـ مشروعات البنية الأساسية في قطاع التعليم الزراعي مثل إنشاء المدارس والمعاهد أو المراكز التدريبية الزراعية ، وإنشاء مباني الكليات الزراعية وتجهيزها .

و ـ مشروعات إستصلاح الأراضي الزراعية ومسحها ، وصيانة التربة وزراعة الأشجار المثمرة . والأراضي الحرجية وتحسين المراعي الدائمة والغابات .

---

١ ـ انظر ص ٨٦٧ .   ٢ ـ انظر ص ٨٧٥ .   ٣ ـ انظر ص ٨٧٨ .

ز ـ مشروعات إنشاء الأسواق وخاصة أسواق الجملة ومراكز التسويق العامة والتجميع والشحن ، وتطوير الصناعات الزراعية وإنشاء مسالخ الدواجن وغيرها من المشروعات التي تساعد على تسويق المنتجات الزراعية .

وجميع هذه المشاريع والمشاريع التي إقترحتها خطط التنمية ضمن الإجراءات الخاصة بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، والانتاج والتسويق والتعاون الزراعي ، يقوم بالإشراف على تنفيذها القطاع الإستثماري العام .

وقد بلغ إجمالي المبالغ التي خصصت للإستثمار في قطاع الزراعة منذ عام٧٣م وحتي عام ١٩٨٥م حوالي (٨٥٧,٦) مليون دينار أى مايعادل ١٨٪ من إجمالي الإستثمارات الانمائية في الأردن . <١>

ثالثاً :نظام الإستثمار الزراعي الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية .

يقوم الإستثمار الزراعي علي عدة أساليب يمكن التعرف عليها من خلال عد الحيازات الزراعية حيث أظهر التعداد الزراعي لعام ٨٣م { أن عدد الحائزين بلغ (٥٨٩٥٠) حائزاً ، وأن ٥٧٪ من مجموع الحائزين مهنتهم الرئيسية الزراعة ، و٤٣٪ لهم مهن أخري غير الزراعة ويعملون في الزراعة . أما عدد الحيازات الزراعية فقد بلغت (٨١٠٢٦) حيازة منها (٥٧٤٣٨) حيازة ارضية تبلغ مساحتها (٣,٦) مليون دونم } . <٢>

ومن أهم أساليب الإستثمار الزراعي لهذه الحيازات في المملكة الأردنية الهاشمية مايلي : <٣>

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة للنمط الزراعي بمنخفض وادي الأردن لعام ٨٤م ، ص ١٧ .

٢ ـ دائرة الإحصاءات العامة : النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ٨٣ هـ ، ص ٢٣ .

وزارة الزراعة وإحصاء زراعية للأعوام ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٤ ، جدول رقم (١) .

٣ ـ انظر : م . س .

١ ـ الإستثمار الذاتي :

بلغت نسبة مساحة الحيازات التي يقوم بتشغيلها فرد أو أسرة حوالي ٩٥٪ من مساحة الحيازات الزراعية . كما بلغت نسبة الإستثمار الذاتي من الحيازات الأرضية حوالي ٨٠,٩٪ من مجموع الحيازات الزراعية الأرضية . حيث بلغ عدد الحيازات الأرضية الزراعية المستغلة إستغلالاً ذاتياً حوالي ٤٦٤٣٨ في عام ٨٣م .

٢ ـ الاستثمار بنظام الإجارة :

بلغت نسبة الأراضي المستأجرة حوالي (١٣,٦٪) من مجموع الحيازات حيث كان نمط الإستئجار هو الشائع . نظير جزء من الناتج الزراعي أو مقابل مبلغ من المال ، وبلغ عدد الحيازات المستأجرة حوالي (٧٨١١) حيازة .

٣ ـ الإستثمار بنظام المشاركة :

بلغ عدد الحيازات التي يتم تشغيلها عن طريق المشاركة (٣٠٨٩) حيازة وتبلغ نسبتها حوالي (٥,٤٪) من مجموع الحيازات الأرضية الزراعية . (١)

٤ ـ الإستثمار العام أو المشروعات العامة :

تشير التقديرات أن هناك (١٠٠) حيازة حكومية تبلغ مساحتها (٦١,٥) ألف دونم . بلغت نسبتها إلي مجموع الاستثمارات حوالي (٠,١٪) وأغلبها مشاريع تستغل تحت الري المستديم . (٢) وهذا النظام يدخل ضمن الأستثمار العام للدولة إلا أننا أشرنا إليه هنا بصفة أنه أحد أنواع نظم الأستثمار في الأردن .

---

١ ـ دائرة الإحصاءات م . س ، وزارة الزراعة ، م . س ،

٢ ـ دائرة الإحصاءات م . س . وزارة الزراعة ، م . س .

يتبين مما سبق أن نظام الاستثمار الذاتي هو الشائع والأكثر إنتشاراً في المملكة الأردنية الهاشمية يليه نظام الاستثمار بالإجارة ثم بالمشاركة .

حيث يستطيع الأفراد إدارة وتشغيل مزارعهم بأنفسهم وإن استعانوا ببعض العمالة المستأجرة في مجالات الإدارة أو التشغيل في الإنتاج أو التسويق . إلا أن تطوير إدارة وتشغيل الحيازات الفردية أو نظام الإستثمار الذاتي يحتاج إلي جهود أكبر تبذلها الدولة في مجال الإرشاد والتدريب والتمويل والتخطيط والتسويق أو إدارة هذه المزارع بحيث يكون المزارعين علي درجة كبيرة من الوعي والثقافة الزراعية والاقتصادية والالمام بما يهمهم في المجال الإنتاجي والإداري والتسويقي في النشاط الزراعي ، والظروف المحيطة بالمجتمع .

المطلب الرابع : سياسة الإنتاج الزراعي

أ ـ سياسات الإنتاج الزراعي العامة :من أهم الإجراءات التي رسمت للإنتاج الزراعي بشكل عام مايلي ‹١› :

١ ـ تشجيع قيام شركات مختلطة وجمعيات تعاونية متخصصة تعني بالإنتاج النباتي والحيواني لتوفير المدخلات الزراعية وغرس الأشجار المثمرة ، ومشاتل الخضروات .

٢ ـ إنشاء ثلاث مجالس مختلطة للحبوب والثروة الحيوانية والخضار والفواكه تنبثق عن المجلس الزراعي وتتولى وضع ومتابعة تنفيذ السياسات الخاصة بالإنتاج .

٣ ـ التوسع في اسلوب التعاقد مع المزارعين لإنتاج كميات من بعض السلع الزراعية المطلوبة وتطوير ذلك بشكل يضمن توفير مستلزمات الإنتاج والإرشاد الفني المتخصص .

٤ ـ الإستمرار في تطبيق الأنماط الزراعية وتقييمها بين الحين والآخر .

٥ ـ إنشاء إتحاد عام للمزارعين ينبثق عنه إتحادات ومجالس نوعية متخصصة للمنتجين الزراعيين .

ب ـ سياسات الإنتاج الزراعي الخاصة :

أما السياسات والإجراءات المتبعة لتنمية الإنتاج الزراعي والمشاريع الزراعية بشكل خاص فمن أهمها مايلي : ‹٢›

١ ـ تحسين إنتاج الحبوب بقصد زيادة إنتاجية الحبوب لمواجهة النقص المتوقع في الإنتاجية ، وذلك بإستخدام وسائل وأساليب الإنتاج الحديثة في زراعة الحبوب .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٧ ومابعدها .
ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٥١٩ .

٢ ـ م . س .

٢ ـ إنتاج الغراس الثمرة بهدف التوسع في إنتاج غراس الأشجار المثمرة عن طريق إنشاء مشاتل جديدة والتوسع في المشاتل الحالية ، وسيتم إنتاج حوالي (٥,٨٥٠) مليون غرسة مثمرة خلال سنوات الخطة ٨٦ ـ٩٠م تكفي لزراعة ١٧٥ ألف دونم .

٣ ـ إنتاج شتلات الخضار السليمة من الأمراض ، ومن الأنواع الملائمة في مشاتل معزولة وتحت إشراف فني دقيق . وسيتم إنتاج ثلاث وحدات للإنتاج إثنتان في وادي الأردن بطاقة إنتاجية ٣٠ مليون شتلة . والثالثة في الأغوار الجنوبية بطاقة ١٥ مليون شتلة وذلك خلال الخطة ٨١ ـ ٨٥ م.

٤ ـ إنتاج تقاوي البطاطس لغايات الزراعة .

٥ ـ تحسين وإكثار بذور الحبوب ، والبقوليات ، وتوزيعها علي المزارعين من خلال الجمعيات التعاونية لغاية تحسين نوعية الإنتاج وزيادته .

٦ ـ مكافحة الآفات الزراعية ـ وذلك بإقامة سبع وحدات آلية لمكافحة الأمراض النباتية والآفات الزراعية بوادي الأردن . خمس منها في الأغوار الشمالية ووحدتين في الأغوار الجنوبية .

٧ ـ إنتاج اللحوم الحمراء بحوالي ٢٠٠٠ طن سنويا من اللحوم الحمراء عن طريق تسمين ٣٠٠ ألف من الخراف إعتبارا من عام ٨٥م .

٨ ـ تحسين إنتاج الأغنام والماعز . وذلك بإنشاء مزرعة لتربية الماعز الشامي سعة ٥٠٠ رأس لغايات التدريب والتحسين والإكثار والتوزيع علي مربي الماعز بأسعار التكلفة . وكذلك تحسين سلالة الأغنام المواس بطريقة الإنتخاب .

وإنشاء خمس وحدات تسمين للخراف بسعة (٧٥٠٠) رأس سنويا خلال سنوات الخطة ٨٦ ـ ٩٠م .

٩ ـ إنتاج جدات وأمهات دجاج لاحم بهدف . توفير احتياجات الأردن والبلدان العربية المجاورة من دجاج اللحم وبيض التفريخ والصيصات اللاحمة . ويقدر إنتاج المشروع سنويا بـ ٤٩٦ ألف دجاجة أم و ١٧,٦ مليون بيضة تفريخ ، و ٦ ملايين صوص لاحم ، والمشروع يقام من قبل الشركة العربية للثروة الحيوانية . وتساهم الحكومة الأردنية بتقديم الأرض ، والخدمات اللازمة بالإضافة إلي نصف مليون دينار كمساهمة في الشركة .

١٠ـ تربية الأسماك في المياه العذبة بقصد التوسع في إنتاج الأسماك من نوع المشط والكارب وذلك بمعدل ٣٠٠ طن في منطقة الأزرق الجنوبي باستعمال مياه الأزرق و ٣٠٠طن في منطقة الرامة باستعمال مياه الآبار الإرتوازية ذات الملوحة العالية .

١١ـ دعم وتوسيع نشاطات الجمعيات الزراعية المتخصصة وذلك لتطوير عمليات إنتاج وتسويق البيض . إقامة خط لتعقيم الحليب في مصنع الألبان في الضليل، حيث ستقوم الجمعيات التعاونية بالتعاون مع المنظمة التعاونية علي توسيع طاقة مصنع الألبان .

١٢ ـ مشاريع اللقاحات البيطرية والأمصال والعيادات والمحاجر الصحية ،مكافحة الطفيليات الحيوانية وحصر الأمراض الحيوانية السارية بهدف زيادة الإنتاج ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية من المنتجات الحيوانية وتقليل نسبة الفاقد منها والنافق وذلك بوضع الأسس والإجراءات اللازمة لمنع دخول الأمراض من خارج البلاد ، وتطوير الخدمات البيطرية والمحاجر والتوسع في السيطرة علي الأمراض الحيوانية ، وتطوير الخدمات في العيادات البيطرية ومكافحة الطفيليات الخارجية والداخلية علي الحيوانات . وإنتاج اللقاحات البيطرية لسد إحتياجات البلاد وكذلك التصدير .

١٣ ـ إنشاء مركز وطني للبحوث الزراعية لنشر البحوث والدراسات والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في نقل وتطبيق نتائج البحوث في مجال الزراعة المروية ، والبعلية ، والمراعي والثروة الحيوانية خلال سنوات الخطة ٨١ ـ ٨٥م .

١٤ ـ قيام وحدة البحوث الزراعية ببحوث زراعية متخصصة بقصد زيادة الإنتاج الزراعي ، ونشر نتائج البحوث وتزويد المزارعين بالمعلومات الإرشادية التي تؤدي إلي زيادة وتحسين الإنتاج .

١٥ ـ الخدمات الآلية الزراعية : وذلك لتطوير محطتي الآلات التابعتين للمنظمة التعاونية في إربد ومادبا وإنشاء ٤ محطات آلية أخري واستكمال محطة آليات الكرك وذلك لخدمة أراضي الزراعة المطرية ، ومضاعفة إنتاج المحاصيل الحقلية خاصة القمح والشعير والأعلاف الخضراء .

ومن هذه المشاريع والإجراءات يتضح مدي إهتمام خطط التنمية الزراعية بالعمل علي تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي وتوفير المنتوجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع الأردني .

وللتعرف علي إمكانية تحقيق ذلك علي ضوء الإمكانات المتاحة ، والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه المشروعات الخاصة بتنمية الإنتاج الزراعي . فإنه لابد من معرفة ماتم إنجازه فعلا من هذه السياسات .

وهذا ماسيتم ذكره ضمن المنجزات بإذن الله .

المطلب الخامس : سياسة التسويق والتعاون الزراعي

أولا : سياسة التسويق الزراعي .

من أهم إجراءات سياسة التسويق الزراعي مايلي : <١>

١ ـ إعتماد سياسة تسويقية ثابتة تتضمن المحافظة علي الأسواق الحالية وإيجاد أسواق جديدة للصادرات الزراعية .

٢ ـ السماح بتصدير المنتجات الزراعية من حيث المبدأ ، وتحديد الأستيراد بما يخدم الإنتاج المحلي .

٣ ـ تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية بحيث تناط بها مهام التنظيم والتطوير والرقابة علي عمليات التسويق الزراعي .

٤ ـ تشجيع قيام شركات تعني بالخدمات التسويقية وتوفير المدخلات الزراعية .

٥ ـ العناية بتسويق المنتجات الرئيسية كالحبوب ، والثروة الحيوانية ، والخضار والفواكه .

٦ ـ التوسيع في توفير وسائط النقل والتسهيلات الأخري التي تساعد علي تسويق المنتجات الزراعية .

ومن أهم المشاريع التسويقية مايلي : <٢>

---

١ ـ انظر : المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٧ .

ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٥١٩ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط ، م . س . ووزارة التخطيط : م . س .

١ ـ تحسين الأسواق ـ اسواق التجميع والشحن بقصد : تجميع وتجهيز المنتجات الزراعية التي تتعامل مع الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية . وإعداد هذه المنتجات للسوق المحلي والخارجي واستلام منتجات المزارعين ثم فرزها وتدريجها وتعبئتها وفقا للمواصفات المطلوبة في كل سوق وتجهيزها وشحنها للإستهلاك والتصنيع .

٢ ـ إنشاء خمسة مسالخ للدواجن بطاقة (٢٤) ألف طير في الساعة بقصد وضع حد للإختناقات التسويقية في صناعة الدواجن والتوصل إلي تسويق لحم الدجاج بأسلوب صحي مما يشجع المواطن علي زيادة الإستهلاك من هذه اللحوم .

حل مشكلة الفائض عند حدوثه عن طريق ذبح الدجاج وتجميده وتخزينه في مستودعات مبردة لحين زيادة الطلب في الأسواق .

الاستفادة من مخلفات الدواجن بتصنيعها وإضافتها إلي الأعلاف .

٣ ـ تحديث وتطوير الصناعات الزراعية القائمة ودراسة تصنيع المنتجات الزراعية وهذه المشاريع تهدف إلي تحسين وسائل التسويق والعرض للمنتجات الزراعية وذلك بإقامة مصنع لإنتاج أكياس التعبئة للبطاطا والبصل والليمون وبرتقال العصير وغيرها . وغير ذلك من اوعية التعبئة .

كما تهدف مشروعات دراسات الجدوي لتصنيع المنتجات الزراعية إلي تحسين طرق المنتجات الزراعية وتحويلها إلي عصيرات أو مخللات وتعبئتها وتنقيتها وإعدادها للاستهلاك المحلي والخارجي .

من هذه المشروعات والإجراءات التسويقية نلاحظ الإهتمام الكبير في خطط التنمية بعملية التسويق الزراعي وتحديث هذه العملية وتطوير أساليب

التسويق وتتبع مراحله سواء في الداخل أو الخارج من أجل إيجاد أسواق جديدة للمنتجات الزراعية .

ثانيا : سياسة التعاون الزراعي والخدمات الزراعية .

من أهم إجراءات سياسة التعاون الزراعي في الأردن مايلي : (١)

١ ـ العمل علي تأمين الخدمات الأساسية المساندة للقطاع التعاوني من إنشاء مخازن وإنشاء مراكز للجمعيات والمستودعات اللازمة لمستلزمات الإنتاج وأقنية تسويقية للخضار والبيض والدجاج اللاحم .

٢ ـ وضع برامج تدريب وتأهيل شاملة بالمعهد التعاوني لتطوير العمل التعاوني .

٣ ـ التوسع في التسويق التعاوني والتعاقد مع الأعضاء التعاونيين مثل قسم التسويق في المنظمة التعاونية .

٤ ـ توفير التمويل الضروري لتحقيق أهداف التعاون .

٥ ـ تشجيع الجمعيات التعاونية علي الإعتماد علي مصادرها الذاتية .

٦ ـ إدخال الأساليب الحديثة في أعمال البنك التعاوني وبقية فروعه في بقية المناطق الريفية لجذب المدخرات وتقديم التسهيلات .

٧ ـ تطوير أنظمة المنظمة التعاونية لتمكينها من مواكبة التطورات الإقتصادية والإجتماعية .

٨ ـ التعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ برامج ريادية لتطوير أساليب الزراعة البعلية وإدخال الخدمات الآلية المتكاملة .

---

١ ـ انظر : المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٨١ / ٨٥م ، ص ٧٩ .

٩ ـ التوسع في تأسيس الجمعيات التعاونية المتخصصة في استغلال المراعي وزراعة الشجيرات الرعوية وتسمين الأغنام بقصد حماية وتطوير المراعي الطبيعية .

١٠ـ التنسيق بين المنظمة التعاونية ومؤسسة الإقراض الزراعي في عمليات التمويل للأغراض الزراعية .

١١ـ تخصيص موارد مالية سنوية للمنظمة التعاونية .

ولتحقيق الأهداف التعاونية السابقة اعتمدت المشاريع التعاونية التالية : ‹١›

١ ـ تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي وذلك باستعمال الآلات الزراعية وتوفير الفنيين والمؤهلين للأعمال الزراعية بقصد خدمة الأراضي الزراعية المطرية ، وخدمة المزارعين وتغطية احتياجاتهم من هذه الآلات ، والتشجيع علي إستعمالها ، إضافة إلي الإرشاد الزراعي الفني في مجال استعمال الآلات والعمليات الإنتاجية واستعمال البذور المحسنة والأسمدة.

٢ ـ تحسين بذار الحبوب . وذلك بإقامة محطات لغربلة وتعقيم بذور الحبوب وتوفير الخدمات الآلية الملائمة لعمليات زراعة القمح ، بقصد زيادة إنتاج القمح والشعير والعدس بالتعاون مع وزارة الزراعة ، وكذلك العمل علي تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في المناطق البعلية وتزويدها بمستلزمات الإنتاج وتأمين البذار المحسنة .

٣ ـ تطوير المراعي . وذلك عن طريق زراعة شجيرات رعوية وتنظيم الرعي وإدخال المحاصيل العلفية في الدورة الزراعية في المناطق المطرية من أجل وقف التدهور

---

١ ـ المجلس القومي التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م من ص ٨٠ وما بعدها .

في المناطق الرعوية وتطوير طاقتها الإنتاجية بالتعاون مع وزارة الزراعة والمنظمة التعاونية ، وبرنامج الغذاء العالمي لتطوير المراعي وبرنامج المساعدات الاسترالية .

٤ ـ تطوير المعهد التعاوني وتجهيزه بالأدوات السمعية والبصرية الحديثة والمكتبة العلمية . حيث يعتبر معهدا إقليميا متخصص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل الإتحاد الإقليمي لمؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في المناطق المذكورة .

ومن هذه المشاريع يتضح أهمية النظام التعاوني [1] في زيادة الإنتاج الزراعي بل تتضح أهميته في دفع عجلة التنمية الزراعية لما يحققه من استخدام أمثل لعناصر الإنتاج الزراعي ومقومات التنمية خاصة رأس المال ، والعمل . ونظرا لما يتيحه للمزارعين من مساعدات وأساليب تمويلية وتسويقية وإنتاجية تساعد علي زيادة الإستثمار الزراعي وتوفير كثيرا من الخدمات التي يعجز عن توفيرها الأفرد وحدهم .

إلا أن مدي الإستفادة من هذه المشاريع وما تعود به من آثار إيجابية علي التنمية الزراعية في الأردن لايمكن أن يتضح إلا من خلال مايتم من منجزات في هذا المجال .

---

١ ـ ستأتي مناقشة النظام التعاوني من حيث موافقة مبادئه التي تقوم عليها لأحكام الشريعة الإسلامية فيما بعد ان شاءالله انظر ، ص ٩٢٧ من البحث في نهاية هذا الفصل .

المطلب السادس : سياسة اسعار الدخول الزراعية .

أولا : أهم الإجراءات لسياسة الدخول والأسعار الزراعية : <1>

١ ـ تحقيق استقرار نسبي في الأسعار وضمان عائدات مجزية للمزارعين من خلال تنظيم انتاج السلع الزراعية الرئيسية وتطبيق أنماط زراعية تهدف إلي الحد من الفوائض . ووضع سياسة سعرية وإجراءات تسويقية تهدف إلي زيادة الإنتاج من السلع التي تستهدف الخطة التوسع فيها وتضمن تحقيق دخل مناسب للمزارع .

٢ ـ استمرار دخول الحكومة مشترية لمحصول الحبوب بأسعار تشجيعية .

٣ ـ إنشاء صندوق لدعم الإنتاج يهدف إلي تطوير وتنظيم الإنتاج من السلع الزراعية .

٤ ـ تأمين الأعلاف بأسعار مدعومة لتطوير وزيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء .

٥ ـ إمتصاص فوائض منتوجات الخضار التي عانت من بعض المشاكل في التسويق وذلك عن طريق شرائها بأسعار مناسبة .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٥١٨ .

المطلب السابع : مناقشة السياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

لقد سبق في الجزء النظري من هذا البحث ذكر القواعد والمبادىء التي تقوم عليها سياسات التنمية الزراعية ومنهجها في الشريعة الإسلامية والضوابط التي يخضع الإستثمار الزراعي لها في الإقتصاد الإسلامي وفقا لتلك القواعد والمبادىء .

التي تحقق للفرد والمجتمع عبادة الله ، وحفظ المقاصد الشرعية في مستوياتها الثلاثة الضروريات والحاجيات والكماليات .

والمملكة الأردنية الهاشمية بلد إسلامي وهو جزء لايتجزء من الأمة الإسلامية التي يجب عليها تشريع الأنظمة والإجراءات والخطط التنموية لبلادها وفقاً لمبادىء الإسلام في كافة الأمور والنشاطات الإقتصادية والإجتماعية .

ومن ذلك النشاط الزراعي الذي يعتبر أحد أنواع النشاط الإقتصادي الإنتاجي . والذي تهتم كافة الحكومات بوضع الإجراءات والسياسات الهادفة لتشجيعه وتنمية موارده البشرية ، والطبيعية والرأسمالية .

وقد سبق إستعراض تلك السياسات التي إتبعتها المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ١٩٧٥م وحتي ١٤٠٨هـ وسنتعرف هنا على أهمية تلك السياسات وعلى مدي اتفاقها مع المبادىء والقواعد الشرعية ، والضوابط الإسلامية من خلال مناقشتها وتصنيفها وفقاً لمقاصد الشريعة في مستوياتها الثلاثة كما يوضحة الجدول رقم (٥٨) .

جدول رقم (٥٨)

تصنيف سياسات التنمية الزراعية في الأردن حسب أهميتها ومدى موافقتها لسياسات التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية

السياســـــــــــة	مدى الاتفاق	درجة الاهمية	ملاحظـــــــــات
أ- تنمية الموارد البشرية			
١- التعليم الزراعى	موافق	ضروري	بالنسبة للقطاع الزراعى وهو حاجي بالنسبة للعلوم الأخرى الضرورية ٠
٢- تحسين وتطوير التدريب الزراعى	موافق	حاجي	
٣- اجراء التجارب والبحوث الزراعية	موافق	حاجي	
ب- تنمية الموارد الأرضية			
١- مسح شامل لجميع الأراضى الزراعية	موافق	ضرورى	
٢- صيانة التربة وزراعة الاشجار المثمرة ٠	موافق	ضرورى	بالنسبة للقطاع الزراعى
٣- التوسع في زراعة الأراضى المرتفعة	موافق	ضرورى	بالنسبة للأردن
٤- مسح شامل للغابات والمراعي الطبيعية وتطويرها ٠	موافق	حاجي	
٥- معالجة موضوع الاعتداء على الأراضى الحكومية ٠	موافق	حاجي	
٦- تطوير المشاتل والأراضي الحرجية	موافق	تحسيني	
٧- اعادة توزيع الأراضى الزراعية المملوكة بين المالكين ٠	غيرموافق	لأن الاصل في الملكية الحرية للمالك فيما يملك،ثم ان في ذلك مخالفة لأحكام الملكيات والأرث في الشريعة الاسلامية	
٨- تحديد حد أدنى للملكية الزراعية	غيرموافق		
جـ- تنمية موارد المياه ومشروعات الرى	موافق	ضروري	
١- انشاء سلطة وطنية للمياه	موافق	حاجي	وقد يكون ضرورى
٢- حماية المياه من التلوث والملوحة	موافق	ضروري	
٣- تنظيم استغلال المياه ومراقبة استعمالها ٠	موافق	ضروري	
٤- ايجاد بنك للمعلومات المائية	موافق	حاجي	
٥- القيام بالدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية ٠	موافق	حاجي	

تابع جدول رقم (٥٨)

٦ـ امكانية اعادة استعمال المياه المستعملة .	موافق	تحسيني	بشرط استخدامها في غير حق الآدمي وأماكن العبادة وعند نقص المياه يكرن حاجيا
٧ـ استخدام التقنيات الحديثة في الري	موافق	تحسيني	وعند نقص المياه يكون حاجيا
٨ـ تطوير موارد المياه وزيادة امكانية تخزينها للاستفادة منها في الري .	موافق	ضروري	
د ـ التمويل الزراعي			
١ـ تمويل الاستثمار الزراعي	موافق	ضروري	بشرط أن يتفق مع مبادئ الشريعة .
٢ـ فرض ضرائب على الأراضي الزراعية	غير موافق		يجب تطبيق نظام الزكاة على أراضي المسلمين ونظام الخراج على أراضي غير المسلمين .
٣ـ تطوير نظام الاقراض الزراعي (القروض تتم بفائدة على رأس المال)	غير موافق		يجب أن يكون التمويل وفقا لنظام الاستثمار والتمويل في الشريعة الاسلامية فتعطي القروض بدون فوائد او قروض حسنة ترد قيمتها دون زيادة .
٤ـ تطوير نظام جباية الرسوم الجمركية	موافق	حاجي	اذا كان يتفق مع نظام العشور في الاسلام .
هـ ـ الاستثمار الزراعي			
١ـ قيام القطاع العام بالاستثمارات العامة	موافق	ضروري	خاصة تلك المشروعات التي لايقبل عليها القطاع الخاص عادة وبشرط أن لايؤثر ذلك على حرية القطاع الخاص .
٢ـ أساليب الاستثمار في القطاع الخاص			
الاستثمار الذاتي	موافق	يشمل جميع المقاصد	
الاستثمار بالاجارة	موافق	يشمل جميع المقاصد	
الاستثمار بالمشاركة	موافق	يشمل جميع المقاصد	

تابع جدول رقم (٥٨)

الاستثمار بنظام الشركات والمؤسسات (الوضعية)	في نظام الشركات مواد تخالف أحكام الاسلام لذا يجب استبعاد تلك المواد المخالفة في حالة العمل بهذا النظام •		
و- سياسة الانتاج الزراعى			
١- تنمية الانتاج الزراعى	موافق	ضروري	لجميع المنتجات المباحة والطيبة والنافعة أما المنتجات غير المباحة أو غير المشروعة كالتبغ فلا ،لأنها محرمة شرعا •
٢- تحسين الانتاج الزراعي (النباتي[1]،والحيوانى)	موافق	تحسينى	وقد يكون حاجيا أو ضروريا
٣- مكافحة الآفات الزراعية والأمراض والأوبئة الحيوانية •	موافق	ضروري	
٤- انشاء مشاريع للقاحات البيطرية والأمصال والعيادات المحجرية •	موافق	حاجي	وقد يكون ضروريا
ز- سياسة التسويق الزراعى			
١- المحافظة على الاسواق الحالية وايجاد اسواق جديدة للصادرات	موافق	ضروري	يجب أن يكون ذلك وفقا لضوابط ولنظام التسويق في الشريعة الاسلامية •
٢- السماح بتصدير المنتجات الزراعية	موافق	حاجي	يتغير بنوع المنتجات ومدى الحاجة اليها •
٣- تحديد الاستيراد	موافق	تحسينى	يتغير بنوع المنتجات ومدى الحاجة اليها •
٤- تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية بحيث يناط به مهام التنظيم والرقابة على عمليات التسويق •	موافق	ضروري	من الواجب أن تقوم الحكومة بالرقابة والتنظيم من خلال أجهزتها المباشرة على الاسواق •
٥- تشجيع قيام شركات لتسويق المنتجات الزراعية •	موافق	حاجي	وفقا لنظام الشركات في الاسلام
٦- التوسع فيتوفير تسهيلات النقل والخدمات الأخرى للتسويق •	موافق	تحسينى	وقد يكون ضروريا •

١ ـ يدخل في ذلك زراعة التبغ وهو محرم في الشرع وسيأتي مناقشة ذلك إن شاء الله .

وهذا الترتيب أو التصنيف للسياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية بنى على أساس مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، والسياسات الشرعية وأهدافها التي تم بحثها . <١>

وكذلك ترتيبها حسب أهميتها كان على حسب المقاصد الشرعية في مستوياتها الثلاث الضرورية والحاجية والتحسينية .

وقد سبق أن قلنا في الجزء الخاص بالمملكة العربية السعودية <٢> . أن هذا الترتيب لا يعني أن من كان في المستوى الحاجي أو التحسيني ليس له أهمية أو أن درجته قليلة . ولكن أن هذه الإجراءات بعضها يكمل بعض فقد يكون ما هو في المستوي الحاجي مكملاً للضروريات وما هو في المستوي التحسيني متمماً للمستوي الحاجي أو الضروري . <٣>

ويستفاد من ذلك أن الإهتمام يجب أن يصرف في تنفيذ هذه السياسات حسب أهميتها وأن يكون هناك توازن قدر الإمكان في تحقيق الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات . ويمكن العناية بها جميعاً حسب الإمكانات المتاحة .

ويجب أن توجه الإستثمارات لما هو في المستوي الضروري أولاً ثم الحاجي ثم التحسيني .

ولا خير أصلاً في استثمارات تعتني بالكماليات والتحسينات قبل تحقيق الضروريات والحاجيات وتختلف هذه العناية حسب حاجة وظروف كل مجتمع .

ومن الجدول السابق رقم (٥٨) يتضح مايلي :

---

١ ـ انظر : ص ٤٢ ، ١١٩ ، ١٦٥ ، ٢٧٩ وما بعدها ، ج ١ .

٢ ـ انظر : ص ٦٥٨ من البحث الجزء الخاص بالمملكة العربية السعودية ، ج ٢ .

٣ ـ انظر الشاطبي : الموافقات ، ج ٢ ، ص ١٥ .

أولاً : سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية .

إن سياسة تنمية الموارد البشرية الزراعية تركز على جانبين أساسيين هما :

أ ـ تدريب العمالة الزراعية العاملة في القطاع الزراعي وتطوير هذه العمالة بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لها .

ب ـ ايجاد عمالة فنية متخصصة في المجال الزراعي في مختلف المستويات وفي مختلف النشاطات الزراعية .

ولهذا نجد الإهتمام بإنشاء المعاهد التعليمية والمراكز التدريبية التي اقترحتها خطتى التنمية ية ٨١ ـ ٨٥ م والثالثة ٨٦ ـ ٩٠م إضافة إلى مشاريع التعليم الزراعي العالي والتي تركز على البحوث العلمية في المجال الزراعي ، والتجارب العلمية ، وذلك لتخريج كوادر زراعية مدربة ومتخصصة في القطاع الزراعي .

ولا شك إن إيجاد طائفة من أبناء المجتمع ينصرفون للعمل في القطاع الزراعي وإعداداهم إعداداً جيداً لا شك أنه يتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية (١) لأن ذلك يعتبر من الأمور التي تحافظ على استمرار الحياة وتوفير ضرورياتها وهو أحد مقاصد الشرع الإسلامي . كما يوضح ذلك الجدول رقم (٥٨) .

---

١ ـ إن إيجاد مجموعة من إفراد المجتمع متخصصة في علم أو في حرفة ما أمر لازم . ويكون ذلك بعد أن تكون هذه الفئة قد تعلمت العلم الضروري لها وهو معرفة دينها وأحكامه الأساسية . ثم تأتي بعد ذلك معرفة العلوم الأخرى . انظر ص ١٢٤ ، ج ١ من البحث .

أما من حيث درجة الأهمية ، فإن الإهتمام بالإنسان <١> وتدريبه سواء في المجال الزراعي أو في غيره من المجالات فهو أمر ضروري حثت عليه الشريعة الإسلامية ، وكذلك اجراء البحوث والتجارب الزراعية فهو من قبل المستوي الضروري .

أما تطوير التعليم والتدريب فهو ضمن المستوي الحاجي لأنه مكمل للمستوي الضروري السابق .

ويأتي في المستوي التحسيني تحسين عمليات التدريب الزراعي ، وتحسين خدمات التعليم الزراعي بشكل عام .

وهنا لابد من التمسك بأحكام الإسلام في مراعاة القيم الإسلامية في مجال التعليم والتدريب ومنع اختلاط النساء بالرجال بصفة عامة .

ومنع كل ما فيه ضرر من الناحية العلمية أو الفكرية على الانسان عقلياً أو جسدياً أو اخلاقياً . <٢>

ثانيا : سياسة تنمية الموارد الطبيعية .

إن سياسة تنمية الموارد الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية تهدف إلي التوسع الرأسي والأفقي في استغلال هذه الموارد استغلالا أمثل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية باتباع البرامج والمشروعات

---

١ ـ لأن الأستثمار في الإنسان نتائجه تكون أكبر ولانه هو المقصود بالتنمية وبدونه لاتقوم الحياة ولهذا أهتم الإسلام بالإنسان وسخر له الكون وأستخلفه فيه ليقوم بعمارته وقد سبق ذكر الأدلة في الجزء النظري على ذلك فلينظر مكانه .

٢ ـ لأن في ذلك حفظاً للكليات الخمس : الدين ، والعقل ، والنسل ، والنفس ، والمال .

التنموية مثل مسح التربة ، وتصنيف الأراضي الزراعية وزراعة الأشجار في الأراضي الحرجية وتطوير حماية الغابات والمراعي وتطوير أحواض الأنهار ومشاريع المياه والري .

ولا شك أن هذه السياسة تعتبر أحد وظائف الدولة التي تقوم بالتخطيط لها وتنفيذها ليس في القطاع الزراعي فحسب ولكن في جميع القطاعات الإنتاجية وقيام الحكومة الأردنية بتنفيذ هذه الإجراءات في مجال التنمية للموارد الطبيعية الزراعية يتفق في شكله العام مع مايجب أن تقوم به الدولة المسلمة من العناية بالمشروعات والبنية الأساسية واستغلال الموارد إستغلالا أمثل . وفي مقدمة ذلك الأراضي الزراعية وإصلاحها ، والكشف عن مصادر المياه واستغلالها والمحافظة عليها والإهتمام بمشاريع الري والصرف وبناء القناطر والجسور والسدود وغير ذلك .

إلا أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات يتطلب قوي بشرية ذات خبرة وقدرة علي التنفيذ خاصة وأنه سبق (١) أن تبين من خلال استعراض الإمكانات المتاحة محدودية الموارد البشرية ، والموارد المالية ، وانحصار الأراضي الزراعية الخصبة في مناطق محدودة فقط . كوادي الأردن ، إضافة إلي الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة .

أما مدى أهمية الإجراءات والسياسات المقترحة لتنمية الموارد الطبيعية كما يوضحة الجدول رقم (٥٨) السابق . فإن سياسة الأراضي الزراعية ، والموارد المائية منها ما يندرج ضمن المستوي الضروري مثل مسح الأراضي الزراعية صيانة التربة ، وزراعة الأشجار المثمرة ، وتنمية مصادر المياه ، وحمايتها من التلوث والتوسع في زراعة الأراضي المرتفعة .

---

١ ـ انظر : ص ٧٩٨ ، ٨١٤ من البحث ، الفصل الأول من هذا الباب .

ومنها ما يندرج ضمن المستوي الحاجي مثل المسح الشامل لأراضي الغابات والمراعي ، وانتشار سلطة خاصة للمياه ، وايجاد بنك للمعلومات المائية ، والقيام بالدراسات المائية ، والتوسع في زراعة الأراضي ومنها ما يدخل ضمن المستوي التحسيني مثل مشروعات المشاتل الحرجية ، وامكانية اعادة استعمال المياه واستخدام الأساليب التقنية الحديثة في الري .

وقد تكون بعض هذه السياسات داخلة في كافة المستويات وبعضها يكمل بعض أو يتممه كما سبق بيانه . (١)

ومن الإجراءات التي اتبعتها التنمية الزراعية الأردن تحديد الملكيات الزراعية ومنع تفتيتها إلى حيازات صغيرة وهذا الإجراء قد يكون سليماً في الأراضي التي تقوم الدولة بتوزيعها أو بملكيتها . أما الأراضي المملوكة للغير من الأفراد أو المشروعات فان هذه الإجراءات من تحديد حد أدني أو أعلى قد يتعارض مع أحكام الإسلام خاصة فيما يتعلق بملكية الموارد الأرضية الزراعية في الأردن . فقد حددت الدولة آن يكون الحد الأعلي للملكية الزراعية في مشروع قناة الغور الشرقية عام ١٩٦٠م بـ (٢٠٠) دونم للفرد الواحد .

والحد الأدني هو علي شكل وحدات زراعية كل وحدة مساحتها (٣٠) دونم ولايسمح بتقسيمها إلي أقل من ذلك بقصد المحافظة علي الملكيات الزراعية من التفتت . (٢)

---

١ ـ انظر ج ٢ ص ٦٥٨ من البحث .

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الأردن ، ص ٢٦ .

وأكدت خطط التنمية من ٨١ ـ ٨٥ ـ و ٨٦ ـ ٩٠ م على ضرورة إصدار التشريعات اللازمة لمعالجة مشكلة تفتت الملكية الزراعية . <١>

كما تم تنفيذ هذا النظام في مشاريع الري الجديدة الأخري في وادي الأردن .

وقد وضع نظام لنقل الملكيات وبيع الأراضي الزراعية عن طريق سلطة وادي الأردن ويري الباحث أن الأصل في الفكر الإسلامي اعطاء المالك الحرية فيما يملك دون قيد أو شرط . إلا إذا ثبت أن هناك ضرراً على المصلحة العامة فإن تحديدها بحد أعلي وأدني يكون لدفع ذلك الضرر فقط ويقدر ما يندفع به ذلك الضرر خاصة في الأراضي المملوكة سابقاً . أما الأراضي التي تقوم الدولة بتوزيعها أو بملكيتها فلها ما شاءت من تحديد للمساحات بحد أدنى أو أعلى عند التوزيع .

وأن التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية لاتتطلب سلب حق الملكية أو تقيد حرية التملك . ولكنها تتطلب العمل علي تحسين وسائل الإنتاج وإيجاد المهارات الزراعية ، ولعل الإستفادة من التجارب العالمية ، يفيدنا في ذلك { ففي اليابان تجاوب القطاع الزراعي بمزارعه الصغيرة الحجم التي تستخدم طرق الزراعة اليدوية الكثيفة تجاوبا رائعا مع متطلبات التنمية الإقتصادية . حيث ازدادت انتاجية العامل الزراعي بمعدل ٢,٦٪ سنويا من عام ١٨٧٨م إلي ١٩١٧م وازدادت انتاجية الأرض الزراعية بنسبة ٨٠٪ خلال نفس الفترة ولم تكن هذه الزيادة نتيجة لاستخدام الآلات الزراعية فقط ولكنها كانت بسبب استخدام التقاوي المنتقاه وتطوير طرق الزراعة وزيادة الكميات المستخدمة من الأسمدة } <٢> .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٦ ، ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٥١٨ .

٢ ـ حامد عبدالمجيد دراز : إصلاح الضريبة الزراعية في مصر ، ص ٩٥ ، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٦م .

وتشير بعض الدراسات أن متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بلغ في اليابان ١/٧ فدان ، وفي تايوان وكوريا ١/٥ فدان .

ورغم ذلك فقد سجلت هذه البلاد أعلي معدلات الإنتاجية في منطقة الشرق الأقصي . <١>

لهذا فإن أهم وسائل تحقيق التنمية الزراعية يعتمد أساسا علي المهارات والخبرات الزراعية لدي المزارع ، وكذلك استخدام التقاوي المحسنة وأساليب الزراعة الحديثة .

وليس علي تحديد الملكيات أو إلغائها بسبب تفتت الملكيات أو الحيازات الزراعية إلي ملكيات صغيرة . فمن المعلوم أن هناك أضرارا تحدث للأراضي الزراعية وللإنتاج الزراعي ذاته وكذلك لعمليات استخدام الآلات والوسائل الحديثة في الإنتاج أو في المحافظة عليه . إلا أن تحديد الملكيات وحده لايعتبر حلا عمليا في الواقع لأنه يصطدم كثيرا بنصوص الشريعة الإسلامية التي أعطت الحرية الخاصة في الملكية ، كما أنه قد يحرم بعض الملاك من أملاكهم خاصة محدودي الدخل وصغار المزارعين الذين يملكون أو قد يكون لهم ملك أقل من الحد الأدني للملكية أو الحيازة .

ولعل في { تجميع الإستغلال الزراعي ، وتنظيم الدورات الزراعية وتوزيع الأراضي القابلة للزراعة لزيادة الملكيات الزراعية خاصة الملكيات الصغيرة } <٢> خير وسيلة للحد من تفتت الملكيات .

---

١ ـ حامد دراز المرجع السابق ، ص ٩٦ بالإستعانة بـ Lostenr. Braun,ibid,p.j.

٢ ـ سيد بسيوني : الحيازة الزراعية ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، وما بعدها . طبعة عام ١٩٧٦م .

ثالثا : التمويل والإستثمار الزراعي .

أ ـ التمويل الزراعي :

إن سياسة التمويل الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية ننظر اليها من جانبين :

الأول : جانب الموارد أو الجباية للأموال ، والجانب الثاني : الإنفاق على مشروعات الإستثمار الزراعي ومتطلبات التنمية وهذا الأخير يتضح من الإستثمار فيما بعد . أما السياسة المالية في الأردن فإنها تعتمد بشكل رئيسي على الطرق التالية :

١ ـ فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة : <١>

وتشمل هذه الضرائب الضرائب على الأرضي الزراعية والمنتجات الزراعية . ومن المعلوم أن الضرائب الحديثة مختلف في حكمها الشرعي حيث أن بعضها قد يكون جائزاِ في الشرع مثل ضريبة المشروعات العامة والخاصة ، وبعضها غير جائز شرعاً مثل الضرائب غير المباشرة . <٢>

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ١٨ ، ٧٥ .

٢ ـ أشرت في السابق إلى أن موضوع الضرائب يحتاج إلى دراسة مستقلة . ومن المراجع التي تناولت هذا الموضوع في العصر الحديث .

أ ـ عبدالله الثمالي : الحرية الإقتصادية وتدخل لدولة في النشاط الإقتصادي ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥ هـ .

ب ـ أحمد مجذوب أحمد علي : السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة . جامعة أم القرى ، ١٤٠٩ هـ .

جـ ـ صلاح الدين عبدالحليم سلطان : سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية (الضرائب) دراسة فقهية مقارنة ، القاهرة ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٩ هـ .

والواجب على الدولة المسلمة أن تعمل على تطبيق النظام المالي الإسلامي وفي مقدمة ذلك فريضة الزكاة ، ثم تعمل على جباية الخراج من الأراضي الزراعية . وفي حالة الضرورة التي تحتاج فيها إلى أموال للإنفاق على المشروعات الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية فإنها تعمل على الإستفادة من فائض المشروعات الزراعية والعامة الأخري والموارد المالية الخاصة ببيت المال إن وجدت .

ولا تلجأ لفرض الضرائب المشروعة إلا إذا تحققت الحاجة الضرورية فتقوم بفرض ضريبة للمشروعات الزراعية الخاصة والعامة ، أو غيرها كضريبة الجهاد . (١)

كما أن هناك طريقاً سهلاً وميسراً للتمويل ، وهو نظام الشركات في الفقه الإسلامي حيث يمكن للدولة أن تقوم بمشاركة الأفراد وأصحاب الأموال من داخل البلد أو من خارجه في إقامة المشروعات ، وجذب المدخرات .

وإذا كان هناك ضرورة للحصول على النقد وعجزت الموارد السابقة عن تلبية المطلوب فحينئذ تلجأ إلى الإقتراض من الغير بشرط أن تكون قروضاً بدون فوائد .

وتتوجة السياسة المالية في الأردن إلى فرض الضرائب على الأراضي الصالحة للزراعة والمحيطة بالمدن الرئيسية ، التي يزيد عدد سكانها عن (٢٠) ألف نسمة بالإضافة إلى أراضي محافظة عمان والتي لا يجري استغلالها في الإنتاج الزراعي في حين يستثني من هذه الضرائب الأراضي المستغلة فعلاً في الإنتاج الزراعي والواقعة على محيط المدن .

---

١ ـ انظر : عبدالله الشمالي : الحرية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي . م . س ، وصلاح الدين عبدالحميد سلطان : م . س .

والغرض المتوخي من هذه السياسة هو حفز مالكي هذه الأراضي على استغلالها للإنتاج الزراعي بغية توفير المزيد من الأمن الغذائي للمجتمع . (١)

ويري الباحث أن تطبيق فريضة الزكاة على أراضي المسلمين ونظام الخراج على أراضي المسلمين وغيرهم في حالة الأراضي المنتجة .

أما الأراضي الصالحة للزراعة والتي لا تستغل تعتبر أراضي معدة للتجارة ويجب اعتبارها عروض تجارة { عقارات } فتُقَوَّم وتأخذ الزكاة منها بالنسبة لأراضي المسلمين ، أما غير المسلمين فيطبق عليهم حكم الله في ذلك إما الإسلام أو الجزية في رقابهم فتأخذ منهم كل عام ، الجزية على رقابهم أما الأرض فإن أسلموا عليها فهى أرض عشر كأرض المدينة ، وإن كانت من غنائم المسلمين فان وزعها الحاكم فهى أرض عشر وإن تركها الحاكم في أيديهم فهى أرض خراج . (٢)

إضافة إلى ذلك يمكن استخدام سياسة الإستثمار والتشجيع على الإستثمار الزراعي بوضع حوافز أو منح اعفاءات للمستثمرين من بعض المتطلبات أو الإعفاء من الرسوم على مستلزمات الإنتاج ، كما أن جميع السياسات الزراعية مرتبطة مع بعضها البعض فيمكن إستخدامها .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ، ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ١١٦ .

٢ ـ انظر : أبو يوسف ، الخراج فقد فصل القول في بيان أرض العشر وأرض الخراج ، ص ٧٥ ، وماساقه من خير عن أرض الشام ، ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ وتفصيله في من تجب عليه الجزية ، ص ١٣١ . وانظر أيضاً ص من البحث ، ج ١ .

٢ ـ نظام القروض : <١>

تقوم الحكومة الأردنية بالإقتراض من الدول والمؤسسات المالية وفقاً لنظام القروض بفوائد لتمويل مشروعاتها . كما تقوم مؤسسات الأقراض بتقديم قروض للمزارعين والمشروعات الزراعية ومشروعات التنمية بفوائد .

ومن المعلوم شرعاً أن الإسلام يحرم الربا مهما كان نوعه ومهما كانت الحاجة إلى الأموال أخذاً وعطاءاً قال تعالي : " وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون " <٢> .

وقال تعالي معقباً على ذلك : " ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون . ولا تظلمون " <٣> .

فهذا تأكيد على تحريم الربا تحريماً قاطعاً ، ونهى حاسم عن كل زيادة تؤخذ أو تشترط على رأس مال الدين .

ويري الباحث أنه يجب على البلدان الإسلامية الأخذ بالبديل الإسلامي في إستثمار الأموال وتمويل المشروعات مثل نظام المشاركات ، وفقاً لقواعد الشركات في الفقه الإسلامي كالمضاربة ، وشركة العنان ، وغيرها من الشركات الخاصة كالمزارعة ، والمساقاة ، فهي كفيلة بأن تقوم بالدور الأساسي لتمويل وتنظيم وإستغلال الموارد الإقتصادية في البلدان الإسلامية .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ص ١٨ ، ٥٧ .

٢ ـ سورة : البقرة ، آية ٢٧٥ .

٣ ـ سورة : البقرة ، آيات ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

حيث يمكن إصدار صكوك إستثمار أو أسهم يشترك فيها الأفراد أو المؤسسات او تساهم الدولة أيضاً فيها . وذلك كفيل بجلب التمويل اللازم لمشروعات التنمية .

وكذلك نظام الإقراض بدون فوائد ، حيث جعل الإسلام في هذا مخرجاً للمحتاجين للأموال وجعل في ذلك القرض ثواباً في الدنيا والأخرة ، وحري بالبلدان الإسلامية أن تتبع ذلك في تعاملها حيث تكون القروض وفقاً للنظام الإسلامي المالي . وكذلك المؤسسات المالية يمكن لها أن تقدم قروضاً حسنة للأفراد وللدولة وللمشروعات وفق ضمانات لاسترجاع تلك القروض . ويتم ذلك بإصدار صكوك للقرض الحسن (١) ولا تستحق فائدة أو منفعة مشروطة تقابل القرض ولكنها قروض أو صكوك واجبة السداد دون زيادة أو نقص . وفي هذا التعامل فضل كبير وتعاون بين المسلمين ، قال تعالي : " من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً . فيضاعفه له وله أجر كريم " (٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن مسعود (أن النبي ـ صلي الله عليه وسلم ـ قال : ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين الا كان كصدقة مرة) (٣) .

٣ ـ نظام الرسوم الجمركية : (٤)

إن فرض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات الزراعية يختلف من حيث النسبة والأهمية ، والهدف من فرضها على تلك السلع .

---

١ ـ انظر : خلف النمري ، شركة الإستثمار الإسلامية ، ص ٢٥٥ بحث مقدم لكلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ .

٢ ـ سورة : الحديد آية ١١ .

٣ ـ أخرجه ابن ماجه : يقول الشوكاني ، الحديث في إسناده سليمان بن بشير وهو متروك ، قال الدار قطني : والصواب أنه موقوف على ابن مسعود . انظر نيل الأوطار ، ج ، ص ٣٤٧ .

٤ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ص ٤٢ .

والرسوم الجمركية هي العشور التي تفرض على التجار وقد كانت تفرض الحكومات الإسلامية ربع العشر على تجار المسلمين ونصف العشر على أهل الذمة ، والعشر على الحربي <١> .

ولتحقيق التكامل الإقتصادي للبلدان الإسلامية يجب أن لا تفرض رسوماً جمركية على تجارة المسلمين المتداولة بين البلدان الإسلامية أو المنتجة في البلدان الإسلامية كالمنتجات الزراعية حيث يتاح للبلدان الإسلامية لها حرية التبادل التجاري لتحقيق مبدأ التكامل الإقتصادي والأمة الواحدة قال تعالى : " إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " <٢> .

أما تجارة غير المسلمين أو السلع المنتجة خارج الوطن الإسلامي فيجب أن تعامل بمثل ما تعامل به سلع أو تجارة المسلمين عندهم في بلادهم سواء كانوا ذميين أو غيرهم .

وهذا ما يجب أن تعمله المملكة الأردنية الهاشمية لأنها جزء لا يتجزء من الأمة الإسلامية .

أما من حيث درجة أهمية اجراءات التمويل لقطاع الزراعة فإنها تدخل ضمن الثلاثة مستويات الضروريات والحاجيات والتحسينات ، كما بينه الجدول رقم (٥٨) اذا كانت وفقاً لأحكام النظام المالي في الإسلام . فتطبيق الزكاة أمر ضروري ، وكذلك الخراج ، أما فرض ضرائب دون تطبيق للزكاة والموارد المالية المشروعة الأخرى . فهذا قطعاً مخالف لما أنزل الله .

---

١ ـ انظر أبو يوسف : الخراج ، ص ١٤٢ ، وما بعدها .

٢ ـ سورة : الأنبياء آية ٩٢ .

وكذلك تطوير نظام القروض بفوائد فما دامت مخالفة لأحكام الإسلام فلا داعي لتطويرها .

أما تطوير نظام الرسوم الجمركية بما يتفق وأحكام الإسلام ، وفرضها على تجارة غير المسلمين وإعفاء تجارة المسلمين منها فهذا أمر حاجي يكمل الموارد الأخري المشروعة التي من الضروري تطبيقها كالزكاة والخراج .

لأن جباية الأموال من المزارعين وأصحاب الأراضي وغيرهم يجب أن يكون وفقاً لأحكام الإسلام أي حسب الإيرادات في النظام المالي الإسلامي المشروع . وكذلك صرف هذه الأموال وانفاقها على مشروعات التنمية يجب أن يكون وفقاً لنظام النفقات المشروعة في الإسلام .

ب ـ سياسة الإستثمار .

توجهت معظم الإستثمارات العامة والخاصة إلي قطاع الزراعة في الأردن بفضل السياسة الإستثمارية المتبعة . والتي تعمل علي تشجيع الاستثمار العام والخاص في تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها ، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه كما ونوعاً وتحسين عمليات التسويق الزراعي للمنتجات الزراعية . ولا شك أن هذا الإتجاه يبرز دور الدولة ومسئوليتها في عمليات الاستثمار الزراعي ، وقيامها قدر استطاعتها وإمكانياتها بعمليات الإستثمار من ناحية وجذب أموال القطاع الخاص وتشجيعها علي الإستثمار من ناحية أخري ، وهذا أمر عملت به الدول الإسلامية منذ زمن ولعل ما ذكر في الفصل الأول في مجال الإستثمار يكفي للاستدلال علي ذلك .

أما أساليب الإستثمار المتبع في المنتجات الزراعية بالمملكة الأردنية الهاشمية والتي كما سبق ذكرها <١> اتخذت اشكالاً متعددة منها الإستثمار الذاتي ، والاستثمار بالإجارة والمشاركة ، والإستثمار العام .

فقد سبق بيان أن الإستثمار الذاتي ، والاستثمار بالاجارة والمشاركة ، إذا التزم فيه بضوابط الإستثمار في الشريعة الاسلامية وأحكامها نستطيع القول بأنه متفق مع نظام الإستثمار في الشريعة الاسلامية . <٢>

أما من حيث أهميتها فإنها تشمل جميع المقاصد حيث يمكن أن يكون كل أسلوب منها ضروري أو حاجي أو تحسيني حسب ظروف المستثمرين وحاجة المجتمع الى هذا الأسلوب .

أما الإستثمار بالشركات الوضعية فإنه كما سبق الإشارة إلي ذلك <٣> أنها تحتوي علي مواد مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ويجب إلغاء تلك المواد المخالفة لأحكام الشركات في الفقه الإسلامي .

ولعل الشركات في الفقه الإسلامي كالمزارعة والمساقاة ، وشركات الأموال خير بديل عن ذلك إذا ماتم تطبيقها وتنظيم العمل بها ، وقد قلنا أنها تحتاج إلي دراسة مستقلة بذاتها . <٤>

---

١ ـ انظر ، ج ٢ من البحث ص ٨٩٠ .

٢ ـ انظر ، ج ١ من البحث ص ٣٢٢ .

٣ ـ انظر ، ج ٢ من البحث ص ٦٧٠ وما بعدها .

٤ ـ من أهم البحوث المتخصصة في دراسة الشركات الوضعية من الناحية الشرعية ، د . عبدالعزيز الخياط : الشركات في الشريعة والقانون ، د . صالح المرزوقي : شركة المساهمة في النظام السعودي ، حيث أجازت هذه البحوث العمل بالشركات المساهمة مالم تشتمل على معاملة ربوية أو أحكام تخالف أحكام الشركات في الشريعة الإسلامية إضافة إلى غيرها من البحوث التي لايتسع المجال لذكرها .

رابعاً : سياسة الإنتاج الزراعي .

إن السياسة التي تسعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال تنفيذ الإجراءات التي تم اقتراحها في خطط التنمية الزراعية والتي تعمل على تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي والمشاريع المتخصصة فيه سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني ، وذلك عن طريق توفير المدخلات الزراعية ومستلزمات الإنتاج ، ومكافحة الآفات والأمراض وتوفير اللقاحات البيطرية وتطوير البحوث العلمية ومحطات التجارب والخدمات والآلات الزراعية .

فإن مثل هذه الإجراءات لا شك أنها تتفق مع مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية لأن ذلك يحقق للمجتمع متطلباته من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الأخري في جميع المستويات الشرعية الضرورية والحاجية والكمالية .

أما تصنيف هذه الإجراءات أو السياسات وفقاً لدرجة أهميتها كما تبين من الجدول رقم (٥٨) فإن منها ما يكون ضمن المستوي الضروري مثل تنمية الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ، ومكافحة الآفات والأمراض ومنها ما يكون في المستوي الحاجي مثل تنظيم عمليات الإنتاج ومنها ما يكون ضمن المستوي التحسيني مثل تحسين الإنتاج النباتي والحيواني .

وجميع هذه الإجراءات مرتبطة ببعضها البعض حيث قلنا أن الحاجيات والتحسينات خادمة للضروريات وإن كان أحدها يمكن أن يكون فرداً من الضروريات . وتنفيذ هذه السياسات يعتمد على الإمكانيات التي تمتلكها أو تستطيع الحصول عليها الدولة خلال فترة الخطط التنموية .

أما إذا نظرنا إلى نوعية الإنتاج الزراعي الذي يتم انتاجه في الأردن فإن جميع المنتجات الزراعية من المنتجات المباحة لأنها من الطيبات ما عدا إنتاج التبغ الذي يزرع على مساحه يبلغ متوسطها حوالي (٧١) ألف دونم تنتج

حوالي(٣٤٩٠) طن من المحاصيل الصيفية <١> .

تحريم زراعة التبغ : من المعلوم أن زراعة التبغ لا تجوز بل هي محرمة شرعاً ، لأن فيه ضرر على الكليات الخمس التي تعمل مقاصد الشرع على حفظها .

فقد أجمع أهل العلم <٢> بتحريم إستعمال التبغ سواء كان بالمضغ بالفم أو بالإستنشاق أو بالتدخين . وقالوا بأنه حرام لا يحل لمسلم تعاطيه شرباً واستعمالاً واتجاراً والإعانة على ذلك ، وزراعته من باب الإعانة على وجوده وترويجه . والذي يزرعه إنما يزرع سلعة ضارة مضرة مفسدة للعقل والدين ، والمال والنفس ، ومؤثرة على الأخلاق .

يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب : { والذي يزرع التنباك يؤدب ومن يوجد في بيته أو متاعة أو يشربه يؤدب } <٣> فزراعة التبغ جريمة يعاقب فاعلها والأدلة على تحريمة مايلي :

---

١ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية ٨١ ـ ٨٥ م ، جدول رقم (١٠) وانظر تطور إنتاج التبغ في ٩٦٩ ص من البحث جدول رقم (٦٧) .

٢ ـ منهم : الشيخ محمد العيني ، ومحمد الخواجه ، وعيسى الشهاوي الحنفي ، وعمر بن أحمد المصري الحنفي ، وهؤلاء من الحنفية ، وأما المالكية ، فمنهم أبو زيد عبدالرحمن الفاسي ، ومن الشافعية / ابن علان شارح رياض الصالحين ، والشيخ عبدالرحمن الغزي ، وإبراهيم بن جمعان وتلميذه أبو بكر الأهدل ، ومن الحنابلة / عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب ، وعبدالله ابا بطين ، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ . انظر : عبدالله بن صالح القصير : البيان في أضرار الدخان ، ص ١٤ .

٣ ـ نقلاً عن م . س . ص ١٩ .

١ ـ عموم النصوص الدالة على التحريم ، فهو يدخل في لفظها العام وفي معناها . ومنها :

أ ـ قول الله تعالي : " الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث " <١> والتبغ من الخبائث عند ذوي الطباع السليمة <٢> . ويضر بالصحة والمال وفيه هلكة واسراف . قال تعالي : " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة واحسنوا إن الله يحب المحسنين " <٣> .

وقوله تعالي : " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً " <٤> . وقوله تعالي : " كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين " <٥> . فالإنفاق على شراء الدخان وزراعته من الإسراف في المال وقد نهينا عن اضاعة المال فيما لا فائدة ترجي من ورائه .

ب ـ كما أنه من المسكرات المفترات وقد روى الإمام أحمد وأبو داود عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ قالت : (**نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن كل مسكر و مفتر**) <٦> .

---

١ ـ سورة : الأعراف ، آية ١٥٧ .

٢ ـ عبدالله بن صالح القصير : البيان في أضرار الدخان ، ص ١٦ .

٣ ـ سورة : البقرة ، آية ١٩٥ .

٤ ـ سورة : النساء ، من آية ٢٩ .

٥ ـ سورة : الأعراف ، آية ٣١ .

٦ ـ قال الحافظ الزين العراقي ، اسناده صحيح وصححه السيوطي في الجامع الصغير .

جـ - كما استدل على تحريم زراعته والإتجار فيه بحديث : (**ان الله اذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه**) <١> .

لأن العلة في تحريم التبغ هي أنه يجمع أوصافاً عديدة ، ومضار كثيرة ، فهو من الخبائث ذات الطعم المر والرائحة الكريهة ، وهو مخدر مفتر باتفاق الأطباء وكلامهم حجة ، وفيه ضرر على الصحة ، وفيه مضيعة للمال واسراف وتبذير اذ ليس فيه نفع مباح <٢> . ويكفي بعض هذه المضار في الحكم بتحريمه فكيف إذا اجتمعت .

أما الاستدلال على تحريم زراعته بحديث : (**إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم ثمنه**) فالحديث ورد في تحريم بيع الميتة لأن فيها ضرراً على الإنسان ، وهي نجسة فيحرم الإنتفاع بها إلا ما خصه الدليل منها كالجلد . وعليها يقاس التبغ فقد ثبت حرمة استعماله بعموم الأدلة فيحرم الإتجار فيه وأخذ ثمنه ، والزراعة سبب في ايجاده لأنه يزرع ليباع لمن يستعمله أو يقوم بتصنيعه ، ويكفي في تحريم زراعته أنه أحد أنواع المخدرات المفترة لجسم الإنسان فيحرم بيعه وأكل ثمنه ، كما يحرم زراعته بكافة أنواعه ويجب أن تستبدل أماكن زراعته بزراعة محصول له فائدة ومنفعة للأمة خاصة في هذا العصر الذي يعاني العالم من أزمة في توفير الغذاء النافع والضروري .

---

١ - الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٥ ، ص ٢٣٦ .

٢ - عبدالله صالح القصير : البيان في أضرار الدخان ، ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ . وانظر الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ : فتوى في حكم شرب الدخان ، والشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي : حكم شرب الدخان ، وجميع هذه الفتاوى ، طبعت ونشرت عن طريق رئاسة إدرارت البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ، عام ١٤٠٢ هـ .

خامساً : التسويق الزراعي .

لقد برزت مشكلة تسويق المنتجات الزراعية والحاجة إلى تحسين وتطوير الأنظمة التسويقية بالمملكة الأردنية الهاشمية نتيجة عدة تحولات كان من أهمها نمو الزراعة التجارية ، وزيادة حجم الإستثمارات الموجهة للإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي .

وقد أدي ذلك إلى وجود فائض في بعض المنتجات خاصة الخضروات ، وعجز في منتجات أخرى مثل الحبوب كالقمح والشعير .

وقد أدى ذلك الى وضع الإجراءات والسياسات التسويقية التي تهدف الى ربط الإنتاج الزراعي بالحاجات الإستهلاكية المحلية ، والأسواق الخارجية وحاجة الصناعات المحلية ، وتنظيم الإنتاج بما يتلائم مع الواقع الزراعي في الأردن ، مع تأمين الأسواق الخارجية وعقد الإتفاقيات لبيع المنتجات الزراعية ، وإتباع أسلوب المقايضة في الأسواق الخارجية . (١)

وكما تعلم أن عدم كفاءة الجهاز التسويقي في تصريف الإنتاج بالأسواق الداخلية او الخارجية يعتبر من أهم معوقات زيادة الإنتاج ، لهذا فان السياسة التسويقية تسعي لتنظيم عمليات التسويق بدءاً من إيجاد المكان الذي يلتقي فيه المنتج بالمستهلك ، وعمليات النقل والتخزين ، والتبريد ، والتغليف والتوزيع والتسهيلات الأخرى والخدمات العامة في هذا المجال .

وتعتبر السياسة التسويقية عامل هام جداً للسياسة الإنتاجية ، فهى العملية الوسيطة بين عمليتي الإنتاج والإستهلاك ، وتنظيمها أمر مطلوب شرعاً في فكرنا الإقتصادي الإسلامي .

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية ، ص٤٤ .

فالإهتمام بالأسواق وتنظيمها ومراقبتها ومحاربة الأمور السلبية فيها ، والنهي عن التعامل فيها بالمعاملات غير المشروعة أو التي تؤثر في أسعار هذه السلع أو نوعيتها . كل ذلك من وظائف الدولة التي تتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية كما يتضح من الجدول رقم (٦١) .

وقد سبق ذكر أدلة كثيرة على ذلك في الجزء النظري ‹١› . وكذلك في السياسة التسويقية في الأردن فإنه يجب الإلتزام بضوابط وقواعد تسويق المنتجات الزراعية في الإسلام هنا في مجال التسويق .إذا ما أردنا تنمية حقيقية لبلادنا الإسلامية ، وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الضرورية والحاجية والتحسينية .

هذا ومن الممكن تصنيف السياسة التسويقية في الأردن حسب أهميتها وفقاً للمقاصد الشرعية . فمنها ما يكون في المستوي الضروري كالمحافظة على الأسواق وتنظيمها ، ومراقبتها . ‹٢›

ومنها ما هو في المستوي الحاجي كتصدير المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة البلد وتشجيع قيام شركات للتسويق أو مؤسسات للتوسيق وفقاً لقواعد الشركات والإستثمار الإسلامي .

ومنها ما هو في المستوي التحسيني مثل تحديد الإستيراد ، والتوسع في توفير التسهيلات وخدمات النقل بنوعية معينة .

---

١ ـ انظر ك ص ٢٩٨ ، ٣٣١ من البحث الجزء النظري سياسة التسويق .

٢ ـ سبق ذكر أدلة كثيرة على سياسة التسويق الزراعي وضرورة قيام الدولة بمراقبة وتنظيم الأسواق . في الجزء النظري من البحث ، انظر ص ٢٩٨ ، ٣٠٩ .

سادسا : التعاون الزراعي .

من النظرة العامة لسياسة التعاون الزراعي والإجراءات التي اقترحتها خطط التنمية نجد أنها تركز على المساهمة في تنمية الموارد البشرية ، وذلك بالعمل على تطوير المعهد التعاوني والذي يعتبر معهداً إقليمياً متخصصاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما تركز على خدمات تحسين الإنتاج الزراعي ، وذلك بتطوير إستخدام الآلات الزراعية الملائمة ، وتطوير عمليات الإرشاد الفني الزراعي لاستخدام تلك الآلات إضافة إلى العمل على تحسين البذور بالتعاون مع وزارة الزراعة في إقامة محطات لغربلة وتعقيم بذور الحبوب وتوفير متطلبات الجمعيات التعاونية خاصة في المناطق البعلية ومستلزمات الإنتاج والبذور .

كما أن سياسة التعاون الزراعي في الأردن تسعى لوقف تدهور المناطق الرعوية والعمل على تطوير طاقتها الإنتاجية بالتعاون المشترك مع كل من وزارة الزراعة وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج المساعدات الأسترالية ، ودعم حركة التمويل الزراعي عن طريق بنك التعاون والتوسع في فتح فروع له في المناطق الريفية الجنوبية لجذب المدخرات وتقديم التسهيلات للمزارعين .

كما تعمل السياسة على توفير لوازم التسويق الزراعي للمنتجات المختلفة ولا شك أن هذه السياسة أو الإجراءات التعاونية تسير في نفس الخط التي سارت عليه السياسات السابقة في مجال الإنتاج وهي طريق جيد لرفع مستوى الإنتاج وتوفير الاحتياجات والمستلزمات الإنتاجية وتسويق المنتجات الزراعية يضمن للمزارعين أسعاراً معقولة لمنتجاتهم وهذا مرتبط بالنظام التعاوني القائم فكلما كان النظام مرنا مراعيا لحقوق الأفراد متمشيا مع المصلحة العامة كلما .

حقق أهدافه المرجوة منه أما لمعرفة مدي اتفاق النظام التعاوني مع مبادىء الشريعة الإسلامية . فقد سبق أن استعرضنا . <١> أهم مبادىء التعاون الرئيسية السائدة الآن والتي تتمثل في :

حرية الدخول في الجمعيات التعاونية الزراعية ، ومبدأ الديمقراطية في إدارة الجمعيات التعاونية ، وتوزيع العائد على أساس المعاملات في الجمعيات التعاونية ، الأخذ بمبدأ الفائدة المحدودة علي رأس المال تتراوح بين ٥ ـ ٦ ٪ . <٢>

ولقد ذكرنا سابقاً <٣> أن هذه المبادىء السابقة الحرية والتساوي في الحقوق والتصويت وتوزيع العائد قد تتفق مع مبادىء الشريعة الاسلامية إذا تم تطبيقها وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية .

أما مبدأ تحديد الفائدة مهما كانت بسيطة فهى قطعاً محرمة ولا تجوز .

ولعل استبدال القروض في شكل سلع أو مستلزمات إنتاج هو أفضل قدر الامكان ولكن إذا ظلت الحاجة للقروض لتوفير المال النقدي قائمة وهى كذلك فليس إلا القرض الحسن بدون فوائد . وخاصة إذا تعذر توفير الأموال بالطرق المشروعة الأخري .

ويجب بناء على ذلك تعديل النظام التعاونى بحيث يتم تطبيقه وفقاً لمبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية .

---

١ ـ انظر : ص ٦٥٧ ، ج٢ ، من البحث .

٢ ـ محمود الشافعي وآخرون : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ١٧٧ ، مكتبة الأقصى ، عمان وعبدالوهاب مطر الداهري ، الإقتصاد الزراعي ، ص ٩٧٠ .

٣ ـ انظر ، ص ٦٨٠ ، ج ١ من البحث .

أما من حيث أهمية الإجراءات التي اقترحت لتطوير النظام التعاوني الزراعي وزيادة فعاليته فإن منها مايدخل ضمن المستوي الضروري وهو العمل على مساندة قطاع التعاون في جميع مايقدمه من خدمات نظراً لما يحققه من مصلحة للمجتمع بشرط أن تحذف المبادىء التي يقوم عليها التعاون والمخالفة لاحكام الشريعة والتي سبق ذكرها .

أما إجراءات التوسع في الاسواق التعاونية ، وتوفير الدعم اللازم للجمعيات التعاونية فإنه أمر ضروري .

أما مبدأ توفير التمويل للجمعيات التعاونية فإن كان وفقاً لنظام الاقراض بفائدة فهذا لايجوز لأنه ربا . ويجب توفير التمويل وفقاً للطرق المشروعة في الإسلام فيكون إعطاء الأموال بالمشاركة في الربح والخسارة ، أو بنظام شركة المضاربة في الفقه الإسلامي أو بالقرض الحسن ، أو بتوفير ماتحتاجه الجمعيات التعاونية من سلع وبيعها لهم وفقاً لنظام البيع بالمرابحة أو بالتقسيط .

سابعاً : سياسات الأسعار والدخول .

إن سياسة الأسعار والدخول الزراعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النسبي في الاسعار ، وذلك عن طريق ماتمنحه الدولة من إعانات لدعم الانتاج الزراعي ، وهذه الإعانات تؤدي إلى رفع معدل الأرباح التي يحصل عليها المنتجين فيزداد حجم الاستثمار في هذه السلعة أو المشروع .

كما أن إعانة الاسعار تؤدى إلى دعم المستهلكين وتحقيق الاستقرار في مستوي الاسعار لأنها تساهم في تخفيض تكاليف الانتاج وتخفيض سعر بيع المنتجات المدعومة . (١)

---

١ ـ أحمد مجذوب أحمد : السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ، ص ٤٠٠ ، رفعة المحجوب : المالية العامة ، ص ١٣٨ .

ومن الممكن استخدام سلاح الاعانات في علاج التقلبات الاقتصادية عن طريق التوسع فيها في فترات الانكماش الاقتصادي من أجل تشجيع المستثمرين على الانتاج ، وتخفض هذه الاعانات في فترات التضخم ، حتيَ تستطيع إلغاء آثارها السيئة على النشاط الاقتصادي . ‹١›

أما الاسعار التشجيعية فلا شك أنها تساعد المنتجين على تسويق منتجاتهم وتشجع المستثمرين على التوسع في استثماراتهم .

ولعل ما إتبعته الأردن من سياسات في مجال الأسعار والدخول الزراعية يتفق مع أحكام الاسلام من حيث الآثار التي تعود على المنتجين والمستهلكين إذا تم تنفيذ تلك السياسات خاصة الاعانات والاسعار التشجيعية بشكل عادل ومتوازن .

{ رغم أن السياسة المالية تتجه إلى التخلص من جميع أشكال الدعم في نهاية الخطة الخمسية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، نجد التركيز في سياسة الاسعار على مبدأ استرداد الكلفة للخدمات الحكومية ، فإن السياسة ستتجه إلى دعم الإنتاج بشكل عام والزراعي بشكل خاص وتستند هذه السياسة على اعتبارات بناء القدرة الذاتية والامن الغذائي والتخلص من الآثار السلبية للاستيراد على ميزان المدفوعات } ‹٢› .

وهذا الإتجاه في السياسة السعرية للأردن في إعتقاد الباحث أنه إتجاه يتفق مع بناء الأمة الإسلامية حيث المطلوب أن تكون أمة منتجة مستقلة لا أمة مستهلكه تابعة ، أمة تعتمد على مواردها وقدراتها الذاتية في تحقيق أمنها الغذائي وسيادتها واستقرارها الاقتصادي . ‹٣›

---

١ ـ محمد عبدالمنعم عفر : السياسة الإقتصادية الشرعية ، ص ٣٢٣ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ١١٦ .

٣ ـ انظر : ص ٤٨ من البحث .

أما من حيث درجة أهمية هذه الاجراءات السعرية فإنها قد تشمل جميع المقاصد الشرعية في مستوياتها الثلاثة .

فالأسعار التشجيعية والإعانات قد تكون في بعض الحالات ضرورية وخاصة عند بداية مراحل تشغيل المشروع ، وقد تكون ضمن المستوى الحاجي وذلك لضمان إستمرار المشروع في الانتاج كما يمكن أن تكون ضمن المستوي التحسيني ، إذا إستمر المشروع في الانتاج وأصبح في مأمن من التراجع وزال خطر الخسارة المؤكدة فيه .

ورغم إشتمالها على جميع المستويات إلا أنه يمكن تصنيفها كما هو موضح بالجدول رقم (٥٨) وذلك حسب إستخدامها في الغالب فوضع السياسة السعرية من قبل الدولة أمر ضروري خاصة إذا كان هناك نوع من التلاعب بالأسعار أو التأثيرات غير الطبيعية كما أن الأسعار التشجيعية قد تكون حاجية وكذلك الاعانات.

وفي الغالب فإن إتخاذ مثل هذه الإجراءات يقصد به تحسين وضع الدخول الزراعية في كثير من بلدان العالم .

ويجب على البلدان الاسلامية عند إتباعها لمثل هذه السياسة أن تجعلها خاضعة لضوابط التسعير والإستثمار في الشريعة الإسلامية . (١)

---

١ ـ انظر : ص ٣٢٢ ـ ٣٢١ من البحث حيث ثم ذكر تلك الضوابط ، ج ٢ .

الفصل الرابع

منجزات التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية بعدالتمهيد :

المبحث الأول : منجزات تنمية الموارد الزراعية (البشرية والطبيعية) .

المبحث الثاني : منجزات التنمية في مجال التمويل والإستثمار الزراعي .

المبحث الثالث : منجزات التنمية في مجال الإنتاج الزراعي ومدى تحقيق الإكتفاء الذاتي .

المبحث الرابع : منجزات التنمية في مجال التسويق والتعاون الزراعي .

تمهيد :

بانتهاء عام ١٩٩٠م يكمل الأردن مسيرة ثلاث خطط خمسية إقتصادية واجتماعية بدأت منذ عام ١٩٧٦م . وتحتاج هذه الجهود في خطط التنمية إلي تقييم لأهم المنجزات الأساسية التي تحققت بها . ويختص هذا المبحث بعرض أهم المنجزات الأساسية التي تحققت من خلال خطط التنمية الزراعية فقط في المملكة الأردنية الهاشمية .

فقد تميزت بداية هذه الخطط التنموية بانطلاقة الاقتصاد الأردني بمعدلات متسارعة لم يشهدها من قبل . حيث اتسمت في بعض السنوات بالإزدهار الاقتصادي . فقد ادي ارتفاع اسعار النفط في بلدان الخليج العربي إلي زيادة كبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للاردن خاصة في الخطة الخمسية الأول منذ عام ٧٦ ـ ٨٠م .

كما زاد الطلب علي القوي العاملة في بلدان الخليج العربي فزادت معها قيمة التحويلات للأردنيين العاملين بالخارج من ناحية ، وإن أدت من ناحية أخري إلي نقص الكوادر البشرية الفنية والمهنية في سوق العمل المحلية الأردنية [١] الأمر الذي أدي إلي استخدام العمالة العربية والأجنبية في كافة القطاعات الإقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة .

إضافة إلي ذلك فقد زادت معدلات الإستثمار والإستهلاك أيضا ، وحصلت تغيرات في الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في مساهمتها في الناتج المحلي .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٢ وما بعدها .

إلا أن الأحوال لم تستمر علي ماكانت عليه في السبعينات حيث تغير الوضع الإقتصادي في بداية الثمانينات مع أول سنوات الخطة الخمسية الإقتصادية والاجتماعية الثانية من ٨١ - ٨٥م التي تصاحبت بدايتها مع تراجع العوائد النفطية والآثار السلبية الناتجة عن الحرب العراقية والإيرانية التي أثرت علي مجمل الأنشطة الإقتصادية بما في ذلك الزراعة في الأردن وفي المنطقة العربية المحيطة به . (١)

فقد تدني مستوي الأداء الإقتصادي عما استهدفته الخطة نتيجة للاتجاهات السلبية التي تبدلت في دول الخليج الأمر الذي انعكس علي إجمالي الطلب المحلي والخارجي . بالإضافة للأوضاع الجديدة التي تأثرت بها المنطقة بحرب الخليج والحرب اللبنانية . وقد أدت هذه الظروف إلي الآتي بشكل عام : (٢)

١ - إنخفاض حجم التحويلات الحكومية المركزية من ٤١٥ مليون دينار عام ٨١م إلي ٣٦٤ و ٢٨٩ ، ٢٥١ و٢٩٠ مليون دينار خلال أعوام ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ علي التوالي .

٢ - إنخفاض معدل النمو السنوي الحقيقي للصادرات السلعية ليبلغ مانسبته ٧,٤٪ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة الثانية .

٣ - إنخفاض معدل النمو في تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج خلال السنوات الأربع الأولي للخطة الثانية وانخفاض حجم هذه التحويلات في عام ٨٥م عن مستواها في عام ٨٤م بحوالي ١٥٪ .

---

١ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ - ٩٠م ، ص ٢٩ .

٢ - وزارة التخطيط : المرجع السابق .

وعلي ضوء ذلك فقد تأثر قطاع الزراعة بهذه الظروف خلال خطتي التنمية الأولي والثانية . في كافة الحالتين السلبية والإيجابية .

وسيتم في هذا الفصل بحث ماتم انجازه خلال فترة خطط التنمية اعتباراً من عام ٧٥م وحتي عام ١٩٨٥م وذلك حسب ماتوفر من معلومات .

أما الأعوام من ٨٦ ، إلى ٨٨م فلم يتوفر للباحث القدر الكافي من البيانات والمعلومات عنها .

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث كالتالي :

التمهيد :

المبحث الأول : منجزات تنمية الموارد الزراعية (البشرية والطبيعية) .

المبحث الثاني : منجزات التنمية في مجال التمويل والإستثمار الزراعي .

المبحث الثالث : منجزات التنمية في مجال الإنتاج الزراعي ومدى تحقيق الإكتفاء الذاتي .

المبحث الرابع : منجزات التنمية في مجال التسويق والتعاون الزراعي .

المبحث الأول

منجزات تنمية الموارد الزراعية

تشمل منجزات تنمية الموارد الزراعية ، المنجزات في مجال الموارد البشرية ، والموارد الأرضية ، والمائية ومشروعات الري . خلال فترة الدراسة من عام ١٩٧٥م وحتي عام ٨٥م أما الاعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨م فلم يتوفر للباحث عنها معلومات كافية .

ويشتمل المبحث على المطالب التالية :

المطلب الأول : منجزات تنمية الموارد البشرية .

المطلب الثاني : منجزات تنمية الأراضي الزراعية .

اولا : تنمية الأراضي الزراعية أفقيا ،

ثانيا : تنمية الأراضي الزراعية رأسيا ،

المطلب الثالث : منجزات تنمية الموارد المائية والري .

المطلب الأول : منجزات تنمية الموارد البشرية الزراعية .

إن تطور الموارد البشرية في أي بلد لابد أن يكون من ناحيتين بالكم والكيف معا .

فالكم يكون بزيادتها وهذا يترتب علي زيادة عدد السكان في البلد . فقد زاد عدد السكان في الأردن بسبب الزيادة الطبيعية في المواليد وانخفاض معدل الوفيات لدي الأطفال الرضع ، وايضا بسبب الهجرة القسرية من فلسطين المحتلة والضفة الغربية ، حيث بلغ عدد السكان عام ٨٠م حوالي (٢,٢) مليوني نسمة ومئتا ألف . (١)

وفي عام ١٩٨٤م بلغ إجمالي السكان (٢,٥) مليوني ونصف المليون نسمة . (٢)

كما بلغ عدد السكان في عام ٨٦م حوالي (٢,٧) مليونين وسبعمائة ألف نسمة . (٣)

ويتوزع السكان إلي فئتين حضر بنسبة ٦٠٪ وريف بنسبة ٤٠٪ . (٤)

ورغم التطور الذي حصل في زيادة عدد السكان بالمملكة الأردنية الهاشمية فقد تأثرت القوي العاملة في الأردن بعوامل ديمقراطية واقتصادية وجغرافية تركت انعكاساتها على خصائصها ، حيث ارتفعت نسبة السكان التى تقل أعمارهم عن

---

١ ـ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا : المجموعة الإحصائية . العدد التاسع ، بغداد ٨٦م ، ص١٦١ .

٢ ـ دائرة الإحصاءات العامة : النشرة الإحصائية السنوية لعام ٨٣م ، ص ١ .

٣ ـ م . س ، ص ٣ .

٤ ـ دائرة الإحصاءات العامة : النشرة الإحصائية السنوية ٨٣م ، ص ١ .

١٥ سنة وزادت نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية ، وتكثفت هجرة الايدي العاملة الأردنية الى الخارج . واضطرت البلاد إلى استيراد العمالة العربية والأجنبية ، واتسع اسهام المرأة ومشاركتها في سوق العمل المحلي .

وقد أثرت هذه العوامل بشكل عام على تركيبة قوي العمل في الأردن وعلى العمالة الزراعية بشكل خاص في القطاع الزراعي .

حيث انخفض حجم القوي العاملة في قطاع الزراعة من (١٨٧) ألف عامل في عام ١٩٧٥م كانت تمثل نسبة ٢٩,٧٪ من اجمالي القوي العاملة إلى (٤٥) ألف عامل إلى (١) ثم (٣٦) ألف عامل ثم إلى (٣٧) ألف عامل في الأعوام ٨١م و ٨٥م و٨٦م وكانت تمثل نسبتها على الترتيب ١٠٪ ، ٧,٧٪ ، ٧,٦٪ من اجمالي القوي العاملة الأردنية كما يوضحه الجدول رقم (٥٩) .

ونلاحظ أنه مع تزايد العمالة الاجمالية في عام ٨٥م و ٨٦م الا أن العمالة الزراعية المحلية كانت منخفضة ولهذا فإن العمالة الوافدة إلى المملكة الأردنية يتركز معظمها في قطاع الزراعة حيث بلغت القوي العاملة المصرح لها في عام ٨٦م (١٤٥٢٦) عامل . (٢)

ومع اضافة هذه العمالة الوافدة للعمالة الوطنية نجد أنها تصل إلى (٥١,٩) ألف عامل .

---

١ ـ لقد كانت العمالة الزراعية في عام ١٩٧٩م (٤٧) ألف عامل ، وتشير خطة التنمية الثالثة إلى أن العمالة الزراعية إنخفضت في عام ٨٥م ، إلى ٣٩ ألف عام . انظر وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ، ٩٠م ، ص ٦٣ .

٢ ـ دائرة الإحصاءات العامة : النشرة الإحصائية السنوية لعام ٨٦ ، ص ٢٢٥ .

جدول رقم (٥٩)

بيان القوي العاملة والعمالة الزراعية في الأردن بالألف عامل

خلال الفترة من ٧٥م إلى ٨٦م

البيـــــــــــان	٧٥م	٨١م[1]	٨٥م	٨٦م [2]
اجمالى القوى العاملة بالاردن	٦٢٩	٤٥٠	٤٧٢	٤٩٢
العمالة الزراعية الأردنية	١٨٧	٤٥	٣٦٫٨	٣٧٫٤
نسبة العمالة الزراعية الى اجمالى العمالة .	٢٩٫٧٪	١٠٪	٧٫٧٪	٧٫٦٪

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة : النشرة الإحصائية لعام ٨٦م ، ص ٢٢٠ .

الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ٧٥ ـ ٧٤م ، العدد التاسع ، بغداد ١٩٨٦م ، ص ١٦٣ .

١ ـ أرقام عام ٨٠ م غير متوفر للباحث .

٢ ـ أرقام عام ٨٦ م تقديرية .

ومن أبرز مظاهر هذه الفترة هو الاختلال بشكل عام في القوي العاملة والمتمثل في زيادة المعروض من بعض الحرف والتخصصات المهنية مقابل نقص في مجموعات أخري من الفنيين والمتخصصين والمهنيين . بالاضافة إلي ذلك فلا زال سوق العمل الأردني يعاني من الاعتماد إلي حد ما على العمالة الإجنبية غير الماهرة وشبه الماهرة خاصة في قطاع الزراعة . وبعض القطاعات الأخري .[1]

---

١ ـ انظر : النشرات الإحصائية لعام ٨٦م دائرة الإحصاءات العامة .

أما ما تم إنجازه من مشروعات في مجال الموارد البشرية خلال فترة الدراسة وحسب المتاح للباحث والمتوفر من معلومات مايلي :

١ ـ بلغ عدد الطلبة في مجال الزراعة في المملكة الأردنية الهاشمية في عام ٨٥م حوالي (١٠٩١) ألف وواحد وتسعون طالباً منهم ٣٧ سبعة وثلاثون طالباً في مرحلة الدراسات الجامعية ، وستون طالباً في دراسة المهن الزراعية . <١> أما في عام ٨٨/٨٧م فقد زاد عدد الطلاب إلى [١٤٦٥] منهم [١٠٠٩] في كلية الزراعة بالجامعة الأردنية و ٧٢ طالب في دراسة المهن الزراعية و (٣٨٤) طالباً في المرحلة الثانوية الزراعية . <٢>

٢ ـ تم انجاز مباني كلية الزراعة بالجامعة الأردنية والمقترحة في خطة التنمية الثانية ٨١ ـ ٨٥م . <٣>

٣ ـ أما إنشاء كلية الزراعة والطب البيطري في جامعة اليرموك <٤> المقترحة في خطة التنمية ٨٦ ـ ٩٠م وانشاء عدد من المدارس الزراعية التي كانت مقترحة في خطتي التنمية ٨١ ـ ٨٥م ، ٨٦ ـ ٩٠م مثل مدرسة الربة الزراعية ، والمشقر، ومركز التدريب المهني الزراعي ، فلم يحصل الباحث على معلومات كافية عن انشاء هذه الكليات والمدارس .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

٢ ـ وزارة التعليم العالى : النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٨م ص ٢٥٢ ، ٢٥٥ .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، باب التعليم الجامعي .

٤ ـ لم يرد ضمن النشرة الاحصائية السنوية لعام ٨٨م الصادرة عن وزارة التعليم العالى ، وجود طلاب ملتحقين بهذه الكليات في هذه الجامعة ولعل هذا دليل على أنها لم تنشأ بعد . انظر ص ٢٥٢ جدول رقم ٣/٢/١٠ .

المطلب الثاني : منجزات تنمية الأراضي الزراعية .

أولاً : تنمية الأراضي الزراعية أفقيا .

لقد تطورت مساحة الأراضي الزراعية افقيا في المملكة الأردنية الهاشمية حيث شهد قطاع الزراعة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من خطط التنمية بسبب توسع الرقعة الزراعية المروية ، خاصة بعد إنشاء مشروع قناة الري بوادي الأردن والأغوار ، وكذلك نتيجة لاتباع الأساليب والوسائل الحديثة ، والدورات الزراعية في مجال الإنتاج والري وتشجير الأراضي الحرجية .

[حيث تم زراعة حوالي (١٣٥) ألف دونم من الأراضي المنحدرة بالزيتون والأشجار المثمرة وزراعة (١٤٢) ألف دونم بالغراس الحرجية وحوالي (٢٠) ألف دونم بالشجيرات الرعوية . كما تم استصلاح مايزيد عن (٨٠) ألف دونم تحت الري في مناطق الأغوار ومنطقة البادية الشرقية] [١] .

ويتبين من الجدول رقم (٦٠) نسبة ما تم إنجازه في مساحة الاراضي الزراعية والغابات والمراعي .

فقد تطورت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في عام ٨٥م بنسبة ١٠٧٪ عما كانت عليه سنة الاساس عام ١٩٧٥م . بينما كان المستهدف ١١٥٪ . لذا فإن نسبة ما تم انجازه للمستهدف ٩٣٪ .

كما بلغت نسبة الانجازات من الأراضي المروية في نهاية عام ٨٥م ١١٩٪ منسوباً لسنة الاساس بينما كان المستهدف ١١٣٪ .

لذا فإن نسبة الأراضي الزراعية المروية تقدر بنحو ١٠٤٪ من المستهدف .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٤ .

أما الأراضي المنزرعة فعلاً فقد نقصت في عام ٨٥م عما كانت عليه سنة الاساس عام ٧٥م . (١)

حيث بلغت نسبتها (٩٠,٢٪) من سنة الأساس . وهذا النقص تمثل في انخفاض مساحة المحاصيل الحقلية الصيفية حيث بلغت نسبتها في عام ٨٥م (٨٠٪) بالنسبة لسنة الاساس . وكذلك انخفاض مساحة المحاصيل الشتوية ، حيث وصلت نسبتها ٦٩٪ بالنسبة لسنة الاساس . وقد أثر ذلك على إجمالي المساحة المزروعة ، أما مساحة الأشجار الدائمة ، والخضروات فقد ازدادت في عام ٨٥م عما كانت عليه في عام ١٩٧٥م حيث بلغت نسبتها على الترتيب ١٧١٪ ، ١٣٢٪ .

وقد إزدادت مساحة الدخان في عام ٨٥م بنسبة ١٢٥٪ عن سنة الاساس.

ومن الجدول نفسه يتبين أن مساحة المراعي قد زادت بنسبة ضئيلة ، لاتزيد عن (١,٪) ، وقد كان مستهدفاً تطوير مساحة (٦٥,٥) ألف هكتار من هذه المراعي لتحسين إنتاجها . ولكن لم يتيسر الحصول على معلومات كافية عن هذا الأمر .

أما أراضي الغابات فقد ازدادت في عام ٨٥م بنسبة ١١٥٪ عما كانت عليه سنة الاساس نتيجة لما اتخذ من اجراءات لحماية الغابات وتطويرها ، وزراعة الأشجار الحرجية في الأراضي المخصصة للتحريج .

وقد كانت الزيادة في مساحة الغابات (٩) ألاف حيث أصبحت ٦٩ألف هكتار بينما كانت سنة الاساس ٦٠ ألف هكتار .

---

١ ـ وزارة الزراعة : الإحصاءات الزراعية للأعوام من ٧٤ م إلى ٨٥ م .

جدول رقم (٦٠)

المستهدف والمنجز في مجال تنمية الموارد الأرضية الزراعية

في المملكة الأردنية الهاشمية بالألف هكتار

البيان	سنة الأساس ١٩٧٥م	المستهدف بالأرقام	نسبة المستهدف لسنة الأساس	المنجز في ١٩٨٥م	نسبة المنجز للمستهدف	نسبة المنجز لسنة الأساس
الأراضي الصالحة للزراعة (١)	٣٨٩	٤٤٩	١١٥	٤١٨	٩٣	١٠٧
الأراضي المزروعة فعلا (٢)	٢٨٩	*	*	٢٥٨	*	٢ر٩٠
الأراضي المزروعة صيفا	٥	*	*	٤	*	٨٠
الأراضي المزروعة شتاء	٢٠٨	*	*	١٤٥	*	٦٩
الأراضي المزروعة بالأشجار الدائمة	٣٢	*	*	٥٥	*	١٧١
الأراضي المزروعة بالخضروات	٣٧	*	*	٤٩	*	١٣٢
الأراضي المزروعة بالدخان	٤	*	*	٥	*	١٢٥
الأراضي المروية	٣٦	٤١	١١٣	٤٣	١٠٤	١١٩
أراضي الغابات	٦٠	*	*	٦٩		
أراضي المراعي	٧٩٠	٦٥ر٥	٣ر٣	٧٩١		١٠٠

المصدر :

1- fao. Production Year Book. Vol.40. T.I.P.g.1986.

أرقام الأراضي الصالحة للزراعة ، والمروية ، والمراعي ، والغابات من المرجع رقم (١) .

٢ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية للأعوام من ٧٤ ـ ٨٥ م ، حيث أخذت من هذا المرجع أرقام مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الصيفية والشتوية والأشجار الدائمة والخضروات والدخان .

* غير متوفر للباحث .

ثانياً : تنمية الأراضي الزراعية رأسياً .

إن تطور الأراضي الزراعية رأسياً يمكن الاستدلال عليه من خلال التعرف على زيادة استخدام الآلات الزراعية والأساليب الحديثة والاسمدة . التي تعمل على تحسين وزيادة الانتاجية وأثرها على زيادة انتاجية الهكتار الواحد .

١ ـ إستخدام الآلات الزراعية :

لقد إزداد إستخدام الآلات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الخطط الخمسية الثلاث إعتباراً من عام ١٩٧٥م ، حيث زاد عدد الآلات الزراعية المستخدمة في عام ٨٥م إلى (٥٠٠٠) تركتور و(٢٩٠) حصادة كما يوضح الجدول رقم (٦١) أى أن نسبة الانجازات في عام ٨٥م من الجرارت والحصادات بلغت ١٣٣٪ و ١٥٢٪ عما كانت عليه سنة الاساس ١٩٧٥م .

وبهذا نجد أن كل جرار واحد يخدم حوالي (١٩,٣) هكتار تقريباً وكل حصادة تخدم حوالي (١١٢٤) هكتار تقريباً من وجهة نظرية .

وإذا قارنا هذا مع نصيب الآلات الزراعية في عام ١٩٧٥م نجد إنخفاض مايخدمه الجرار والحصادة الواحدة في عام ١٩٨٥م عما كان عليه في عام ٧٥م حيث كان نصيب الجرار الواحد من الأراضي المزروعة فعلاً حوالي (٧٦,٣) هكتار ونصيب الحصادة الواحدة من الأراضي المزروعة فعلاً حوالي (١٥٠٠) هكتار . (١)

وهنا يتضح أثر زيادة إستخدام الآلات الزراعية وماتقدمه من خدمات للأراضي الزراعية .

---

١ ـ انظر : ص ٨٥٦ من البحث فصل الإمكانيات .

٢ ـ إستخدام الأسمدة :

لقد تطور إستخدام الأسمدة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة خطط التنمية الزراعية .

فقد كانت نسبة الإستخدام في عام ٨٤م كما يتضح من الجدول رقم (٦١) ٢٨٢٪ عما كانت عليه في عام ١٩٧٥م سنه الأساس . فقد بلغ إجمالي ما تستخدمة الأردن من الأسمدة الكيماوية في عام ٨٤م حوالي (١٦٤٠٠) طن متري . موزعة على ثلاثة أنواع من الأسمدة . (١)

الأسمدة الأزوتية بلغت في عام ٨٤ م (٨٨٠٠) طن مترى بينما كانت في سنة الأساس ٧٥م (١٩٠٠) طن مترى .

والأسمدة الفوسفاتية بلغت (٦٥٠٠) طن مترى بينما كانت (٣١٠٠) طن مترى في نفس الفترة .

والأسمدة البوتاسية بلغت (١١٠٠) طن مترى بينما كانت (٨٠٠) طن مترى في نفس الفترة السابقة .

---

١ ـ انظر : ص ٨٠٩، وأيضاً انظر وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية لعام ٧٤ ـ ٨٠م ، والأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا : العدد الثامن ، ص ٩٣٢ .

جدول رقم (٦١)

المستهدف والمنجز من الآلات الزراعية والأسمدة في المملكة الأردنية الهاشمية

البيـــــان	سنة الاساس ١٩٧٥م	المنجز في ١٩٨٥م	نسبة المنجز لسنة الاساس	ملاحظات
أ ـ الآلات الزراعية				
التركتورات	٣٧٤٨	٥٠٠٠	١٣٣	جرار
الحصادات	١٩٠	٢٩٠	١٥٢	حصادة
ب ـ الاسمدة*	٥٨٠٠	١٦٤٠٠	٢٨٢	طن متري

المصدر :

١ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية لعام ٧٤ ـ ٨٠ م . ص ١٢ .

٢ ـ الأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ٧٤ ـ ٨٣ م ، العدد الثامن ، ص ٩٣٢ .

٣ ـ انظر : ص ٨٠٩ من البحث .

* أرقام استخدام الأسمدة في الإنجازات لعام ١٩٨٤ م .

٣ ـ زيادة انتاجية الهكتار الواحد .

يبين الجدول رقم (٦٢) زيادة انتاجية الهكتار الواحد نتيجة لاستخدام الآلات الزراعية الحديثة ، وأساليب الري الحديثة ، ونتيجة أيضا لزيادة استخدام الأسمدة ، وتوفر الخدمات الزراعية المختلفة فقد ازدادت انتاجية الهكتار من القمح من (٠,٤) من الطن في عام ٧٥م إلي (٠,٧) من الطن في عام .

وكذلك الشعير من ٠,٣ إلي ٠,٥ والعدس من ٠,٤ إلي ٠,٦ في نفس الفترة.

كما إزدادت إنتاجية الهكتار من الخضروات حيث بلغت إنتاجية الهكتار الواحد المزروعة بندورة في عام ٨٥م (٣٠) طن بينما كانت في عام ٧٥م (١١) طن .

كما زادت إنتاجية الهكتار من الباذنجان من ٢٢ طن إلي ٢٨ طن . والخيار من (١٤) طن إلي (١٩) طن . نتيجة لإستخدام الآلات والأسمدة والبيوت المحمية .

وكذلك الزيتون فقد زادت انتاجية الهكتار الواحد من (٠،٥) إلي (٠،٧) من الطن . أما الحمضيات فقد سجلت زيادة أيضاً في إنتاجية الهكتار حيث بلغت (٢٩) طن في عام ٨٥م بينما كانت في عام ٧٥م (٢٨) طن للهكتار الواحد .

جدول رقم (٦٩)

إنتاجية الهكتار الواحد لبعض المنتجات الزراعية المختارة لعامي ٧٥م- ٨٥م في الأردن

المحصول	١٩٧٥م			١٩٨٥م		
	المساحة ١٠٠٠هكتار	الانتاج بالألف طن	انتاجية الهكتار بالطن	المساحة بـ١٠٠٠هكتار	الانتاج بالألف طن	انتاجية الهكتار بالطن
القمح	١٤٠	٦١ر٩	٠ر٤	٨٧ر٨	٦٢ر٨	٠ر٧
الشعير	٣٩	١٢	٠ر٣	٣٧	١٩ر٨	٠ر٥
العدس	٢٢	١٠ر٥	٠ر٤	٦ر٨	٤ر٦	٠ر٦
البندورة	١٣	١٥١	١١ر٦	١٣	٣٩٢	٣٠
الباذنجان	٣ر٨	٨٥	٢٢	٢ر٧	٧٦	٢٨
الخيار	١ر٢	١٧	١٤	٦ر٤	١٢٤	١٩ر٣
الزيتون	١٦	٩	٠ر٥	٢٩ر٦	٢٢	٠ر٧
الحمضيات	٢٠	٥٧	٢٨ر٥	٥ر٣	١٥٨	٢٩ر٨

المصدر : وزارة الزراعة : إحصائيات عام ٧٤ـ٨٠ص٨١ .

المطلب الثالث : منجزات تنمية الموارد المائية والري .

من أهم المنجزات في تنمية الموارد الزراعية المائية مايلي :

أولا : أهم المشاريع التي تم الإنتهاء من تنفيذها خلال السنوات ٧٦ ـ ٨٠م (١)

١ ـ حفر الآبار وجهاز الحفر : تم تقوية جهاز الحفر بشراء ٤ حفارات جديدة وتم حفر (١٧٠) بئرا بلغ مجموع عمقها ٣٣ ألف متر في مختلف مناطق المملكة. كما تم تدريب العاملين في جهاز الحفر في داخل المملكة وخارجها .

٢ ـ السدود : انشيء سد الملك طلال في حوض سيل الزرقاء لتجميع مياه الأمطار والفيضانات لاستعمالها في ري وادي الأردن وتبلغ سعته التخزينية ٥٦ مليون متر مكعب .

٣ ـ الإنتهاء من الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية لوادي الأردن والتي اسفرت عن وجود مياه جوفية يمكن إستخدامها للري .

٤ ـ تم إعداد خطة قومية للمياه جددت إمكانيات المياه السطحية والجوفية في مختلف الأحواض المائية بالمملكة .

٥ ـ مشروعات الري : تم تمديد شبكات الري تحت الضغط لحوالي ١٠٥ ألف دونم تعادل (١٠,٥) هكتار ، منها حوالي ٩٥ ألف دونم في وادي الأردن موزعة علي مشروعات الغور الشمالي الشرقي منها ٢٧,٦ ألف دونم ، ومشروع مثلث

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥ م ، ص ٨٥ .

الزرقاء ١٥,٥ ألف دونم ، وقناة الغور الشرقية بطول ١٨ كم لري مساحة ٣٦,٦ ألف دونم ، ومشروع حسبان الكفرين بمساحة ١٥ ألف دونم . <١>

أما الباقي من المساحة المرويه بها فهي موزعة بين مشروع ري وادي عربة حيث تم تنفيذ شبكات الري لتوصيل المياه من ١٣ بئرا لري مساحة ألفين دونم، كما تم تنفيذ شبكات الري بالتنقيط في هذه المشاريع .

أما المناطق المرتفعة فقد كانت المساحة التي تم تنفيذ مشروعات الري فيها حوالي ٨ آلاف دونم .

٧ ـ مشاريع الصرف : أجريت دراسة لما مساحته ١٥ ألف دونم التي تعاني من مشاكل الصرف . وتم إنشاء شبكة من آبار الملاحظة والمراقبة لمستوي الماء الأرضي في منطقة قناة الغور الشرقية . وتم إعداد التصاميم اللازمة لشبكات الصرف لحوالي ١٥ ألف دونم نفذ منها (٤,٥) ألف دونم .

ثانيا : اما المشاريع التي تم إنجازها خلال الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م فهي كمايلي : <٢>

أ ـ الري والسدود :

١ ـ إنشاء سد وادي العرب بطاقة تخزينية مقدارها (٢٠ مليون م٣) من فيضان وادي العرب ونهر اليرموك . وتستعمل مياه هذا السد لري (١٢,٥) ألف دونم في الأغوار الشمالية .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط: م . س ، ص ٨٥ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨١ ، ٤٨٢ .

٢ ـ ري وادي العرب للمرحلة الثانية لوادي الأردن لري مساحة (١٢,٥) ألف دونم .

٣ ـ تعلية سد الملك طلال لرفع سعته التخزينية من ٥٦ إلي ٩٠ مليون م٣ وتم إنجاز ٧٠٪ من المشروع .

٤ ـ تم إقامة سد وادي العاقب ثم سد السلطاني في الجنوب ، وتم إعداد دراسة لحوالي ١٤ سدا في المناطق الصحراوية في مواقع تجمع مياه الفياضانات والأمطار .

٥ ـ مشروع وادي الأردن .

المرحلة الثانية : تم البدء في تجديد قناة الغور الشرقية لري ٦٠ ألف دونم واستبدال شبكات القنوات السطحية بالأنابيب في ري الأغوار الوسطي ، والبدء في تصاميم نظام التحكم الآلي في مشاريع ري وادي الأردن وإنجاز مشروع وادي العرب وإضافة ١٢,٥ ألف دونم للزراعة المروية

٦ ـ ري الأغوار الجنوبية : أنجزت المرحلة الأولي من المشروع لري ٤٧ ألف دونم في الأغوار جنوب البحر الميت .

٧ ـ ري وادي عربة : انجز حفر الآبار الإنتاجية في وادي عربة لأغراض هذا المشروع .

٨ ـ الصرف الجوفي . أنشئت مصارف جوفية في الأراضي المروية في وادي الأردن بمعدل ألفي دونم سنويا .

٩ ـ لم يتم إنجاز المشاريع التالية في الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، مشروع تعلية الكفرين ، ومشروع إنشاء سد المقارن .

ب ـ تطوير مصادر المياه : <١>

١ ـ المياه الجوفية في المناطق المرتفعة : تم حفر حوالي ٢٢٥ بئرا منها ٧٠ بئرا استكشافية و ١٥ بئرا للمراقبة ، و١٢٠بئرا إنتاجية وذلك في مختلف مناطق المملكة كما تم تزويد جهات الحفر بثلاث حفارات جديدة .

٢ ـ المياه الجوفية في منخفض وادي الأردن : تم حفر ١٥٣ بئر استكشافية وإنتاجية وآبار للمراقبة في الأغوار الشمالية والجنوبية ووادي عربة لاستغلال مياهها في أغراض الري والشرب .

٣ ـ تم إنشاء سد وادي العاقب بسعة ١,٥ مليون متر لخزن المياه وتغذية الطبقات المائية .

٤ ـ تطوير وتخزين المعلومات المتعلقة بمصادر المياه فقد تم إحداث بنك للمعلومات في سلطة المياه .

٥ ـ مشاريع لم ترد في الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م وقد تم إنجازها إضافة إلي مشروعات الخطة وهي :

أ ـ دراسة مشروع حوض الحماد المشترك بين سوريا والسعودية والعراق والأردن . حيث تبلغ مساحته في الأردن ٣٧ مليون دونم (٣٧ ألف هكتار) أي ٤٤٪ من مساحة الحوض وهي تعادل ٤٠٪ من مساحة الضفة الشرقية .

ب ـ مشروعات أخري مثل مشروع وادي الواله وآبار سواقة وارنية .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨٢ .

وخلاصة ما تم إنجازه من مشاريع المياه والرى في المملكة العربية الأردنية الهاشمية من عام ٧٥م الي عام ٨٥م ، كما يتضح من الجدول رقم (٦٦) قد كان كالآتي :

تم تنفيذ خمسة سدود بينما كان المقترح ١٩ تسعة عشر سداً .

أما الآبار فقد بلغت ٥٤٨ خمسمائة وثمانية وأربعون بئراً في عام ٨٥م . كما بلغت مساحة مشروعات الرى ٦٦٧ ستمائة وسبعة وستون ألف دونم في نفس الفترة . بينما كان المستهدف ٥٠٠ خمسمائة ألف دونم .

أما مشاريع الصرف فقد تم تنفيذ معظمها حيث بلغت مساحة المنفذ منها (١٤,٥) ألف دونم ، وقد كان المستهدف (١٥) خمسة عشر ألف دونم .

وبهذا فان نسبة ما تم إنجازه في عام ٨٥م في مجال تنمية الموارد المائية ومشروعات الري والصرف كما يوضحة الجدول رقم (٦٣) كالآتي :

السدود ٢٦,٣ ٪ ، ومشروعات الرى ١٣٣٪ ومشاريع الصرف ٩٦٪ .

أما أرقام سنة الأساس فلم يتوفر للباحث عنها معلومات ، وبهذا يتعذر معرفة نسبة المنجز لسنة الأساس .

كما أنه لم يتوفر معلومات كافية عن كمية المياه المستهلكة في عام ١٩٧٥م . أو المراد تطويرها خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٦٣)

المستهدف والمنجز في مجال تنمية الموارد المائية

في المملكة الأردنية الهاشمية من ٧٥ ـ ٨٥م

البيان	سنة الأساس ١٩٧٥م	المستهدف بالارقام	المنجز في عام ١٩٨٥م	النسبة للمستهدف	ملاحظات
المياه الجوفية	٢٥٠	(*)	(٠٠٠)	(*)	مليون مترمربع في السنة
المياه السطحية	٦٠٠٠	(*)	(٠٠٠)	(*)	
الآبار	(*)				
السدود	(*)	١٩	٥	٢٦ر٣	
مشاريع الري	(*)	٥٠٠	٦٦٧	١٣٣	ألف دونم
مشاريع الصرف	(*)	١٥	١٤ر٥	٩٦	ألف دونم

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٤٨٢ .

المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٨٥ .

---

* غير متوفر .

المبحث الثاني

منجزات التمويل والاستثمار الزراعي

أولا : التمويل الزرعي .

لعل في تطوير القروض الزراعية الممنوحة من مؤسسات التمويل يعتبر مؤشراً واضحاً على تطوير حركة التمويل الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية .

أ - تطور قروض مؤسسة الإقراض الزراعي :

يتبين من الجدول رقم (٦٤) تطور القروض التي منحتها مؤسسة الإقراض الزراعي حيث تضاعفت القروض الممنوحة من المؤسسة الزراعية .

حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة في عام ٨٥م (١٣,٧٪) بينما كانت في عام ٧٥م (٥,٥٪)

كما بلغت في عام ٨٦م (٩,٨٪) وذلك من إجمالي القروض الممنوحة من عام ٧٥م حتي عام ٨٦م . ‹١›

كما أن القروض القصيرة الأجل بلغت نسبتها ٢٧٪ من إجمالي القروض في عام ٨٦م بينما كانت في عام ٧٥م تساوي نسبة ٩,٢٪ من إجمالي القروض .

أما القروض الطويلة والمتوسطة الأجل فقد انخفضت حيث بلغت نسبتها ٧٣٪ من إجمالي القروض في عام ٨٦م عما كانت عليه في عام ٧٥م حيث كانت تساوى ٩٠,٨٪ من إجمالي القروض . ‹٢›

---

١ - مؤسسة الإقراض الزراعي الأردني : التقارير السنوية لعام ٨٥ م ، رقم ٢٦ ، ٢٧ ،ص ١٩ ،٢٠ ، وعام ٨٦م ، ص ٢٠ ، ٢١ .

٢ - م . س .

ب ـ قروض المنظمة التعاونية الأردنية :

لقد بلغت قيمة القروض الممنوحة من المنظمة التعاونية حوالي (٩,٩) مليون دينار حتي عام ٨٠م بينما كانت في عام ٧٤م تساوي (٣٨٤) ألف دينار ، كما بلغت القروض الممنوحة خلال الفترة من ٨١ ـ ٨٥م حوالي ١٣,٦ مليون دينار <١> . ويتراوح سعر الفائدة التي تتقاضاها المنظمة بين ٥ ـ ٧,٥٪ بينما تصل الفائدة الي ٨ ٪ علي القروض الممنوحة للأعضاء المتعاونين . <٢>

جـ ـ قروض اتحاد المزارعين في وادي الأردن :

بلغت قيمة القروض التي منحها الإتحاد في عام ٨٣م (٢٨٦,٨١٩) دينار وفي عام ٨٤م بلغت (١٤٧) ألف دينار بلغت في عام ٨٥م (١٩٠) ألف دينار . <٣>

أما في عام ١٩٧٥م فلم يحصل الباحث على معلومات كافيه عن ذلك علماً بأن الإتحاد تأسس في عام ١٩٧٤م . <٤>

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٧٨ .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

٢ ـ د . محمود عبدالهادي شافعي وأخرون : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ١٧١ .

٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ، ص ٣٩ ، ٤٠ .
وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية ، ص ٤٨ ، للأعوام ٨١ ـ ٨٥م .

٤ ـ محمد عبدالهادي شافعي وأخرون : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ١٧١ .

جدول رقم (٦٤)

القروض التي منحتها مؤسسة الإقراض الزراعي خلال الأعوام من ١٩٧٥م حتي ١٩٨٦م بالألف دينار

العـــام	قروض قصيرة الأجل	قروض طويلة ومتوسطة الأجل	اجمالى القروض
١٩٧٥م	٢٢٨	٢٩٠٢	٣١٩٠
١٩٧٦م	٣٥٣	٢٤٣٩	٢٧٩٢
١٩٧٧م	٣٨٨	١٩٧٩	٢٣٦٧
١٩٧٨م	٥٥٣	٢٦٧٢	٣٢٢٥
١٩٧٩م	١١٢٢	٢٣٦٩	٣٤٩١
١٩٨٠م	٦٧٠	٤٢٣٧	٤٩٠٧
١٩٨١م	٨٥٩	٥٩٣٤	٦٧٩٣
١٩٨٢م	٩٩٥	٥٢٩٣	٦٢٨٨
١٩٨٣م	١٣١٩	٤٢٨٦	٥٦٠٥
١٩٨٤م	١٧٥٥	٣٧١٢	٥٤٦٧
١٩٨٥م	٢٨٥٧	٥٠٧٣	٧٩٣٠
١٩٨٦م	١٥٦٠	٤١٢٢	٥٦٨٢
الاجمالى	١٢٧١٩	٤٥٠١٨	٥٧٧٣٧

المصدر : مؤسسة الإقراض الزراعي . التقارير السنوية ، رقم ٢٦ ، ٢٧ لعام ١٩٨٥م . ص ١٩ ، ٢٠ .
وعام ٨٦م ، ص ٢٠ ، ٢١ .

ثانياً : الإستثمار الزراعي .

لقد تميزت برامج التنمية الزراعية خلال فترة الدراسة من ٧٥ ـ ٨٥ م بتوجيه معظم الإستثمارات الحكومية نحو قطاع الري ، حيث تشكلت في الأردن بعد انشاء قناة الغور الشرقية بنية للإنتاج الزراعي ذات طابع ثنائي متمثلة في قطاع زراعي مروى متقدم في وادي الأردن ، وقطاع زراعي مطري تقليدي في بقية المناطق ، وتوجهت معظم الإستثمارات الحكومية نحو القطاع الأول . (١)

أما في مجال الإنفاق الإستثماري فقد كان إجمالي الإنفاق المتوقع (٦٥٣,٧) مليون دينار أردني خلال فترة الدراسة .

وهو يشمل الخطة الأولي من ٧٦ ـ ٨٠م والخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م والثالثة ٨٦ ـ ٩٠م للقطاعين العام والخاص . (٢)

بينما بلغ الإنفاق الفعلي للخطتين الأولي والثانية (٢٦٠) مليون دينار ، أما الخطة الثالثة فلم يتيسر للباحث الحصول على معلومات كافية عن الإنفاق الفعلي .

أما الإنفاق الفعلي في الخطة الأولي لم يبلغ ما كان متوقعاً حيث كان ٧٨,٤ مليون دينار ، بينما كان المتوقع ١١٢,١ مليون دينار أردني . وبهذا فإن نسبة الإنجاز كانت ٤٩,٧٪ وهي تمثل ٦,٤٪ من مجموع الإنفاق الرأسمالي على النشاطات الإقتصادية . (٣)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ ، ص ٥١١ .

٢ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٥ ، ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ص ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥٣٠ .

٣ ـ المجلس لقومي للتخطيط : م . س ، ص ٦ .

أما الإنفاق الفعلي على الإستثمارات في الخطة الثانية عدا مشاريع الري فقد بلغ حوالي ١٨٢ مليون دينار أي ما يعادل ٧٨٪ من الإنفاق الإجمالي المخطط له والبالغ ٢٣٣,٦ مليون دينار .

وتشير الإحصاءات المتوفرة عن أوجه الإنفاق الى أن الإنفاق الحكومي على المشاريع الزراعية قد بلغ حوالي ٤٢ مليون دينار أي حوالي ٤٣٪ من الإنفاق المخطط له في الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م والبالغ نحو ٩٩,٩ مليون دينار ، حين بلغت استثمارات القطاع الخاص حوالي ١٤٠ مليون دينار أو ما يمثل ١٠٥٪ من الإنفاق المتوقع والمقدر بحوالي ١٣٣ مليون دينار أردني . <١>

ودهذا فإن الإنفاق الفعلي في الخطتين الأولي والثانية من ٧٦ ـ ٨٥م البالغ (٢٦٠) مليون دينار لم يصل الى الإنفاق المقدر في الخطتين والبالغ (٣٤٥) أى أن نسبة الإنفاق الفعلي بلغت حوالي ٧٥٪ في الخطتين بشكل إجمالي .

ولعل ما ذكر من مشروعات تم انجازها في مجالات الموارد البشرية والأرضية ، والمائية .

وما سيأتي ذكره في مجال الإنتاج والتسويق والتعاون يكفي كدليل على مشاريع الإستثمارات العامة والخاصة .

كما أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تم انجازها انشاء دائرة لتنفيذ المشاريع في وزارة الزراعة . كما تم تأسيس شركة لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية . <٢>

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الرقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠ م ، م . س ، ص ٥١٣ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٣ .

المبحث الثالث

منجزات التنمية في مجال الإنتاج الزراعي

ومدي تحقيق الإكتفاء الذاتي

تمهيد :

يتضح تطور الإنتاج الزراعي ومدي تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، والصادرات كما تتضح أهم المنجزات من خلال تطور الإنتاج للمنتجات الزراعية الرئيسية ثم من نسبة الإنتاج للاستهلاك .

وسيكون هذا المبحث مشتملاً على المطالب التالية :

المطلب الأول : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي والصادرات .

المطلب الثاني : تطور إنتاج المنتجات الزراعية الرئيسية .

المطلب الثالث : مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي .

المطلب الأول : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات .

أولاً : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي .

يتبين من الجدول رقم (٦٥) انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة خلال فترة فترة الدراسة عما كان عليه في عام ٧٣م حيث يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي تمثل المركز الثاني بالنسبة للقطاعات الإنتاجية الإقتصادية بعد الخدمات مباشرة في عام ٧٣م . <١>

وفي عام ٨٠م و ٨٥م أصبحت تمثل المركز الرابع بعد الخدمات والصناعة والتعدين والإنشاءات .

أما في توقعات الخطة الخمسية من ٨٦ ـ ٩٠م فإن المستهدف أن تكون في المركز الثالث بعد الخدمات والصناعة . <٢>

ورغم إنخفاض مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي . فإن الناتج الزراعي إزداد نتيجة لاستخدام التقنية الحديثة والتوسع في رقعة الأرض المروية وذلك من حيث ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي . والتي ارتفعت بشكل مستمر من ٢٦,٦ مليون دينار في عام ٧٥م وإلى حوالي ٤٩,٢ مليون دينار متوسط

---

١ ـ لم يتوفر للباحث معلومات عن نسبة مساهمة الناتج في عام ٧٥م ، بل أن النسبة المذكورة لعام ٧٣م على أساس معدلها للسنوات (٧٢ ـ ٧٤) انظر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة لعام ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٥ ، ٩١ .

٢ ـ م . س .

الأعوام ٧٦ ـ ٨٠م ثم إلي ٩٠,٧ مليون دينار متوسط الأعوام ٨١ / ٨٤م، ثم وصلت قيمة الإنتاج الزراعي إلى ١١٢ مليون دينار في عام ٨٥م بالأسعار الجارية . (١)

جدول رقم (٦٥)

نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٧٣ ـ ٨٥م

القطاعات الاقتصادية	نسبة ٧٣م (أ)	نسبة ٨٠م (ب)	نسبة ٨٥م
الزراعة	١٢ر١	٧ر١	٨ر٢
الصناعة والتعدين	١١ر٢	١٨ر٨	١٦ر٥
الكهرباء والماء	١ر٥	١ر٩	٢ر٦
الانشاءات	٨	١١	٩ر١
الخدمات	٦٧ر٢	٦١	٦٣ر٦
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٥ ، ٩١ .

أ ـ حسبت القيمة المضافة في قطاع الزراعة في عام ٧٣م على أساس معدلها للسنوات ٧٢ ـ ٧٤م .

ب ـ حسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة في عام ٨٠م على أساس معدلها للسنوات ٧٩ ـ ٨١م .

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥ م ، ص ٣ . ووزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٩٥ .

بينما كان المقدر في الخطة الأولي الخمسية ٧٦ ـ ٨٠م (٦٠) مليون دينار ، كما استهدفت الخطة الثانية ٨١ ـ ٨٥م زيادة الدخل الزراعي إلى (٨٦) مليون دينار في عام ٨٥م بالأسعار الثابتة . وذلك عن طريق معدلات زيادة الإنتاج من مجموعة السلع الزراعية الرئيسية . ‹١›

وتشير الإحصاءات الى أن صافي الدخل من الزراعة قد ارتفع من ٦٩,٤ مليون دينار في عام ٨٠م الى ٩٧,٥ مليون دينار في عام ٨٥م بالأسعار الثابتة ، أى بزيادة مقدارها (٤٠,٥ ٪) ومعدل نمو سنوى مقداره (٧ ٪) ، وذلك بالمقارنة مع معدل نمو سنوي مقداره (٧,٥٪) استهدفته الخطة . ‹٢›

ويعود القصور عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة الى عدم تنفيذ عدد من المشاريع والإجراءات المقترحة في الخطة ، والى بروز عدد من المشاكل التنظيمية والتسويقية خاصة في مجال الخضار وقطاع الدواجن . ‹٣›

ثانيا : مساهمة الإنتاج الزراعي في الصادرات المحلية .

لقد كانت مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات تساوي ٣٣,٦٪ في عام ٧٣م ثم انخفضت إلي ٢٦,٢٪ عام ٧٩م ثم إلي ١٩,٥٪ عام ٨٠م ثم إلي ٢٠,٢٪ في عام ٨٥م . ‹٤›

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٩٥ .

٢ ـ م . س ، ص ٥١٣ .

٣ ـ م . س ، ص ٥١٣ .

٤ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٧ .

ويبين الجدول رقم (٦٦) نسبة مساهمة الزراعة في الصادرات الأردنية مقارنة بقطاع الإستخراج للفوسفات والسلع الصناعية . حيث نلاحظ من الجدول أن السلع الزراعية كانت في عام ٧٣م تمثل المركز الثاني بعد السلع الصناعية .

أما في الأعوام ٧٩ ، ٨٠ ، و٨٥م فإن نسبة مساهمتها إنخفضت حيث اصبحت تمثل المركز الثالث بعد السلع الصناعية والفوسفات برغم زيادة قيمة الناتج الزراعي ورغم زيادة الإنتاج الزراعي نتيجة للتوسع في استخدام الأساليب الحديثة الزراعية واتساع الرقعة الزراعية وارتفاع قيمة الصادرات الزراعية من ١٠,٧ مليون دينار أردني في عام ٧٥ إلي ٢٢,٦ مليون دينار عام ٨٥م .

ورغم إرتفاع قيمتها إلا أن أهميتها النسبية انخفضت بالنسبة للصادرات بشكل عام حيث انخفضت إلي ٢٠,٢٪ في عام ٨٥م بينما كانت في عام ٧٣ تساوي ٣٣,٦٪ . (١)

جدول رقم (٦٦)

نسبة مساهمة الزراعة في الصادرات الأردنية

القطاع / العام	٧٣م*	٧٩م	٨٠م	٨٥م
السلع الزراعية	٣٣ر٦٪	٢٦ر٢٪	١٩ر٥٪	٢٠ر٢٪
الفوسفات	٢٨ر٦٪	٣١ر٨٪	٣٩ر٤٪	٣٢ر٤٪
السلع الصناعية	٣٧ر٨٪	٤٢ر٠٪	٤٠ر١٪	٤٧ر٤٪

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١٨ ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الأردن ، ص ١٧ لعام ٨٤م .

* معلومات ٧٤م ، ٧٥م لم تتوفر للباحث .

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الثانية ، ص ١٨ ، ٨١ ـ ٨٥ م .

ولعل إنخفاض مساهمة الصادرات الزراعية بين الصادرات الصناعية والفوسفات يرجع إلي إرتفاع اسعار السلع الصناعية وزيادة إنتاجية الفوسفات بشكل كبير ؛ إضافة إلي تأثر السلع الزراعية بالمناخ خاصة المحاصيل البعلية في سنوات الجفاف .

أما مكونات الدخل الزراعي فإنه يتولد من النشاطات الزراعية المتعددة مثل الإنتاج النباتي والذي يشمل إنتاج الحبوب والخضروات والبقول ، والفواكه ، والإنتاج الحيواني والذي يشمل المواشي والدواجن .

وتتفاوت هذه النشاطات الإنتاجية الزراعية في تكوين الدخل أو في مساهمتها في الدخل الزراعي { فالخضروات تشكل أعلي درجة في تكوين الدخل الزراعي فهي تشكل ٥٥٪ من صافي الدخل الزراعي حيث بلغت في عام ٧٥م ١٤,٥١ مليون دينار وارتفعت في عام ٨٠م إلي ٣٦,٨ مليون دينار حيث تمثل ٥٧٪ من صافي الدخل الزراعي وفي عام ٨٤م وصلت إلي ٤٣,٥ مليون دينار إلي نحو ٤٠٪ فقط من صافي الدخل الزراعي ، ثم يليها في الأهمية الدواجن ، والصيد ثم الفواكه والزيتون والبقول } . <١>

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة إقتصادية للنمط الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية لعام ٨٦ م ، ص ٢٥.

المطلب الثاني : تطور انتاج المنتجات الزراعية الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

إن دراسة تطور انتاج أهم المنتجات الزراعية الرئيسية في المملكة الأردنية الهاشمية يكون لمعرفة ماوصل اليه الانتاج الزراعي بشكل عام ، حيث سيأتي بعده التعرف على نسبة ماتم انجازه للمستهدف في خطط التنمية . ويلاحظ أن هذا لايشمل جميع المنتجات بل اقتصر على المنتجات الرئيسية والتي تتوفر عنها في الغالب بيانات تفصيلية .

أ ـ الانتاج النباتي :

ان تطور الانتاج النباتي يخضع للظروف الطبيعية ، والامكانيات المتوافرة ، وتنفيذ الاجراءات المقررة من خلال خطط التنمية الزراعية .

ونلاحظ من الجدول رقم (٦٧) تطور الانتاج الزراعي ، فقد سجلت المحاصيل الحقلية في عام ٨٥م ثبات نسبي على ما كانت عليه في عام ٧٥م بنسبة ١٠٠٪ ورغم ذلك فقد تزايد انتاج بعض المحاصيل كالشعير بنسبة ٤٢٪ والقمح بنسبة ١٪ بينما لم تبلغ نسبة الحبوب الأخري سوي ٤٧٪ .

كما يلاحظ أن انتاج الحبوب قد انخفض في عام ٨٥م عما كان عليه في عام ٨٠م بنسبة ٤٢٪ حيث بلغ اجمالي إنتاج الحبوب في عام ٨٠م (٢٠٩,٦) ألف طن .

وتشير التقديرات الأولية لدائرة الاحصاءات العامة بأن انتاج المحاصيل الحقلبة سيرتفع في عام ٨٧م إلى (١٢٠,٧) ألف طن . (١)

---

١ ـ دائرة الإحصاءات العامة : نقلاً عن البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية المجلد ٢٤ ، العدد ٨ ، آب ٨٨م ، ص ٧٣ .

أما انتاج الخضروات فقد سجل ارتفاعا كبيرا كما يتضح من الجدول نفسه في عام ٨٥م فقد بلغت (٧٦٧,٢) ألف طن بينما كانت في عام ٧٥م ، (٣٣٨,٠) ألف طن .

أي بزيادة ١٢٦٪ ، ساهمت البندورة تقريباً بأكثر من نصف الانتاج الاجمالي للخضروات فقد بلغت (٣٩٢,٢) ألف طن بينما كانت في عام ٧٥م تمثل نسبة ٤٤٪ من انتاج الخضروات ، كما تشير بعض التقديرات الأولية إلى ان انتاج البندورة سينخفض في عام ٨٧م إلى (٢٣٦,٨) ألف طن . <١>

وقد زاد انتاج الفواكه من (٥٢,٨) ألف طن في عام ٧٥م إلى (٦٥,٦) ألف طن في عام ٨٥م أي بنسبة ٢٤٪ استأثر انتاج العنب بحوالي ٨,٪ من إجمالي انتاج الفواكه عام ٨٥م حيث بلغ (٥٢,٦) ألف طن . بينما كان يمثل في عام ٧٥م ٧٤٪ من انتاج الفواكه .

الا ان انتاج العنب انخفض في عام ٨٦م إلى أقل من النصف عما كان في عام ٨٥م وكذلك تشير التقديرات الأولية لعام ٨٧م أن الانتاج سيصل إلى (١٨,٦) ألف طن . <٢>

أما انتاج الحمضيات فقد زاد بنسبة ١٧٦٪ في عام ٨٥م عما كان عليه في عام ٧٥م كما هو موضح بالجدول نفسه وتشير التقديرات الأولية للإحصاءات العامة بأن انتاج الحمضيات سيكون في عام ٨٧م (١٢١,٧) ألف طن . <٣>

---

١ ـ دائرت الإحصاءات العامة : نقلاً عن البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية المجلد ٢٤ ، العدد ٨ ، آب ١٩٨٨م ، ص ٧٣ .

٢ ـ م . س .

٣ ـ م . س .

وقد ارتفع انتاج الزيتون من (٩) آلاف طن في عام ٧٥م إلى (٢٢) ألف طن في عام ٨٥م أي بنسبة ١٤٤٪ ، كما تمثل الزيادة أيضاً في عام ٨٥م ١٦٥٪ عما كان عليه في عام ٨٠م كما هو موضح بالجدول نفسه . وتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إنتاج الزيتون في عام ٨٧م إلى (٢٠,٤) ألف طن . ‹١›

ومن المنتجات النباتية التبغ الذي زاد انتاجه من (١,٧) ألف طن في عام ٧٥م إلى (٢,٨) ألف طن في عام ٨٥م أي بنسبة ٦٤٪ عما كان عليه في عام ٧٥م ، وقد ذكرنا فيما سبق ‹٢› تحريم زراعته .

ومن الجدير بالذكر ان سبب زيادة انتاجية الخضروات ، والفواكه ، والحمضيات ، والزيتون يرجع إلى ماتقدمه الدولة من تسهيلات ، وما تم تنفيذه من مشاريع وخاصة في مجال الري في وادي الأردن والاغوار ، مما أدي إلي زيادة المساحة المروية ، واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الزراعة ، مثل استخدام البيوت المحمية في زراعة الخضروات . ‹٣›

أما المحاصيل الزراعية الحقلية فإنها تعتمد في الغالب على الأمطار ، وتخضع للظروف الطبيعية .

أما انتاج الغابات فقد ازداد انتاج الأخشاب للوقود كما هو موضح بالجدول نفسه إلى (٥) آلاف طن متري في عام ٨٤م بينما كانت في عام ٧٥م ٣,٤ آلاف طن ، أما أخشاب الصناعة فقد نقصت عما عليه في عام ٨٤م بنسبة ٥٪ عما كانت عليه في عام ٧٥م .

---

١ ـ دائرات الإحصاءات العامة : نقلاً عن البنك المركزي الأردني . النشرة الإحصائية الشهرية المجلد٢٤ العدد ٨ ، آب ١٩٨٨م ، ص ٧٣ .

٢ ـ انظر : ص ٩٢٣ من البحث ، ج ٢ .

٣ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١١ .

جدول رقم (٦٧)

تطور انتاج أهم المنتجات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من عام ٧٥ ـ ٨٥م بالألف طن

البيان	١٩٧٥م	١٩٨٠م	١٩٨٥م	نسبة ١٩٧٥/١٩٨٥م
اجمالى الحبوب	٨٨ر٢	٢٠٩ر٦	٨٨ر٣	١٠٠
القمح	٦١ر٩	١٣٩	٦٢ر٨	١٠١
الشعير	١٣ر٨	٥٨	١٩ر٦	١٤٢
حبوب أخري	١٢ر٥	١٢ر٦	٥ر٩	٤٧
اجمالى الخضروات	٣٣٨ر٥	٤٢٠	٧٦٧ر٢	٢٢٦
البندورة	١٥١ر٨	٢٠٦ر٢	٣٩٢ر٢	٢٥٨
البطيخ	٥٠ر٢	٢٧ر١	٦٥	١٢٩
خضروات أخرى	١٣٦ر٥	١٨٦ر٧	٣١٠	٢٢٧
اجمالى الفواكه	٥٢ر٨	٦٠ر٧	٦٥ر٦	١٢٤
العنب	٣٩ر١	٤٣ر٤	٥٢ر٦	١٣٤
فواكه أخرى	١٣ر٧	١٧ر٣	١٣	٩٤
الحمضيات	٥٧ر٢	٥٩ر٥	١٥٨ر٢	٢٧٦
الزيتون	٩	٤٢	٢٢	٢٤٤
التبغ	١ر٧	٣ر٣	٢ر٨	١٦٤
انتاج الغابات				
الاخشاب الصناعية (١)	٤ر٢	٤	٤	٩٥
أخشاب الوقود (٢)	٣ر٤	٤	٥	١٤٧

المصدر :

أ ـ وزارة الزراعة : احصاءات زراعية للاعوام من ٧٥ ـ ٨٥م .

ب ـ الامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المجموعة الإحصائية العدد ٩ ص ١٨٥ ، بغداد ٨٦م .

١ ـ بالألف متر مكعب والأرقام لعام ٨٥ م ، تقديرات عام ٨٤م .

٢ ـ تقديرات عام (٨٤م) .

ب ـ الانتاج الحيواني :

لقد تطور الانتاج الحيواني بشكل واسع كما يتضح من الجدول رقم (٦٨) حيث ازداد انتاج اللحوم الحمراء من (٧,٦) ألف طن في عام ٧٥م إلى (١٠,٩) الاف طن في عام ٨٥م أي بنسبة ٤٣٪ . كما ازداد انتاج اللحوم البيضاء من (١٩,٠٦) ألف طن في عام ٧٥م إلى (٥٥,٠٩) ألف طن بنسبة ١٨٩٪ في عام ٨٥م .

أما البيض فقد كانت نسبة زيادته ٥٠١٪ في عام ٨٥م عما كان عليه في عام٧٥م .

كما ازداد انتاج الحليب من (٤٠) ألف طن في عام ٧٥م إلى (٧١,٣) ألف طن حيث بلغت نسبته ٧٨٪ .

وهذا التطور في الانتاج الحيواني يرجع إلى الاهتمام الذي أولته الدولة بمشروعات الثروة الحيوانية وخاصة مشروعات انتاج الدجاج اللاحم ، ومشروعات الدجاج البياض ، والتي قاربت فيها الأردن على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنيها من هذا الإنتاج كما سيأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله .

وفي حالة التعرف على نسبة ما تم انجازه في عام ٨٥م إلى سنة الاساس عام ٧٥م من الانتاج النباتي والحيواني في المملكة الأردنية الهاشمية فإن الجدول رقم (٦٩) يوضح لنا ذلك .

حيث نلاحظ زيادة الانتاج النباتي بصفة عامة حيث بلغت نسبة الاجمالي في عام ٨٥م ١٩٩٪ بالنسبة لسنة الاساس . حيث ازداد اجمالي الانتاج النباتي من (٥٤٧,٤) ألف طن في عام ٧٥م إلى (١٠٩٤) ألف طن في عام ٨٥م .

جدول رقم (٦٨)

تطور الانتاج الحيواني في المملكة الأردنية الهاشمية

في الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥م بالألف طن

البيـــــــان	الانتـــــاج في عام ٩٥هـ/٧٥م	الانتـــــاج في عام ١٤٠٥هـ/٨٥م	نسبـــــة ٧٥ الى ٨٥
اللحوم الحمراء	٧ر٦	١٠ر٩	١٤٣
اللحوم البيضاء (١)	١٩ر٠٦	٥٥ر٠٩	٢٨٩
البيـــض (٢)	٨٦ر٤	٥٢٠	٦٠١
الحليـــب	٤٠	٧١ر٣	١٧٨

المصدر : وزارة الزراعة : احصائيات زراعية من عام ٧٥ ـ ٨٠م ص ٣٧ ، ومن ٨١ ـ ٨٥م ص ٣٩ .

١ ـ يشمل الأسماك المحلية من خليج العقبة .

٢ ـ البيض بالمليون .

وكانت أكبر نسبة زيادة في انتاج الحمضيات حيث بلغت في عام ٨٥م ٢٧٦٪ وقد كان المستهدف ٨٧٪ . كما بلغت نسبة ما تم إنجازه إلى المستهدف ٣١٦٪ .

ثم يلي ذلك انتاج الخضروات والتي بلغت نسبة الانجازات لسنة الاساس ٢٢٦٪ بينما كان المستهدف ١٧٧٪ ، كما بلغت نسبة ماتحقق من انتاج الخضروات إلى المستهدف ١٢٧٪ .

أما أقل نسبة زيادة تحققت في عام ٨٥م فهي في انتاج الفواكه حيث بلغت ١٠٥٪ عما كانت عليه في عام ٧٥م . رغم أن المستهدف منها كان ١٢٣٪ الا أن نسبة ما تم تحقيقه إلى المستهدف قد بلغت ٨٥٪ .

وقد بلغت نسبة الناتج من الزيتون ٢٤٤٪ عما كانت عليه في عام الاساس . بينما كان المستهدف بالنسبة لسنة الاساس ٣٥٥٪ .

كما أن ماتحقق من انتاج الزيتون بالنسبة للمستهدف لم يزد عن ٦٨٪ ، أما انتاج الحبوب فقد كانت نسبة ماتحقق لسنة الاساس ١٠٠٪ بينما كان المستهدف ١٦١٪ إلا أن الذي تحقق بالنسبة للمستهدف هو ٦٢٪ فقط .

كما يوضح الجدول نفسه زيادة الانتاج الحيواني فقد كانت أكبر نسبة زيادة في انتاج البيض والتي بلغت ٥٠١٪ حيث فاقت ما كان مستهدفاً بنسبة ١٠٪ . ثم يلي ذلك انتاج اللحوم البيضاء وخاصة الدواجن حيث بلغت ٢٨٩٪ في عام ٨٥م بالنسبة لسنة الاساس .

أما انتاج اللحوم الحمراء فقد كانت نسبة المتحقق منها في عام ٨٥م ١٤٣٪ عما كانت عليه في سنة الاساس . بينما كان المستهدف ١٩٧٪ . ولم يزد الانتاج المتحقق عام ٨٥م عن ٧٢٪ بالنسبة للمستهدف في الخطة .

أما انتاج الحليب فقد بلغت نسبة المتحقق منه في عام ٨٥م ١٧٨٪ عما كان عليه في عام ٧٥م وقد كان المستهدف ١١٢٪ بينما بلغ المتحقق بالنسبة للمستهدف ١٥٨٪ .

وترجع الزيادة في انتاج اللحوم البيضاء والبيض إلى الاهتمام الكبير بمشروعات الدواجن ، والتي توجهت إليها معظم الاستثمارات خاصة الدجاج اللاحم ، والبياض ،مما أدي إلى تزايد الانتاج وحدوث فوائض واختناقات تسويقية .

ولم تحظ النشاطات الأخري الحيوانية وخاصة الأغنام ، والأبقار بالقدر المناسب ، مما انعكس بدوره على مستوي الانتاج من هذه السلع . (١)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١١ ، ٥١٢ .

جدول رقم (٦٩)

المستهدف والمنجز من المنتجات الرئيسية الزراعية في الأردن

خلال الفترة من ٧٥ ـ ٨٥م

البيان	سنة الاساس ٩٥هـ/٧٥م	المستهدف بالارقام ٨١ـ ٨٥م	نسبة المستهدف لسنة الاساس	الانجازات بالارقام ١٩٨٥م	نسبة الانجازات للمستهدف	نسبة الانجازات لسنة الاساس
الانتاج النباتي						
الحبوب	٨٨ر٢	١٤٢	١٦١	٨٨ر٣	٦٢	١٠٠
الخضروات	٣٣٨ر٥	٦٠٠	١٧٧	٧٦٧ر٢	١٢٧	٢٢٦
الفواكه	٥٢ر٨	٦٥	١٢٣	٥٥ر٦	٨٥	١٠٥
الحمضيات	٥٧ر٢	٥٠	٨٧	١٥٨ر٢	٣١٦	٢٧٦
الزيتون	٩	٣٢	٣٥٥	٢٢	٦٨	٢٤٤
التبغ	١ر٧	*	*	٢ر٨		١٦٤
الاجمالى	٥٤٧ر٤	٨٨٩	١٦٢	١٠٩٤ر١	١٢٣	١٩٩
الانتاج الحيواني						
اللحوم الحمراء	٧ر٦	١٥	١٩٧	١٠ر٩	٧٢	١٤٣
اللحوم البيضاء	١٩ر٠٦	٣٦	١٨٨	٥٥ر٠٩	١٥٣	٢٨٩
البيض	٨٦ر٤	٤٥٠	٥٢٠	٥٢٠	١١٥	٦٠١
الحليب	٤٠	٤٥	١١٢	٧١ر٣	١٥٨	١٧٨

المصدر : الجدولين السابقين رقم٦٧ ورقم٦٨ الخاصة بالانتاج النباتي والانتاج الحيواني .

أما أرقام المستهدف فهي خاصة بخطة التنمية الثانية فقط ٨١ ـ ٨٥م ومصدرها الجدول رقم (٥١) الخاص بهدف زيادة الانتاج الزراعي في مبحث الاهداف الاقتصادية من هذا الباب .

المطلب الثالث : مدي مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الإكتفاء الذاتي .

إن دراسة هذا الجانب تتطلب التعرف على إجمالي الإستهلاك المحلي من مصادره المحلية والخارجية ، ثم نسبة مساهمة الانتاج المحلي في الاستهلاك الإجمالي ومن أهم مصادر الإستهلاك المحلي الأردني ، الإنتاج المحلي ، والمدخل من الضفة الغربية ، أو من قطاع غزة من بعض المنتجات الزراعية . وصافي التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية .

ويتبين من الجدول رقم (٧٣) أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي من الحبوب في اجمالي الإستهلاك قد انخفضت ، فالقمح انخفضت نسبة إنتاجه إلي ١٦٪ في عام ٨٥م بينما كانت في عام ٧٥م ٣٤٪ أي إلي النصف . وبهذا أصبح هناك عجز يمثل ٨٤٪ .

أما بقية المحاصيل فإن العجز فيها أكبر من ذلك عدا العدس فقد كان العجز فيها يساوي ١٠٠٪ كما هو الحال للذرة ، و ٨٦٪ كما هو الحال للحمص و ٩٨٪ بالنسبة للشعير وذلك في عام ١٩٨٥م .

أما العدس فقد كان العجز فيه ١٤٪ في عام ٨٥م بينما كان هناك فائض بحوالي ٤٥٪ في عام ١٩٧٥م .

أما الخضار فقد حقق معظمها منذ عام ٧٥م وحتي الآن فائضا كبيرا بنسب متفاوتة يقدر في محصول البندورة بـ ٢٦٪ والباذنجان بـ ٧٠٪ والكوسا بـ٦٠٪ والخيار بـ ٩٦٪ وذلك في عام ١٩٨٥م بسبب إستخدام التقنيات الحديثة ، ووسائل الري الحديثة وإنتاج الخضروات خاصة في منطقة الأغوار ، وإستخدام الأسمدة والمبيدات والبيوت البلاستيكية .

أما بعض الخضروات كالبصل والبطاطا والبطيخ فقد كانت نسبة إنتاجها بالنسبة لجملة الإستهلاك منها في عام ٨٥م تقدر بـ ٦١٪ للبصل و٧٧٪ للبطاطا و ٦٦٪ للبطيخ .

وبهذا فإن العجز فيها يقدر بـ ٣٩٪ و ٢٣٪ و٣٤٪ في نفس العام علي الترتيب للبصل والبطاطا والبطيخ الأخضر .

وبمقارنتها بعام ٧٥م نجد أن محصول البطاطا الذي أخذ في التحسن فقط حيث كانت نسبته في عام ٧٥م تمثل ٣٨٪ . بينما ثبتت نسبة إنتاج البصل علي ماكانت عليه في عام ٧٥م وأما البطيخ فقد كانت تقترب نسبة إنتاجه من الإكتفاء الذاتي في عام ٧٥م ثم إنخفضت بعد ذلك حتي وصلت إلي ٦٦٪ في عام ٨٥م أما الحمضيات فقد حقق إنتاجها فائضا قدر بحوالي ١٩٪ بينما كانت في عام ٧٥م تحقق عجزا قدر بـ ٤٠٪ وفي عام ٨٠م قدر العجز بـ ٢٣٪ كما هو واضح من الجدول رقم (٧٣) .

أما الفواكه فإنها تعاني من عجز كبير جدا فمثلا يقدر إنتاج التفاح بـ ٧٥٪ و ٩٠٪ و ٩٣٪ في الأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥م .

كما أن العنب الذي قد حقق إكتفاءا ذاتيا في عام ٨٠م يمثل نسبة ١٠٠٪ من إجمالي الإستهلاك إلا أنه حقق عجزا في عام ٨٥م بمقدار ١١٪ .

أما المنتجات الحيوانية فإنها تعاني من عجز منذ عام ٧٥م ، وحتي عام ٨٥م ماعدا البيض الذي تحقق الإكتفاء الذاتي منه إعتبارا من عام ٨٠م ، ثم تحقق فائضا منه بنسبة ٣٤٪ في عام ٨٥م .

كما أن اللحوم والدواجن قد قاربت علي تحقيق الإكتفاء الذاتي تقريبا حيث إزداد الإنتاج في عام ٨٥م ثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام ٧٥م . كما أن الطلب عليها قد ازداد أيضا في نفس الفترة .

جدول رقم (٧٠)

الميزان السلعي ونسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإستهلاك

لأهم المنتجات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة من ٧٥ ـ ٨٥ م بالطن

المحصول	البيان / السنة	٧٥ م	٨٠ م	٨٥ م
القمح	انتاج محلي	٦١,٩	١٣٩,٠	٦٢,٨
	استيراد	١١٩,٤	٣١٠,٥	٣٨٧,٨
	تصدير	٠,٦	١,٦	٦٤
	اجمالي الاستهلاك	١٨٠,٧	٤٤٧,٩	٣٨٦,٦
٪ الانتاج للاستهلاك		٪٣٤	٪٣١	٪١٦
الشعير	انتاج محلي	١٣,٨	٥٨,٠	١٩,٦
	استيراد	٢,٦	٢٠,٥	٧٤,٨
	تصدير	٠,٠٦	٠,٠٤	*
	اجمالي الاستهلاك	١٦,٣	٧٨,٤	٩٤,٥
٪ الانتاج للاستهلاك		٪٨	٪٧	٪٢
عدس	انتاج محلي	١٠,٥	١٠,٨	٤
	استيراد	٠,٦	١,٠	٠,٦
	تصدير	٣,٩	*	*
	اجمالي الاستهلاك	٧,٢	١١,٨	٤,٦
٪ الانتاج للاستهلاك		٪١٤٥	٪٩١	٪٨٦
حمص	انتاج محلي	١,٥	١,٣	١,٦
	استيراد	١,٦	٦,١	١٠,٢
	تصدير	*	٠,٠١	٠,٥
	اجمالي الاستهلاك	٣,١	٧,٣	١١,٤
٪ الانتاج للاستهلاك		٪٤٨	٪١٧	٪١٤

الميزان السلعي ونسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإستهلاك تابع جدول رقم (٧٠)

الذرة	انتاج محلى	٥ر٠	٥ر٠	٣ر٠
	استيراد	٣٤ر٣	١٠٩ر٤	١٦٠ر٤
	تصدير	٢ر٠	٢ر٠	*
	اجمالى الاستهلاك	٣٤ر٦	١٠٩ر٧	١٦٠ر٧
٪	الانتاج للاستهلاك	٪١	٪٠	٪٠
البندورة	انتاج محلى	١٥١ر٨	٢٠٦ر٢	٣٩٢ر٢
	(١)م٠ض غ٠ ق ز	٢ر٠	٣ر٢	٢١ر٧
	استيراد	*	٩ر٠٠	*
	تصدير	٥٢ر٩	١٠٥ر٢	١٠٤ر٥
	اجمالى الاستهلاك	٩٩ر١	١٠٤ر١	٣٠٩ر٤
٪	الانتاج للاستهلاك	٪١٥٣	٪١٩٨	٪١٢٦
باذنجان	انتاج محلى	٨٥ر٨	٨١ر٤	٧٦ر٢
	(٢)م٠ض غ	*	١ر٧	٣ر٣
	استيراد	*	*	*
	تصدير	٢١ر٨	٢٦ر٤	٣٤ر٩
	اجمالى الاستهلاك	٦٤ر٠	٥٦ر٧	٤٤ر٦
٪	الانتاج للاستهلاك	٪١٣٤	٪١٤٣	٪١٧٠
كوسا	انتاج محلى	١٧ر٢	٢٤ر٩	٦٩ر٥
	م٠ ض ٠ غ	*	*	*
	استيراد	*	*	*
	تصدير	٧ر٣	٢٠ر٦	٢٦ر٣
	اجمالى الاستهلاك	٩ر٩	٤ر٣	٤٣ر٢
٪	الانتاج للاستهلاك	٪١٧٣	٪٢٧٩	٪١٦٠

الميزان السلعي ونسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإستهلاك   تابع جدول رقم (٧٠)

المحصول	البند			
خيار	انتاج محلى	١٧ر١	٦٤ر٢	١٢٤ر٧
	م٠ ض ٠ غ	١ر٦	١ر٤	١٦ر٠
	الاستيراد	١ر٦	*	*
	تصدير	٤ر٤	٢٣ر٧	٦١ر٥
	اجمالى الاستهلاك	١٥ر٩	٤١ر٩	٦٣ر٦
٪	الانتاج للاستهلاك	٪١٠٧	٪١٥٣	٪١٩٦
بصل	انتاج محلى	٧ر٣	٧ر٨	١٣ر٦
	م٠ ض ٠ غ	٠ر٩	*	٨
	استيراد	٥ر٢	١٠ر٦	٤ر٥
	تصدير	١ر٥	٥ر٩	١ر٤
	اجمالى الاستهلاك	١١ر٩	١٢ر٥	٢٢
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٦١	٪٦٢	٪٦١
بطاطا	انتاج محلى	٩ر١	٨ر٤	٢٦
	م٠ ض ٠ غ	٠ر٤	٠ر٩	٤ر٣
	استيراد	١٥ر٣	١٩ر٠	١١ر٦
	تصدير	١ر٤	١ر٠	٨ر٧
	اجمالى الاستهلاك	٢٣ر٤	٢٧ر٣	٣٣ر٦
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٣٨	٪٣٠	٪٧٧
بطيخ	انتاج محلى	٥٠ر٢	٢٧ر١	٦٥ر٠
	م ٠ ض ٠ غ	*	٤ر٩	٤٠ر٤
	استيراد	٣ر٤	٣ر٤	٠ر٤
	تصدير	٣ر٠	٠ر٥	٨ر٠
	اجمالى الاستهلاك	٥٠ر٦	٣٤ر٩	٩٧ر٨
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٩٩	٪٧٧	٪٦٦

الميزان السلعي ونسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإستهلاك تابع الجدول رقم (٧٠)

حمضيات	انتاج محلى	٥٧ر٢	٥٩ر٥	١٥٨ر٢
	م ٠ ض ٠ غ	٤١ر٨	٣٣ر٦	١١١ر٢
	(٣) م٠ ق ٠ ن	١٢٢ر٨	١٠٤ر٥	*
	استيراد	٤ر٠	١ر٥	٦ر٠
	تصدير	١٢٨ر١	١٢٢ر١	١٣٧ر٤
	اجمالى الاستهلاك	٩٤ر١	٧٧ر٠	١٣٢ر٦
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٦٠	٪٧٧	٪١١٩
عنب	انتاج محلى	٣٩ر١	٤٣ر٤	٥٢ر٦
	م٠ ض ٠ غ	٦ر٧	٤ر٨	٧ر٩
	استيراد	٣ر٩	٠ر٧	*
	تصدير	١ر٨	٥ر٥	٢
	اجمالي الاستهلاك	٤١ر٢	٤٣ر٤	٥٨ر٥
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٩٤	٪١٠٠	٪٨٩
تفاح	انتاج محلى	٢ر٧	٢ر٣	٣ر٠
	استيراد	٨ر٧	٢١ر٠	٣٧ر١
	تصدير	١ر٠	٠ر٨	٠ر٦
	اجمالى الاستهلاك	١٠ر٤	٢٢ر٥	٣٩ر٥
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٢٥	٪١٠	٪٧
لحوم حمراء	انتاج محلى	٧ر٦	٨ر١	١٠ر٩
	استيراد	٣ر٦	١٣ر٢	٢٣ر٠
	تصدير	*	*	*
	اجمالى الاستهلاك	١١ر٢	٢١ر٣	٣٣ر٩
٪	الانتاج للاستهلاك	٪٦٧	٪٣٨	٪٣٢

الميزان السلعي ونسبة الإنتاج الزراعي من إجمالي الإستهلاك تابع جدول رقم (٧٠)

حليب	انتاج محلى	٩ر٤٠	٤٦	٣ر٧١
	استيراد	٤ر٤	١٢	٣ر١١
	تصدير	...*	٠*	٠*
	اجمالى الاستهلاك	٣ر٤٥	٥٨	٦ر٨٢
٪	الانتاج للاستهلاك	٩٠٪	٧٩٪	٨٦٪
لحوم دواجن	انتاج محلى	١ر١٩	٦ر٣٣	٥٥
	استيراد	٤ر١	٤ر٤	٦ر٢
	تصدير	*	*	٥
	اجمالى الاستهلاك	٥ر٢٠	٠ر٣٨	٦ر٥٧
٪	الانتاج للاستهلاك	٩٣٪	٨٨٪	٩٥٪
أسماك مبرده ومعلبه	انتاج محلى	٠٦ر٠	٠٦ر٠	٠٩ر٠
	استيراد	٣ر٤	٧ر٤	١ر٦
	تصدير	*	*	*
	اجمالى الاستهلاك	٤ر٤	٨ر٤	٢ر٦
٪	الانتاج للاستهلاك	١٪	١٪	١٪
بيض المائدة	انتاج محلى	٤ر٨٦	٣٣٥	٥٢٠
	استيراد	٠ر٨٥	٥ر٢٧	*
	تصدير	٦ر٠	٦ر٣١	٠ر١٣٣
	اجمالى الاستهلاك	٨ر١٧٠	٩ر٣٣٠	٣٨٧
٪	الانتاج للاستهلاك	٥٠٪	١٠١٪	١٣٤٪
عسل طبيعى	انتاج محلى	*	١ر٠	١ر٠
	(١)م٠ض٠غ	٠٢ر٠	٠٢ر٠	٠٣ر٠
	استيراد	*	١ر٠	١ر٠
	تصدير	٠٠٧ر٠	٠٣ر٠	٠٨ر٠
	اجمالى الاستهلاك	*	٢ر٠	٣ر٠
٪	الانتاج للاستهلاك	*	٥٠٪	٢٣٪

المصدر : وزارة الزراعة، إحصائيات زراعية من عام ٧٥ ـ ٨٠م ، ٨١ ـ ٨٥ م ، ص ٣٧ و ٣٩ .

١ ـ مدخل من الضفة الغربية ، وقطاع غزة . ٢ ـ مدخل من الضفة الغربية . ٣ ـ مدخل من قطاع غزه .

* غير متوفر

أما الحليب فإن الطلب عليه ازداد إلي الضعف تقريبا بينما لم يزد الإنتاج إلا بنسبة ٥٧٪ في عام ٨٥م عما كانت عليه في عام ٧٥م .

أما الأسماك فإن العجز فيها يقدر بحوالي ٩٩٪ نظرا لضيق مساحة الصيد حيث لايوجد سوي منطقة العقبة علي خليج العقبة وضعف الإهتمام بتربية الأسماك داخل البلاد .

وأما العسل الطبيعي فإن العجز منه يقدر في عام ٨٥م بـ ٦٧٪ بينما كان يقدر بحوالي ٥٠٪ في عام ٨٠م ورغم أن الإنتاج لم ينقص عما كان عليه في عام ٨٠م إلا أن الطلب علي العسل قد ازداد بنسبة ٦٦٪ .

وبهذا فإن تحقيق الإكتفاء الذاتي لم يكن إلا في بعض الخضروات كالبندورة والباذنجان والخيار والكوسا ، وكذلك في إنتاج البيض ولحم الدجاج ، والحمضيات . أما بقية المحاصيل والمنتجات الحيوانية فإنها تعاني من عجز وتعتمد الأردن في سد ذلك العجز من الإستيراد كما هو واضح من الميزان السلعي .

المطلب الرابع : منجزات في مجال التسويق والبحوث الزراعية والتعاون الزراعي .

أولا : التسويق الزراعي .

لقد واجه القطاع الزراعي صعوبات حادة في مجال التسويق حيث أدي عدم تنظيم الإنتاج وربطه بالطلب إلي ظهور إختناقات تسويقية إنعكست سلبيا علي عائدات المزارعين والمستثمرين خاصة في مجال إنتاج الخضار والبيض .

كما واجه قطاع الدواجن اللاحم بعض الأزمات التسويقية الناتجه من عدم توفر المرافق الكافية لذبح وتجهيز وحفظ لحم الدواجن . (١)

لهذا فقد تم إنشاء شركة التسويق والتصنيع للمنتوجات الزراعية ، كما تم بناء مراكز للتسويق الزراعي في كل من العارضة في وادي الأردن ووادي اليابس ، والشونة الجنوبية وأغوار الكرك ، وإقامة مصنعين للبندورة أحدهما في منطقة معدي في وادي الأردن والثاني في أغوار الكرك ، ومصنع للصناديق الخشبية بطاقة ٦ملايين صندوق في السنة .

أما في مجال الثروة الحيوانية فبعد أن إستكملت مشروعات إنتاج الدواجن الأمهات اللاحم في الأزرق ، أجريت دراسة شاملة لأوضاع الدواجن ، كانت نتيجتها التوصية بإقامة خمس مسالخ خلال سنوات الخطة الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م لذبح وتجهيز الدواجن . (٢)

---

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ .

٢ ـ م . س .

ثانيا : البحوث الزراعية والإجراءات التنظيمية .

من أهم الإنجازات في مجال الإجراءات التنظيمية والبحوث الزراعية التي تساعد علي دفع عجلة التنمية الزراعية حيث تم تأسيس المجلس الزراعي كما تم تأسيس إتحاد المزارعين في وادي الأردن الذي أخذ يعمل لتوفير الخدمات الفنية وخدمات التسويق والإقراض الموسمي العيني والنقدي . <١>

وفي مجال البحوث والخدمات الزراعية فقد استحدثت وحدة متخصصة للبحوث الزراعية في الأغوار . كما تم إقامة ثلاثة مراكز للخدمات الآلية في مناطق إربد ومادبا والكرك ومحطتين لغربلة البذار في إربد ومادبا . <٢>

إضافة إلي تطوير المعهد التعاوني وما يقدمه من خدمات تعليمية وتدريبية للمزارعين .

ثالثا : التعاون الزراعي .

تطورت الحركة التعاونية في الأردن حيث ارتفع عدد الجمعيات التعاونية من ٢٥٤ جمعية في عام ٧٥م إلي ٣٥٩ جمعية في نهاية عام ٨٥م .

ومن أهم المنجزات في مجال التعاون الزراعي إنشاء قسم التوريد لمستلزمات الإنتاج الزراعي الذي يساعد علي إكتمال العمليات الإنتاجية . <٣>

---

١ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٦٣ .

٢ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثالثة ٨٦ ـ ٩٠ ، ص ٥١٤ .

٣ ـ المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الثانية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٧٨ .

كما بلغت الجمعيات التعاونية الزراعية في عام ٨٥م ١٨٨ جمعية زراعية ، قدمت حوالي (١,٥) مليون وخمسمائة ألف دينار قروض قصيرة الأجل ، (٣٣٥) ألف دينار قروض متوسطة الأجل مقدمة للزراعة . (١)

كما أن نسبة عدد الجمعيات التعاونية في عام ٨٥م بلغت ١٤١٪ بالنسبة لسنة الاساس . كما بلغت نسبة الجمعيات التعاونية الزراعية ١٢٩٪ في عام ٨٥م عما كانت عليه سنة الاساس كما هو موضح بالجدول رقم (٧١) .

جدول رقم (٧١)

عدد الجمعيات التعاونية في عام ٨٥م ونسبتها إلى سنة الاساس / ١٩٧٥م .

البيـــــــان	سنة الاساس ١٩٧٥م	الانجازات في عام ٨٥م	نسبة الانجازات لسنة الاساس
الجمعيات التعاونية	٢٥٤	٣٥٩	١٤١
الجمعيات الزراعية	١٤٥	١٨٨	١٢٩

المصدر : وزارة الزراعة احصاءات زراعية من ٨١ ـ ٨٥م ص ٤٨ ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اقتصادية للنمط الزراعي في الأردن ص ٣٩ .

---

١ ـ وزارة الزراعة : إحصاءات زراعية ٨١ ـ ٨٥م ، ص ٤٨ .

الخلاصة

في نهاية هذه الدراسة للتنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية وبعد أن إستعرضنا الإمكانات المتاحة للتنمية ، وأهم العقبات التي تواجه القطاع الزراعي، والأهداف والسياسات التي اتبعتها خطط التنمية الزراعية ، والمنجزات التي حققتها في المجال الزراعي ثبت لدينا ما يلي :

١ ـ ان الإمكانات المتاحة في المملكة الأردنية الهاشمية رغم محدوديتها فقد عليها نهضة زراعية تجعلت القطاع الزراعي يحقق للمجتمع الأردني ما يتطلبه من المنتجات الزراعية ، ويساهم بشكل فعال في الصادرات الخارجية مع القطاعات الإقتصادية الأخري .

٢ ـ إن أهداف خطط التنمية الزراعية والسياسات التي اتبعتها تدور في إطار المنهج الإسلامي للتنمية الزراعية بإستثناء بعض التنظيمات الخاصة بالقروض الزراعية ، وزراعة التبغ ، وتحديد الملكية الزراعية .

٣ ـ إن خطط التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية حققت نجاحاً كبيراً فقد حققت إكتفاءً ذاتياً في بعض المنتجات ومن ثم فائضاً قامت بتصديره إلى خارج الأردن كالخضروات والفواكه .

الخاتمة

أولاً : الدراسة النظرية " التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية :

١ ـ للتنمية الزراعية أهمية كبرى لما تحققه للإنسان من منافع في مختلف الجوانب وهذه الأهمية للتنمية الزراعية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تمثل الجانب الإقتصادي للتنمية في الإسلام .

٢ ـ إن التنمية الزراعية في الإقتصاد الإسلامي تعنى " العمارة الزراعية " . والعمارة أشمل من التنمية ولها مدلول واسع . فهى المضمون الحقيقي للبناء ، وهي تشمل كافة جوانب الحياة الإقتصادية والدينية والإجتماعية والأخلاقية في المجتمع الزراعي . بينما يقتصر مفهوم التنمية في الإقتصاد الوضعي على العوامل الإقتصادية لتركيزه على الجانب المادى وإهمال الجوانب الأخرى .

٣ ـ إن العمارة الزراعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي تقوم على أسس وضوابط شرعية تحفظ للإنسان نفسه ، وعقله ، وعرضه ، وماله ، ودينه ، لأنها لا تحث على زيادة الإنتاج وإستخدام التقدم العلمي والفني فقط . ولكنها تعمل على بناء المجتمع الصالح وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تراعي جانب الفرد والمجتع معاً .

وفي تحقيقها للكسب المادى فإنها توجب أن يكون من طريق مشروع ، إضافة إلى ذلك فإنها تهدف إلى تحقيق الثواب العظيم في الآخرة . كما جاء في الحديث " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة " < ١ > . وقوله عليه الصلاة والسلام

١ـ الإمام البخارى : الصحيح مع شرحه ، فتح البارى ، ج ٢ ، ص ٢ .

" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن إستطاع ألا تقوم حتي يغرسها فليغرسها " < ١ > .

وهذا المفهوم لا يوجد إلا في العمارة الإسلامية .

٤ ـ إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه التنمية في الأنظمة الرأسمالية والإشتراكية بشكل عام إنما هو تحقيق التكوين الرأسمالي المادى ، حتي عند إهتمام بعضها بتحقيق العدالة ورفاهية الإنسان فإنما هى عدالة مادية لم تتحقق في الواقع كما أن إهتمامها بالإنسان بتعليمه وتدريبه هو من أجل زيادة إنتاجيته المادية فحسب .

أما ما تهدف اليه العمارة الزراعية في الإسلام من أهداف فإنها تتضمن دائرة الأحكام الشرعية التي تهتم بالجانبين المادي والمعنوي على حد سواء ، فزيادة الإنتاج المادى مطلب للعمارة ، ولكنه وسيلة إلى غاية أعظم وطريق إلى تحقيق الجانب الإجتماعي ، كما أنها تحقق التوازن بين الجانبين المعنوي والمادى ، فوفرة الإنتاج والموارد النقدية التى تسعي إلى تحقيقها التنمية يصاحبها وفرة في فرص العمل للعمالة ، وتقديم خدمات عامة للمجتمع ، وتحقيق التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع . كما أنها تتيح الحرية للأفراد في التصرف في أملاكهم والقيام بنشاطاتهم وأداء واجباتهم تجاه ربهم ، ودينهم وأنفسهم ومجتمعهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

٥ ـ إن تنمية الموارد الزراعية بشكل عام في نظر الإقتصاد الإسلامي يختلف عنه في نظر الأنظمة الإقتصادية الأخري من حيث طرق الإستغلال ، والإستثمار ، والتمويل والإنتاج ، والتسويق . حيث إنها تكون وفقاً لضوابط ومبادىء وأحكام

١ ـ الإمام البخارى : الأدب المفرد ، ج ١١ ، ص ١٩٨ .

الشريعة الإسلامية شاملة لكافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية . وتكون تنمية الموارد الزراعية كالتالي :

أ ـ إن تنمية الموارد البشرية الزراعية تشمل كافة الجوانب العلمية والثقافية ، والأخلاقية والصحية ، والغذائية ، والإجتماعية والإقتصادية. فما لم ينمى الإنسان العامل في الزراعة ويدرب على أفضل الأساليب الملائمة والحديثة فإن القطاع الزراعي سيبقي متخلفاً بتخلف الإنسان الموجود فيه . ولا يتطور إلا بتنمية ذلك الإنسان .

ب ـ إن تنمية الموارد الطبيعية الزراعية في الإقتصاد الإسلامي يكون أفقياً بعدة طرق من أهمها إحياء الموات ، والإقطاع ، والمنح ، من أجل إضافة موارد جديدة يمكن الإستفادة منها في زيادة الإنتاج الزراعي ، وتوسيع الحيازات الزراعية .

كما تكون تنميتها رأسياً بتحسين الأساليب وإستخدام الطرق العلمية والفنية الحديثة والملائمة والنظم التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية . كما إن اختيار أفضل الأساليب للمجتمع الإسلامي والظروف البيئية ، والإمكانات الإقتصادية والقدرة على الصيانة والإستخدام ، لأن إستخدام أساليب غير ملائمة للأمة الإسلامية قد تكون عبأ ثقيلاً يرهق كاهل الأمة الإسلامية إقتصادياً وإجتماعياً .

ج ـ يكون تمويل التنمية الزراعية في الإسلام عن طريق مصدرين : المصادر الخاصة من قبل الأفراد والمشروعات في المجتمع ثم المصادر العامة أو المشتركة والتي من أهمها الزكاة والخراج ، وفائض المشروعات العامة ، والتوظيف والقروض .

ولا يمكن تمويل المشروعات الزراعية وغيرها بالطرق غير المشروعة مهما كان الأمر .

بينما يعتمد التمويل في الأنظمة الإقتصادية الوضعية على التعامل الربوى المحرم في شريعتنا كأساس لديهم في منح القروض وتمويل الإستثمارات.

إضافة إلى أن مصادر التمويل الخارجي وفقاً للأنظمة الإقتصادية الوضعية مشروطة بشروط تؤثر على الحياة الإقتصادية والإجتماعية في البلدان المحتاجة للتمويل . فقد تجلب لها كثيراً من المشاكل الإجتماعية ، والسياسية والإقتصادية ، والمالية . ولا مخرج من هذه المشكلات إلا بالعمل على تطبيق النظام المالي في الإقتصاد الإسلامي .

٦ ـ تعتبر السياسة الزراعية جزءاً أساسياً من منهج التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية . فهي طريق لتدخل الدولة في النشاط الزراعي ، حيث ترسم الإجراءات ، وتعمل على تنظيم الوسائل التي تحقق التنمية الزراعية ، وتزيد من سرعة نموها .

ومن ذلك إصلاح الأراضي الزراعية كما سبق ذكره عن طريق الاحياء ، والإقطاع ، والمنح ، والإستثمار العام ، فضلاً عن حصر الموارد الطبيعية واستغلالها ، ونظام الإعانات والقروض وحفز وتشجيع المستثمرين على الإستثمار الزراعي ، وتخفيف الأعباء المالية على المنتجين ، وغير ذلك من السياسات والأنظمة التي تعمل على تحقيق التنمية الزراعية والإسراع بمعدلاتها .

٧ ـ يعتمد الإستثمار الزراعي في الإقتصاد الإسلامي على ضوابط وقواعد شرعية تعمل على تحقيق التنمية الزراعية ، وتعطي الفرد الحرية الكاملة المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية ، في جميع الجوانب الإنتاجية والإستثمارية والتسويقية ، وذلك وفقاً لعقود الإستثمار الإسلامي في المجال الزراعي ، وذلك كالآتي :

أ ـ أن الأصل في الإستثمار الزراعي أن يقوم القطاع الخاص بالاستثمارات الزراعية مستفيداً من تلك الإجراءات والسياسات التي تنظمها وتشرف عليها الدولة وفقاً للضوابط المشروعة .

وليس للدولة القيام بالاستثمار الذي يستطيع الأفراد القيام به إلا إذا كان قيامها به يحقق مصلحة عامة أو يدفع ضرراً عاماً يقع للأمة أو يعجز القطاع الخاص عن القيام بمثل هذه الإستثمارات أو يحدث بذلك سوء إستغلال أو هدر وضياع لموارد الأمة . وهنا فقط يحق للدولة أن تتدخل بما يتناسب وحالة الإستثمار سواء بشكل مباشر أو تحت إشرافها أو بالمشاركة مع القطاع الخاص .

ب ـ إن عقود ومعاملات الإستثمار الزراعي والتي من أهمها المشاركة بعقد المزارعة ، والمساقاة ، أو الإجارة ، جديرة بإستغلال الموارد الزراعية ، خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه المشاكل الإقتصادية بسبب الإعتماد على الأنظمة الوضعية وأحكامها التي لا تتفق في كثير من مبادئها مع شريعتنا الإسلامية .

ولذا فإن إنشاء شركات زراعية وفقاً لتلك العقود الإسلامية له أهمية للتنمية الزراعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي كما تصوره الباحث .

٨ ـ تعتبر أسباب الملكية الزراعية في الشريعة الإسلامية وضوابط حمايتها والتصرف فيها من أهم الوسائل التي تقوم بتنمية وإستغلال الموارد الطبيعية والمالية ، ومن بين تلك الأسباب ، الاحياء ، والإقطاع ، والمنح ، والتي تعمل على إعادة الحياه لتلك الموارد وإصلاحها وإدخالها في دورة الإنتاج الفعلي وهي مع الضوابط تعتبر حوافز جيدة للإستثمار والإستغلال وتحقيق التنمية الزراعية.

بل هي تساعد على زيادة الملكية وتوسيعها ـ بالتنمية الأفقية ـ وإن العمل بها هو البديل الإسلامي الواجب العمل به في البلدان الإسلامية بدلاً من الأنظمة والإجراءات الواردة من الشرق أو الغرب والتي تنادي بتحديد الملكيات للقضاء على أسباب تفتت الحيازات الزراعية ، ولعل سبب وجود مثل هذه المشاكل إنما كان نتيجة لتطبيق أنظمة الإصلاح الزراعي المستوردة والتي تنادي بها الحكومات والهيئات التي تطبق المبادىء غير الإسلامية .

ثانياً : التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية :

١ ـ إن التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية تعتبر نقطة إنطلاقة وتجربة رائدة في تنويع مصادر الدخل الوطني ، وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع السعودي والأمة الإسلامية .

٢ ـ تتمتع المملكة العربية السعودية بإمكانات مالية كبيرة سخرتها بفضل الله لتنمية القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والخدمية ، وكان للقطاع الزراعي نصيب وافر من ذلك ، حيث انشأت المشروعات الزراعية وتوفرت بنية أساسية للقطاع الزراعي نتيجة لما خصص للإستثمار الزراعي من قبل القطاع الحكومي سواء من خلال خطط التنمية الزراعية ، أو من خلال القروض والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي .

٣ ـ إن القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية يعانى من نقص في الموارد البشرية العاملة وخاصة الفنية وذات الخبرة في المجال الزراعى الحديث . حيث تم سد هذا العجز عن طريق الإستقدام من خارج المملكة، وقد يكون هذا حلاً مؤقتاً وملائماً حيث يحقق مبدأ التكامل الإقتصادي بين المملكة وغيرها من بلدان العالم الإسلامي ، إلا أن الجهود المبذولة ومازالت من أجل زيادة وتوفير العمالة الزراعية الوطنية من قبل الأجهزة المختصة والتي تتمثل في قطاع التعليم العالى (كليات الزراعة) والمعاهد الفنية الزراعية ، ومراكز التدريب الزراعي ، تحتاج إلى مزيد من التوسع في نوعية برامج التعليم والتدريب الزراعي وفي قبول أعداد أكبر من الراغبين مما هي عليه الآن لتلبية متطلبات القطاع الزراعي في كافة المجالات ، كما أنه يلزم تكثيف إستخدام رأس المال الزراعي والأساليب العلمية والفنية في الزراعة وخاصة التي تعمل على توفير استخدام العمالة في هذا القطاع .

٤ ـ تمتلك المملكة العربية السعودية موارد أرضية زراعية بالمفهوم الواسع تقدر بـ (١٢٧) مليون هكتار تشمل الأراضي الزراعية والمراعي ، والغابات الطبيعية ، وتمثل الأراضي الصالحة حوالي (٤,٨) مليون هكتار كان المزروع الفعلي منها في بداية فترة الدراسة عام ١٩٧٥م (٠,٥١٢) نصف مليون هكتار تقريباً ، زادت إلى (٩٨٩) ألف هكتار في نهاية عام ١٤٠٧هـ أي أن الزيادة كانت بنسبة ٩٣٪ هكتار تقريباً بينما كانت الأراضي الزراعية الموزعة من قبل الدولة (١٠٥٤) ألف هكتار في نفس الفترة .

كما أن هناك (٨٥) مليون هكتار مصنفة مراعي جيدة ، و(١,٨) مليون وثمانمائه ألف هكتار غابات طبيعية ولزيادة الاستفادة من الأراضي الموزعة والصالحة للزراعة ، فإنه يجب إستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج ، والري ، واختيار النباتات والمحاصيل الملائمة لظروف المملكة الطبيعية .

كما أنه من الضروري تنشيط عملية الاهتمام بالمراعي والغابات الطبيعية وارشاد المستثمرين نحو أهمية إستغلالها بإعتبارها مورداً طبيعياً لزيادة طاقة المملكة من الانتاج الحيواني والنباتي وأن يكون ذلك الإستغلال وفقاً لمباديء وقواعد منظمة تكفل حماية المراعي والغابات من الرعي الجائر ، أو الإستغلال غير المنظم .

كما يجب دراسة تربة الأراضي الزراعية بشكل تفصيلي ، من أجل تصنيفها والعمل على حفظها .

٥ ـ تمتلك المملكة العربية السعودية إحتياطي من المياه الجوفية في ست طبقات حاملة للمياه في كل من المنطقة الشرقية ، والوسطي ، والشمالية ، ما يكفي لري (٢٥٠) ألف هكتار لمدة مئة عام تقريباً

ولكن يتطلب إستخراج المياه قواعد وضوابط للحد من الاستنزاف والاستخدام غير الرشيد الذي يقلل من كمية المياه الإحتياطية مما يعرض الزراعة والمجتمع إلى الخطر حيث الاعتماد الكبير على مصادر المياه الجوفية غير القابلة للتحديث في ري الأراضي الزراعية .

لهذا فقد أدركت الدولة هذا الخطر ، وعملت على تشجيع وتوجيه الإستثمارات الحكومية نحو بناء الهياكل الاساسية اللازمة للتنمية الزراعية فقامت بإنشاء شبكة من السدود ، وقنوات الري والصرف ، وتشجيع تطبيق الأساليب الحديثة في الري مثل الري المحوري ، أو بالرش، أو بالتنقيط سواء بإعطاء القروض أو الإعانات لتوفير هذه الأجهزة.

كما قامت بإيجاد مصدرين جديدين للمياه الأول : تحلية مياه البحار ، واستخدامها لأغراض الشرب في المدن والقري من أجل توفير مياه الآبار والسدود للري ، والمصدر الثاني : إعادة استعمال المياه المستعمله بعد تنقيتها وذلك لري الحدائق والمزروعات في المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة ومكة المكرمة ، والطائف ، والدمام .

وحيث أن الطلب على مياه الري يتزايد خاصة بعد التوسع في الأراضي الزراعية الجديدة ، وكذلك نتيجة للإستخدام المفرط في السابق للمياه في كثير من المناطق والذي أدي إلى إنخفاض منسوب المياه الجوفية وقلة المياه السطحية فإنه يجب العمل على التوسع في إنشاء السدود في كافة المناطق والأودية ، وربط صرف القروض والإعانات بإنشاء شبكات للري في المزارع ، وتعميم شبكات المياه المعاد إستعمالها وتوصيلها للمزارع القريبة من المدن للاستفادة منها في ري المزروعات .

كما أنه يجب العمل على إستمرار البحوث والدراسات في ايجاد مصادر جديدة لجلب المياه للمملكة لتغذية الاحتياطي المائي بها .

٦ ـ إن الهدف من التنمية الزراعية في المملكة العمل على تحقيق ماتهدف إليه التنمية الاقتصادية بشكل عام من تنويع لمصادر الدخل ، وتنمية للموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والإستقرار الإقتصادي، ولا شك أنها أهداف طموحة ، وفي نفس الوقت واقعية من حيث التحقيق حيث يمكن تحقيقها عن طريق إستخدام الإمكانات المتاحة وإستغلال الموارد أفضل إستغلال والعمل على تذليل العقبات التي تواجه التنمية الزراعية قدر الامكان .

٧ ـ إن سياسة التنمية الزراعية في المملكة تعتمد بشكل أساسى على مجموعة من سياسات الدعم المالي والعيني ـ وتعتبر هذه السياسات والاجراءات بالنسبة للقطاع الزراعي وسائل فعالة في التغلب على معظم العقبات التي تواجه التنمية الزراعية مما يحقق كثيراً من أهداف التنمية ، كما أن أي محاولة لدفع هذا القطاع أو توجيه الاستثمارات فيه أو زيادة الطاقات الحالية يجب أن تبدأ من هذه السياسات .

إلا أن تنفيذ تلك السياسات قد أثر على إستغلال بعض الموارد الزراعية بشكل غير إقتصادي ، كالمياه مثلاً فقد تم إستنزاف كثير منها بسبب نظام الري القديم المستخدم في فترة خطط التنمية الأولي والثانية ، وزيادة المساحة المزروعة بشكل كبير نتيجة توزيع الأراضي كما أثر أيضاً في عملية توجيه الاستثمارات الزراعية حيث تم تفضيل مجالات ومشروعات معينة ، دون غيرها ، مما أثر في زيادة الانتاج الزراعي في بعض المحاصيل كالقمح والبيض والتمور ، ونقص انتاج بعض المحاصيل التي تعتمد المملكة في تلبية حاجتها على الاستيراد لسد العجز مثل محصول الشعير ، واللحوم ، والحليب ، والفواكه ، وهنا يجب العمل على احداث نوع من التوازن في تنفيذ هذه السياسات الزراعية ، والاجراءات التنموية لهذا القطاع مع ربطها بالقطاعات الأخري .

٨ ـ إن توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على المواطنين والشركات الزراعية يعتبر نظاماً جيدا حيث يعمل على توسعة الأراضي الزراعية والانتاجية وزيادة الحيازات الزراعية للمزارعين وهو بلا شك يتفق مع مبدأ الاقطاع الزراعي في الشريعة الاسلامية إلا أن المشكلة التي تقابل هذا النظام هي عدم إستغلال الأراضي الزراعية الموزعة إستغلالاً إقتصادي ، حيث لم يتم إستثمار الأراضي الموزعة بالكامل في كثير من المناطق .

٩ ـ إن الأسلوب الإستثماري السائد في المملكة العربية السعودية هو الإستثمار الفردي سواء كان ذاتيا أو بعقد المزارعة ، والمساقاة ، ثم نظام الاجارة وان كان العمل بهذا الاخير قليل الانتشار الا في أراضي الوقف فهو المعمول به حاليا .

وقد ظهر في السنوات الأخيرة الاستثمار بنظام الشركات والمؤسسات الزراعية منها الشركات المساهمة ، والمحدودة والتي أخذت تنتشر في كثير من المناطق الزراعية حيث تعمل في مجال الانتاج ، والتصنيع ، والتربة والتسمين ، والتسويق .

ويعتبر الإستثمار بهذه الشركات صحيحاً مالم يتعارض في جملته وجزئياته مع أحكام الشريعة الاسلامية ونظامها الاقتصادي ، وان كان موضوع الشركات الوضعية يحتاج إلى دراسة أخري مستقلة اذ لم يتسع المجال في هذه الدراسة لمعالجته كما يجب .

١٠ ـ يتميز الإستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية بالكثافة الرأسمالية، من حيث الاتجاه إلى إستخدام الآلات والأساليب الحديثة في مجالات زراعة القمح ، والخضروات ، ومشروعات الدواجن ، وتربية وتسمين الأغنام والأبقار ، وانتاج الحليب .

فقد شجعت سياسة الدولة في مجال إعانات الآلات ، وسياسة الائتمان الزراعي على إستخدام مثل هذه الأساليب الرأسمالية الكثيفة لتوفير

إستخدام عناصر الإنتاج الزراعي النادرة مثل المياه ، والعمل ، وكان من الطبيعي زيادة أعداد المشروعات المتخصصة في تلك المجالات المذكورة حيث تضاعف عددها خاصة مشاريع القمح ، ومزارع البيوت المحمية لإنتاج الخضار ومشروعات الدواجن وتسمين وتربية الأغنام .

أما المزارع التقليدية فإن إستخدامها للآلات والأساليب الحديثة مازال ضعيفاً نظرا لارتفاع تكاليفها .

إضافة إلى أن هذه المزارع وتلك المشروعات تعاني من مشكلة مشتركة فيما بينها وهي ضعف عمليات الصيانة للآلات الحديثة والمعدات .

إضافة إلى المشاكل في عمليات التسويق للمنتجات الزراعية والمتروكة للمبادرات الفردية .

لذا يجب أن توجه الاستثمارات الزراعية نحو بناء المشروعات المنتجة لسلع الاستخدامات الوسيطة أو الخام مثل الأدوية البيطرية ، ومعدات الري ، والمبيدات الكيماوية ، وكذلك نحو مشروعات الصيانة للآلات والمعدات الزراعية ، والخدمات الزراعية المكملة لجوانب الإنتاج مثل خدمات النقل ، والتخزين والحفظ ومعدات التعبئة والتغليف ، وتقديم المعونات الفنية الزراعية . وتشجيع إنشاء شركات في مجال التسويق ، والأبحاث ، والتصنيع للمنتجات الغذائية ، ومستلزمات الانتاج .

١١ ـ تشجيع تحويل المزارع التقليدية إلى مشروعات متخصصة ، وذلك بإتخاذ خطة متوازنة في الاجراءات والخدمات الزراعية في مجالات الانتاج والأبحاث والصيانة والتسويق ، والتعاون والتدريب ، والإرشاد الزراعي ، وذلك من خلال السياسات الزراعية المالية والإئتمانية ، والإستثمارية ، التي تقدم للمزارع أو المشروعات المتخصصة ، حتي لا يصاب القطاع الزراعي بإختلال في نمط الاستغلال الزراعي للموارد الزراعية حيث تبقي المزارع التقليدية كما هي عليه ، وتزداد المشروعات الزراعية المتخصصة تقدماً وقدرة على الاستمرار .

وهنا يجب تذليل كافة العقبات التي تواجه المزارع التقليدية والعمل على تطويرها لكي تستطيع الاستمرار في الانتاج .

١٢ ـ لقد حقق القطاع الزراعي اكتفاءاً ذاتياً في بعض السلع الزراعية كالقمح، والخضروات والتمور ، والدواجن ، والبيض . وكان ذلك نتيجة ايجابية لما بذل من جهود وماتم من اجراءات وخاصة في زيادة الأراضي الزراعية وإعطاء القروض والاعانات ، وتشجيع استخدام الآلات والاساليب الحديثة في الانتاج من قبل الدولة .

إلا ان هناك عجزاً في بعض السلع الزراعية الأخري يتم سده عن طريق الاستيراد . لذا يجب الاستمرار في إعطاء الحوافز التي تعمل على زيادة المنتجات الزراعية التي يتطلبها المجتمع والعمل على إيجاد وسائل وتدابير كافية للمحافظة على السلع الزراعية التي وصلت فيها المملكة للاكتفاء الذاتي مثل تشجيع الصناعات الغذائية المحلية التي تعتمد على تلك المنتجات ، والتصدير للخارج إذا كان هناك فائضاً عن حاجة البلد ، ونشر العمل التخزيني لدي المنتجين ومساعدتهم في انشاء المستودعات للمنتجات الزراعية .

ثالثاً : التنمية الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية :

١ ــ تمثل العمالة الزراعية الأردنية ٦,٧٪ من اجمالي القوي العاملة بالأردن في عام ٨٦م وهذه العمالة لاتكفي لتشغيل القطاع الزراعي حيث يستخدم عمالة غير وطنية تقدر بـ (١٤,٥) ألف عامل من خارج الأردن .

ويوجد في سوق العمالة خلل يتمثل في زيادة المعروض من بعض الحرف والتخصصات المهنية مقابل نقص في الفنيين والمتخصصين الزراعيين بالرغم من وجود عدد لا بأس به من الكليات الزراعية والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب الزراعي .

ولهذا يجب العمل على تنويع عمليات التدريب والتعليم الزراعي والبيطري ، ليشمل كافة المهن التي يتطلبها القطاع الزراعي وتوفير الكوادر البشرية الوطنية اللازمة لهذا القطاع على مختلف المستويات الفنية والعادية .

٢ ـ تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية (٨٩) ألف هكتار معظمها أراضي صحراوية جافة وتمثل الأراضي الزراعية حوالي ١٢٪ ، الصالح منها للزراعة حوالي ٤٪ ، والمزروع من الأراضي الصالحة للزراعة لا يزيد عن ٦١٪ ، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المائية ، ومدي توفرها ، والإعتماد الكبير على مياه الأمطار ، وكذلك مدي صلاحية شكل الأراضي للانتاج الزراعي من حيث طبيعتها . إضافة الى تبوير جزء من الأراضي الزراعية وعدم إستغلال جزء كبير من الأراضي المحيطة بالمدن الكبيرة وتركها كأراضي عقارية للبيع والشراء فقط .

لذا يوصي الباحث بضرورة العمل على الإستفادة من المساحة الصالحة للزراعة وتنويع ذلك حسب ظروف وصلاحية وطبيعة الأراضي ولعل ما فرضته الدولة من ضرائب على عدم إستغلال الأراضي المحيطة بالمدن والصالحة للزراعة يعتبر اجراء سليم إلى حد ما .

إلا أن الأفضل منه وضع حوافز تشجيعية كتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مخفضة أو الآلات والأجهزة بطريقة البيع بالتقسيط ، أو المشاركة من قبل الجهات الحكومية مع القطاع الخاص أو إنشاء شركات يساهم فيها الأفراد ، وفقاً لنظام المزارعة أو غير ذلك من وسائل التشجيع كتمليك الأراضي للمستثمرين وتوجيه مدخرات المجتمع إلى الإستثمار في القطاع الزراعي وغير ذلك من الأساليب .

كالإعانات والأسعار التشجيعية مما يدفع أصحاب الأراضي والمستثمرين الى إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة إستغلالاً أفضل .

٣ ـ تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية محدودة الموارد المائية ، مما يحد ذلك من التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة الكثيفة خاصة وإن إعتماد مصادر المياه إلى حد كبير على الأمطار ، والتي يفقد معظم مياهها بسبب التبخر وينساب جزء منها إلى البحر عبر الأودية والأنهار على شكل فيضانات قلما يستفاد منها والباقي يتسرب الى الطبقات المائية الجوفية .

ويمكن إستغلال هذه المياه عن طريق السدود والآبار ، ولعل ما تم إنجازه في مجال الموارد المائية والرى من بناء للسدود ، وحفر للآبار ، وانشاء قناة الغور ، ومشروع وادي الأردن . يحقق الإستفادة من هذه الموارد في هذه المناطق . إلا أن الباحث يوصي بضرورة التوسع في تمديد مشروعات الري ، وإنشاء السدود لكي تغطي أكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة ، والعمل على الإستفادة من المياه المستعملة وإعادة إستعمالها في المجال الزراعي وخاصة في رى الأراضي القريبة من المدن الكبيرة ، والعمل على الإستفادة من مياه نهر الأردن في رى مساحات أكبر عن طريق تمديد القنوات ونقل المياه إلى المناطق الزراعية البعيدة عن النهر ويكون ذلك وفق أولويات وخطة تضعها الجهات المسئولة عن المياه .

٤ ـ إن الزراعة في الأردن في غالبها مطرية ، لذا فإن امكان التوسع الأفقي يعتبر محدوداً نسبياً في ظل الظروف الإقتصادية حالياً .

أما التوسع الرأسي والذي يعتمد إعتماداً كلياً على تكثيف إستخدام رأس المال ، وإستخدام الميكنه الزراعية بالصورة الملائمة وتحسين السلالات ، وترشيد استخدام المياه وصيانة التربة ، والمحافظة على خصوبتها وإستخدام النظم الزراعية كما هو معمول به في مناطق الغور في الأراضي المروية .

حيث نجحت تلك المشروعات خاصة زراعة الخضروات ، وكذلك مشروعات إنتاج الدواجن ، والبيض ، هذا دليل على نجاح سياسات التنمية الزراعية في هذا المجال بشكل كبير .

ويوصى الباحث بضرورة التوسع في استخدام رأس المال الكثيف في مشروعات القمح ، والمحاصيل الأخرى التي تعاني من عجز في الإنتاج .

كما يجب العمل على التوسع في مشروعات الصيانة للأجهزة والآلات الزراعية ، والعمل على التوسع في مشروعات إنتاج مستلزمات الإنتاج الوسيطة والخام ، وكذلك إنشاء نواة لإنتاج المعدات الزراعية وتطويرها بحيث يمكن أن يتكامل القطاع الزراعي محلياً دون الإعتماد على الإستيراد .

٥ ـ يعتمد الأردن في تمويل مشروعات التنمية الزراعية والغذائية على المدخرات الوطنية للقطاعين العام والخاص كأساس ‹ ١ › . والقروض والمساعدات الخارجية . إلا أن القروض بفوائد وأسعارها مرتفعة قد تزيد عن ١٥ ٪ كما في قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ‹ ٢ › .

ولهذا سيتحمل القطاع الزراعي هذه الديون وفوائدها . وهذا بلا شك تعامل بالربا محرم في الإسلام ويجب العمل على تطبيق النظام المالي الإسلامي في عمليات إنشاء المشروعات الزراعية وتمويلها وتسهيل ذلك لهم عن طريق المصرف الأردني الأسلامي ، أو عن طريق شركات متخصصة تنشأ من أجل هذا الغرض .

ولعل في تطبيق طرق جباية الأموال وفقاً للنظام المالي الإسلامي من زكاة، وخراج على الأراضي الزراعية ، والإستفادة من فائض المشروعات العامة، وإنشاء المشروعات المشتركة بين القطاعين الخاص والعام كل ذلك يمكن

١ ـ وزارة التخطيط : خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م ، ص ١١٢ .

٢ ـ د . محمود عبد الهادي شافعي : مدخل إلى الإقتصاد الزراعي ، ص ١٢٧ .

أن يوفر من الأموال ما يكفي لتمويل مشروعات التنمية الزراعية ، وهنا يجب تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل على المشاركة وفقاً للنظام الإسلامي في تمويل المشروعات الزراعية وعقد الإتفاقات الثنائية مع البلدان العربية والإسلامية لتوفير التمويل اللازم وفقاً للنظام المالى الإسلامي .

إضافة إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي وخاصة العمل على جذب الأموال العربية والإسلامية للاستثمار في المجالات المختلفة بما في ذلك قطاع الزراعة .

٦ ـ إن ما إستهدفته خطط التنمية الزراعية من إستغلال للموارد الزراعية يقصد به زيادة الدخل والإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي قدر الإمكان وحسب المتاح من موارد زراعية ، وهذه الأهداف تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في مستوياتها الثلاثة إذا تم تنفيذها وفقاً لأولويات تلك المستويات الضرورية ، والحاجية ، والتحسينية ، حيث إنها تعمل على حفظ الكليات الخمس ، وتحقق المصلحة العامة للأمة .

٧ ـ تعتبر السياسات والإجراءات الزراعية التي إفترضتها خطط التنمية خلال الفترة من ١٩٧٥م وحتي ١٩٨٨م أساليب مناسبة بصفه عامه للقضاء على المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي وخاصة تلك التي تتفق مع السياسات الزراعية في المنهج الإسلامي ، مثل سياسه تنمية الموارد الأرضية والموارد المائية ومشروعات الري وسياسات الإستثمار ، والإنتاج والتسويق .

إلا أن بعض السياسات إشتمل على إجراءات تخالف أحكام ومبادىء السياسات التنموية في الإقتصاد الإسلامي ، مثل سياسة التمويل وخاصة فرض الضرائب غير المباشرة ، والقروض بفوائد ، وإجراءات نظام التعاون التي تقوم على مبدأ الفائدة على رأس المال أو القرض فهذه فوائد ربوية محرمة شرعاً .

وكذلك إجراءات تحديد الملكية الزراعية بحد أدني أو أعلى ، حيث تتعارض مع نظام الإرث وحرية التملك في الإسلام ، وإنتاج التبغ والذي يعتبر من الخبائث ، فهذه الإجراءات يجب تعديلها بما يتفق وأحكام الإسلام .

٨ ـ إن الإستثمار بنظام المشاركة مقابل جزء من الناتج أو بنظام الإجارة كما هو سائد في الأردن يتفق مع أحكام شركة المساقاة والمزارعة ، وعقد الإجارة في الفقة الإسلامي .

أما الإستثمار بنظام الشركات الوضعية كالمساهمة ، والمحدودة ، وغيرها، فإن ذلك يعتبر صحيحا ما لم يتعارض في جملته وجزئياته مع أحكام الشريعة الإسلامية . وهذا الموضوع يحتاج إلى دراسة أخرى لم يتسع المجال فى هذه الدراسة لمعالجته كما ينبغي .

ويوصي الباحث بالعمل على تنظيم الإستثمار وفقاً لعقود الشركات في الفقه الإسلامي في المجال الزراعي وخاصة شركة المزارعة والمساقاة ، لما لهما من أثر إقتصادي كبير في إستغلال الموارد الأرضية الزراعية ، والبشرية والماليه .

٩ ـ إن تركيز الإستثمارات على بعض المشروعات ذات المردود السريع الربحية أدي إلى زيادة إنتاجها وحدوث فائض في بعض المنتجات مما سبب اختناقات في الأسواق المحلية ، مثل مشروعات إنتاج الخضروات ، والدواجن اللاحم ، والبياض والحمضيات ، حيث حققت هذه المشروعات إكتفاءاً ذاتياً ثم حققت فائضاً بعد ذلك في إنتاجها . مما أدي إلى زيادة مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج المحلي والصادرات .

بينما تعاني بعض المنتجات من عجز كبير كاللحوم الحمراء ، والأسماك والألبان ، والمحاصيل الحقلية ، والتي تعتمد الأردن في سد حاجتها منها على الإستيراد .

لذا من الأنسب العمل على احداث توازن في توزيع الإستثمارات ، وتشجيع أو توجيه القطاع الخاص للإستثمار في إنتاج السلع التي يحتاجها المجتمع وخاصة الرئيسية منها .

١٠ ـ تعتبر القروض الممنوحة بصفة خاصة من مؤسسات التمويل الزراعي . والمنظمة التعاونية ، واتحاد المزارعين ، وما يترتب عليها من فوائد عبأ ثقيلاً على المزارعين وفي نفس الوقت تزيد من تكلفة الإنتاج ومن المفروض أن تعمل هذه المؤسسات على تشجيع المدخرات الوطنية ، وجذب المدخرات من القطاعات الأخرى وفقاً لنظام المرابحة أو المشاركة ، أو المضاربة في الفقة الإسلامي واستثمار هذه المدخرات في مشروعات القطاع الزراعي عن طريق انشاء شركات أعمال زراعية وفقاً للنظام المالي في الاقتصاد الإسلامي ، وهنا يبرز دور المصرف الأردني الإسلامي في التوسع في استخدام الطرق التمويلية الإسلامية لتمويل القطاع الزراعي في كافة المناطق .

١١ ـ إن ما تحقق من منجزات في مجال التسويق الزراعي قد ساهم في تخفيف كثير من المشكلات التسويقية خاصة لبعض المنتجات النباتية والحيوانية الا أن المحافظة على الأسواق الخارجية ، خاصة للمنتجات ذات الفائض يحتاج إلى جهود معينة في هذا المجال . من أهمها ما يتعلق بنوعية المنتجات ومطابقتها للمواصفات الإنتاجية القياسية للأسواق التي تصدر إليها ، وكذلك إرتفاع التكاليف التسويقية والعمل على تخفيضها إضافة إلى العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي العربي كجزء من التكامل الإقتصادي الإسلامي بين البلدان الإسلامية حيث يمكن بهذا التكامل فك كثير من الإختناقات التسويقية والتمويلية .

الفهارس

أولاً : فهرس المراجع .

ثانياً : فهرس الجداول .

ثالثاً : فهرس الأشكال .

رابعاً : فهرس المحتويات .

مراجع ومصادر البحث

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : كتب التفسير .

١ - ابن الجوزي : جمال الدين عبدالرحمن علي .

زاد المسير في علم التفسير ، طبعة المكتب الاسلامي .

٢ - ابن العربي : القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله .

أحكام القرآن ، الطبعة الثانية ، مطبعة عيسى الحلبي .

٣ - ابن كثير : الحافظ عمادالدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير .

تفسير القرآن العظيم ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، وطبعة دار المعرفة ، بيروت، لبنان .

٤ - البيضاوي : ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد .

أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، المعروف بتفسير البيضاوي .

٥ - الجصاص : أبو بكر .

أحكام القرآن ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٦ - الحميدي : عبدالعزيز بن عبدالله الحميدي .

تفسير ابن عباس ، ومروياته في التفسير من كتب السنة ، نشر مركز البحث العلمي والتراث الاسلامي ، جامعة أم القرى . مكة المكرمة .

٧ - السعدي : عبدالرحمن بن ناصر السعدي .

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، طبع ونشر الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، ١٤٠٤ هـ الرياض .

٨ - الشنقيطي : محمد الأمين .

أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن طبع وتوزيع الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ، ١٤٠٣ هـ الرياض .

٩ ـ الصابوني : محمد على .
روائع البيان في تفسير آيات الاحكام ، الطبعة الأولي ١٣٩١ هـ . دار القرآن الكريم .
١٠ـ الطبري : محمد بن جرير الطبري .
جامع البيان في تفسير القرآن ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٢م.
١١ـ القرطبي : أبي عبدالله محمد القرطبي .
الجامع لاحكام القرآن ، طبعة ١٣٨٧ هـ . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة .
١٢ـ قطب : سيد ابراهيم قطب .
في ظلال القرآن الطبعة الحادية عشر عام ١٤٠٥ هـ دار الشروق . القاهرة .

ثالثا : كتب السنة وشروحها وعلومها .

١٣ـ ابن الأثير : أبو السعادة المبارك بن محمد الجزري .
النهاية في غريب الحديث والأثر ، طبعة عيسى الحلبي ، ١٣٨٣ هـ .
١٤ـ ابن الأثير :
جامع الاصول في أحاديث الرسول .
طبعة دار الفكر .
١٥ـ ابن حجر : الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني .
فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ .
١٦ـ ابن حجر :
بلوغ المرام من أدلة الاحكام ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
١٧ـ الألباني : أحمد ناصر .
سلسلة الاحاديث الصحيحة ، المكتب الاسلامي .
١٨ـ الألباني : أحمد ناصر .
صحيح الجامع الصغير ، طبعة المكتب الاسلامي .

١٩ـ ابن ماجة : أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني .
السنن ، تعليق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢٠ـ أبو داود : سليمان بن الأشعث السجتاني .
السنن ، تعليق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار احياء التراث العربي .
٢١ـ الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف القاضي الأندلسي .
المنتقى شرح الموطأ ، الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢٢ـ البخاري : أبو عبدالله محمد بن اسماعيل .
الجامع الصحيح « صحيح البخاري » ، طبعة المكتبة الاسلامية استانبول ، تركيا وطبعة المطبعة السلفية انظر ابن حجر ، فتح الباري .
٢٣ـ البيهقي : ابو بكر احمد بن الحسين بن على البيهقي .
السنن الكبري ، الطبعة الأولى ١٣٤٤ هـ الهند .
٢٤ـ الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى .
الجامع الصحيح ، طبعة محمد الحلبي ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، وطبعة دار الفكر ، بيروت مع عارضة الاحوذي لابن العربي .
٢٥ـ الحاكم : ابو عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم .
المستدرك على الصحيحين ، الطبعة الأولى ، حيدر آباد . الهند ١٣٤١ هـ .
٢٦ـ الزرقاني : محمد الزرقاني .
شرح الزرقاني للموطأ المكتبة التجارية ١٣٥٥ هـ .
٢٧ـ الزيلعي : ابو محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي .
نصب الراية لاحاديث الهداية ، الطبعة الأولى ، المجلس العلمي ، الهند .
٢٨ـ الشوكاني : محمد بن على .
نيل الأوطار ، دار الجيل ، بيروت ١٣٧٣ هـ .
٢٩ـ الشيباني : الامام أحمد بن محمد بن حنبل .
المسند ، طبعة المكتب الاسلامي ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت .

٣٠- مالك : الامام مالك بن أنس الأصبحي .
الموطأ ، مطبعة دار احياء التراث العربي .
٣١- محمد زكريا .
أوجز المسالك في موطأ مالك ، دار الفكر ، بيروت .
٣٢- مسلم : الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري .
الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، طبعة دار احياء التراث العربي ، بيروت وانظر النووى .
٣٣- المناوي : محمد عبدالرؤوف .
فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المكتبة التجارية الكبري ، ١٩٣٨ م
٣٤- المنذري : زكي الدين ابو محمد عبدالعظيم المنذري .
الترغيب والترهيب من الحديث ، الطبعة الثانية مصطفي الحلبي ١٣٧٣ هـ ، وطبعة دار احياء التراث ٦٨ م .
٣٥- المنذري : زكي الدين ابو محمد عبدالعظيم المنذري .
مختصر صحيح مسلم ، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية ، الكويت ١٩٦٩ م .
٣٦- النووى : يحيى بن شرف .
شرح النووى على صحيح مسلم ، المطبعة المصرية ومكتبتها ، مصر .
٣٧- الهيثمى :
الجافظ على بن أبى بكر الهيثمى .
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .
دار الكتاب العربي . بيروت .

رابعا : كتب الفقه والاصول .

أ - الفقه الحنفي .

٣٨- ابن عابدين : محمد أمين .
رد المحتار على الدر المختار ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر.

٣٩ـ ابن نجيم : زين الدين بن ابراهيم بن محمد بن بكر .
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ط ، القاهرة ، وط ، دار المعرفة ، بيروت .
٤٠ـ ابن الهمام : كمال الدين محمد بَن عبدالواحد .
شرح فتح القدير ، الطبعة الأولى : دار صادر ، بيروت ، تصوير عن المطبعة الكبرى ، ببولاق ، مصر ١٣١٥ هـ ـ ١٣١٨ هـ .
٤١ـ البابرتي : محمد محمود
شرح العناية على الهداية ، بهامش شرح فتح القدير ، الطبعة الأولى ، ببولاق ، مصر ١٣١٦ هـ .
٤٢ـ الزيلعي : فخر الدين عثمان بن على
تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة ، بيروت .
٤٣ـ السرخسي : شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبى سهل .
المبسوط ، طبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٤ هـ ، وطبعة دار المعرفة ، بيروت.
٤٤ـ الشيباني : أبو عبدالله محمد بن الحسن .
الكسب .
٤٥ـ الكاساني : علاء الدين أبى بكر بن مسعود .
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مطبعة الامام ، القاهرة ٩٢ هـ ، والطبعة الثانية ٩٤ هـ ، دار الكتاب العربي بيروت .
٤٦ـ المرغيناني : على بن أبى بكر .
الهداية شرح بداية المبتدى مع شرح فتح القدير ، الطبعة الأولى ١٣١٦ ، ببولاق مصر .
٤٧ـ نظام : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند .
الفتاوى الهندية ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٣ هـ .
ب ـ الفقة المالكي .
٤٨ـ ابن رشد : محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المشهور بالحفيد .
بداية المجتهد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

٤٩ـ الحطاب : محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب .
مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .
٥٠ـ الدردير : أحمد بن محمد بن أحمد .
الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ، انظر الدسوقي .
٥١ـ الدردير : أحمد بن محمد بن أحمد .
الشرح الصغير ، مع بلغة السالك انظر الصاوي .
٥٢ـ الدسوقي : محمد بن عرفه .
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط مراجعة على النسخة الأميرية .
٥٣ـ الصاوي : أحمد بن محمد
بلغة السالك لأقرب المسالك ، طبعة ١٣٧٢ هـ ، مصطفى الحلبي ، مصر .
٥٤ـ القرافي : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس المشهور بالقرافي .
الفروق ، طبعة عيسي الحلبي ١٣٤٦ هـ .
جـ ـ الفقه الشافعي .
٥٥ـ الانصارى : أبو يحي زكريا الأنصاري .
أسني المطالب ، تصوير المكتبة الإسلامية عن ط ١٣١٣هـ .
٥٦ـ الرملي : محمد بن أحمد بن حمزة .
نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
٥٧ـ الرافعي : أبو القاسم عبدالكريم بن محمد .
الشرح الكبير المسمى (فتح العزيز شرح الوجيز) ، مع المجموع للنووى ، دار الفكر ، بيروت .
٥٨ـ الزركشي : بدرالدين محمد بن عبدالله .
القواعد ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٠٣ .
٥٩ـ الشافعي : الامام محمد بن ادريس .
الأم ، تصحيح / محمد زهرى النجار . دار المعرفة / بيروت ، والطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .

٦٠ـ الشربيني الخطيب : شمس الدين محمد بن أحمد
الاقناع في حل ألفاظ أبى شجاع ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .
٦١ـ الشربيني الخطيب : شمس الدين محمد بن أحمد
مغنى المحتاج ، ط دار احياء التراث العربي ، وط دار الفكر بيروت .
٦٢ـ الشرواني : عبدالحميد الشرواني
الحاشية على تحفة المحتاج ، دار صادر ، بيروت .
٦٣ـ قليوبي وعميره :
حاشيتا قليوبي وعميره على منهاج الطالبين ، طبعة الحلبي ، دار إحياء الكتب العربية .
٦٤ـ المزني : ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى .
مختصر المزني مع الأم للشافعي ، انظر الشافعي .
٦٥ـ الهيثمي : أحمد بن حجر
تحفة المحتاج بشرح المنهاج بهامش الشرواني ، وابن القاسم ، دار صادر .
٦٦ـ النووى : أبو زكريا يحيى بن شرف .
روضة الطالبين ، المكتب الاسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .
٦٧ـ النووى : أبو بكر يحيى بن شرف .
المجموع شرح المهذب .
ادارة الطباعة المنيرية الطبعة الأولى ، وطبعة دار الفكر ، وطبعة شركة العلماء مصر .
٦٨ـ النووى : ابو زكريا يحيى بن شرف .
منهاج الطالبين ، مع تعليقات جويلي بن ابراهيم الشافعي دار الفكر ، بيروت .
د ـ الفقه الحنبلي .
٦٩ـ ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام .
مجموع الفتاوى ، تصوير للطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ ، توزيع ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالمملكة العربية السعودية .

٧٠ـ ابن رجب : الحافظ أبى الفرج عبدالرحمن .

القواعد ، دار المعرفة ، بيروت .

٧١ـ ابن القيم : أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، المشهور بابن قيم الجوزية .

اعلام الموقعين عن رب العالمين ١٣٨٨ هـ شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة.

٧٢ـ ابن قدامة : شمس الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد .

الشرح الكبير على متن المقنع مع المغنى طبعة جديدة ١٣٩٢ هـ ، دار الكتاب العربي بيروت .

٧٣ـ ابن قدامة : موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد .

المغني . انظر مرجع (٧٢) .

٧٤ـ ابن قدامة : موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد .

المقنع المؤسسة السعيدية ، الرياض ، وط المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٣٧٢ هـ.

٧٥ـ ابن مفلح : أبى عبدالله محمد بن مفلح .

الفروع ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ هـ عالم الكتب ، بيروت .

٧٦ـ ابن هبيرة : ابو المظفر يحيى بن محمد

الافصاح عن معاني الصحاح منشورات المؤسسة السعيدية الرياض .

٧٧ـ البهوتي : منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي المصري .

الروض المربع ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

٧٨ـ البهوتي : منصور بن يونس بن ادريس

شرح منتهى الارادات ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

٧٩ـ البهوتي : منصور بن يونس بن ادريس .

كشاف القناع عن متن الاقناع ، مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .

٨٠ـ الخرقي : عمر بن حسين

المختصر الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها ، الرياض .

٨١ـ القاري : أحمد بن عبدالله

مجلة الأحكام الشرعية ، دراسة وتحقيق د. عبدالوهاب أبو سليمان ، ود. محمد ابراهيم على . ط الناشر . تهامة . جدة .

٨٢ـ المرداوي : علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان .

الانصاف ، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ . دار احياء التراث العربي ، بيروت .

٨٣ـ المرداوي : أبو الحسن على بن سليمان .

تصحيح الفروع ، مع الفروع ، انظر ابن مفلح .

هـ ـ الفقه الظاهري :

٨٤ـ ابن حزم : أبو محمد بن أحمد بن سعيد .

المحلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

و ـ أصول الفقه :

٨٥ـ ابن نجيم : زين العابدين بن إبراهيم .

الاشباه والنظائر ، ط ١٣٨٧هـ ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٨٦ـ السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن .

الاشباه والنظائر ، طبعة ١٣٧٨هـ ، شركة مصطفى الحلبي ، وأولاده ، مصر .

٨٧ـ الشاطبي : أبو اسحاق إبراهيم بن موسى .

الموافقات ، طبعة ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة محمد علي صبيح وأولاده . القاهرة .

٨٨ـ الغزالي : أبو حامد محمد بن محمد .

المستصفي من علم الأصول ، تصوير من الطبعة الأولى ، ١٣٢٢هـ ، ببولاق ، مصر .

خامساً : مصادر عامة في الشريعة الإسلامية .

٨٩ـ ابن الأزرق : أبو عبدالله محمد الأندلسي .

بدائع السلك في طبائع الملك ، نشر وزارة الاعلام ، العراق .

٩٠ـ ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام .
السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
٩١ـ ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام .
الحسبة في الإسلام ، طبعة المؤسسة السعودية ، الرياض ، وطبعة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
٩٢ـ ابن القيم : أبو عبدالله محمد بن أبي بكر .
أحكام أهل الذمة ، دار العلم للملايين ، بيروت .
٩٣ـ ابن القيم :أبو عبدالله محمد بن أبي بكر .
زاد المعاد في هدى خير العباد ، المطبعة المصرية ، ١٣٧٩هـ .
٩٤ـ ابن القيم : أبو عبدالله محمد بن أبي بكر .
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، وطبعة مطبعة المدني ، القاهرة .
٩٥ـ أبو زهرة : الشيخ محمد أبو زهره .
الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٧هـ .
٩٦ـ أبو يعلى : محمد بن الحسين الفراء .
الأحكام السلطانية ، طبعة ١٣٨٦هـ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة .
٩٧ـ البار : عبدالله البار (دكتور) .
ملكية الموارد الطبيعية ، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه) ١٤٠٠هـ .
٩٨ـ بسيوني : سيد بسيوني .
الحيازة الزراعية ، طبعة عام ١٩٧٦م .
٩٩ـ البغدادي : موفق الدين البغدادي .
الطب من الكتاب والسنة .

١٠٠ـ الثعالبي : محمد بن الحسن الحجوي .
الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ، المكتبة العلمية ، بالمدينة المنورة .
١٠١ـ الجزائرى : أبو بكر جابر الجزائرى : منهاج المسلم . الطبعة الثانية . دار الفكر.
١٠٢ـ الجويني : أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله .
غياث الأمم في التياث الظلم ، تحقيق د . عبدالعظيم الديب ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، الشئون الدينية ، قطر .
١٠٣ـ الجندي : أنور الجندى .
الإسلام نظام مجتمع ، طبعة ١٣٩٩هـ ، دار الإعتصام .
١٠٤ـ الجنيدل : حمد بن عبدالرحمن .
التملك في الإسلام ، طبعة عام ١٣٩٠هـ ، عالم الكتب ، الرياض .
١٠٥ـ الجزيري : عبدالرحمن .
الفقه على المذاهب الأربعة ، دار الفكر .
١٠٦ـ حسان : حسين بن حامد (دكتور) .
احكام الوصية .
١٠٧ـ حسان : حسين بن حامد (دكتور) .
المدخل لدراسة الفقه الإسلامي،الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
١٠٨ـ الخطراوى : محمد عيد :
الرائد في علم الفرائض الطبعة الثانية دار الثقافة الإسلامية ، الرياض .
١٠٩ـ خلاف : عبدالوهاب خلاف .
السياسة الشرعية ، طبعة ١٣٩٧هـ ، دار الأنصار ، القاهرة .
١١٠ـ الخياط : عبدالعزيز عزت (دكتور) .
الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، المطابع التعاونية ، ١٣٩٠هـ .

١١١- دراز : حامد عبدالمجيد دراز .
إصلاح الضريبة الزراعية في مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٦م .
١١٢- الرشيد عبد العزيز الناصر : عدت الباحث في أحكام التوارث ، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الرياض .
١١٣- السميح : محمد بن على (دكتور) .
ملكية الأراضي في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .
١١٤- سلطان : صلاح الدين عبدالحميد سلطان .
سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية (الضرائب) ، القاهرة ، هجر للطباعة ، ١٤٠٩ هـ .
١١٥- شلبي محمد مصطفى (دكتور) .
المدخل في الفقه الإسلامي ، الطبعة العاشرة ، ١٤٠٥هـ ، الدار الجامعية ، بيروت .
١١٦- الشاطبي : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي .
الإعتصام ، المكتبة التجارية .
١١٧- صدر الشريعة : عبيدالله مسعود .
شرح الوقاية في مسائل الهداية ، طبعة الهند ، ١٣١٦هـ .
١١٨- عبدالعظيم : شرف الدين .
تاريخ التشريع الإسلامي وأحكام الملكية والشفعة والعقد ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨هـ ، منشورات جامعة قاريونس .
١١٩- العبادي : عبدالسلام بن داود (دكتور) .
الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها ، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن .
١٢٠- العوايشة : أحمد .
موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .

١٢١ـ عبدالبر : محمد زكي . (دكتور)
أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنبلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الثقافة ، قطر .
١٢٢ـ القرضاوي : يوسف . (دكتور)
فقه الزكاة ، الطبعة السادسة عشرة ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
١٢٣ـ قلعة جي : محمد رواس .
موسوعة فقه عبدالله بن عباس ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .
١٢٤ـ الماوردي : أبو حسن علي بن محمد بن حبيب .
أدب الدنيا والدين ، الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ ، تحقيق مصطفى السقا . مطبعة مصطفى الحلبي .
١٢٥ـ الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب .
الأحكام السلطانية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر.
١٢٦ـ المبارك : محمد .
آراء ابن تيمية في الدولة ، دار الفكر .
١٢٧ـ المرزوقي : صالح بن زاين . (دكتور)
شركة المساهمة في النظام السعودي ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٦هـ .
١٢٨ـ المصلح : عبدالله المصلح . (دكتور)
الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية ، طبعة الإتحاد الدولي ، للبنوك الإسلامية ، القاهرة .
١٢٩ـ المودودي : أبو الأعلى المودودى .
الحجاب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٣٠- موسى : محمد يوسف (دكتور)

تاريخ الفقه الاسلامي الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، دار المعرفة القاهرة .

١٣١- النووى : عبدالخالق (دكتور)

النظام المالي في الاسلام ، المكتبة العصرية ، الطبعة الثانية ٨١ م . بيروت .

١٣٢- هيبة : محمد السعيد وعبدالعزيز جمجوم .

الزكاة في الميزان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ تهامة للنشر .

سادساً : التاريخ والحضارة الإسلامية .

١٣٣- ابن خلدون : عبدالرحمن بن خلدون المغربي .

المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٣٤- ابن هشام : أبو محمد عبدالملك

السيرة النبوية ، تعليق وضبط عبدالرؤوف ١٩٧٥ م دار الجيل . بيروت .

١٣٥- بطاينة : محمد ضيف الله (دكتور)

تاريخ الحضارة العربية الاسلامية الحياة الاقتصادية في صدر الاسلام ، طبعة ١٤٠٧ هـ ، دار الفرقان . عمان ، الأردن .

١٣٦- الحجى : عبدالرحمن بن على (دكتور)

الحضارة الاسلامية في الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ . بيروت .

١٣٧- الخضرى : محمد الخضري

تاريخ الأمم الاسلامية ، نشر المكتبة التجارية الكبرى مصر ١٩٧٠ م .

١٣٨- الزهراني : ضيف الله بن يحيى (دكتور)

النفقات وادارتها في الدولة العباسية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة .

١٣٩- الزهراني : ضيف الله بن يحيى (دكتور)

موارد بيت المال في الدولة العباسية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، مكتبة الفيصلية . مكة المكرمة .

١٤٠ـ المسعودي : أبو الحسن على بن الحسين بن على
مروج الذهب ومعدن الجوهر ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر بيروت .
١٤١ـ معروف : ناجي
موجز تاريخ الحضارة العربية ، مطبعة المعرفة ١٩٤٨ م بغداد .
١٤٢ـ اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب
البلدان ، مطبعة بريل ، ليدن ١٩٨١ م نشر مكتبة المثني ، بغداد .
سابعاً : الإقتصاد الإسلامي .
١٤٣ـ ابن رجب : ابو الفرج عبدالرحمن بن أحمد
الاستخراج لاحكام الخراج ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥ هـ بيروت ، وط دار المعرفة ، بيروت .
١٤٤ـ ابن سلام : ابو عبيد القاسم بن سلام .
الأموال ، تحقيق محمد خليل الهراس ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر .
١٤٥ـ ابو يوسف : القاضي يعقوب بن ابراهيم
الخراج ، الطبعة الخامسة ١٣٦٩ هـ ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
١٤٦ـ أحمد : عبدالرحمن يسرى أحمد (دكتور)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية .
١٤٧ـ أحمد : عبدالرحمن يسري أحمد
الأولويات الاساسية في المنهج الاسلامي للتنمية الاقتصادية ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي جدة .
١٤٨ـ البشير : محمد عثمان
أحكام الخراج في الفقة الاسلامي دار الأرقم ، الكويت ١٤٠٦ هـ .

١٤٩ـ الثمالي : عبدالله بن مصلح (دكتور)
الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي ، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه) ١٤٠٥ هـ .
١٥٠ـ الجارحي : معبد الجارحي (دكتور)
نحو نظام نقدي ومالي اسلامي الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، القاهرة ١٩٨١ م .
١٥١ـ الجمال : غريب الجمال (دكتور)
النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الاسلامية دار الشروق ١٣٩٧ هـ جدة.
١٥٢ـ الحسني : أحمد حسن (دكتور)
تطور النقود في ضوء الشريعة الاسلامية مع العناية بالنقود الكتابية دار المدني ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
١٥٣ـ خضر : عبدالعليم خضر .
صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، جدة .
١٥٤ـ الخولي : البهي الخولي .
الثروة في ظل الإسلام ، دار الإعتصام الطبعة الثالثة ، ١٣٩٨هـ ، القاهرة .
١٥٥ـ دنيا : شوقي أحمد .
تمويل التنمية في الإقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
١٥٦ـ الدمشقي : أبو الفضل جعفر بن علي .
الإشارة إلى محاسن التجارة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ ،القاهرة .
١٥٧ـ الريس : محمد ضياء الدين . (دكتور)
الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الأنصار ، بالقاهرة ، ٧٧م .

١٥٨- الزرقاء : محمد أنس . (دكتور) .
دالة المصلحة الإجتماعية ونظرية سلوك المستهلك . بحث منشور ضمن بحوث مؤتمر الإقتصاد الإسلامي الأول ، ١٤٠٠هـ .

١٥٩- زنجويه : حميد بن زنجويه .
كتاب الأموال ، تحقيق شاكر ذيب فياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .

١٦٠- الساهي : شوقي عبده . (دكتور)
المال وطرق استثماره في الإسلام ، المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ ، مكة المكرمة.

١٦١- الشاذلي : حسن علي الشاذلي (دكتور) .
الإقتصاد الإسلامي ، دار الإتحاد العربي ، ١٣٩٩هـ ، مصر .

١٦٢- شاكر : محمود شاكر
العالم الإسلامي في المنطقة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

١٦٣- شاكر : محمود شاكر
إقتصاديات العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٥هـ .

١٦٤- الشريف : عبدالله فراج عبدالمعين .
مقومات التنمية الإقتصادية ، جامعة أم القرى (رسالة ماجستير) ١٤٠٣هـ .

١٦٥- الشكيري : عبدالحق .
التنمية الإقتصادية في المنهج الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية . قطر .

١٦٦- الصدر : محمد باقر .
إقتصادنا ، طبعة ١٣٩٨هـ ، دار الكتاب اللبناني ، والمصري .

١٦٧ـ صقر : محمد أحمد .

الإقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

١٦٨ـ الطحاوي : إبراهيم .

الإقتصاد الإسلامي ، طبعة ١٣٩٤هـ ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة .

١٦٩ـ الطيب : موسى الطيب .

الإحكتار وموقف الشريعة الإسلامية ، جامعة أم القرى ، (رسالة ماجستير).

١٧٠ـ عبده : عيسى عبده .

النظم الماليه في الاسلام . معهد الدراسات الاسلامية . القاهرة ١٩٦٥م .

١٧١ـ عبده :عيسى عبده

الاقتصاد الاسلامي مدخلاً ومنهاجاً .

١٧٢ـ عبده : جمال محمد أحمد .

دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، دار الفرقان ، عمان .

١٧٣ـ علي : ابراهيم فؤاد أحمد على .

الموارد المالية في الاسلام . الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ . مكتبة الانجلو المصرية .

١٧٤ـ العسال : أحمد العسال وآخرون .

النظام الاقتصادي الاسلامي .

١٧٥ـ علي : أحمد مجذوب أحمد علي .

السياسات المالية في الإقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى (رسالة دكتوراه) ١٤٠٩هـ .

١٧٦ـ علي : إبراهيم فؤاد محمد على .

الإنفاق العام في الإسلام ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ، مكتبة الأنجلو ، المصرية.

١٧٧ـ عفر : محمد عبدالمنعم (دكتور)

اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل ، دار المجمع العلمي ١٤٠٠هـ جدة .

١٧٨ـ عفر:التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي دار المجمع العلمـــي ١٤٠٠ هـ جدة .
١٧٩ـ عفر :مشكلة التخلف واطار التنمية والتكامل بين الاسلام والفكر الاقتصادي المعاصر الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ١٤٠٧ هـ .
١٨٠ـ عفر :التخطيط والتنمية في الاسلام ، دار البيان العربي ١٤٠٥ هـ ، جدة .
١٨١ـ عفر :الاقتصاد التحليلي الاسلامي دار حافظ ، ١٤٠٩ هـ جدة .
١٨٢ـ عفر : الاقتصاد الاسلامي دار البيان العربي ، ١٤٠٦ ، جدة .
١٨٣ـ عفر:التسويق الزراعي بالمملكة العربية السعودية (بحث) مركز البحوث والتنمية . جامعة الملك عبدالعزيز جده .
١٨٤ـ عفر :السياسة الاقتصادية والشرعية الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ١٤٠٧هـ .
١٨٥ـ فراج : عزالدين
التنمية الاقتصادية والاجتماعية دار الفكر العربي ، القاهرة .
١٨٦ـ الفنجرى : محمد شوقى الفنجرى .
الاسلام والضمان الاجتماعى .
الطبعة الاولى ، ١٤٠٠هـ . دار ثقيف .
١٨٧ـ الفنجري : محمد شوقي (دكتور)
المذهب الاقتصادي الاسلامي ، عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٤٠١ ، جدة .
١٨٨ـ الفنجري :
ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٧ م .
١٨٩ـ القرشي : يحيى بن آدم
الخراج ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .
١٩٠ـ محمد : قطب ابراهيم محمد .
السياسة المالية لعمر بن الخطاب الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ م .

١٩١ـ مرطان : سعيد سعد (دكتور)

مدخل الفكر الاقتصادي في الاسلام مؤسسة الرسالة ١٤٠٦ هـ بيروت .

١٩٢ـ المصري : عبدالسميع المصري .

التجارة في الاسلام طبعة الانجلو المصرية ، القاهرة .

١٩٣ـ المودودى : أبو الأعلى المودودي .

أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ، الطبعة الثالة ١٩٧١ م .

١٩٤ـ النمري : خلف بن سليمان بن صالح .

الشركة الاسلامية للاستثمار جامعة أم القرى (رسالة ماجستير) ١٤٠٣ هـ.

١٩٥ـ الهواري : سيد الهواري .

برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة جامعة الملك عبدالعزيز ، والاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية (ندوة) ٢٣ / محرم / ١٤٠١ هـ .

١٩٦ـ هيكل : عبدالعزيز (دكتور)

مدخل الى الاقتصاد الاسلامي دار النهضة العربية بيروت .

١٩٧ـ يوسف : يوسف ابراهيم (دكتور)

استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الاسلام الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ١٤٠١ هـ .

ثامناً : الإقتصاد الوضعي .

١٩٨ـ أبو على : محمد سلطان (دكتور)

مبادىء الاقتصاد التجميعي الطبعة الأولى ١٩٧٩ م / القاهرة .

١٩٩ـ أحمد وعجمية : عبدالرحمن يسري أحمد (دكتور) ومحمد عجمية (دكتور)

التنمية الاقتصادية دار الجامعات المصرية الاسكندرية طبعة ١٩٨٠ م .

٢٠٠ـ أحمد : عبدالرحمن يسري أحمد

أسس التحليل الاقتصادي طبعة ١٩٧٩ م مؤسسة شباب الجامعة .

٢٠١ـ أحمد : عبدالرحمن يسري أحمد (دكتور)

مقدمه في الاقتصاد الدولي طبعة عام ٧٩م دار الجامعات المصرية الاسكندرية.

٢٠٢ـ برتان : جيل برتان
الاستثمار الدولي ترجمة : على مقلد وعلي زيعور ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ م مكتبة الفكر الجامعي بيروت .
٢٠٣ـ البطريق : يوسف البطريق ، وفوزي عبدالمنعم وعبدالكريم صادق بركات المالية العامة . الشركة الشرقية بيروت ١٩٧٠ م .
٢٠٤ـ جامع : أحمد جامع (دكتور)
النظرية الاقتصادية الطبعة الثالثة ١٩٧٦ م دار النهضة العربية القاهرة .
٢٠٥ـ جرامون : برت لافون جرامون (دكتور)
التنمية الاقتصادية ط ١٩٧٧ م ترجمة نادية خيري ، شركة تراد كسيم سويسرا جنيف .
٢٠٦ـ حجير : محمد مبارك حجير .
تمويل التنمية الاقتصادية .
٢٠٧ـ رشدى : مصطفي رشدى (دكتور)
النظرية النقدية : مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية ، ط ١٩٧٦م .
٢٠٨ـ سلامه : د. رمزى سلامه .
اقتصاديات التنمية .
طبعة ٨٦م ، مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية .
٢٠٩ـ السيد : د. عاطف السيد .
دراسات في التنمية الاقتصادية .
طبعة ١٣٩٨هـ ، دار المجمع العلمي . جدة .
٢١٠ـ زكى : رمزي زكي
أزمة الديون الخارجية طبعة ١٩٨٧ م الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة .
٢١١ـ زهران : حمدية زهران (دكتورة)
المبادىء الأولية في النظرية الاقتصادية طبعة ١٩٧٥ م مكتبة عين شمس القاهرة .

٢١٢ـ الطويل : نبيل صبحى الطويل .
المعونات الامريكية والسوفيتية .
(تعريب وتلخيص) . مجلة الامة عدد ٦ـ١٤١٠
رئاسة المحاكم الشرعية . قطر .
٢١٣ـ عبد الحكيم : أحمد صبحى عبد الحكيم وآخرون .
الموارد الاقتصادية .
دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
٢١٤ـ عجمية : د. محمد عجمية .
الموارد الاقتصادية .
دار المعارف ، طبعة ١٩٧٠م .
٢١٥ـ العشرى : حسين درويش العشرى .
التنمية الاقتصادية ، طبعة ٧٩م ، دار النهضة العربية .
٢١٦ـ عمر : د. حسين عمر .
المنظمات الدولية .
الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ، تهامة للنشر . جدة .
٢١٧ـ علاقي : مدني علاقي .
تنمية القوى البشرية طبعة دار الشعب ، القاهرة ، ٧٥م .
٢١٨ـ فوزى : عبد المنعم فوزي .
المالية العامة والسياسة المالية .
دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٢م .
٢١٩ـ القاضى : عبد الحميد القاضي .
التنمية والتخطيط الاقتصادي .
طبعة ١٩٧٩م ، دار الجامعات المصرية .
٢٢٠ـ لطفى : على لطفى .
التنمية الاقتصادية .
طبعة ١٩٨٠م ، مكتبة عين شمس .

٢٢١ـ محمود : د. أحمد عبده محمود .
مبادىء المالية العامة .
دار المعارف ، مصر ١٩٧١م .
٢٢٢ـ المحجوب : رفعت (دكتور)
الاقتصاد السياسي دار النهضة العربية ١٩٧٧ م .
٢٢٣ـ المحجوب : رفعت المحجوب (دكتور)
اعادة توزيع الدخل القومي دار النهضة العربية ١٩٦٨م .
٢٢٤ـ منصور : منصور احمد منصور .
تخطيط القوى العاملة .
وكالة المطبوعات ، الكويت ٧٥م .

تاسعاً : الزراعة والأغذية

٢٢٥ـ ابو لبده : محمد ابو لبده .
الزراعة بين الدعم والميكنة .
٢٢٦ـ أحمد : عزالدين همام أحمد (دكتور)
محاضرات في التخطيط الزراعي عام ١٩٦٩ م معهد التخطيط القومي ، القاهرة .
٢٢٧ـ بدوى : نصر الدين بدوي
الجغرافيا الزراعية مضمون ومنهج وتطبيق مكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ مكة المكرمة .
٢٢٨ـ بسيوني : عبدالرحمن بسيوني (مهندس زراعي)
الأمن الغذائي وامكانية تحقيقه طبعة عام ١٩٨٤ م .
٢٢٩ـ باركر : برتامورس
الأراضي الزراعية ترجمة : د/ عبدالله زين العابدين ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف والجمعية المصرية القاهرة .

٢٣٠- الببلاوي : حازم الببلاوي (دكتور)
التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية طبعة ٦٦ م معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية .
٢٣١- الحافظ : زياد الحافظ
أزمة الغذاء في الوطن العربي عام ١٩٧٧ م دار العلم للملايين بيروت .
٢٣٢- حسن : عبد على مهدى حسن (دكتور)
مبادىء الصناعات الغذائية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . العراق ١٩٨٥م .
٢٣٣- حشيش : عادل أحمد حشيش .
الدعم السلعى والامن الغذائى .
دار الجامعات المصرية .
٢٣٤- الخالدي : د/ غانم الخالدي
السياسة الزراعية في الوطن العربي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مكتب الدراسات والسياسات العامة عمان ١٩٨٦ م .
٢٣٥- خليفة : د/ على يوسف خليفة ، و د/ عصاد أبو الوفا
مقدمه في الاقتصاد الزراعي دار المطبوعات الجديدة ١٩٧٥م الاسكندرية .
٢٣٦- الخولي : عثمان الخولي (دكتور)
الزراعة العربية الطبعة الثانية ، دار المطبوعات الجديدة مصر .
٢٣٧- الداهري : عبدالوهاب مطر الداهري (دكتور)
الاقتصاد الاسلامي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد ١٩٨٠م.
٢٣٨- الديب : محمد محمود ابراهيم (دكتور)
الجغرافيا الاقتصادية الزراعية الطبعة الأولى : ١٩٨٢ م مكتبة الانجلو المصرية القاهرة .
٢٣٩- السامرائي : حاتم علوان (دكتور)
دراسة اقتصاديات وطرق ادارة المزارع طبعة ١٩٧٤ م بغداد .

٢٤٠ـ الشافعي : د / محمود عبدالهادي الشافعي ، د / محمد حمدان ،
د / محمد الهباب ، د / محمود سالم
مدخل الى الاقتصاد الزراعي الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ مكتبة الأقصى . عمان.
الأردن .
٢٤١ـ عبده : يوسف محمد عبده
الميكنة الزراعية في الدول المتخلفة جامعة الاسكندرية كلية التجارة (رسالة
ماجستير) ١٩٧٣ م .
٢٤٢ـ عطية : د / اسماعيل محمد عطية
اقتصاديات الميكنة الزراعية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
٢٤٣ـ على : كوثر أمين على
تخطيط التنمية الاقتصادية الزراعية جامعة عين شمس ، كلية الزراعة (رسالة
ماجستير) ١٩٨٧ م .
٢٤٤ـ الغنيمي : د / محمود رياض الغنيمي
مفهوم الاصطلاح الزراعي ودوره في التنمية الريفية منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة المكتب الأقيلمي للشرق الأدني ، القاهرة ١٩٨٠ م .
٢٤٥ـ القباني : د / صبري القباني
الغذاء لا الدواء طبعة ١٩٧٥ م ، دار العلم للملايين بيروت .
٢٤٦ـ منتصر : د/ أمين عبدالعزيز منتصر ، د / عادل محمد مصطفي ، دمحمود
أبو زيد صالح .
المعارف الاساسية لعلم الاقتصاد الزراعي جامعة الأزهر ، كلية الزراعة
(محاضرات قسم الاقتصاد الزراعي ١٤٠٤ هـ) .
٢٤٧ـ ناثان : حسني ناثان
الزراعة في خدمة السلام طبعة ١٩٦٥ م دار الكرنك ، القاهرة .
٢٤٨ـ النجفي : د / سالم النجفي
التنمية الاقتصادية الزراعية طبعة ١٩٨٢ م مطابع مديرية دار الكتب جامعة
الموصل العراق .

٢٤٩ـ هندي : د / عادل ابراهيم هندى

المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربي منشأة المعارف ـ الاسكندرية .

٢٥٠ـ هيبه : د / أحمد عبدالسلام هيبة

الانتاج الغذائي في الوطن الاسلامي عالم الكتب . بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة .

٢٥١ـ هيكل : د / عبدالعزيز هيكل

التصنيع والزراعة في البلدان النامية الطبعة الأولى ١٩٧٦ م معهد الانماء العربي بيروت .

٢٥٢ـ وناس : خالد توفيق وناس

الزراعة ومشكلة الغذاء في العراق جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسة (رسالة دكتوراه) ١٩٧٩ م .

عاشراً : اللغة والمعاجم والموسوعات .

٢٥٣ـ ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم .

لسان العرب ، الطبعة الجديدة ، دار المعارف ، تحقيق ، عبدالله الكبير ، ومحمد حسب الله ، وهاشم الشاذلي .

٢٥٤ـ البلادي : عاتق بن غيث .

معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية . الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ ، دار مكة للنشر والتوزيع .

٢٥٥ـ البلاذري : أبو الحسن أحمد بن يحيى .

فتوح البلدان ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

٢٥٦ـ الجمال : محمد عبدالمنعم الجمال .

موسوعة الإقتصاد الإسلامي ، دار الكتب الإسلامية ، المصري ، واللبناني ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

٢٥٧ـ الحموي : ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي .
معجم البلدان ، طبعة دار الكتاب العربي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٢٥٨ـ الرازي : محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر .
مختار الصحاح ، ضبط وتصحيح سميره خلف الموالي ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت .
٢٥٩ـ الزبيدي : محمد مرتضى الحسين .
تاج العروس ، مكتبة الحياة ، بيروت .
٢٦٠ـ الشريف الرضي : أبو الحسن محمد بن الحسن المعروف . (بالشريف الرضي) .
نهج البلاغة ، من كلام الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، شرح الإمام ، محمد عبده ، تحقيق محمد عاشور ، ومحمد البنا ، دار مطابع الشعب .
٢٦١ـ الفيروز آبادي : أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد .
القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت .
٢٦٢ـ مجمع اللغة العربية .
المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢/١٩٧٢م ، مطابع دار المعارف ، مصر .

حادي عشر : مصادر خاصة بالمملكة العربية السعودية .

٢٦٣ـ د . أحمد الصباب .
التخطيط والتنمية الإقتصادية بالمملكة العربية السعودية ، طبعة دار عكاظ للطباعة والنشر ، بجدة .
٢٦٤ـ د . حسن حمزة حجرة .
إمكانيات التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، طبعة شركة مطابع المطوع ، الدمام .

٢٦٥ـ حسين علي الشرع .
التطور الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض .
٢٦٦ـ عبدالباسط الخطيب .
سبع سنابل ، الطبعة الثانية ، دار الأصفهاني ، جدة .
٢٦٧ـ د . عطاالله أبو حسن وآخرون .
الغابات الطبيعية في المملكة العربية السعودية وإمكانية استغلالها إقتصادياً ، طبعة ١٤٠٤هـ ، إدارة البحث العلمي ، بالمركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا ، الرياض .
٢٦٨ـ فاروق صالح الخطيب .
المياه والتنمية الأقليمية في المملكة العربية السعودية ، طبعة عام ١٤٠٦هـ .
٢٦٩ـ محمد علي رضا جاسم .
إقتصاديات المملكة العربية السعودية ، طبعة مطابع عابدين ، الإسكندرية .
٢٧٠ـ مصطفى نوري عثمان .
الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، تهامة ، جدة .
٢٧١ـ د . و . أولرد .
المراعي وإدارتها في المملكة العربية السعودية ، ترجمة : د . حسن حمزه حجرة ، وهاشم عبدالمطلب ، طبعة الدمام ، المملكة العربية السعودية .
٢٧٢ـ د . نصر الدين بدوي .
الزراعة في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
٢٧٣ـ البنك الزراعي العربي السعودي .
١ ـ تقرير عن البنك في عشرين عاماً .
٢ ـ التقرير السنوي عام ٩٤/٩٥هـ .

٣ ـ التقرير السنوي عام ٩٥/٩٦هـ .

٤ ـ التقرير السنوي عام ١٤٠٤هـ .

٥ ـ التقرير السنوي عام ١٤٠٥هـ .

٦ ـ التقرير السنوي عام ١٤٠٦هـ .

٧ ـ التقرير السنوي عام ١٤٠٧هـ .

٢٧٤ـ الدار السعودية للخدمات الإستشارية : دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ ، الطبعة السادسة .

٢٧٥ـ الغرفة التجارية الصناعية : الرياض ، مكتبة القطاع الزراعي .

٢٧٦ـ وزارة التخطيط .

١ ـ خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ .

٢ ـ خطة التنمية الثالثة ١٤٠١ ـ ١٤٠٥هـ .

٣ ـ خطة التنمية الرابعة ١٤٠٦ ـ ١٤١٠هـ .

٤ ـ منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام من عام ١٣٩٠ ـ ١٤٠٦هـ .

٢٧٧ـ وزارة الزراعة والمياه .

١ ـ دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٣٩٩هـ .

٢ ـ دليل الإستثمار الزراعي لعام ١٤٠٤هـ .

٣ ـ موشرات بيانية لتطور القطاع الزراعي .

٤ ـ مؤشرات إحصائية لعام ١٣٩٧هـ .

٥ ـ مؤشرات إحصائية لعام ١٤٠٧هـ .

٦ ـ النشرة السنوية للحصر الشامل للمزارع المتخصصة للإنتاج النباتي والحيواني ٨٥/٨٦م .

٧ ـ نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ١٤٠٤هـ .

٨ ـ النظم واللوائح الصادرة بشأن الأراضي الزراعية بالملكة .

٩ ـ الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي لعام ٨٦ ـ ٨٧م .

١٠ـ لمحات عن التنمية في المملكة العربية السعودية .

٢٧٨- وزارة العمل والشئون الإجتماعية .

١ - الشئون الإجتماعية بالمنطقة الجنوبية .

٢ - التعاون في المملكة العربية السعودية (مجموعة أبحاث) المؤتمر الأول في عام ١٣٨٩هـ .

٢٧٩- مجلس الغرف التجارية والصناعية الرياض .

دور المشروعات الزراعية في خدمة التنمية الإقتصادية بالمملكة ، إعداد : إدارة البحوث والدراسات الإقتصادية .

٢٨٠- وزارة المالية والإقتصاد الوطني :

١ - مجموعة أنظمة ضريبة الدخل والطرق ، وفريضة الزكاة ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٢ - نظام الغابات والمراعي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ ، مطابع الحكومة بالرياض .

٣ - نظام الجمعيات التعاونية ، طبعة أولى ، عام ١٣٩٨هـ ، مطابع الحكومة بالرياض .

٤ - نظام الأراضي البور .

٥ - نظام الشركات ، مطابع الحكومة الرياض ١٤٠٣هـ .

٢٨١- وزارة المالية ، مصلحة الإحصاءات العامة .

١ - المؤشر الإحصائي لعام ١٣٩٨هـ .

٢ - المؤشر الإحصائي لعام ١٣٩٧هـ .

٣ - الكتاب الإحصائي السنوي الأعداد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٤٠٤/١٤٠٥هـ .

٤ - الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ .

٥ - الدليل الإحصائي السنوي العام ١٤٠٠هـ .

٦ - نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام ١٣٩٥هـ ، ١٤٠٠هـ ، ١٤٠٥هـ ، ١٤٠٦هـ ، ١٤٠٧هـ .

٧ ـ إحصاءات السكان .

٢٨٢ـ مؤسسة النقد العربي السعودي .

١ ـ التقرير السنوي لعام ١٤٠٦هـ .

٢ ـ التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ .

٣ ـ النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٧هـ .

٢٨٣ـ المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق التقرير السنوي .

٢٨٤ـ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني كتيب التعليم الفني والتدريب المهني .

ثاني عشر: مصادر خاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية .

٢٨٥ـ البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٨ آب ، ٨٨م .

٢٨٦ـ دائرة الإحصاءات العامة .

١ ـ نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩م .

٢ ـ النتائج العامة للتعداد الزراعي لعام ٨٣م .

٣ ـ النشرة الإحصائية السنوية لعام ٨٣م .

٤ ـ النشرة الإحصائية الزراعية لعام ٨٦م .

٢٨٧ـ جامعة الدول العربية .

١ ـ دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الأردن ، الخرطوم ، ١٩٨٤م .

٢ ـ الجدوى الإقتصادية والفنية لوادي العرب عام ٨٣م .

٣ ـ دراسة إقتصادية للنمط الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية عام ٨٦م .

٢٨٨ـ الجمعية العلمية الملكية .

١ ـ مؤشرات التطور الإقتصادي في الأردن عام ٧٥م .

٢ ـ أوجه التمويل والإنفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية ٧٣ ـ٧٥م (صادق توفيق ، والنبهاني) .

٢٨٩ـ المجلس القومي للتخطيط (وزارة التخطيط حالياً) .

خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨١ ـ ٨٥م .

٢٩٠ـ مؤسسة الأقراض الزراعي .

١ ـ مجموعة قانون وأنظمة مؤسسة الأقراض الزراعي .

٢ ـ التقارير السنوية للأعوام من ٧٥ ـ ٧٦م .

٢٩١ـ وزارة التخطيط .

١ ـ خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م .

٢ ـ ملخص خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٦ ـ ٩٠م .

٢٩٢ـ وزارة الزراعة :

١ ـ إحصاءات زراعية ٧٤ ـ ٨٠م .

٢ ـ إحصاءات زراعية ٨١ ـ ٨٥م .

إعداد مديرية الإقتصاد الزراعي والتخطيط قسم الإحصاء ، مكتب الأعلام الزراعي .

ثالث عشر : البحوث وتقارير المنظمات الدولية والمجلات والجرائد .

أ ـ بحوث ومحاضرات .

٢٩٣ـ ابن إبراهيم : الشيخ محمد بن إبراهيم .

فتوى في حكم شرب الدخان ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية .

٢٩٤ـ التميمي : محمد عبدالعزيز التميمي .

التسويق الزراعي في المنطقة الوسطى ، بين التخلف والتطور .

٢٩٥ـ عبدالله بن صالح القصير .

البيان في إضرار الدخان ، طبعة ١٤٠٢هـ ، مطابع البكيرية .

٢٩٦ـ جرار : عادل جرار .

الشمس منشؤها ومصدر طاقتها دار الفرقان ، عمان الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٩٧ـ الراضى : د . أسامة .
الاسلام وأمراض العصر (محاضره)
المؤتمر الأول لعلم النفس والاسلام ، الرياض . ١٣٩٨هـ .
٢٩٨ عبد الله : د. اسماعيل صبرى عبد الله .
استراتيجية التكنولوجيا (بحث) .
ضمن أبحاث مؤتمر الاقتصاديين الثاني . الجمعية المصرية . القاهرة ، ١٩٧٧م .
٢٩٩ـ القرنشاوى : د. حاتم القرنشاوى .
اعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات .
مجموعة محاضرات القيت عام ٧٨/٧٧م .
جامعة الأزهر .
ب ـ المنظمات :
٣٠٠ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير .
١ ـ تقرير البنك عن التنمية في العالم لعام ٨٤م .
٢ ـ تقرير البنك عن التنمية في العالم لعام ٨٨م ، طبعة أولي .
٣٠١ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
السياسات الزراعية في الوطن العربي وامكانات التنسيق والتكامل في قطاع الزراعة .
عمان . المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٩٨٦م .
٣٠٢ـ معهد البحوث والدراسات العربية (الكويت) .
ندوة الأمن الغذائي . عام ١٩٧٨م .
٣٠٣ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .
١ ـ الأيدي العاملة المدربة للتنمية الزراعية والريفية . د. ر . ردات .
دراسة رقم (١٠) عام ٨١م .
٢ ـ التقرير العالمي عن الأغذية لعام ٨٥م .

٣ ـ تقرير الدورة الثامنة لمجلس الشرق الأدني للتخطيط الزراعي .

٤ ـ السكان والتنمية الزراعية . روما ، ديسمبر ١٩٧٧م .

٥ ـ المجموعة الاحصائية ـ العدد التاسع ـ بغداد ١٩٨٦م . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

٣٠٤ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

السياسات الزراعية العربية ، الجزء السابع .

السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية .

جـ ـ مجلات وجرائد :

٣٠٥ـ مجلة الأمة (القطرية) مجلة شهرية اسلامية تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية بقطر .

٣٠٦ـ مجلة الاقتصاد والنفط (اقتصادية نفطية) .

١٦ أكتوبر ١٩٨٨م ، الرياض .

٣٠٧ـ مجلة البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي . العدد (٥) ١٤٠٢هـ .

مركز البحث العلمي . جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٣٠٨ـ مجلة جامعة الموصل . بغداد . العدد ١٨ عام ١٩٧٣ م .

٣٠٩ـ مجلة المجلة ، الشركة السعودية للابحاث والتسويق الدولية ، العدد ٤٨٣ مايو ٨٩م .

لندن : الناشر علي حافظ ، محمد علي حافظ .

٣١٠ـ المجلة الزراعية :

المجلد الثامن ، المجلد الثامن عشر ، وزارة الزراعة والمياه .

ادارة الارشاد والخدمات الزراعية ، شعبة التوعية والاعلام الزراعي .

٣١١ـ مجلة الزراعة والتنمية .

العدد الاول ١٩٨٦م .

تصدرها : المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٣١٢ـ مجلة السنبلة (دورية زراعية اقتصادية متخصصة) .
العدد (٥) جمادى الاول ١٤٠٩هـ .
توزيع دار الوطن للنشر والاعلام ، الرياض .
٣١٣ـ المجلة الطبية السعودية ، عدد (٥٧) ، ربيع الاول ، ١٤٠٧هـ .
٣١٤ـ جريدة المدينة المنورة .
العدد ٧٥٨١ / ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ .

رابع عشر: المراجع الأجنبية

315 -Munir Baalbaki
Al-Mawrid .
Darel-Ilmil-Malaxen .
316-U.N.I
Statislical year book . 1986 .
317-F.A.O.
Production . year book .
Vol . 40 . 1986 .

فهرس الجداول

أ ـ جداول الدراسة التطبيقية للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات